الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَقِ

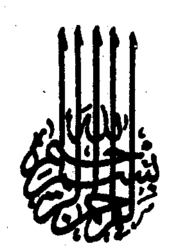
وَبَيان الفرقة الناجية مِنهُم

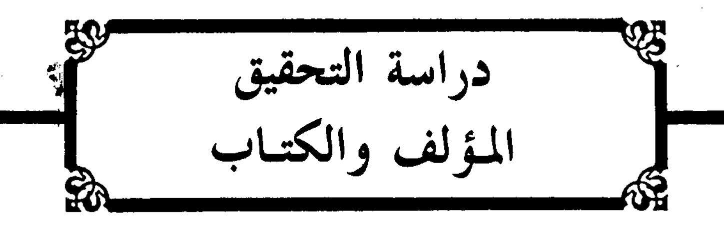
عقائد الفِرق الإسلامية وآراء كبار أعلامها

للأستاذ الإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي
المتوفى في عام ٤٢٩ هـ - ١٠٣٧ م

دراسة وتحقيق
محمد عثمان الخشت

مكتبة ابن سينا
للنشر والتوزيع والتصدير
٧٦ شارع محمد فريد - جامع الفتح - النزهة
مصر الجديدة القاهرة ت ٢٤٧٩٨٦٣ / ٢٤٨٠٤٨٣





- لوحة حياته .
- الباعث على تأليف الكتاب .
- بنية الكتاب ومضمونه .
- منهج البغدادى فى تناول الموضوع .
- المصادر والمظان التى استقى منها البغدادى معلوماته .
- التأليف فى العقائد قبل البغدادى .
- منهج التحقيق .



دراسة التحقيق
المؤلــف والكتــاب

* لوحة حياته :

مؤلف هذا الكتاب هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادى التميمى الأسفرايينى ، أبو منصور .

وُلد فى مدينة بغداد بالعراق وكانت نشأته بها . وعندما أصبح فتى سافر مع أبيه إلى خراسان ، واستقر معه فى نيسابور ، وبها صحب العلامة أبا إسحق بن محمد الأسفرايينى ، وتلقى عنه العلم ، ولا سيما علم أصول الدين الذى كان مناط اهتمامه منذ البدء ثم أصبح فيما بعد عالماً كبيراً يحتل مكان الصدارة بين كبار المصنفين فى هذا العلم .

وقد كان أستاذه هذا أبو إسحق قد تلقى علم الأصول عن الإمام أبى الحسن الباهلى المتوفى ٣٧٠ هـ ، وهذا بدوره قد تلقى علم أصول الدين عن الإمام أبى الحسن الأشعرى مؤسس المدرسة الأشعرية فى العقائد . إذن فنسب عبد القاهر العلمى يرجع إلى الأشعرى ، ومن هنا نفهم السبب الرئيسى الذى جعل توجُّهات عبد القاهر العقائدية تنسجم ، بل وتتفق تماماً ، مع المدرسة الأشعرية .

هذا ، وبعد موت شيخه المباشر أبى إسحق سنة ٤١١ هـ ، كانت إمكانيات البغدادى فى علم الأصول قد ظهرت وتجلت لكل ذى عينين ، فخلف شيخه وحصل على كرسى الأستاذية من بعده فى مسجد عقيل ، وقد التف حوله عدد من الطلبة النابهين مثل ناصر المَروزى وأبى القاسم القشيرى اللذين أصبحا من كبار العلماء فى الأصول .

وقد ساعد عبد القاهر على التفرغ للعلم ما تركه له أبوه من ثروة ومال ، مما أزاح عنه كثيراً من هموم المعيشة وشواغلها ؛ ومكنه من عدم الاكتساب بعلمه .

وظل البغدادى يُدرِّس ويصنف فى نيسابور حتى حدثت فتنة التركمان سنة

٤٢٩ هـ ، فاضطر إلى السفر إلى أسفرايين، (قال السبكى : ومن حسرات نيسابور اضطرار مثله إلى مفارقتها) ، ولكن حياته لم تطل بأسفرايين، التى رحب به أهلها ترحاباً كبيراً ، فمات فى نفس السنة بها .

وقد خلّف لنا مصنفات عديدة فى فنون شتى ، ولكن الكثير منها يدور فى نطاق علم أصول الدين محور اهتمامه الأساسى ، نذكر منها « أصول الدين »، و« فضائح القدرية» ، و « الإيمان وأصوله » ، و « الملل والنحل » ، و « الصفات » ، و « نفى خلق القرآن » ، و« فضائح الكرّامية » ، و« إبطال القول بالتولد » ، و« تفسير أسماء الله الحسنى » .

كتاب « الفرق بين الفرق » : الباعث على تأليفه :

يصرح البغدادى فى مطلع « الفرق بين الفرق » بالباعث الذى دفعه إلى تأليفه ، فيشير إلى أنه جاء استجابة لرغبة تلاميذه ومريديه الذين طلبوا منه إعطاء شرح للحديث النبوى : « **إن بنى إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتى ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة وهى الجماعة** » سيأتى تخريجه . وقد سألوه أن يقدم لهم فى أثناء الشرح الفروق التى تميز كل فرقة عن الأخرى ، وأن يوضح لهم معالم وسمات الفرقة الناجية وما تمتاز به وتتميز به أيضاً عن كل تلك الفرق الهالكة . وقد رأى البغدادى أن من الواجب عليه أن يحقق لهم مطلبهم ؛ لما فى ذلك من ضرورة فى تبيان معالم الدين القويم ؛ وتمييزها عن سائر أهواء الفرق الضالة ؛ حتى « يهلك من هلك عن بينة ويحيا من يحيا عن بينة » على حد تعبيره .

بنية الكتاب ومضمونه :

يتكون كتاب « الفرق بين الفرق » من خمسة أبواب رئيسية ، يشتمل كل باب منها على عدة فصول ، عدا الباب الأول الذى يتمحور حول موضوع واحد فقط . وبيان هذه الأبواب الخمسة وما تشتمل عليه كما يلى :

الباب الأول :

فى بيان الحديث المأثور فى افتراق الأمة. وقد قدّم فى أول هذا الباب بعضاً من روايات هذا الحديث ، فذكر رواية لأبى هريرة ، وأخرى لعبد الله بن عمرو ، والثالثة عن أنس بن مالك . ونوّه إلى وجود أسانيد أخرى لهذا الحديث . وبيّن أن النبى ﷺ لم يقصد بالفرق الضالة الفرق والمذاهب الفقهية ، وإنما قصد الفرق العقائدية التى اختلفت فيما بينها فى التوحيد والعدل والنبوة والمعاد وما إلى ذلك من المحاور العقائدية .

الباب الثانى :

فى كيفية افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة . وفى ضمنه بيان الفرق الذين يجمعهم اسم ملة الإسلام فى الجملة .

ويشتمل هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : فى بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة فى اسم ملة الإسلام على الجملة قبل التفصيل .

الفصل الثانى : فى بيان كيفية اختلاف الأمة وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين .

الباب الثالث :

فى بيان تفصيل مقالات فرق الأهواء ، وبيان فضائح كل فرقة منها على التفصيل .

وهذا الباب يشتمل على ثمانية فصول كالآتى :

الفصل الأول : فى بيان مقالات فرق الرفض .

الفصل الثانى : فى بيان مقالات فرق الخوارج .

الفصل الثالث : فى بيان مقالات فرق الاعتزال والقدر .

الفصل الرابع : فى بيان مقالات فرق المرجئة .

الفصل الخامس : فى بيان مقالات فرق النجارية .

الفصل السادس : فى بيان مقالات الضرارية والبكرية والجهمية .

الفصل السابع : فى بيان مقالات الكرَّامية .

الفصل الثامن : فى بيان مقالات المشبهة الداخلة فى غمار الفرق المذكورة .

الباب الرابع :

وهو فى بيان الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منه . .

ويشتمل هذا الباب على سبعة عشر فصلاً ، كل فصل منها يتحدث عن فرقة من تلك الفرق المنتسبة إلى الإسلام وليست منه ، من وجهة نظر البغدادى : كالسبئية ، والباطنية ، والميمونية ، واليزيدية ، والعمارية .

الباب الخامس :

وهو فى بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها . وهذه الفرقة فى نظره هى أهل السنة والجماعة . ويتحدث عنها فى سبعة فصول يتكلم فيها عن أصنافها وأصولها وفضائلها وآثارها وتحقيق نجاتها .... إلخ .

منهج البغدادى فى « الفرق بين الفرق » :

تنقسم المناهج التى يلجأ إليها المؤلفون فى مجال الدراسات العقائدية إلى ثلاثة مناهج ، هى :

أولاً : المنهج الخطابى : وهذا المنهج يعتمد على أساليب الإقناع العاطفى ، ويلجأ كثيراً إلى تعنيف الخصم والسخرية منه ، مستخدماً تعبيرات بلاغية وألفاظ رنانة .

ثانياً : المنهج الجدلى : هو المنهج الذى يعتمد على الاستدلالات التى تقوم على مقدمات محتملة ، أى آراء متواترة أو مقبولة عند العامة . ومعنى ذلك أنه منهج احتمالى ، وهو يتوسط المنهج الخطابى والمنهج البرهانى .

ثالثاً : المنهج البرهانى : يقوم على الاستدلال الذى ينتقل فيه الذهن من مقدمات صادقة أولية مسلمة إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة ، وعده المناطقة القدامى أسمى صور الاستدلال ؛ لأنه يقوم على أساس من مقدمات يقينية وينتهى تبعاً لذلك إلى

نتائج يقينية .

وتتوقف قيمة الكتاب العقائدى من الناحية الموضوعية البحتة بشكل كبير على إستخدام المؤلف لأى من هذه المناهج ؛ فأعلى الكتب قيمة هى التى تستخدم المنهج البرهانى ، يليها الكتب الجدلية ، ثم الكتب الخطابية . وليس بالضرورة أن المؤلف يتحتم عليه أن يستخدم منهجاً من هذه المناهج الثلاثة دون المنهجين الآخرين ، فقد يلجأ المؤلف إلى استخدام المناهج الثلاثة معاً تبعاً لمقتضيات السياق سواء كان واعياً بهذا أو غير واع وهو الأغلب ، وقد يكون استخدامه لهذه المناهج بشكل متوازن دون أن يطغى منهج منها على الآخر ، وقد يغلب إحداها ويتراجع الباقيان .. وهكذا حسب منطق الاحتمالات .

وبالنسبة لمؤلفنا الإمام البغدادى ، فإنه قد تعامل مع العقائد فى كتابه « الفرق بين الفرق » بهذه المناهج الثلاثة ، وإن كان استخدامه للمنهج البرهانى هو أقل استخدام ؛ حيث يغلب على الكتاب المنهجان : الخطابى والجدلى .

أما المنهج الخطابى فيبرز بوضوح من خلال لجوئه المستمر إلى أساليب الإقناع العاطفى واستخدام أساليب السب والتعنيف والسخرية من الخصوم ، بل والشماتة فيهم حتى فى أشياء هم ليسوا مسئولين عنها لأنها من قدر الله تعالى . وعلى سبيل المثال ينتقد الجاحظ مستشهداً بقول الشاعر فيه :

لــو يُمْسَــخُ الخنزيــرُ مَسْــخاً ثانيــاً
ما كـــان إلا دُون قُبْـــح الجــاحظ
رجــل ينــوب عن الجحيــم بنفســه
وهــو القَــذَى فى كــل طَـرْفٍ لاحـظ

وعندما يعرض لآراء العمروية من المعتزلة يقول : « هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد ابن باب مولى بنى تميم ، وكان جده من سبى كابل ، وما ظهرت البدع والضلالات فى الأديان إلا من أبناء السبايا ! » .

هكذا يسخر البغدادى من رجل يخالفه فى الرأى ، ولا شك أن هذا قول متسرع

منه ، فإن كثيراً من أصحاب الضلالات والبدع كانوا من أبناء الحرائر ، كما أن كثيراً من العلماء الأفاضل الذين يشهد لهم بالامتياز كانوا من أبناء السبايا . والتاريخ شاهد .

وأيضاً لا يتورع عبد القاهر البغدادى عن اتهام خصومه فى أعراضهم ، مخالفاً المنهج القرآنى الذى أمرنا أن نجادل خصومنا بالتى هى أحسن ، وعلى سبيل المثال عندما يعرض لرأى ثمامة بن الأشرس فى السبىّ يقول : « كان يحرم السبىّ ؛ لأن المسبى عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصى عنده من عرف ربه بالضرورة ثم جحده أو عصاه » فهذا رأى ثمامة يقدمه البغدادى ثم يعلق عليه قائلاً : « وفى هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ؛ لأنه كان من الموالى ، وكانت أمه مسبيَّة » !

ولا شك أن مثل هذا الأسلوب فى الحوار مع الخصم — أكرر — يتعارض مع قوله تعالى : ﴿ **ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن** ﴾ فكما هو واضح أن البغدادى يجادل خصومه بالتى هى أسوأ ، فيسبهم ويسخر منهم ويشمت فيهم . وكان يجدر بعالم كبير مثله أن يتورع عن مثل هذه الأساليب .

هذا عن المنهج الخطابى ، أما عن المنهج الجدلى ، فإنه يسيطر على الكتاب من أوله إلى آخره ، ويتضح من خلال عرضه لآراء الفرق المختلفة ثم مناقشة هذه الآراء بالاستناد غالباً إلى مقدمات شائعة غير يقينية وبالتالى فإنه يصل إلى نتائج محتملة . نضرب على ذلك مثلاً أنه عندما يعارض الذين يقولون بحركة الأرض يلجأ إلى قول شائع لكى يفند به تلك المقولة فيقول مؤكداً على ثبات الأرض « وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها !! وأنّ حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها !! » .

ويحاول أن يؤكد هذه المقولة فيلجأ إلى استدلال جدلى يعتمد على مقدمة محتملة فيقول : « ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجرُ الذى نلقيه من أيدينا الأرض أبداً ؛ لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه فى انحداره » ، فهذا الاستدلال والذى قبله استدلالان خاطئان لأنهما استندا إلى مقدمات شائعة قد ثبت خطأهما الآن ؛ فأثبت العلم بشكل برهانى أن الأرض ليست ثابتة وإنما هى متحركة تدور حول نفسها فى نفس الوقت الذى تدور فيه حول الشمس ، كما أنه فى الاستدلال

الثانى يستند إلى مقولة كانت شائعة في عصره ظهر خطؤها الآن وهى « أن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه فى انحداره » فهذه مقدمة كانت شائعة فى عصره ، وقد أثبت العلم عدم صوابها لأن قانون الأجسام الساقطة ينص على أن الريش يسقط بنفس سرعة سقوط الرصاص إذا كان سقوطهما سقوطاً حراً لا تعوقه حركة الهواء .

وأيضاً فإن قوله : « لو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجرُ الذى نلقيه من أيدينا الأرض أبداً » . فهذا قول كان شائعاً فى عصره قد ثبت خطؤه الآن ؛ تبعاً لقوة الجاذبية الأرضية التى تتدخل فى الحركة الطبيعية للأجسام فتجذبها نحوها .

وأنا هنا لا أحاسبه بمنجزات العلم المعاصرة ، فلا شك أن فى هذا إجحافاً له ؛ ولكن أريد فقط التنبيه إلى أنه يلجأ إلى قضايا كانت محتملة فى عصره لكى يعارض بها أقوال المخالفين له ، والعجيب أنه لا يتوقف عند حد المعارضة والرفض بل يسارع إلى تكفير مخالفيه لأسباب لم ينص عليها الشرع ولم يحسم القول فيها ، مثل حركة الأرض أو ثباتها . وبهذا نكون قد قدمنا للقارىء مثلاً على استخدامه للمنهج الجدلى الذى يعتمد على الاستدلالات التى يقوم على مقدمات شائعة محتملة للخطأ أو الصواب .

التأليف فى العقائد قبل البغدادى :

سنعمل فى هذه الفقرة على تتبع أهم الدراسات العقائدية التى قدمها علماء الإسلام حتى عصر البغدادى ؛ حتى نعرف أبرز الإنجازات التى قُدمت قبله فى هذا المضمار ؛ مما يوقفنا إلى حد بعيد على المصادر والمظان التى استقى منها البغدادى معلوماته عن الفرق الإسلامية سواء كانت مصادر مباشرة أو غير مباشرة ، ولا شك أن مثل هذا العمل سيساعدنا كثيراً على تبين الموقع التاريخى والقيمة العلمية لإسهامات البغدادى العقائدية .

وسنحرص أثناء هذا العرض على الإشارة إلى الكتب التى استفاد منها البغدادى ، لاسيما الكتب التى تمثل مصادر مباشرة لمعلوماته .

من المعلوم أن أول قضية خلافية كبرى نشأ حولها الخلاف بين المسلمين الأوائل هى قضية الخلافة ، وقد أدى هذا الاختلاف إلى انقسام المسلمين فى البدء إلى أربع

فرق أساسية ، هى : أهل السنة ، والخوارج ، والشيعة ، والمرجئة .

ثم تطور الخلاف حول الخلافة بشكل سريع إلى جدل حول مسألتى « القضاء والقدر » و « مرتكب الكبيرة » . وهنا ظهرت فرقة المعتزلة (= القدرية) التى غدت خصماً عقائدياً لدوداً على المستوى النظرى . ولذا فقد كان الرّد عليها هو أول الدوافع التى دفعت البعض إلى التأليف فى العقائد رغبة فى تفنيد آرائها العقائدية .

يدل على ذلك أن المعلومات التاريخية التى لدينا تشير إلى أن أول مؤلَّف عقائدى جدلى نعرفه هو « رسالة فى ذم القدرية » لأبى الأسود الدؤلى المتوفى ٦٩ هـ . وبعد هذا الكتاب تتابعت المؤلفات فى « الرد على القدرية » ، وكان منها ما كتبه يحيى بن يعمر المتوفى ٨٩ هـ ، والحسن بن محمد بن علىّ بن أبى طالب المتوفى ٩٩ هـ ، وعمر ابن عبد العزيز المتوفى ١٠١ هـ ، والشعبى المتوفى ١٠٣ هـ ، والحسن البصرى المتوفى ١١٠ هـ .

أما الكتب التى جاءت دفاعاً عن آراء القدرية ، فأقدم ما نعرفه منها كتاب « القدر » لوهب بن منبه المتوفى ١١٠ هـ .

وأقدم كتاب فى عرض عقيدة المرجئة هو كتاب « الإرجاء » لحسن بن محمد بن علىّ الذى سبق الإشارة إليه .

وأقدم ما وصلنا من كتب الخوارج كتاب فى « العقيدة » لزعيم الإباضية عبد الله ابن إباض المتوفى ٨٦ هـ ، وهذا نفسه هو كاتب السيرة المشهورة التى هى عبارة عن « رسالة » بعث بها إلى عبد الملك بن مروان ، وهى تقع فى إحدى عشرة صفحة .

وفيما يلى قائمة تاريخية بأهم سوابق التأليف فى العقائد منذ أقدم الإسهامات فى هذا المجال وحتى عصر البغدادى :

١ ــ **رسالة فى ذم القدرية** : لأبى الأسود الدؤلى المتوفى ٦٩ هـ . وهى كما قلنا أقدم رسالة كتبت فى العقائد .

٢ ــ **رسالة فى الرد على القدرية** : ليحيى بن يعمر ٨٩ هـ .

٣ ــ **كتاب الإرجاء** : للحسن بن محمد بن علىّ بن أبى طالب المتوفى ٩٩ هـ .

وهذه أقدم رسالة ألفت فى الإرجاء .

٤ ــ **كتاب الرد على القدرية** : للحسن بن محمد أيضاً .

٥ ــ **الرد على القدرية** : لعمر بن عبد العزيز المتوفى ١٠١ هـ . وقد وصف عبد القاهر البغدادى فى « أصول الدين » هذا الكتاب بأنه « رسالة بليغة » .

٦ ــ **رسالة فى القدر** : للحسن البصرى المتوفى ١١٠ هـ . وقد ألفها ــ كما يقول ابن النديم ــ رداً على الخليفة عبد الملك .

٧ ــ **رسالة فى التكاليف** : للحسن أيضاً .

٨ ــ **شروط الإمامة** : تنسب للحسن ولم تتحقق النسبة بعد .

٩ ــ **المنزلة بين المنزلتين** : لواصل بن عطاء المتوفى ١٣١ هـ ، وهو مؤسس مدرسة المعتزلة .

١٠ ــ **أصناف المرجئة** : له .

١١ ــ **كتاب الخطب فى التوحيد** : له .

١٢ ــ **كتاب ألف مسألة فى الرد على المانوية** : له .

١٣ ــ **كتاب التوحيد والاهليلجة** : لجعفر الصادق المتوفى ١٤٨ هـ .

١٤ ــ **كتاب فى إثبات الصانع** : له .

١٥ ــ **كتاب التحريش** : لضرار بن عمرو المتوفى نحو ١٩٠ هـ ، وقد ذكر فى هذا الكتاب روايات فرق مختلفة . وله نحو ثلاثين كتاباً بعضها فى الرد على الخوارج والمعتزلة .

١٦ ــ **خلق القرآن** : لبشر بن غياث المريسى المتوفى ٢١٨ هـ .

١٧ ــ **رسالة فى أصول أهل السنة والجماعة** : لمحمد بن عكاشة الكرمانى . وقد ألف هذه الرسالة حوالى ٢٢٥ هـ . وجمع فيها مقولات العقيدة عند كل من سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وعبد الرزاق بن همام .

١٨ ــ **التوحيد** : لإبراهيم بن سيار النَظَّام المتوفى ٢٣١ هـ . وقد وصف الخياط هذا الكتاب وأفاد منه فى كتابه الانتصار .

١٩ ــ **العالَم** : للنظام أيضاً ، وقد ذكره الخياط فى كتابه السابق .

٢٠ ــ **نقض مقالات العثمانية** : لمحمد بن عبد الله الإسكافى المتوفى ٢٤٠ هـ .

٢١ ــ **المقالات** : لحسين بن على الكرابيسى المتوفى ٢٤٥ هـ . ويعتبر هذا الكتاب المصدر الأساسى للكتب المدونة تكفيراً للخوارج وطوائف الغلاة الأخرى . وقد نقل عنه البغدادى فى « الفرق بين الفرق » كثيراً ، وأشار إلى هذا الكتاب ومؤلفه أكثر من مرة .

٢٢ ــ **المقالات** : لأبى عيسى الوراق المتوفى ٢٤٧ هـ . وقد إستفاد البغدادى منه فى « الفرق بين الفرق » وأشار إليه تصريحاً أكثر من مرة . وكذلك الأمر فى « الملل والنحل » للبغدادى ، و« الملل والنحل » للشهرستانى .

٢٣ ــ **الرد على الفرق الثلاث من النصارى** : للوراق أيضاً وهو نقد واتهام للفرق المسيحية الثلاثة المعاصرة له ، وهى : اليعاقبة والنساطرة والملكانية .

٢٤ ــ **كتاب الاستقامة فى السنة والرد على أهل الأهواء** : لخشيش بن أصرم المتوفى سنة ٢٥٣ هـ . وقد استفاد منه الملطى فى كتاب التنبيه ، وذكر نصاً منه تصريحاً .

٢٥ ــ **كتاب فضيحة المعتزلة** : لأحمد بن يحيى بن الراوندى (أو الريوندى) مختلف فى وفاته ٢٤٥ هـ ، أو ٢٥٠ ، أو ٢٩٨ هـ . وقد وصل إلينا هذا الكتاب فى كتاب الانتصار للخياط على نحو يكاد يكون كاملاً ، ويتضمن قسم منه نقداً ورداً على المعتزلة ، وقسم آخر دفاعاً عن الشيعة من هجوم المعتزلة .

٢٦ ــ **الدامغ للقرآن** : لابن الراوندى أيضاً . وتوجد منه بقايا فى كتاب « المنتظم » لابن الجوزى .

٢٧ ــ **الزمرد** : له . وتوجد بقايا منه فى كتاب « المجالس المؤيدية » للشيرازى . وله مؤلفات أخرى فى العقائد .

٢٨ ــ **الرد على الكرّامية** : لمحمد بن اليمان السمرقندى المتوفى ٢٦٨ هـ .

٢٩ ــ **نقض على المريسى الجهمى** : لعثمان بن سعيد الدارمى المتوفى ٢٨٢ هـ .

٣٠ ــ **الرد على الجهمية** : له أيضاً .

٣١ ــ **الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد ، ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم** : لعبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط . وهو يرد فيه على ابن الراوندى السابق ذكره . وهو مطبوع بالقاهرة وبيروت .

٣٢ ــ **مَنْ يكفر ومن لا يكفر** : لأبى على الجبائى المتوفى ٣٠٣ هـ . وقد اقتبس منه القاضى عبد الجبار فى كتابه « شرح الأصول الخمسة » .

٣٣ ــ **كتاب التوحيد وإثبات صفة الرب** : لابن خزيمة المتوفى ٣١١ هـ .

٣٤ ــ **الرد على أهل البدع والأهواء** : لمكحول النسفى المتوفى ٣١٨ هـ .

٣٥ ــ **المقالات** : لأبى القاسم الكعبى البلخى المتوفى ٣١٩ وقيل ٣١٧ هـ . واقتبس الأشعرى منه كثيراً فى كتابه « مقالات الإسلاميين » والبغدادى فى « الفرق بين الفرق » وأشار إليه تصريحاً أكثر من مرة كما سنرى . كما اقتبس منه الشهرستانى فى « الملل والنحل » وفى « نهاية الأقدام » .

٣٦ ــ **المسائل البغداديات** : لأبى هاشم الجبائى المتوفى ٣٢١ هـ . وقد كان هذا الكتاب مصدراً للقاضى عبد الجبار فى كتابه الكبير « المغنى » .

٣٧ ــ **مقالات الإسلاميين** : لأبى الحسن الأشعرى المتوفى ٣٢٤ هـ . وقد استفاد البغدادى فى « الفرق بين الفرق » وفى كل كتبه من تلك المقالات ، وهو يتابع الأشعرى متابعة واسعة النطاق ويشير إليه بلقب « شيخنا » ويقدم آراءه على سائر الآراء .

٣٨ ــ **اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع** : له .

٣٩ ــ **الإبانة عن أصول الديانة** : له . وقد استفاد منه البغدادى فى مختلف كتبه لاسيما كتاب « أصول الدين » .

٤٠ ـ **التوحيد** : له . وهو ببلدية الإسكندرية ولم ينشر حتى الآن حسب المصادر التى بين أيدينا .

٤١ ـ **التوحيد** : لأبى منصور الماتريدى المتوفى ٣٣٣ هـ .

٤٢ ـ **العقيدة** : له . ويعرض فى هذين الكتابين لعقيدة المدرسة الماتريدية التى سميت باسمه . وهى والمدرسة الأشعرية تمثلان مذهب أهل السنة، وهاتان المدرستان اختلفتا فيما بينهما اختلافاً عرضياً فى ثلاث عشرة مسألة .

٤٣ ـ **الرد على أصحاب الهوى ـ المسمى كتاب السواد الأعظم على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة** : لأبى القاسم السمرقندى المتوفى ٣٤٢ هـ وهو من أقدم مراجع الماتريدية . وناقش فيه أن المؤمن لا يعد من « السواد الأعظم » على حد تعبير ورد فى نص حديث ، إلا إذا قال باثنتين وستين عقيدة ولقد سرد هذه المعتقدات ، وأفرد لكل واحدة منها بحثاً ثم ناقش الضلالات من وجهة نظره .

٤٤ ـ **شرح الأصول** : لابن خَلَّاد المتوفى فى منتصف القرن الرابع الهجرى .

٤٥ ـ **الرد على الجبرية والقدرية فيما تعلقوا به من متشابه القرآن الكريم** : لأحمد ابن محمد الخلال المتوفى فى الربع الأخير من القرن الرابع الهجرى .

٤٦ ـ **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع** : لمحمد بن أحمد الملطى المتوفى ٣٧٧ هـ . وقد استفاد منه البغدادى بشكل واضح فى كتابيه « الفرق بين الفرق » و« الملل والنحل » .

٤٧ ـ **التمهيد فى الرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة** : لمحمد بن الطيب الباقلانى المتوفى ٤٠٣ هـ .

٤٨ ـ **كشف الأسرار فى الرد على الباطنية** : للباقلانى أيضاً وقد أفاد منه ابن حزم فى كتابه « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » .

٤٩ ـ **الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والديانة** : للباقلانى . أفاد منه ابن تيمية فى كتاب « العقيدة الحموية الكبرى » ، وابن القيم فى كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية » .

٥٠ ـ **بيان مشكل الحديث والرد على الملحدة والمعطلة والمبتدعة من الجهمية والجسمية والمعتزلة** : لابن فُورَك المتوفى ٤٠٦ هـ مقتولاً بالسم .

٥١ ـ **النظامى فى أصول الدين** : له أيضاً .

٥٢ ـ **المغنى** : للقاضى عبد الجبار المتوفى ٤١٥ هـ . وهو كتابه العمدة فى علم الكلام يتألف من سبعة عشر جزءاً . وله الفضل فى حفظ عقائد المعتزلة التى هلكت معظم كتبها . وهو من أفضل ما أُلِّف فى علم الكلام بوجه عام .

٥٣ ـ **شرح الأصول الخمسة** : لعبد الجبار أيضاً . وهو شرح لكتاب الأصول للفقيه الزيدى القاسم بن إبراهيم الرسىّ .

٥٤ ـ **كشف أسرار الباطنية** : لإسماعيل بن على البُستى المتوفى حوالى ٤٢٠ هـ .

تلك كانت أهم سوابق التأليف فى مجال الدراسات العقائدية قبل البغدادى وفى الفترة المعاصرة له . ولعلنا بهذا نكون قد كوّنا صورة واضحة موجزة عن تطور وتاريخ تلك الدراسات ، ووقفنا على أهم المصادر والمظان التى استقى منها البغدادى معلوماته عن الفرق الإسلامية فى كتابه الذى بين أيدينا « الفرق بين الفرق » .

منهج التحقيق :

أتبعت فى تحقيق هذا الكتاب الخطوات الآتية :

١ ـ قمت برفع الأخطاء الموجودة فى الأصول ، وخلصتها من شوائب التصحيف والتحريف .

٢ ـ نسقت الكتاب ، ورتبته ، وقسمته إلى جمل وفقرات ؛ بواسطة علامات الترقيم العصرية .

٣ ـ خرَّجتُ الآيات القرآنية مع تشكيلها .

٤ ـ خرَّجتُ الأحاديث النبوية تخريجاً علمياً .

٥ ـ ترجمت للأعلام الواردة فى الكتاب بإيجاز ، وذكرت مصادر الترجمة ، عدا

العارض من الأعلام .

٦ ــ شرحت الألفاظ الغريبة ، والمصطلحات الكلامية والفلسفية التى يحتويها الكتاب .

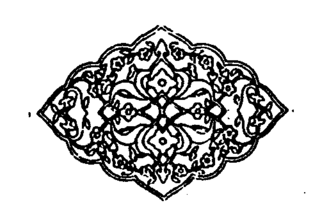
٧ ــ علّقت على بعض المواضع التى اقتضت التعليق ، ونبهت إلى بعض أخطاء المؤلف فى التأريخ لبعض المتكلمين والفلاسفة .

٨ ــ قدمت للكتاب بمقدمة عن المؤلف وكتابه « الفرق بين الفرق » ، وعن الدراسات العقائدية قبله والمصادر التى استقى منها معلوماته .

٩ ــ تم الاعتماد فى التحقيق على مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٣٩٥ ب مع مقارنتها بأصلين بنفس الدار تحت رقم ٨٤٤ علم الكلام . ٨٤٥ علم الكلام .

محمد عثمان الخشت

القاهرة فى : المحرم سنة ١٤٠٩ هـ
سبتمبر سنة ١٩٨٨ م



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله فاطرِ الخلق ومُوجِده ، ومُظْهر الحق ومُنْجده ، الذى جعل الحق وَزَراً[1] لمن اعتقده ، وعَمْرُاً[2] لمن اعتمده ، وجعل الباطل مُزِلا لمن ابْتغاه ، ومُذِلاً لمن اقتفاه[3] .. والصلاة والسلام على الصفوة الصافية ، والقدوة الهادية : محمدٍ وآله خيارِ الورى[4] ، ومَنَار الهدى .

سألتم ، أسْعَدكم الله بمطلوبكم ، شَرْحَ معنى الخبر المأثور عن النبى ﷺ ، فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة منها واحدة ناجية ، تصير إلى جنة عالية ، وبَوَاقيها عادية[5] تصير إلى الهاوية والنار الحامية[6] ، وطلبتم الفَرْقَ بين الفِرْقَة الناجية التى لا يـزل بها القَدَم ولا تزول عنها النعم ، وبين فِرَقِ الضلال الذين يَرَوْنَ ظلام الظلم نوراً ، واعتقاد الحق ثبوراً[7] ، وسيصلون سعيراً ، ولا يجدون من دون الله نصيراً .

فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب فى إبَانَةِ الدين القويم ، والصراط المستقيم ، وتمييزها من الأهواء المَنْكُوسة ، والآراء المَعْكُوسة ؛ ليهلك من هلك عن

---

(١) الوَزَرُ : هو الجبل المنيع ، والمقصود هنا : الملجأ والمعتصم .

(٢) العَمْرُ : تطلق على مدة الحياة . (ج) أعمار . و ــ الدِّين . (ج) عُمُورٌ . ولهذا اللفظ دلالات ومعانٍ أخرى . ويقال فى القسم : عَمْرَكَ الله افعل كذا ، أو إلا فعلت كذا ، وإلا ما فعلت كذا . ويقال أيضاً : لعَمْرُك ، يرفعونه بالابتداء ويحذفون الخبر ، والتقدير : لعَمْرُك قسمى .

(٣) اقتفاه : تَبِعَه . و ــ الشيءَ : اختاره . وفلاناً بأمر : اختصه به . ويقال : اقتفى بفلان : خصَّ نفسه به .

(٤) الوَرَى : الخَلْق .

(٥) أى تعدَّت وتجاوزت حدود الدين والحقيقة .

(٦) سيأتى نص هذا الحديث وتخريج شامل له .

(٧) ثَبَرَ فلانٌ ــ ثَبْراً ، وثبوراً : هلك . وفى القرآن الكريم : ﴿ **لاتدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً** ﴾ .

بينة ، ويَحْيا من يحيا عن بينة .

فأودَعْتُ مطلوبَكم مضمون هذا الكتاب ، وقسمت مضمونه خمسة أبواب ، هذه ترجمتها :

(١) باب فى بيان الحديث المأثور فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .

(٢) باب فى بيان فرق الأمة على الجملة ومَنْ ليس منها على الجملة .

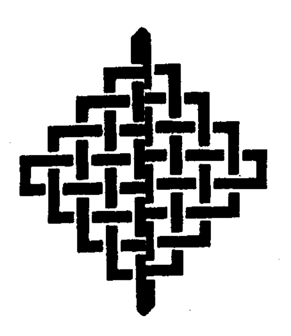
(٣) باب فى بيان فضائح كل فرقة من فِرَقِ الأهواء الضالْة .

(٤) باب فى بيان الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

(٥) باب فى بيان الفرقة الناجية ، وتحقيق نجاتها ، وبيان محاسن دين الإسلام .

فهذه جملة أبواب هذا الكتاب ، وسنذكر فى كل باب منها مُقْتَضَاه على شَرْطِه إن شاء الله تعالى .

***



الباب الأول

فى بيان الحديث المأثور فى افتراق الأمة

أخبرنا أبو سَهْل بشر بن أحمد بن بشر الإسفَرائينى[1] ، قال : أخبرنا عبدُ الله بن نَاجِيَةَ[2] قال : حدثنا وَهْبُ بن بَقِيَّه[3] ، عن خالد بن عبد الله[4] ، عن محمد بن عمرو[5] ، عن أبى سَلَمة[6] ، عن أبى هُرَيْرة[7] ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقَةً ، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقَةً ، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة[7]** » .

وأخبرنا : أبو محمد عبد الله بن محمد بن على بن زياد السِّمِّذِىّ المُعَدّل الثِّقَة[9] ، قال أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجَبَّار[10] ، قال : حدثنا الهَيْثَم بنُ خارِجَةَ[11] ،

---

(١) بشر بن أحمد بن بشر : محدِّث ، توفى سنة ٣٧٠ هـ .

(٢) عبد الله بن محمد بن ناجية البربرىّ البغدادى : (... ـــ ٣٠١ هـ = ... ـــ ٩١٤ م) من حفاظ الحديث . كان ثقة ثبتاً ، له « مسند » كبير . تذكرة الحفاظ ٢ : ٢٣٩ .

(٣) وهب بن بقية بن عثمان الواسطى ، أبو محمد ، يقال له : وهبان : محدث ثقة . من العاشرة . مات سنة ٢٣٩ هـ ، وله خمس أو ست وتسعون سنة . تقريب التهذيب ٢ : ٣٣٧ .

(٤) خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحّان الواسطى المزنى مولاهم : (١١٠ ـــ ١٨٢ هـ) محدث ثقة ثبت . روى له أصحاب الأصول الستة . تقريب التهذيب ١ : ٢١٥ .

(٥) محمد بن عمرو بن وقاص ، الليثى المدنى : (... ـــ ١٤٥ هـ) صدوق له أوهام . أحاديثه فى الأصول الستة . تقريب التهذيب ٢ : ١٩٦ .

(٦) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، المدنى ، قيل اسمه عبد الله ، وقيل إسماعيل : (... ـــ ٩٤ هـ) ثقة متكثر أحاديثه فى الأصول الستة . تقريب التهذيب ٢ : ٤٣٠ .

(٧) عبد الرحمن بن صخر الدوسى ، أبو هريرة : (٢١ ق . هـ ـــ ٥٩ هـ = ٦٠٢ ـــ ٦٧٩ م) أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له ؛ حيث روى عن النبى ﷺ ٥٣٧٤ حديثاً . وقال ابن تيمية فى الرد على المنطقيين ٤٤٦ : « صحب النبى أقل من أربع سنين ، فأخباره كلها متأخرة » . وفى صفة الصفوة ١ : ٢٨٥ : « اختلفوا فى اسمه واسم أبيه على ثمانية عشر قولاً » .

(٨) رواه بألفاظ متفاوتة : أبو داود : كتاب السنة ، باب ١ . والترمذى : كتاب الإيمان ، باب ١٨ . وابن ماجه : كتاب الفتن ، باب ١٧ . وأحمد ٢ : ٣٣٢ ، ٣ : ١٢٠ ، ١٤٥ .

(٩) عبد الله بن محمد بن على بن زياد السِّمِّذِىّ المعدل ، أبو محمد : راوية ثقة ، من أهل نيسابور ، توفى سنة ٣٦٦ هـ .

(١٠) أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ، أبو عبد الله : راوية ثقة ، من بغداد ، عُرف بالزهد . توفى سنة ٣٠٦ هـ .

(١١) الهيثم بن خارجة المروزى ، أبو أحمد أو أبو يحيى ، نزيل بغداد : (... ـــ ٢٢٧ هـ) مات فى آخر يوم من =

قال : حدثنا إسماعيل بن عياش[1] ، عن عبد الرحمن بن زِيَاد بن أَنْعَم[2] ، عن عبد الله بن يزيد[3] عن عبد الله بن عمرو[4] ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **ليأتِيَنَّ على أُمتى ما أتى على بنى إسْرَائِيلَ ، تَفَرَّقَ بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين ملَّةً ، وستفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة تزيد عليهم مِلة ، كلهم فى النار إلا ملةً واحدَةً** » .

قالوا : يا رسول الله ، وما الملة التى تتغلَّب ؟ قال : « **ما أنا عَلَيْه وأصحابى**[5] » .

وأخبرنا القاضى أبو محمد عبد الله بن عمر المالكى ، قال : حدثنا أبى عن أبيه ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم[6] ، قال : حدثنا الأَوْزَاعى[7] ، قال : حدثنا قَتَادة[8]

= هذه السنة ، صدوق . روى له البخارى فى صحيحه ، والنسائى ، وابن ماجه وغيرهم . تقريب التهذيب ٢ : ٣٢٦ .

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسى ، أبو عتبة : (١٠٦ ــ ١٨٢ هـ = ٧٢٤ ــ ٧٩٨ م) عالم الشام ومحدّثها فى عصره . من أهل حمص . رحل إلى العراق وولاه المنصور خزانة الكسوة . وكان ثقة محتشماً نبيلاً جواداً . تذكرة الحفاظ ١ : ٢٣٣ ، وتهذيب ابن عساكر ٣ : ٣٩ .

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافرى الإفريقى : (٧٥ ــ ١٦١ هـ = ٦٩٤ ــ ٧٧٨ م) قاض من العلماء . اشتهر بالجرأة على الملوك وزجرهم عن الجور والعسف . أخباره كثيرة . له « مسند » فى الحديث جزآن . طبقات علماء إفريقية ٢٧ ــ ٣٣ ، ورياض النفوس ١ : ٩٦ .

(٣) عبد الله بن يزيد المعافرى ، أبو عبد الرحمن ، الحُبُلى : (... ــ ١٠٠ هـ) راوٍ ثقة . روى له البخارى فى الأدب المفرد ، ومسلم فى صحيحه ، وغيرهما . تقريب التهذيب ١ : ٤٦٢ .

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاص : (٧ ق . هـ ــ ٦٥ هـ = ٦١٦ ــ ٦٨٤ م) صحابى ، عابد ، فارس ، كان يكتب فى الجاهلية ويحسن السريانية ، وأسلم قبل أبيه ، له نحو ٧٠٠ حديث . طبقات ابن سعد : القسم الثانى من الجزء الرابع ٨ ــ ١٣ ، وحلية الأولياء ١ : ٢٨٣ .

(٥) انظر نفس مظان تخريج الرواية الأولى .

(٦) الوليد بن مسلم الأموى بالولاء ، الدمشقى ، أبو العباس : (١١٩ ــ ١٩٥ هـ = ٧٣٧ ــ ٨١٠ م) عالم الشام فى عصره ، من حفاظ الحديث . له ٧٠ تصنيفاً فى الحديث والتاريخ ، منها « السنن » و « المغازى » . وكان يقال : من كتب مصنفات الوليد صلح أن يلى القضاء . تذكرة الحفاظ ١ : ٢٧٨ ، وميزان الاعتدال ٣ : ٢٧٥ .

(٧) عبد الرحمن بن عمرو ، الأوزاعى : (٨٨ ــ ١٥٧ هـ = ٧٠٧ ــ ٧٧٤ م) إمام الديار الشامية فى الفقه والزهد وأحد الكتاب المترسلين . له كتاب « السنن » فى الفقه ، و « المسائل » ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها . تاريخ بيروت ١٥ ، وفيه : « كان الأوزاعى عظيم الشأن بالشام ، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان » .

(٣) قتادة بن دعامة ، أبو الخطاب السدوسى البصرى : (٦١ ــ ١١٨ هـ = ٦٨٠ ــ ٧٣٦ م) أحفظ أهل البصرة للحديث ، ورأس فى اللغة العربية ، ومفسر . ضرير أكمه . وقد يدلّس فى الحديث . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥ ، وابن خلكان ١ : ٤٢٧ .

عن أنس[1] ، عن النبى عليه الصلاة والسلام ، قال :

« إنَّ بنى إسْرائِيلَ افترقَتْ على إحدى وسَبْعينَ فرقَةً ، وإن أمتى ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة ، وهى الجماعة[2] » .

قال عبد القاهر : للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيدُ كثيرة ، وقد رواه عن النبى ﷺ جماعةٌ من الصحابة : كأنسٍ بن مالك[3] ، وأبى هُرَيْرة[4] ، وأبى الدَّرْدَاء[5] ، وجابر[6] ، وأبى سعيد الخُدْرِىِّ[7] ، وأُبىٍّ بن كعب[8] ، وعبد الله بن عَمْرو بن العاص[9] وأبى أُمَامَة[10] ، ووَاثِلَةَ بن الأسقع[11] ، وغيرهم .

وقد رُوِى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فِرَقاً ، وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة ، وسائرها على الضلال فى الدنيا والْبَوَارِ[12] فى الآخرة .

---

(١) أنس بن مالك : (١٠ ق . هـ ـ ٩٣ هـ = ٦١٢ ـ ٧١٢ م) صاحب الرسول وخادمه . روى عنه رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً . طبقات ابن سعد ٧ : ١٠ ، وتهذيب ابن عساكر ٣ : ١٣٩ .

(٢) سبق تخريجه . (٣) سبق التعريف به . (٤) سبق التعريف به .

(٥) عويمر بن مالك الأنصارى الخزرجى ، أبو الدرداء : (... ـ ٣٢ هـ = ... ـ ٦٥٢ م) صحابى من العلماء الفرسان القضاة ، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبى بلا خلاف . روى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثاً . الإصابة : ت ٦١١٩ ، وتاريخ الإسلام للذهبى ٢ : ١٠٧ .

(٦) جابر بن عبد الله الأنصارى الخزرجى : (١٦ ق . هـ ـ ٧٨ هـ = ٦٠٧ ـ ٦٩٧ م) صحابى فارس . روى له البخارى ومسلم وغيرهما ١٥٤٠ حديثاً . ذيل المذيل ٢٢ ، وتهذيب الأسماء ١ : ١٤٢ .

(٧) سعد بن مالك الأنصارى الخزرجى ، أبو سعيد الخدرى : (١٠ ق . هـ ـ ٧٤ هـ = ٦١٣ ـ ٦٩٣ م) صحابى غزا اثنتى عشرة غزوة . وله ١١٧٠ حديثاً . تهذيب التهذيب ٣ : ٤٧٩ ، وصفة الصفوة ١ : ٢٩٩ .

(٨) أُبَىّ بن كعب الأنصارى الخزرجى : (... ـ ٢١ هـ = ... ـ ٦٤٢ م) صحابى ، كان قبل الإسلام حبراً يهودياً ، مطلعاً على الكتب القديمة ، ولما أسلم كان من كتاب الوحى ، ثم اشترك فى جمع القرآن على عهد عثمان . له نحو ١٦٤ حديثاً . طبقات ابن سعد ٣ ، القسم الثانى ٥٩ ، وغاية النهاية ١ : ٣١ .

(٩) سبق التعريف به .

(١٠) صدىّ بن عجلان ، الباهلى ، أبو أمامة : (... ـ ٨١ هـ = ... ـ ٧٠٠ م) صحابى ، كان مع علىّ فى « صفين » . له فى الصحيحين ٢٥٠ حديثاً . تهذيب التهذيب ٤ : ٤٢٠ ، والإصابة ت ٤٠٥٤

(١١) واثلة بن الأسقع ، الليثى الكنانى : (٢٢ ق . هـ ـ ٨٣ هـ = ٦٠١ ـ ٧٠٢ م) صحابى من أهل الصفة له نحو ٧٦ حديثاً . خزانة البغدادى ٣ : ٣٤٣ . وأسد الغابة ٥ : ٧٧ .

(١٢) البوار : الهلاك .

وروى عن النبى ﷺ ذَمُّ القدرية ، وأنهم مَجُوسُ هذه الأمة[1] ، وروى عنه ذمُّ المُرْجِئة مع القدرية[2] ، وروى عنه أيضاً ذم المارِقِينَ وهم الخَوَارج[3]

وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية ، والمرجئة ، والخوارج المارقة ، وقد ذكرهم علىٌّ رضى الله عنه فى خُطْبته المعروفة بالزَّهْرَاء ، وبرئ فيها من أهل النَّهْرَوان .

وقد علم كلُّ ذى عَقْل من أصحاب المَقَالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبى عليه الصلاة والسلام لم يُرِدْ بالفرق المذمومة التى هى من أهل النار فِرَقَ الفقهاء الذين اختلفوا فى فُرُوع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين ؛ لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على قولين :

أحدهما : قول مَنْ يرى تصويبَ المجتهدين كلهم فى فروع الفقه ، وفِرَقُ الفقه كلها عندهم مُصِيبون .

والثانى : قولُ مَنْ يرى فى كل فرعٍ تصويبَ واحدٍ من المختلفين فيه ، وتَخْطئةَ الباقين ، من غير تضليلٍ منه للمخطئ فيه .

وإنما فصّل النبى علية الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة ــ فرقَ أصحاب الأهواء الضالة ــ الذين خالفوا الفرقة الناجية فى أبواب العَدْل والتوحيد ، أو فى الوَعْد والوعيد ، أو فى بابى القدر والاستطاعة ، أو فى تقدير الخير والشر ، أو فى باب الهداية والضلالة ، أو فى باب الإرادة والمشيئة ، أو فى باب الرؤية والإدراك ، أو فى

---

(١) رواه أبو داود : كتاب السنة ، باب ١٦ . ،أحمد ٢ : ٨٦ ، ٥ : ٤٠٧ . وابن ماجه : المقدمة ، باب ١٠ . وانظر الهامش القادم .

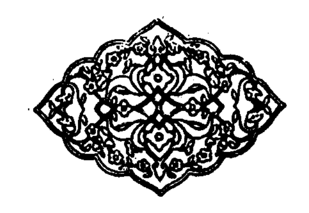
(٢) رواه الطبرانى عن معاذ بن جبل قال : قال الرسول ﷺ : **« ما بعث الله نبياً قط إلا وفى أمته قدرية ومرجئة يشوشون عليه أمر أمته ، ألا وإن الله قد لعن القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً »** . قال الهيثمى : وفيه بقية بن الوليد وهو لين ويزيد بن حصين لم أعرفه . مجمع الزوائد ٧ : ٢٠٤ . وعن أنس قال الرسول ﷺ : **« القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة ، فإن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم »** . رواه الطبرانى فى الأوسط ، وقال الهيثمى : ورجاله رجال الصحيح . غير هارون بن موسى الفروى وهو ثقة .

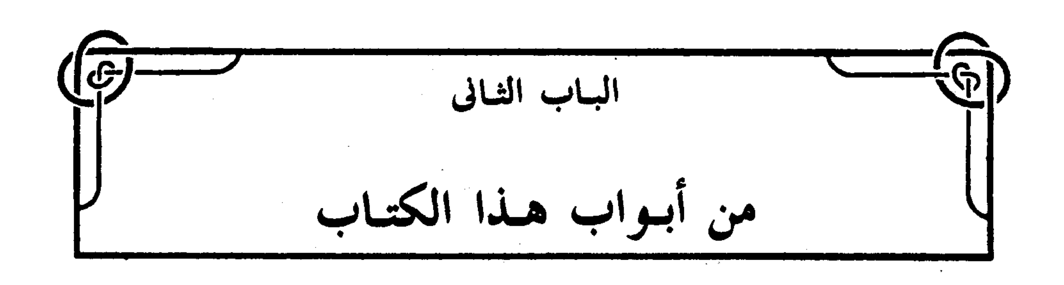
(٣) رواه أحمد عن أنس ، قال : ذكر لى أن رسول الله ﷺ ولم أسمعه منه قال : **« إن فيكم قوماً يتعبدون فيدأبون حتى يعجب بهم الناس وتعجبهم أنفسهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية »** . رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٦ : ٢٢٩ .

باب صِفَات الله عز وجل وأسمائه وأوصافه ، أو فى باب مِن أبواب التعديل والتجوير ، أو فى بابٍ من أبوابِ النبوة وشروطها ، ونحوها من الأبواب التى اتفق عليها أهل السنة والجماعة — من فريقى الرأيِ والحديثِ — على أصلٍ واحدٍ خالفهم فيها أهلُ الأهواء الضالة من القدرية ، والخوارج ، والروافض ، والنجَّارية ، والجَهْمية ، والمجسِّمة ، والمشبِّهة ، ومَنْ جَرَى مجراهم من فرق الضلال ؛ فإن المختلفين فى العدل والتوحيد ، والقدر والاستطاعة وفى الرؤية ، والصفات ، والتعديل والتجوير ، وفى شروط النبوة ، والإمامة - يكفِّر بعضُهم بعضا .

فصحَّ تأويلُ الحديثِ المرويِّ فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف ، دون الأنواع التى اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام فى أبواب الحلال والحرام ، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع .

وسنذكر الفرق التى رَجَع إليهم تأويلُ الخبر المرويِّ فى افتراق الأمة فى الباب الذى يلى ما نحن فيه ، إن شاء الله عز وجل .





الباب الثانى

من أبواب هذا الكتاب

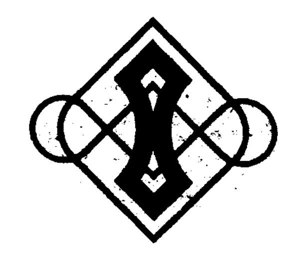
فى كيفية افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .. وفى ضمنه بيانُ الفرق الذين يجمعهم اسمُ ملة الإسلام فى الجملة

ويقع فى هذا الباب فصلان :

أحدهما : فى بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة فى اسم ملة الإسلام فى الجملة .

والفصل الثانى : فى بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين .

وسنذكر فى كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء الله عَزَّ وجل .



◉ الفصل الأول

فى بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة فى اسم ملة الإسلام على الجملة قبْلَ التفصيل

اختلف المنتسبون إلى الإسلام فى الذين يدخلون بالاسم العام فى ملة الإسلام :

فزعم أبو القاسم الكَعْبى[1] فى مقالاته : « أن قول القائل (أمة الإسلام) تقع على كل مُقِرّ بنبوة محمد ﷺ ، وأن كل ما جاء به حقّ ، كائنا قولُه بعد ذلك ما كان » .

وزعم قوم أن « أمة الإسلام » : « كلُّ من يرى وجوبَ الصلاة إلى جهة الكعبة » .

وزعمت الكراميَّة[2] مجسِّمة خُرَاسان : « أن (أمة الإسلام) جامعة لكل من أقر بشهادتى الإسلام لفظا » ، وقالوا : كل من قال : (لا إلهَ إلا الله ، محمد رسول الله) فهو مؤمن حقاً ، وهو من أهل ملة الإسلام ، سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً مضمراً للكفر فيه والزندقة » ؛ ولهذا زعموا : « أن المنافقين فى عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين حقا ، وكان إيمانهم كإيمان جبريلَ وميكائيلَ والأنبياءِ والملائكةِ ، مع اعتقادهم النفاقَ وإظهار الشهادتين » !

وهذا القول مع قول الكعبى فى تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية[3] من

---

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى ، البلخى الخراسانى ، أبو القاسم :
(٢٧٣ — ٣١٩هـ = ٨٨٦ — ٩٣١م) أحد أئمة المعتزلة ، له آراء ومقالات فى التوحيد انفرد بها ، سيوردها البغدادى لاحقا ؛ وسُمّى أتباعه « الكعبية » . له كتب كثيرة منها « مقالات الإسلاميين » طُبع جزء منه بعنوان « باب ذكر المعتزلة » وهو غير مقالات الإسلاميين للأشعرى . وله أيضاً « تأييد مقالة أبى الهذيل » و « الطعن على المحدثين » . لسان الميزان ٣ : ٢٥٥ ، وتاريخ بغداد ٩ : ٣٨٤ ، و Brock S.I: 343 .

(٢) نسبة إلى محمد بن كرَّام ، سيأتى ذكره لاحقاً ، والكرامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية . وهذه الأصناف الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكفرها سائر الفرق ؛ ولذا عدَّها البغدادى فرقة واحدة وخصص لها الفصل السابع من الباب الثالث .

(٣) نسبة إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهانى . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهيم — أى عابد الله . وكان فى زمن المنصور ، وابتدأ دعوته فى زمن ملوك بنى أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبعه كثير من اليهود ، وادّعوا له آيات ومعجزات .

يهود أصبهان ؛ فإنهم يُقِرُّونَ بنبوة نبينا محمد ﷺ ، وبأن كل ما جاء به حق ، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العَرَب لا إلى بنى إسرائيل ، وقالوا أيضاً : « محمد رسول الله » وما هم معدودين فى فرق الإسلام .

وقوم من موشكانية اليهود حَكَوْا عن زعيمهم المعروف بموشكان[1] أنه قال : « إن محمداً رسولُ الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا اليهود » ، وأنه قال : « إن القرآن حق ، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلَوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود » وربما فعل ذلك بعض الموشكانية ، وقد أقروا بشهادتى أن لا إلهَ إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وأقروا بأن دينه حق . وما هم مع ذلك من أمة الإسلام ؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لاتَلْزمهم .

وأما قول من قال : « إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة » ، فقد رضى بعضُ فقهاء الحجاز هذا القولَ ، وأنكره أصحاب الرأى ؛ لما روى عن أبى حنيفة أنه صَحَّح إيمان من أقَرَّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشك فى موضعها ، وأصحابُ الحديث لا يصححون إيمانَ من شك فى موضع الكعبة ، كما لا يصححون إيمان من شك فى وجوب الصلاة إلى الكعبة .

والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرِّينَ بحدوثِ العالم ، وتوحيد صانعه وقِدَمِه ، وصفاته ، وعَدْله ، وحكمته ، ونَفْى التشبيه عنه ، وبنبوَّة محمد ﷺ ، ورسالته إلى الكافة ، وبتأبيد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة ، وأن الكعبة هى القبلة التى تجب الصلاة إليها ؛ فكل من أقَرَّ بذلك كله ، ولم يَشُبْه ببدعة تؤدِّى إلى الكفر ؛ فهو السنىُّ الموحِّدُ .

وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعةً شَنْعاء نُظِر :

---

(١) موشكان : كان على مذهب يوذعان الذى يحث على الزهد والعبادة ، وينهى عن اللحوم والأنبذة ، ويزعم أن للتوراة ظاهراً وباطناً ، وخالف بتأويلاته عامة اليهود ، وخالفهم فى التشبيه ، ومال إلى القدر . ولكن موشكان خالف يوذعان ، فكان يوجب قتال مخالفيه ، ونصب القتال معهم ، فخرج فى تسعة عشر رجلاً فقتل بناحية قم .

فإن كان على بدْعة الباطنية ، أو البَيانية ، أو المُغِيرية ، أو الخَطَّابية[1] ، الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة ، أو كان على مذاهب الحـلول ، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحُوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية فى قولها : « بأن شريعة الإسلام تُنْسَخ فى آخر الزمان » ، أو أباح ما نص القرآنُ على تحريمه ، أو حَرَّم ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل[2] ، فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامَة له .

وإن كانت بدعته من جنس بِدَع المعتزلة ، أو الخوارج ، أو الرافضة الإمامية ، أو الزيدية ، أو من بدع النجَّارية ، أو الجَهْمية ، أو الضِّرارية ، أو المجسِّمة ؛ فهو من الأمة فى بعض الأحكام ، وهو جواز دفنه فى مقابر المسلمين ، وفى أن لا يُمْنع حَظَّه من الفىء والغنيمة[3] إن غزا مع المسلمين ، وفى أن لا يُمْنَع من الصلاة فى المساجد ، وليس من الأمة فى أحكام سواها ، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا خَلْفه ، ولا تحلّ ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سُنِّية ، ولايحل للسنى أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم . وقد قال على بن أبى طالب رضى الله عنه للخوارج : « علينا ثلاث : لا نَبْدَؤكم بقتال ، ولا نمنعكم مساجدَ الله أن تذكروا فيها اسمَ الله ، ولا نمنعكم من الفىء مادامت أيديكم مع أيدينا » ، والله أعلم .

***

(١) سيتكلم البغدادي لاحقاً عن هذه الفرق المذكورة فى هذه الفقرة والتى تليها ؛ ولذا فلا نرى حاجة للتعريف بها هنا .

(٢) معنى التأويل فى الأصل الترجيع ، وفى الشرع : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله ، إذا كان المحتمل الذى يراه موافقاً للكتاب والسنة ، مثل قوله : ﴿ **يُخرج الحىّ من الميت** ﴾ [الأنعام: ٩٥] إن أراد به مثلاً إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً ، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر ، أو العالِم من الجاهل كان تأويلاً .

(٣) يختلف الفيىء عن الغنيمة ، إذ أن الفيىء هو ما حصل عليه المسلمون من أموال مَنْ خالفهم فى الدين بلا قتال ، إما بالجلاء أو بالمصالحة على جزية أو غيرها . أما الغنيمة فهى ما يؤخذ أيضاً من أموالهم ولكن بقوة الغزو والقتال .

◉ الفصـــل الثـــانى

من هـــذا البـــاب

فى بيان كيفية اختلاف الأمة وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين

كان المسلمون عند وفاة رسول الله ﷺ على منهاج واحد فى أصول الدين وفروعه ، غير مَنْ أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً .

وأول خلاف وقع منهم اختلافهم فى موت النبى عليه السلام ؛ فزعَم قوم منهم أنه لم يمت ، وإنما أراد الله تعالى رَفْعه إليه كما رفَعَ عيسى ابن مريم إليه ، وزال هذا الخلاف ، وأَقرَّ الجميع بموته حين تَلاَ عليهم أبو بكر الصديق قولَ الله لرسوله عليه السلام : ﴿ **إنَّكَ مَيِّتٌ وإنهمْ مَيِّتُونَ**[1] ﴾ . وقال لهم : « مَنْ كَانَ يَعْبُد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد ربَّ محمدٍ فإنه حيٌّ لا يموت » .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى موضع دَفْنِ النبى عليه الصلاة والسلام ؛ فأراد أهل مكة ردَّه إلى مكة ؛ لأنها مولده ومَبْعثه وقبلته ، وموضع نَسْله ، وبها قبر جدِّه إسماعيل عليه السلام ، وأراد أهل المدينة دَفْنَه بها ؛ لأنها دار هجرته ، ودار أنصاره ، وقال آخرون بنَقْلِه إلى أرض القدس ودَفنْه ببيت المَقْدسِ عند قبر جده إبراهيم الخليل عليه السلام ، وزال هذا الخلاف بأن روى لهم أبو بكر الصديق عن النبى ﷺ : « **إن الأنبياء يُدفَنُون حَيْثُ يُقْبَضُون**[2] » . فدفنوه فى حُجْرته بالمدينة .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى الإمامة[3] ، وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عُبَادة الخزرجى[4]، وقالت قريش : « إن الإمامة لا تكون إلا فى قريش » ثم أَذْعَنَت الأنصارُ لقريش لمَّا روى لهم قول النبى عليه السلام : « **الأئمة مِنْ قُرَيْش**[5] » . وهذا

---

(١) الزمر : ٣٠ .

(٢) رواه الترمذى : كتاب الجنائز ، باب ٣٣ . وابن ماجه : كتاب الجنائز ، باب ٦٥ . بلفظ : « **ما قبض نبىٌّ إلا دفُن حيث يُقبض** » . ومالك فى الموطأ : الجنائز برقم ٢٧ ، بلفظ : « **ما دُفن نبى قط إلا فى مكانه** .. » .

(٣) وهو أعظم خلاف بين الأمة ، وعنه نشأت معظم الاختلافات الأُخرى .

(٤) سعد بن عبادة الخزرجى : (...ـــ ١٤ هـ = ...ـــ ٦٣٥ م) صحابى ، كان سيد الخزرج ، وأحد الأمراء الأشراف فى الجاهلية والإسلام . وكان يلقب فى الجاهلية بالكامل لمعرفته الكتابة والرمى والسباحة . طبقات ابن سعد ٣ : ١٤٢ ، وصفوة الصفوة ١ : ٢٠٢ .

(٥) أحمد فى المسند ٣ : ١٢٩ ، ١٨٣ و ٤ : ٤٢١ .

الخلاف باقٍ إلى اليوم ، لأن ضراراً أو الخوارج قالوا بجواز الإمامة فى غير قريش .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى شأن فَدَك[1] ، وفى تَوْريث التركات عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ثم نَفَذَ فى ذلك قضاء أبى بكر بروايته عن النبى عليه الصلاة والسلام : « **إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة**[2] » .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى مانعى وجوب الزكاة ، ثم اتفقوا على رأى أبى بكر فى وجوب قتالهم .

ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طُلَيْحَة[3] حين تنبأ وارتدَّ حتى انهزم إلى الشام ، ثم رجع فى أيام عمر إلى الإسلام ، وشهد مع سعد بن أبى وَقَّاص[4] حربَ القادِسِيَّة ، وشهد بعد ذلك حرب نَهَاوَنْد وقتل بها شهيداً .

ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مُسَيْلمة[5] الكَذَّاب إلى أن كَفَى الله تعالى أمْرَه وأمْرَ

(١) فَدَك : قرية كانت لليهود شمال المدينة ، وقد سلموها دون قتال للنبى ﷺ عندما انهزم يهود خيبر ، فكانت تحت تصرفه ينفق منها على أهله ، فلما مات قالت فاطمة أنه قد ملكها لها فى حياته ، وفى رواية أخرى قالت بحقها فى وراثتها . ولكن قضى أبو بكر بعدم تسليمها إليها محتجاً بالحديث المذكور أعلاه .

(٢) رواه بألفاظ متفاوتة **البخارى** : كتاب الخمس ، باب ١ ؛ وكتاب فضائل أصحاب النبى ، باب ١٢ ؛ وكتاب المغازى ، باب ١٤ ، ٣٨ ؛ وكتاب النفقات ، باب ٣ ؛ وكتاب الفرائض ، باب ٣ ؛ وكتاب الاعتصام ، باب ٥ . **ومسلم** : كتاب الجهاد ، حديث رقم ٤٩ ــ ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ . **وأبو داود** : كتاب الإمارة ، باب ١٩ . **والترمذى** : كتاب السير ، باب ٤٤ . **والنسائى** : كتاب الفيئ ، باب ٩ ، ١٦ . **ومالك** : الكلام حديث ٢٧ . **وابن حنبل** : ١ : ٤ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ .

(٣) طليحة بن خويلد الأسدى : (... ــ ٢١ هـ = ... ــ ٦٤٢ م) قدم على النبى ﷺ فى وفد بنى أسد سنة ٩ هـ ، وأسلموا . ولما رجعوا ارتدّ طليحة وادعى النبوة فى حياة الرسول ﷺ . فوجه إليه ضرار بن الأزور ، فضربه ضرار بسيف يريد قتله ، فنبا السيف ، فشاع بين الناس أن السيف لا يؤثر فيه . ومات النبى فكثر أتباع طليحة من أسد وغطفان وطيئ . ووجه إليه أبو بكر خالد بن الوليد فانهزم طليحة وفر إلى الشام . وفى عهد عمر أسلم وخرج إلى العراق فحسن بلاؤه فى الفتوح ، فكان يعدونه بألف فارس ، واستشهد بنهاوند . تهذيب الأسماء واللغات ١ : ٢٥٤ ، وابن الأثير حوادث سنة ١١ ، وتاريخ الخميس ٢ : ١٦٠ .

(٤) سعد بن أبى وقاص القرشى : (٢٣ ق . هـ ــ ٥٥ هـ = ٦٠٠ ــ ٦٧٥ م) الصحابى الأمير ، فاتح العراق ومدائن كسرى ، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة . الرياض النضرة ٢ : ٢٩٢ ــ ٣٠١ ، وتهذيب ابن عساكر ٦ : ٩٣ .

(٥) مسيلمة بن ثمامة الحنفى الوائلى : (... ــ ١٢ هـ = ... ــ ٦٣٣ م) ولد ونشأ باليمامة ، وكان من المعمرين ، تنبأ ووضع أسجاعاً يضاهى بها القرآن ، وتوفى النبى ﷺ قبل القضاء على دعوته ، فأرسل إليه أبو بكر خالد بن الوليد فتمكن بعد حرب شرسة من الانتصار عليه ومقتله سنة ١٢ هـ . ابن هشام ٣ : ٧٤ ، والروض الأنف ٢ : ٣٤٠ ، وشذرات الذهب ١ : ٢٣ .

سَجَاح المتنبئة[1] وأمْرَ الأسود بن زيد العَنْسى[2] .

ثم اشنغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم .

ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم ، وفَتَحَ الله لهم الفتوح ، وهم فى أثناء ذلك كله على كلمة واحدة : فى أبواب العَدْل والتوحيد ، والوَعْد والوعيد ، وفى سائر أصول الدين .

وإنما كانوا يختلفون فى فروع الفقه : كميراث الجدّ مع الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب ، وكمسائل العَوْل والكَـلالة[3] ، والردّ[4] ، وتَعْصيب[5] الأخَوَات من الأب والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن ، وكاختلافهم فى جَرِّ الوَلاَء ، وفى مسألة الحرام ، ونحوها مما لم يُورِثِ اختلافُهم فيه تضليلا ولا تفسيقا . كانوا على هذه الجملة فى أيام أبى بكر ، وعمر ، وست سنين من خلافة عثمان .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى أمْرِ عثمانَ لأشياء نَقَمُوهَا منه حتى أقْدَمَ لأجلها ظالموه على قتله .

ثم اختلفوا بعد قتله فى قاتليه وخاذليه اختلافاً باقياً إلى يومنا هذا .

---

(١) سَجَاح بنت الحارث ، التميمية ، من بنى يربوع ، أم صادر : (...ـــ نحو ٥٥ هـ = ...ـــ ٦٧٥ م) متنبئة مشهورة ، كانت شاعرة أديبة عارفة بالأخبار ، نبغت فى عهد الردة واتبعها الكثيرون ، ثم تزوجت من مسيلمة ، وعند مقتله أسلمت وهاجرت إلى البصرة حيث وفاتها . الطبرى ٣ : ٢٣٦ ، والدر المنثور ٢٤٠ .

(٢) عيهلة بن كعب بن عوف العنسى : (... ـــ ١١ هـ = ... ـــ ٦٣٢ م) متنبىء أرى قومه أعاجيب استهواهم بها فاتبعه الكثيرون واتسع سلطانه حتى غلب على ما بين مفازة حضرموت إلى الطائف والبحرين والأحساء إلى عدن ، وقد اغتاله أحد المسلمين فى اليمن . ابن الأثير : حوادث سنة ١١ هـ ، والبلاذرى ١١١ ـــ ١١٣ ، وابن الوردى ١ : ١٤٠ .

(٣) الكَلاَلةُ هى أن يموت المرءُ وليس له والدٌ أو ولد يرثه ، بل يرثه ذوو قرابته .

(٤) يأتى الرد بمعنى الإعادة ، يقال : رد عليه حقه ـــ أى أعاده إليه ، ويأتى بمعنى الصرف ، يقال : رد عنه كيد عدوه ـــ أى صرفه عنه . والمقصود به فى الاصطلاح : دفع ما فضل من فروض ذوى الفروض النسبية إليهم بنسبة فروضهم عند عدم استحقاق الغير . وهناك اختلاف بين العلماء فى تعريف الرد بناء على موقفهم منه .

(٥) التَّعْصيب : فى الفروض : توريث العَصَبَة ، والعَصَبَة هم من ليست لهم فريضة مسماة فى الميراث ، فيصرف لهم الباقى بعد أن يأخذ أصحابُ الفروض أنصباءهم المقدرة لهم ، فإذا لم يفضل شئ منهم لم يأخذوا شيئاً إلا إذا كان العاصب ابناً فإنه لا يحرم بحال . والعصبة كذلك هم الذين يستحقون التركة كلها إذا لم يوجد من أصحاب الفروض أحد .

ثم اختلفوا بعد ذلك فى شأن على وأصحاب الجمل[١] ، وفى شأن معاوية[٢] وأهل صِفِّين[٣] ، وفى حكم الحَكَمَيْنِ أبى موسى الأشْعَرِى وعَمْرو بن العاص[٤] اختلافاً باقياً إلى اليوم .

ثم حَدَث فى زمان المتأخرين من الصحابة خلافُ **القَدرية** فى القَدَر والاستطاعة من مَعْبَد الجهنى ، وغَيْلان الدمشقى ، والجَعْد بن درهم ، وتبرّأ منهم المتاخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأبى هُرَيرة ، وابن عباس ، وأنس ابن مالك ، وعبد الله بن أبى أوْفَى ، وعُقْبة بن عامر الجهنى ، وأقرانهم ، وأوْصَوْا أخلافَهم بأن لا يسلّمُوا على القدرية ، ولا يُصَلُّوا على جنائزهم ، ولا يَعُودوا مَرْضَاهم .

ثم اختلفت **الخوارج** بعد ذلك فيما بينها ، فصارت مقدار عشرين فرقة كلُّ واحدةٍ تكفر سائرها .

ثم حدث فى أيام الحسن البصرى خلاف وَاصِل بن عَطَاء الغزال فى القدر وفى المنزلة بين المنزلتين ، وانضمَّ إليه عَمْرو بن عُبَيد بن بابٍ فى بدعته ، فطردهما الحسن عن مجلسه ، فاعتزلا إلى سارية من سَوَارِى مسجد البصرة ، فقيل لهما ولأتْبَاعهما **معتزلة** لاعتزالهم قولَ الأمة فى دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر .

وأما **الروافض** : فإن السَّبَئِيَّة[٥] منهم أظْهَرُوا بِدْعَتَهُمْ فى زمان على رضى الله عنه ، فقال بعضهم لعلى : « أنت الإلٰهُ » ! فأحرق علىٌّ قوما منهم ، ونفى ابن سبأ إلى سَابَاط المدائن . وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم علياً إلٰهاً !

ثم افترقت الرافضة بعد زمانْ علىّ رضى الله عنه أربعة أصناف : زَيْدية ،

(١) إشارة إلى موقعة الجمل الشهيرة التى نشبت بين عائشة وعلىّ ، وكانت عائشة تقود الجيش فى هودجها على جمل ، فسميت موقعة الجمل . وكان يناصرها فى ذلك طلحة والزبير ، وقد قتلا فى المعركة .

(٢) ستأتى له ترجمة .

(٣) إشارة إلى موقعة صفين المشهورة التى كانت بين علىّ ومعاوية ، وهى موضع بالكوفة .

(٤) الأعلام المذكورة حتى نهاية هذا الباب سيذكرها البغدادى مرات عديدة عندما يتحدث بالتفصيل عن المواقف التى ترتبط بها ؛ فهو يشير إليها هنا إشارات سريعة ولذا فمعظمها مكدس فى هذا الباب ، وإذا ترجمنا لها هنا ستتضخم الهوامش بشكل غير مقبول ، ولهذا رأينا من الأفضل الترجمة لها عندما يشير إليها مرة أخرى .

(٥) السبئية : نسبة إلى عبد الله بن سبأ .

وإمامية ، وكيْسَانية ، وغُلاَة . وافترقت الزيدية فرقا ، والإمامية فرقا ، والغلاة فرقا . كلُّ فرقة منها تكفر سائرها . وجميعُ فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام ، فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية فمعدودون فى فرق الأمة .

وافترقت **النجَّارية** بناحية الرىِّ بعد الزعفرانى فِرَقا يكفر بعضها بعضاً .

وظهر خلاف **البَكْرية** من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلافُ الضِّرارية من ضرار بن عمرو ، وخلاف الجهمية من جَهْم بن صَفْوان ، وكان ظهور جَهْم ، وبكر وضِرار فى أيام ظهُور واصل بن عطاء فى ضلالته .

وظهرت **دعوة الباطنية** فى أيام المأمون من حَمْدان قِرْمِط ، ومن عبد الله بن مَيْمُون القَدَّاح ، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام ، بل هى من فرق المجوس على ما نبينه بعد هذا ، وظَهَرَ فى أيام محمدِ بن طاهر بن عبد الله بن طاهر بخُرَاسَانَ خلافُ الكرامية المجسِّمَة .

فأما **الزَّيْدية** من الرافضة : فمعظَمُها ثلاثُ فرق ، وهى الجارودية ، والسليمانية — وقد يقال الجريرية أيضاً — والبُتْرِية ، وهذه الفرق الثلاثُ يجمعها القولُ بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فى أيام خروجه ، وكان ذلك فى زمن هشام بن عبد الملك .

والكَيْسَانية منهم[1] : فرقٌ كثيرة يرجع محصَّلُها إلى فرقتين : إحداهما تزعُم أن محمد بن الحنفية حَىّ لم يمت ، وهم على انتظاره ، ويزعمون أنه المهدىُّ المنتظر ؛ والفرقة الثانية منهم يُقِرُّون بإمامته فى وقته ، وبموته ، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره ، ويختلفون بعد ذلك فى المنقول إليه .

وأما **الإمامية** المُفَارقة للزيدية والكيسانية والغُلاَة : فإنها خمسَ عشرَةَ فرقةً ، وهى : المحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشمَيْطية ، والعمارية ، والإسماعيلية ،

---

(١) أى من الرافضة .

والمباركية ، والموسوية ، والقطعية ، والاثنا عَشْرِية ، والهشامية من أتباع هِشَام بن الحكَم ، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقى ، والزرارية ، من أتباع زُرَارة بن أعين ، واليونسية من أتباع يونس القمى ، والشيطانية من أتباع شَيْطان الطَّاق ، والكاملية من أتباع أبى كامل وهو أفحشهم قولا فى علىٍّ وفى سائر الصحابة رضى الله عنهم .

فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض ، منها ثلاث زيدية ، وفرقتان من الكَيْسانية ، وخمسَ عشرَةَ فرقةً من الإمامية ، فأما **غُلاَتهم** الذين قالوا بإلٰهية الأئمة ، وأباحوا محرَّماتِ الشريعة ، وأسقَطُوا وجوبَ فرائض الشريعة : كالبيانية ، والمُغِيرية ، والجناحية ، والمنصورية ، والخطابية ، والحلولية ، ومَنْ جرى مجراهم ؛ فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا منتسبين إليه ، وسنذكرها فى باب مفرد بعد هذا الباب .

وأما الخوارج : فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقةً ، وهذه أسماؤها : المحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النَّجَدَات ، ثم الصُّفْرية ، ثم العَجَاردة .

وقد افترقت **العجاردة** فيما بينها فرقا كثيرة ، منها : الحازمية ، والشعبية ، والمعلومية ، والمجهولية ، والمعبدية ، والرشيدية ، والمكرمية ، والحمزية ، والإبراهيمية ، والواقفة .

وافترقت **الإباضية** منها فِرَقاً : حفصية ، وحارثية ، ويزيدية ، وأصحاب طاعة لا يُرَاد الله بها .

واليزيدية منهم : أتباعُ يزيد بن أبى أنيسة ، ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة الإسلام تُنْسَخ فى آخر الزمان بنبى يبعث من العجم .

وكذلك فى جملة العَجَاردة فرقة يقال لها **الميمونية** ليست من فرق الإسلام ؛ لأنها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحته المجوسُ .

وسنذكر اليزيدية والميمونية فى جملة الذين انتسبُوا إلى الإسلام وما هم منهم ولا من فرقهم .

وأما **القدرية المعتزلة** عن الحق : فقد افترقت عشرين فرقة ، كلُّ فرقة منها تكفِّر

سائرها ، وهذه أسماء فرقها : الواصلية ، والعمروية ، والهُذَلية ، والنَّظَّامية ، والمردارية ، والمعمرية ، والثمامية ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية . والشحامية ، وأصحاب صالح قبة ، والمَرِيسِيَّة ، والكعبية ، والجُبَّائية والبَهْشمِيَّة المنسوبة إلى أبى هاشم بن الجُبَّائى ؛ فهى ثنتان وعشرون فرقة ، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام ، وهما : الخابطية ، والحمارية ، وسنذكرهما فى الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

وأما **المُرْجِئة فثلاثة أصناف** :

صنف منهم قالوا بالإِرْجَاء فى الإيمان ، وبالقَدَر على مذاهب القدرية ؛ فهم معدودون فى القدرية والمُرْجِئة ، كأبى شِمْرٍ المرجىء ، ومحمد بن شبيب البصرى ، والخالدى .

وصنف منهم قالوا بالإرجاء فى الإيمان ، ومالوا إلى قول جَهْم فى الأعمال والأَكْسَاب ، فهم من جملة الجَهْمِية والمرجئة .

وصنف منهم خالصة فى الإرجاء من غير قَدَر ، وهم خمس فرق : يونسية ، وغسانية ، وثوبانية ، وتومنية ، ومريسية .

وأما **النجارية** : فإنها اليوم بالرى أكثر من عشر فرق ، ومرجِعُهَا فى الأصل إلى ثلاث فرق : برغوثية ، وزعفرانية ، ومستدركة .

وأما **البكرية والضرارية** : فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع كثير ، والجهمية أيضاً فرقة واحدة .

والكرامية بخُرَاسان ثلاثُ فرقٍ : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية ، لكن هذه الفرق الثلاث منها لا يُكَفِّر بعضُها بعضاً ، فعددناها كلها فرقة واحدة .

فهذه الجملة التى ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة ، منها عشرون روافض ، وعشرون خَوَارج ، وعشرون قدرية ، وعشرون مُرْجِئة ، وثلاث نجارية ، وبكرية وضَرَارية ، وجَهْمية ، وكرامية ، فهذه ثنتان وسبعون فرقة .

فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهى أهل السُّنَّة والجماعة من فريقى الرأىِ[1] والحديثَ دون مَنْ يشترى لَهْوَ الحديثِ . وفقهاءُ هذين الفريقين ، وقُرَّاؤهم ، ومحدِّثوهم ، ومتكلمو أهلِ الحديثِ منهم ، كلُّهم مُتَّفِقون على مقالة واحدة فى توحيد الصانع وصفاته ، وعَدْله ، وحكمته ، وفى أسمائه وصفاته ، وفى أبواب النبوة والإمامة ، وفى أحكام العُقْبَى ، وفى سائر أصول الدين .

وإنما يختلفون فى الحلال والحرام من فروع الأحكام ، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق .

وهم الفرقة الناجية ، ويجمعها الإقرارُ بتوحيد الصانع وقِدَمِه ، وقدم صفاته الأزلية ، وإجازة رُؤْيته من غير تشبيه ولا تعطيل ، مع الإقرار بكتُب الله ورسُلِه ، وبتأييد شريعة الإسلام ، وإباحة ما أباحه القرآن ، وتحريم ما حَرَّمه القرآن ، مع قبول ما صحَّ من سنة رسول الله ﷺ ، واعتقاد الحَشْر والنَّشْر ، وسؤال الملكين فى القبر ، والإقْرَار بالحَوْض والميزان .

فمن قال بهذه الجملة التى ذكرناها ، ولم يَخْلِط إيمانه بها بشىء من بِدَعِ الخوارج والروافضِ والقدريةِ وسائرِ أهل الأهواء ، فهو من جملة الفرقة الناجية إن ختم الله له بها ودخل فى هذه الجملة جمهورُ الأمة وسَوَادُها الأعظم من أصحاب مالك ، والشافعى ، وأبى حنيفة ، والأوزاعى ، والثورى ، وأهل الظاهر[2] .

فهذا بيان ما أردْنَا بيانَه فى هذا الباب ، ونذكر فى الباب الذى يليه تفصيلَ مقالة كل فرقة من فرق الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل .

★★★

---

(١) فريق الرأى أو أهل الرأى هم الذين استكثروا من القياس ومهروا فيه ، فلذلك قيل أهل الرأى فى مقابل أهل الحديث الذين كان كل اعتمادهم على النصوص الحديثية . ورائد أهل الرأى هو أبو حنيفة ، ومقامه فى الفقه لا يلحق ، شهد له بذلك أهل جلدته وخصوصاً مالك والشافعى .

(٢) أهل الظاهر هم الذين يتمسكون بظاهر الكتاب والسنة ، وينكرون القياس ويبطلون العمل به ؛ فجعلوا المدارك كلها منحصرة فى ظاهر النصوص والإجماع ، وردوا القياس الجلى والعلة المنصوصة إلى النص ؛ لأن النص على العلة نص على الحكم فى جميع محالها . وكان إمام هذا المذهب داود بن على وابنه محمد وأصحابهما ، وكان ابن حزم أكبر العقليات المنتصرة لهذا المذهب فى موسوعته الفقهية الفريدة « المحلى » .

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان تفصيل مَقَالات فرق الأهواء وبيان فَضَائح كل فرقة منها على التفصيل

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية ، وهذه ترجمتها :

١ ـ فصل : فى بيان مقالات فرق الرَّفْض .

٢ ـ فصل : فى بيان مقالات فرق الخوَارج .

٣ ـ فصل : فى بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدَر .

٤ ـ فصل : فى بيان مَقَالات فرق المُرْجِئة .

٥ ـ فصل : فى بيان مقالات فرق النجَّارية .

٦ ـ فصل : فى بيان مقالات الضرارية ، والبكرية ، والجهمية .

٧ ـ فصل : فى بيان مقالات الكَرَّامية .

٨ ـ فصل : فى بيان مقالات المشبهة الداخلة فى غمار الفرق التى ذكرناها.

وسنذكر فى كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عز وجل .

◉ الفصـــل الأول
من فصـول هـذا البـاب
فى بيان مقالات فرق الرَّفْض

قد ذكَرْنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاثُ فرقٍ ، والكَيْسَانية منهم فرقتان ، والإماميةَ منهم خمسَ عَشْرَةَ فرقة ، ونبدأ بذكر الزيدية ، ثم الإمامية ، ثم الكَيْسَانية ، على الترتيب إن شاء الله عز وجل .

(١)ذكر الجارودية من الزيدية :

أولا : أتباع المعروف بأبى الجارُودِ[١] وقد زعموا أن النبى ﷺ نَصَّ على إمامة علىّ بالوصف دون الاسم ، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بَيْعَةَ على[٢] ، وقالوا أيضاً : أن الحَسَنَ بن على[٣] كان هو الإمامَ بعد على ، ثم أخوه الحسين[٤] كان إماماً بعد الحسن .

وافترقت الجارودية فى هذا الترتيب فرقتين :

فرقة قالت: إن عليا نصَّ على إمامة ابنه الحسن ، ثم نص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين بعده ، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شُورَى فى ولدى الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهراً سيفَه داعياً إلى دينه ــ وكان عالماً وعارفاً ــ فهو الإمام .

وزعمت **الفرقة الثانية منهم**:أن النبى ﷺ هو الذى نصَّ على إمامة الحسن بعد على ، وإمامة الحسين بعد الحسن .

---

(١) زياد بن المنذر الهمذانى الخراسانى ، أبو الجارود : (...ــ بعد ١٥٠ هـ=...ــ بعد ٧٦٧م) من أهل الكوفة . له كتب منها « التفسير » رواية عن أبى جعفر الباقر . فهرست الطوسى ٧٢ ، وخطط المقريزى ٢ : ٣٥٢ وهو فيه : « زياد بن المنذر العبدى ، أبو الجارود ، ويكنى أبا النجم » ، واللباب ١ : ٢٠٣ .

(٢) بهذه المقالة خالف أبو الجارود إمامه زيد بن على ، فإنه لم يقل بهذا .

(٣) الحسن بن علىّ بن أبى طالب : (٣ ــ ٥٠ هـ= ٦٢٤ ــ ٦٧٠م) .

(٤) الحسين بن علىّ بن أبى طالب : (٤ ــ ٦١ هـ= ٦٢٥ ــ ٦٨٠م) .

ثم افترقت الجارودية بعد هذا فى الإمام المنتظر فرقاً :

منهم: مَنْ لم يعين واحداً بالانتظار ، وقال : كل مَنْ شهَر سيفه ودعا إلى دينه من ولدى الحسن والحسين فهو الإمام .

ومنهم: مَنْ ينتظر محمد بن عبد الله[1] بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ولا يصدق بقتله ، ولا بموته ، ويزعم أنه هو المهدىُّ المنتظر الذى يخرج فيملك الأرض . وقولُ هؤلاء فيه كقول المحمدية من الإمامية فى انتظارها محمدَ بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن بن على .

ومنهم: مَنْ ينتظر محمد بن القاسم[2] صاحب الطَّالِقَان[3] ولا يصدق بموته[4] .

ومنهم: مَنْ ينتظر يحيى بن عمر[5] الذى خرج بالكوفة ، ولا يصدق بقتله ولا بموته .

فهذا قول الجارودية ، وتكفيرهُم واجبٌ ؛ لتكفيرهم أصحابَ رسول الله عليه الصلاة والسلام .

(٢) ذكر السُّليمانية أو الجريرية منهم :

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدى الذى قال : إن الإمامة شُورَى ، وإنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة ، وأجاز إمامَةَ المفضول ، وأثبت إمامة أبى بكر

(١) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، الملقب بالأرقط وبالمهدى وبالنفس الزكية : (٩٣ ـ ١٤٥ هـ = ٧١٢ ـ ٧٦٢ م) . انظر مقاتل الطالبيين ٢٣٢ .

(٢) محمد بن القاسم بن على بن عمر الحسينى العلوى الطالبى : (... ـ بعد ٢١٩ هـ = ... ـ بعد ٨٣٤ م) . انظر مقاتل الطالبيين ٥٧٧ ـ ٥٨٨ .

(٣) الطَّالِقَان بلدة بخراسان .

(٤) وقد انقاد إلى إمامته ـ كما يقول المسعودى ـ خلق كثير من الزيدية إلى هذا الوقت ـ أى سنة ٣٣٢ ـ ومنهم كثيرون يزعمون أنه حىّ يرزق ، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً ، وأنه مهدى هذه الأمة ، وأكثر هؤلاء بناحية الكوفة وجبال طبرستان والديلم وكثير من كور خراسان . راجع المسعودى طبعة باريس ٧ : ١١٦ ـ ١١٧ .

(٥) فى الأصل « محمد بن عمر » وهو خطأ ، وما أثبتناه هو الصواب ، واسمه كاملاً يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن على ، وقد اتبعه جمهور كبير وقتل فى أيام المستعين بالله العباسى . راجع الطبرى حوادث سنة ٢٥٠ هـ وهى سنة وفاته ، ومقاتل الطالبيين ٦٣٩ ـ ٦٦٤ وجمهرة الأنساب ٥١ ـ ٥٢ .

وعمر ، وزعم أن الأمة تركت الأصْلَحَ فى البيعة لهما ، لأن علياً كان أَوْلىٰ بالإمامة منهما ، إلا أن الخطأ فى بيعتهما لم يوجب كفْراً ولا فسقاً . وكَفَّرَ سليمانُ بن جرير « عثمان » بالأحداث التى نَقَمَها الناقمون منه[1] ، وأهلُ السنة يكفرون سليمانَ بن جريرٍ من أجل أنه كَفّر عثمان رضى الله عنه .

(٣) ذكر البُتْرية منهم :

هؤلاء أتباع رجلين : أحدهما الحسن بن صالح بن حى[2] ، والأخير كثير النواء الملقب بالأبتر[3] . وقولهم كقول سليمان بن جرير فى هذا الباب ، غير أنهم توقفوا فى عثمان ولم يُقْدِموا على ذمه ولا على مدحه[4] . وهؤلاء أحسن حالا عند أهل السنة من أصحاب سليمان بن جرير .

وقد أخرج مسلم بن الحجاج[5] حديث الحسن بن صالح بن حى فى مسنده الصحيح ، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخارى[6] حديثَه فى الصحيح ، ولكنه قال فى

---

(١) كما أكفر عائشة والزبير وطلحة بإقدامهم على قتال علىّ . وقد طعن فى الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظهر أحد قط عليهم : **إحداهما** : القول بالبداء ، فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور . ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه قالوا : بدا لله تعالى فى ذلك ! **والثانية** : التقية ، فكل ما أرادوا تكلموا به ، فإذا قيل لهم فى ذلك إنه ليس بحق ، وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قلناه تقية وفعلناه تقية !

(٢) الحسن بن صالح بن حىّ الهمدانى الثورى الكوفى : (١٠٠ــ١٦٨ هـ = ٧١٨ــ٧٨٥م) فقيه مجتهد متكلم ، من رجال الحديث الثقات ، وطعن فيه جماعة لما كان يراه من الخروج بالسيف على أئمة الجور . من كتبه « التوحيد » و « إمامة ولد علىّ من فاطمة » . الفهرست لابن النديم ١ : ١٧٨ ، وميزان الاعتدال ١ : ٢٣٠ .

(٣) كثير النواء الملقب بالأبتر : (...ــحدود ١٦٩ هـ = ...ــحدود ٧٨٤ م) .

(٤) وهم فى الأصول على رأى المعتزلة تماماً ، وأما فى الفروع فهم على مذهب أبى حنيفة إلا فى مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى والشيعة .

(٥) مسلم بن الحجاج النيسابورى : (٢٠٤ــ٢٦١ هـ = ٨٢٠ــ٨٧٥م) من أئمة المحدثين ، أشهر كتبه « صحيح مسلم » أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة فى الحديث . لمزيد من التفاصيل عنه مقارناً بصحيح البخارى وغيره من كتب السنة أسمح لنفسى بإحالة القارئ إذا شاء على كتابى « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه » .

(٦) محمد بن إسماعيل البخارى : (١٩٤ــ٢٥٦ هـ = ٨١٠ــ٨٧٠م) من كبار أئمة المحدثين ، أشهر كتبه « صحيح البخارى » المسمى « الجامع الصحيح » ، كتاب الحديث الأول عند معظم أهل السنة . المرجع السابق .

كتاب « التاريخ الكبير » : الحسن بن صالح بن حى الكوفى سمع سماك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة ، وهو من ثور همدان ، وكنيته أبو عبد الله .

قال عبد القاهر : هؤلاء البترية ، والسليمانية ، من الزيدية ، كلُّهم يكفرون الجارودية من الزيدية ؛ لإقرار الجارودية على تكفير أبى بكر وعمر ، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية ؛ لتركهما تكفير أبى بكر وعمر .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعرى[1] فى مقالاته[2] عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر ، ولكنهم لا يتبرءون ممن تبرأ منهما .

قال عبد القاهر : اجتمعت الفرْقُ الثلاثُ الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلَّدِينَ فى النار ، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى وَ ﴿ **لاَ يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إلاَّ الْقَوْمُ الكَافِرُونَ** ﴾[3].

إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها « **زَيْدِية** » لقولهم بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب[4] فى وقته وإمامة ابنه يَحْيَى بن زيد بعد زيد[5]. وكان زيدُ بن على قد بايعه على إمامته خمسَةَ عَشَرَ ألفَ رجلٍ من أهل الكوفة ، وخرج بهم

---

(١) على بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعرى: (٢٦٠ ــ ٣٢٤ هـ = ٨٧٤ ــ ٩٣٦م) مؤسس مذهب الأشاعرة ، تلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيه ، ثم رجع وجاهر بخلافهم . من كتبه « الإبانة عن أصول الديانة » ، و « الرد على ابن الراوندى » . طبقات الشافعية ٢ : ٢٤٥ ، والمقريزى ٢ : ٣٥٩ ، وابن خلكان ١ : ٣٢٦ .

(٢) فى الأصل « مقالته » ، والصواب « مقالاته » ، وللأشعرى كتابان يرد فى عنوانهما هذه اللفظة : « مقالات الإسلاميين » و « مقالات الملحدين » ، والمقصود أعلاه هو الأول .

(٣) يوسف : ٨٧ .

(٤) زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب : (٧٩ ــ ١٢٢ هـ = ٦٩٨ ــ ٧٤٠م) فقيهاً كبيراً من آل البيت مؤسس مذهب الزيدية . وقد وقف المجمع العلمى فى ميلانو مؤخراً على « مجموع فى الفقه » رواه أبو خالد الواسطى عن زيد بن على ، فإن صحت النسبة كان هذا أول كتاب دوّن فى الفقه الإسلامى . راجع مقاتل الطالبيين ١٢٧ ، وابن خلدون ٣ : ٩٨ . مزيد من التفاصيل عنه سيذكرها البغدادى فيما يلى .

(٥) يحيى بن زيد : (٩٨ ــ ١٢٥ هـ = ٧١٦ ــ ٧٤٣م) أحد الأبطال الأشداء الشهداء من الطالبيين . البداية والنهاية ١٠ : ٥ ، ومقاتل الطالبيين ١٥٢ ــ ١٥٨ . مزيد من التفاصيل عنه سيذكرها البغدادى فيما يلى .

على والى العراق وهو يوسف بن عمر الثقفى[1] عامل هشام بن عبد الملك[2] على العراقين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفى قالوا له : « إنا نَنْصُرُكَ على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فى أبى بكر وعمر اللذين ظَلَمَا جدَّك علىَّ بن أبى طالب » ، فقال زيد : « إنى لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبى يقول فيهما إلا خيراً ، وإنما خرجْتُ على بنى أمية الذين قتلوا جدّى الحسينَ ، وأغاروا على المدينة يوم الحَرَّةِ[3] ، ثم رَمَوْا بيت الله بحجر المنجنيق[4] والنار » ، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : « رفضتمونى » ومن يؤمئذٍ سموا رافضة ، وثَبَتَ معه نضر بن خزيمة العنسى ، ومعاوية بن إسحاق بن يزيد بن حارثة فى مقدار مائتى رجل ، وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفى حتى قتلوا عن آخرهم ، وقتل زيد ، ثم نبش من قبره وصُلب ، ثم أحرق بعد ذلك وهرب ابنُه يحيى بن زيد إلى خراسان ، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والى خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سَلْمَ بن أحوز المازنى فى ثلاثةِ آلافِ رجلٍ ، فقتلوا يحيى بن زيد[5] ، ومشهدُه بجوزجان معروفٌ .

قال عبد القاهر : روافضُ الكوفة مَوْصُوفون بالغَدْر ، والبُخْل ، وقد صار المثلُ بهم فيهما ، حتى قيل : **أبخَلُ من كوفى ، وأغدَرُ من كوفى** . والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهم بعد قتل على رضى الله عنه بايَعُوا ابنَه الحسنَ ، فلما توجّه لقتال معاوية غَدَرُوا به فى سَابَاط المدائن ، فطعنه سنان الجعفى فى جَنْبِه فصرَعَهَ عن فرسه ، وكان ذلك أحَدَ أسباب مصالحته معاويَةَ .

والثانى : أنهم كاتبوا الحسينَ بن على رضى الله عنه ، ودَعَوْه إلى الكوفة لينصروه

---

(١) يوسف بن عمر الثقفى : (...ــ١٢٧ هـ = ...ــ٧٤٥ م) من جبابرة الولاة فى العهد الأموى ، يسلك سبيل الحجاج فى الأخذ بالشدة والعنف . تاريخ الإسلام للذهبى ٥ : ١٩١ ، ومرآة الجنان ١ : ٢٦٧ .

(٢) هشام بن عبد الملك الأموى : (٧١ ــ ١٢٥ هـ = ٦٩٠ ــ ٧٤٣ م) من ملوك الدولة الأموية فى الشام ، كان يقظاً فى أمره ، يباشر الأعمال بنفسه . الطبرى ٨ : ٢٨٣ ، واليعقوبى ٣ : ٥٧ .

(٣) الحَرَّة : مكان بظاهر المدينة تحت واقِم ، وبها كانت وقعة الحرة أيام يزيد بن معاوية . والحرة فى الأصل : أرض ذات حجارة سود كأنها أُحرقت .

(٤) المَنْجَنِيق : آلة قديمة من آلات الحصار ، كانت تُرمى بها حجارة ثقيلة على الأسوار والمبانى فتهدمها .

(٥) ثم حملوا رأسه إلى الوليد ، وصلبوا جسده بالجوزجان . وبقى مصلوباً إلى أن ظهر أبو مسلم الخراسانى واستولى على خراسان ، فقتل سلم بن أحوز وأنزل جثة يحيى فصلى عليها ودفنت هناك .

. على يزيد بن معاوية[1] فاغترَّ بهم ، وخرج إليهم ، فلما بلغ كَرْبَلاَء غَدَرُوا به ، وصاروا مع عُبَيْد الله بن زياد يَداً واحدة عليه ، حتى قُتِلَ الحسين وأكثر عشيرته بكربلاء .

والثالث : غَدْرُهم بزيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر ، ثم نكثوا[2] بيعته ، وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قتِلَ وكان من أمره ما كان .

(٤) ذكر الكَيْسَانية من الرافضة :

هؤلاء أتباع المختار بن أبى عُبَيْد الثقفى[3] الذى قام بثأر الحسين بن على بن أبى طالب ، وقَتَلَ أكثَرَ الذين قتلوا حسينا بكَرْبَلاَء ، وكان المختار يقال له **كَيْسَان** وقيل : إنه أخذ مقالته عن مولى لعلى رضى الله عنه كان اسمه كيسان .

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيئان :

أحدهما : **قولُهم بإمامة محمد بن الحنفية** ،[4] وإليه كان يدعو المختار بنُ أبى عُبَيد .

والثانى : **قولهم بجَوَاز البَدَاء[5] على الله عز وجل** ؛ ولهذهِ البِدْعَة قال بتكفيرهم كلُّ من لا يجيز البَدَاء على الله سبحانه .

---

(١) يزيد بن معاوية بن أبى سفيان : (٢٥ـــ٦٤ هـ=٦٤٥ـــ٦٨٣م) ثانى ملوك الدولة الأموية فى الشام . الطبرى حوادث سنة ٦٤ هـ ، وتاريخ الخميس ٢ : ٣٠٠ .

(٢) أى نقضوها ونبذوها ، وفى القرآن الكريم : ﴿ **وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم** ﴾ .

(٣) المختار بن أبى عبيد الثقفى ، أبو إسحاق : (١ـــ٦٧ هـ=٦٢٢ـــ٦٨٧م) من زعماء الثائرين على بنى أمية ، وأحد الشجعان الأفذاذ . فرق الشيعة ٢٣ ، وفى التاج ٤ : ٢٣٨ والقاموس : كيسان لقب المختار بن أبى عبيد المنسوب إليه « الكيسانية » الطائفة المشهورة . وذكر صاحب كتاب الغدير ٢ : ٣٤٤ـــ٣٤٥ واحداً وعشرين مصنفاً فى أخباره .

(٤) محمد بن على بن أبى طالب : (٢١ـــ٨١ هـ=٦٤٢ـــ٧٠٠م) أحد الأبطال الأشداء فى صدر الإسلام ، وهو أخو الحسن والحسين ، غير أن أمهما فاطمة ، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية ، يُنسب إليها تمييزاً له عنهما . كان واسع العلم ورعاً . طبقات ابن سعد ٥ : ٦٦ ، وحلية الأولياء ٣ : ١٧٤ .

(٥) للبداء عدة معان : البداء فى العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ، والبداء فى الإرادة وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم ، والبداء فى الأمر وهو أن يأمر بشئ ثم يأمر بشئ آخر خلاف الأول . وكان المختار لا يفرق بين النسخ والبداء ، قال : إذا جاز النسخ فى الأحكام ، جاز البداء فى الأخبار . ويستدل بالآية الكريمة : ﴿ **يمحوا الله ماشاء ويثبت** ﴾ [الرعد : ٣٩] .

واختلفت الكَيْسَانية فى سبب إمامة محمد بن الحنفية ، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه على بن أبى طالب رضى الله عنه ، واستدلّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجَمَل وقال له :

اطْعَنْهُـــمُ طَعْـنَ أبيك تُحْمَدِ لاخَيْر فى الحرب إذَا لَمْ تزبد

وقال آخرون منهم : إن الإمامة بعد على كانت لابنه الحسن ، ثم للحُسِين بعد الحسن ، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هَرَبَ من المدينة إلى مكة حين طولب بالبَيْعة ليزيد بن معاوية .

ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية !

فزعم قوم منهم يقال لهم « **الكربية** » أصحاب أبى كرب الضرير : أن محمد بن الحنفية حَىٌّ لم يمت ، وأنه فى جبل رَضْوَى وعنده عينٌ من الماء وعين من العَسَل يأخذ منهما رزقه ، وعن يمينه أسد ، وعن يساره نمر ، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه ، وهو المهدىُّ المنتظر[1] .

وذهب الباقون من الكَيْسَانية إلى:الإقرار بموت محمد بن الحنفية ، واختلفوا فى الإمام بعده !

فمنهم:من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه على بن الحسين زين العابدين . **ومنهم**.من قال برجوعها بعده إلى أبى **هاشم** عبد الله بن محمد بن الحنفية .

واختلف هؤلاء فى الإمامِ بعد أبى هاشم ، فنهم من نقلها إلى محمد بن على بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، بوصية أبى **هاشم إليه**[2] ، وهذا قول الراوندية .

ومنهم:من زعم أن الإمامة بعد أبى **هاشم** صارت إلى بَيَان بن سمعان وزعموا أن رُوحَ الله تعالى كانت فى أبى هاشم ، ثم انتقلت منه إلى بَيَان ، ومنهم من زعم أن تلك الروح انتقلت من أبى هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، وادَّعَتْ هذه الفرقةُ إلٰهيَّة عبد الله بن عمرو بن حرب .

(١) وهذا أول حكم بالغيبة ظهر فى الإسلام .

(٢) واستدلوا على ذلك أيضاً بأن لبنى العباس حق فى الخلافة لاتصال النسب ، وقد توفى الرسول ﷺ وعمه العباس أولى بالوراثة .

والبيانية والحربيةُ كلتاهما من فرق الغُلاة نذكرهما فى الباب الذى نذكر فيه فرق الغُلاة ، وكان كُثَيِّر[1] الشاعر على مذهب الكَيْسَانية الذين ادَّعَوْا حياة محمد ابن الحنفية ، ولم يصدقوا بموته ؛ ولذا قال فى قصيدة له :

ألاَ إنَّ الأئمَّــةَ مِـنْ قُرَيْــشٍ	وُلاَةَ الحــقِّ أرْبَعَــةٌ سَــوَاءُ
عَلِيٌّ وَالثَّــلاَثَةُ مِــنْ بَنِيــهِ	هُمُ الأسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسِبْطٌ سِبْطُ إيمَانٍ وَبِــرٍّ[2]	وَسِبْطٌ غَيَّبَتْــهُ كَرْبَــلاَءُ[3]
وَسِبْطٌ لاَ يَذُوقُ المَوْتَ حَتَّى	يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهَا اللِّــوَاءُ[4]
تَغَيَّــبَ لاَ يُــرَى فِيهِـمْ زَمَــاناً	بِرَضْوَى عِنْــدَهُ عَسَلٌ وَمَــاءُ[5]

قال عبد القاهر : أجَبْنَاه على أبياته هذه بقولنا :

وُلاَةُ الحــقِّ أربعــةٌ ، ولكــن	لِثَــانِى اثْنَيْنِ[6] قَدْ سَبَقَ الْعَلاَءُ
وَفَــارُوق الْوَرَى[7] أضْــحَى إمَاماً	وَذُو النُّــورَيْنِ[8] بَعْدُ لَهُ الْوَلاَءُ
عليٌّ[9] بَعْـدَهُمْ أضْــحَى إمَــاماً	بِتَرْتِيبِى لَهُمْ نَــزَلَ القَضَــاءُ
ومُبْغِضُ مَنْ ذَكَرْنَــاهُ لِعِيــنٌ	وَفِى نَــارِ الجَحِيــمِ لَهُ الْجَزَاءُ
وأهْــلُ الرَّفْــض قــومٌ كالنَّصَــارى	حَيَــارَى ، ما لحيرَتِهِــمْ دَوَاءُ

وقال كُثَيِّر أيضاً فى رَفْضِه :

---

(١) هو كثير عزة الشاعر المشهور ، واسمه كثير بن عبد الرحمن بن أبى جمعة الأسود .

(٢) هو الحسن بن علىّ .

(٣) هو الحسين بن علىّ شهيد كربلاء .

(٤) هو محمد (بن الحنفية) بن علىّ . وفى تسميته « سبْطاً » تجوز ؛ لأنه ليس سبطاً للرسول ﷺ ، أى ليس من أولاد فاطمة الزهراء ، وإنما هو ابن علىٍّ من زوجة أخرى كما سبق الإشارة هى خولة بنت جعفر الحنفية .

(٥) تمت مراجعة الأبيات على شرح ديوان كُثير عزة الذى نشره هنرى بريز ، الجزائر سنة ١٩٣٠م ، ج ٢ ص ١٨٦ .

(٦) هو أبو بكر الصديق .

(٧) هو عمر بن الخطاب .

(٨) هو عثمان بن عفان .

(٩) أى علىّ بن أبى طالب .

برئْتُ إلى الإلٰهِ منَ ابْنِ أرْوى[1] وَمنْ دِيـنِ الْخَـوَارِجِ أجْمَعِينَا
وَمنْ عُمَـرٍ برئْتُ ومن عَتِيقٍ[2] غَدَاةَ دَعَـا أميـرَ المؤمنينـا

وقال أجبناه عن هذين البيتين :

بِرِئْـتَ من الإلٰهِ ببُغْـضِ قـومٍ بهـمْ أحْيَـا الإلٰـهُ المؤمنينـا
وما ضَـرَّ ابْـنَ أرْوَى مِنْـكَ بُغْضٌ وَبُغْـضُ البرِّ ديـنُ الكافرينـا
أبُـو بكـرٍ لنـا حقًّـا إمـامٌ عَلَى رَغْـمِ الروافـض أجمعينـا
وفَـاروقُ الورى عُمَـر ، بحـقٍ يُقَـالُ لـه : أميـرُ المؤمنينـا

وقال كثير[3] فى قصيدة أيضاً :

ألاَ قُـلْ للوَصِـيِّ فَدَتْكَ نفْسِـى أطَلْتَ بِذَلِـكَ الجَبَـلِ المُقَامَا
أضَـرَّ بِمَعْشَـرٍ وَالَـوْكَ مِنَّـا وَسَمَّوْكَ الخَلِيفَـةَ وَ الْإمَامَـا
وَعَـادَوْا فيـكَ أهْلَ الأرضِ طُرًّا مُقَامُـكَ عندهُـمْ سِتِّـينَ عَاما
ومَا ذَاقَ ابْـنُ خَوْلَـةَ طعم مَوْتٍ وَلاَ وَارَتْ لـه أرضٌ عِظَامَـا
لقد أمْسَى بمجرى شِعْبِ رَضْوَى تُرَاجِعُـه المَلائِكَـةُ الكَـلاَمَا
وإنَّ لَـهُ لرزْقـاً كُـلَّ يـوم وأشْـرِبَـةً يُعـلُّ بهَـا الطَّعَامَا

وقد أجبناه عن هذا الشعر بقولنا :

لَقَـدْ أفْنَيْـتَ عمـرَكَ بانتظـارٍ لمـن وارى التـرابُ له عِظَـامَا
فليـس بشِـعْبِ رَضْـوَاء إمَـامٌ تُرَاجعـهُ الملائكـةُ الكلامـا
ولا مَـنْ عِنْـده عَسَـل ومـاء وأشْرِبَـةٌ يعـلُّ بهـا الطعامـا
وَقَـدْ ذَاقَ ابن خَوْلَةَ طعم مَوْتٍ كما قد ذاق وَالِـدُهُ الْحِمَامَـا
ولـو خَلَـدَ امرؤٌ لعُلُوِّ مجـدٍ لعاش المُصْطَفَى أبـداً وَدَامَـا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميرى أيضاً على مذهب الكَيْسَانية الذين

---

(١) أى عثمان بن عفان .

(٢) أى أبى بكر الصديق .

(٣) الصواب أن الأبيات التالية للسيد الحميرى وليس لكثير عزة . ويؤكد هذا أن البغدادى نسبها للحميرى فى كتابه « الملل والنحل » . ولم نعثر عليها فى ديوان كثير .

ينتظرون محمد بن الحنفية ، ويزعمون أنه محبوس بجبل رَضْوَى ، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج ، ولهذا قال فى شعر له :

ولكن كُلُّ مَنْ فى الأرض فَانٍ ... بذا حَكَمَ الَّذِى خلَقَ الأنَامَا

وكان أول من قام بدعوة الكَيْسَانية إلى إمامة محمد بن الحنفية المختارُ بن أبى عُبَيْد الثقفى ، وكان السببُ فى ذلك أن عُبَيْد الله بن زياد لما فرغ من قتل مُسْلم بن عقيل ، وفرغ من قتل الحسين بن على رضىَ الله عنه ، رُفِعَ إليه أن المختار بن أبى عُبَيْد كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفَى ، فأمر بإحضاره ، فلما دخل عليه رماه بعمود كان فى يدِه فشتَر عينه ، وحبسه ، فتشفَّع إليه فى أمره قوم ، فأخرجه من الحبس ، وقال له : قد أجَّلْتك ثلاثة أيام ، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلاَّ ضربتُ عنقك ، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة ، وبايع عبد الله بن الزبير ، وبقى معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيْن بن نمير السكونى ، واشتدت نكاية المختار فى تلك الحروب على أهل الشام ، ثم مات يزيد بن معاوية ، ورجَعَ جندُ الشام إلى الشام ، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز ، واليمن ، والعراق ، وفارس ، ولقى المختار من ابن الزبير جَفْوَة فهرب منه إلى الكوفة ووليها يومئذ عبدُ الله بن يزيد الأنصــارى من قبل عبد الله بن الزبير ، فلما دخل الكوفَةَ بعث رسُلَهُ إلى شيعة الكوفة ونَوَاحيها إلى المدائن ، ودعاهم إلى البيعة له ، ووعَدَهم أنه يخرج طالباً بثأر الحسين بن على رضى الله عنه ، ودعاهم إلى محمد بن الحنفية ، وزعم أن ابن الحنفية قد استَخْلَفه ، وأنه قد أمرهم بطاعته ، وعَزَلَ ابنُ الزبير فى خلال ذلك عبدَ الله بن يزيد الأنصارى عن الكوفة ، ووَلاَّها عبد الله بن مُطِيع العَدَوى ، واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه فى السر ، وكانوا زُهَاء سبعةَ عشَرَ ألفَ رجلٍ ، ودخل فى بيعته عبدُ الله بن الحر الذى لم يكن فى زمانه أشجع منه ، وإبراهيمُ ابن مالكٍ الأشترِ ، ولم يكن فى شيعة الكوفة أجمل منه ولا أكثر منه تَبَعاً ، فخرج به على والى الكوفة عبدِ الله بن مُطيع ، وهو يومئذ فى عشرين ألفا ، ودامت الحرب بينهما أياما ، ووقعت الهزيمة فى آخرها على الزبيرية ، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها ، وقَتَل كُلَّ من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن على بكربلاء ، ثم خطَبَ الناس فقال فى خطبته :

« الحمد لله الذى وعَدَ وليه النَّصْر ، وعدوَّه الخُسْر ، وجعلهما إلى آخر الدهر قَضَاءً مَقْضِياً ، ووعداً مأتيًّا ؛ ياأيها الناس قد سمعنا دعوة الداعى ، وقبلنا قول الداعى ، فكم من باغ وباغية وقتلى فى الواعية ؛ فهلموا عبادَ الله إلى بيْعَة الهدى ، ومجاهدة العِدَى ، فإنى أنا المُسَلَّط على المُحِلِّين ، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبيين » .

ثم نزل عن منبرهِ ، وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد[1] حتى أخذ رأسَه ، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر ، وهو ابن أخت المختار ، وقال : ذاك برأس الحُسَيْن ، وهذا برأس ابن الحسين الكبير ، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد ، وهو يومئذ بالموصل فى ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولاَّه عليهم عبدُ الملك بن مروان ، فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام ، وقتل منهم سبعون ألفا فى المعركة ، وقتل عبيد الله بن زياد والحصين بن نُمَيْر السكونى ، وأنفذ إبراهيم بن الأشتر برؤوسهم إلى المختار ، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية تكهَّنَ بعد ذلك ، وسَجَعَ كأسجاع الكَهَنة ، وحكى أيضا أنه أدَّعَى نزول الوحى عليه .

فمن أسجاعه قوله : **« أما والذى أنزل القرآن ، وبين الفرقان ، وشرع الأديان ، وكره العصيان ، لأقتلَنَّ البغاة من أزدعمان ، ومَذْحج وهمدان ، ونَهْدوخَوْلان ، وبكر وهَزَّان ، وثُعَل ونَبْهَان ، وعبس وذُبْيَان ، وقيس عَيْلاَن »** .

ثم قال : **« وحق السميع العليم ، العليّ العظيم ، العزيز الحكيم ، الرحمن الرحيم ، لأعركن عَرْكَ الأديم أشراف بنى تميم »** .

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية ، وخاف من جهته الفتنة فى الدين ، فأراد قدوم

---

(١) هو عمر بن سعد بن أبى وقاص : (٠٠٠ ــ ٦٦ هـ = ٠٠٠ ــ ٦٨٦ م) من القادة الشجعان ، سيره عبيد الله ابن زياد على أربعة آلاف لقتال الديلم ، وكتب له عهده على الرى . ثم لما علم ابن زياد بمسير الحسين من مكة إلى الكوفة كتب إلى عمر بن سعد أن يعود بمن معه ، فعاد ، فولاه قتال الحسين ، فاستعفاه ، فهدده ، فأطاع . وتوجه إلى لقاء الحسين ، فكانت الفاجعة بمقتله . وعاش عمر إلى أن خرج المختار الثقفى يتتبع قتلة الحسين ، فبعث إليه من قتله كما ذكر البغدادى أعلاه . طبقات ابن سعد ٥ : ١٢٥ ، والمسعودى ٥ : ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٧٤ ، ١٩٦ .

العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته ، وسمع المختار ذلك ، فخاف من قدومه العراق ذهابَ رياسته وولايته ، فقال لجنده : « إنَّا على بَيْعة المهديِّ ، ولكن للمهدى علامة ، وهو أن يُضْرَبَ بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهدى ، وانتهى قولُه هذا إلى ابن الحنفية ، فأقام بمكة خوفا من أن يقتله المختار بالكوفة » .

ثم إن المختار خدعته السَّبَئْية الغلاة من الرافضة فقالوا له : « **أنت حُجَّة هذا الزمان** » ، وحملوه على دعوى النبوة ، فادعاها عند خواصه ، وزعم أن الوحى ينزل عليه ، وسجع بعد ذلك فقال : « **أما ومنشئ[1] السحاب ، الشديد العقاب ، السريع الحساب ، العزيز الوهاب ، القدير الغلَّاب ، لأنبشن قبر ابن شهاب المُفْتَرِى الكذاب ، المجرم المرتاب ، ثم ورب العالمين ، وربِّ البلد الأمين ، لأقتلَنَّ الشاعر المَهين ، وراجزَ المارقين ، وأولياء الكافرين ، وأعوانَ الظالمين ، وإخوان الشياطين ، الذى اجتمعوا على الأباطيل ، وتَقَوَّلُوا علىَّ الأقاويل ، وليس خطابى إلا لذوى الأخلاق الحميدة ، والأفعال السديدة ، والآراء العتيدة ، والنفوس السعيدة** » .

ثم خطَبَ بعد ذلك فقال فى خطبته : « **الحمد لله الذى جعلنى بصيراً ، ونَوَّرَ قلبى تنويراً ، والله لأحرقَنَّ بالمصر دُورَا ، ولأنبشَنَّ بها قبوراً ، ولأشْفِيَنَّ منها صدوراً ،وكفى بالله هاديا ونصيرا** » .

ثم أقسم فقال : « **برب الحرم ، والبيت المحرم ، والركن المكرم ، والمسجد المعظم ، وحق ذى القلم ، ليُرْفَعَنَّ لى عَلَم ، من هنا إلى إضَم[2] ، ثم إلى أكناف ذى سَلَم[3]** » .

ثم قال : « **أما ورب السماء ، لتنزلَنَّ نار من السماء ، فلتحرقَنَّ دار**

---

(١) فى الأصل « وممشى » ، والأوفق ما أوردناه أعلاه ، وهو ما جاء فى كتاب « مختصر الفَرْق بين الفِرَق » للرسعنى ص ٤٥ من طبعة حتى ، وجاء أيضاً فى « الملل والنحل » للبغدادى (وهو غير كتاب الشهرستانى الذى له نفس الاسم) .

(٢) إضَم : وادٍ فى الحجاز . راجع معجم البلدان لياقوت ١ : ٢٨١ .

(٣) ذو سَلَم : وادٍ على طريق البصرة إلى مكة . راجع أيضاً معجم البلدان لياقوت ٥ : ١١٢ .

أسماء[١] » ، فأنْهِيَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة فقال : قد سَجَع بى أبو إسحاق وأنه سيحرق دارى ، وهَرَبَ من داره ، وبعث المختار إلى داره مَنْ أحرقها بالليل ، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحرقتها .

ثم إن أهل الكوفة خرجُوا على المختار لما تكهَّن ، واجتمعت السبئية إليه مع عَبيد أهل الكوفة ، لأنه وعَدَهم أن يعطيهم أموال ساداتهم ، وقاتَل بهم الخارجين عليه ، فظفر بهم ، وقَتَل منهم الكثير ، وأسَرَ جماعة منهم ، وكان فى الأسَرَاء رجل يقال له سُرَاقة بن مِرْداس البارقى[٢] ، فقُدِّمَ إلى المختار ، وخاف البارقى أن يأمر بقتله ، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار : « **ما أنْتُمْ أسرتمونا ، ولا أنتم هزمتمونا بعدتكم ، وإنما هزمَنَا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل البُلْق[٣] فوق عسكركم** » ، فأعجب المختارَ قولُه هذا ، فأطلق عنه ، فلحق بمُصْعب بن الزبير[٤] بالبصرة ، وكتب منها إلى المختار هذا الأبيات :

ألاَ أبْلِغْ أبَا إسْحَاقَ أنّى ... رَأيْتُ البُلْقَ دُهْماً[٥] مُصْمَتَاتِ[٦]

أُرِى عينىَّ مالم تَنْظُراه ... كِلاَنَا عالم بالتُّرَّهَاتِ[٧]

كَفَرْتُ بوَحْيكم وجعلت نَذْراً ... علىَّ قِتَالَكم حَتّى المَمَاتِ

وفى هذا الذى ذكرناه بيان سبب كَهَانة المختار ودَعْواه الوحْىَ إليه .

وأما سبب قوله بجواز البَدَاء على الله عز وجل ، فهو أن إبراهيم بن الأشتر لمَّا بلغه

---

(١) المقصود — كما يوضحه السطر القادم — هو أسماء بن خارجة بن حصن الفزارى : (... — ٦٦هـ = ... ٦٨٦ م) تابعى من رجال الطبقة الأولى . من أهل الكوفة ، كان سيد قومه ، جواداً ، مقدماً عند خلفاء بنى أمية . فوات الوفيات ١ : ١١ ، وتاريخ الإسلام ٢ : ٣٧٢ ، والنجوم الزاهرة ١ : ١٧٩ .

(٢) سُراقة بن مرداس بن أسماء البارقى الأزدى : (... — ٧٩هـ = ... — ٦٩٨م) شاعر عراق ، يمانى الأصل . كان ظريفاً ، حسن الإنشاد ، حلو الحديث ، يقربه الملوك ويحبونه . وكانت بينه وبين جرير مهاجاة . له « ديوان شعر » صغير ، حققه وشرحه د . حسين نصار . انظر الجمحى ٣٧٥ — ٣٨٠ ، وشرح شافية بن الحاجب ٣٢٨ ومقدمة نصار لـ « ديوان سراقة » .

(٣) بُلْق مفردها أبلق وبلقاء ، وهى الخيل التى بها سواد وبياض .

(٤) وكان مصعب فى مواجهة حربية مع المختار ، سيتحدث عنها البغدادى بعد قليل .

(٥) دُهْم مفردها أدهم ودهماء ، وهى الخيل سوداء اللون . يقال : ادْهَمَّ الفرس : أى أسود .

(٦) المُصْمَتُ من الألوان هو الخالص لا يخالطه غيرُهُ .

(٧) مفردها تُرَّهَة وهى الباطل .

أن المختار تكهَّنَ وادعى نزول الوحى إليه ، قعد عن نُصْرته ، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة ، وعلم مُصْعَب بن الزبير أن إبراهيم بن الأشتر لا ينصر المختار ، فطمع عند ذلك فى قَهْر المختار ، ولحق به عبيدُ الله بن الحرِّ الجعفى ، ومحمد بن الأشعث الكِنْدِى ، وأكثر سادات الكوفة ، غيظاً منهم على المختار ؛ لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم ، وأطمعوا مُصْعبا فى أخذ الكوفة قهراً ، فخرج مصعب من البصرة فى سبعة آلاف رجل من عنده سوى من انضمَّ إليه من سادات الكوفة ، وجعل على مقدِّمته المهلَّبَ بن أبى صُفْرة مع أتباعه من الأزد ، وجعل أعِنَّةَ الخيل إلى عبيد الله بن مَعْمَر التَّيمِىّ[1] ، وجعل الأحْنَفَ بن قيس على خيل تميم ، فلمّا انتهى خبرُهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شُمَيْطٍ[2] إلى قتال مُصْعب فى ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره ، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم ، وزعم أن الوحى قد نزل عليه بذلك ، فالتقى الجيشان بالمدائن ، وانهزم أصحابُ المختار ، وقتل أميرهم ابن شُمَيْطٍ وأكْثَرُ قواد المختار ، ورجع فُلُولُهم إلى المختار ، وقالوا له : « لماذا تَعِدُنَا بالنصر على عدونا ؟!! » ، فقال : « إن الله تعالى كان قد وَعَدَنِى ذلك ، لكنه بَدَا له » . واستدلَّ على ذلك بقول الله عز وجل : ﴿ **يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ** ﴾[3] فهذا كان سبب قول الكَيْسَانية بالبَدَاء .

ثم إن المختار باشَرَ قتال مُصْعب بن الزبير بنفسه بالمذار[4] من ناحية الكوفة ، وقتل فى تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندى . قال المختار : طابت نفسى بقتله أنْ لم يكن قد بقى من قَتَلَةِ الحسين غيره ، ولا أبالى بالموت بعد هذا . ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه ، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة ، وتحصَّن فيها مع أربعمائة من أتباعه ، وحاصرهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام ، حتى فَنِىَ طعامُهم ، ثم خرجوا إليه فى اليوم الرابع مستقتلين ، فقُتِلُوا وقُتِلَ المختار معهم ، قتله أخَوَانِ يقال لهم طارف

---

(١) فى الأصل « التميمى » وهو تحريف ، والصواب ما أثبتناه أعلاه استناداً إلى ما جاء فى : الإصابة ، الترجمة ٥٣١٩ . وقد كان عبيد الله بن معمر من القادة الشجعان ومن أجواد قريش .

(٢) قارن الطبرى ٢ : ٦٥٥ ـــ ٦٥٩ .

(٣) الرعد : ٣٩ .

(٤) المذار : ذكرها ابن حوقل ص ١٦١ ، ١٧١ ؛ والمقدسى ص ٢٥٨ طبعة دى غويه ـــ ليدن .

وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بني حنيفة ، وقال أعشى هَمْدَانَ[1] فى ذلك :

لقد نُبِّئْتُ والأنباء تَنْمِى ... بما لاقى الكوارث بالمذار
وما إنْ سَرَّنِى إهلاكُ قومى ... وإن كانوا وحَقِّك فى خسارِ
ولكنى سررت بما يُلاقِى ... أبو إسْحَاقَ من خِزْيٍ وَعَارِ

فهذا بيان سبب قول الكَيْسَانية بجَوَاز البَدَاء على الله عز وجل .

واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية ، وزَعَمُوا أنه حَيٌّ محبوس بجبل رَضْوَى إلى أن يؤذَنَ له بالخروج ، واختلفوا فى سبب حبسه هنالك بزعمهم :

فمنهم من قال : لله فى أمره سرّ لا يعلمه إلا هو ، ولا يعرف سبب حبسه .

ومنهم من قال : إن الله تعالى عَاقَبَه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن على إلى يزيد بن معاوية ، وطلبِهِ الأمانَ منه ، وأخذِهِ عطاءه ، ثم لخروجه فى وَجْه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هارباً من ابن الزبير . وزعموا أن صاحبه عامر بن واثلة الكنانى[2] سار بين يديه وقال فى ذلك المسير لأتباعه :

يا إخوتى ، يا شيعتى ، لا تُبْعَدُوا ... ووازِرُوا المهدىَّ كيما تهتدوا
محمد الخيرات ، يا محمد ... أنت الإمام الطاهر المسدَّدُ
لا ابن الزبير السامِرِىّ الملحد ... ولا الذى نحن إليه نقصد

وقالوا : إنه كان يجب عليه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب ، فعصى ربه بتركه قتَاله ، وعصاه بقصده عبدَ الملك بن مروان ، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيدَ

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمدانى (... ـــ ٨٣ هـ = ... ـــ ٧٠٢م) شاعر اليمانيين بالكوفة وفارسهم فى عصره ، وكان أحد الفقهاء القراء ، وقال الشعر فعرف به ، ومات مقتولاً بأمر الحجاج الثقفى . انظر الأغانى ٥ : ١٣٨ ، ١٥٣ ، الآمدى ١٤ ، والإكليل ١٠ : ٥٨ وهو فيه (عبد الرحمن بن الحارث) ومثله فى اللباب ٢ : ١٠٧ ، وانظر ديوان الأعشى ميمون ٣١١ ـــ ٣٤٣ وفيه أكثر الباق من شعره .

(٢) عامر بن واثلة بن عبد الله ، الليثى الكنانى القرشى ، أبو الطفيل : (٣ــ١٠٠هـ=٦٢٥ــ٧١٨م) شاعر كنانة ، وأحد فرسانها ، ومن ذوى السيادة فيها ، روى عن النبى ﷺ تسعة أحاديث ، وحمل راية علىّ فى بعض وقائعه . وهو آخر من مات من الصحابة . الأغانى ١٣ : ١٥٩ ، وطبقات ابن سعد ٥ : ٣٣٨ . ولعبد العزيز بن يحيى الجلودى كتاب « أخبار أبى الطفيل » فى سيرته . وجمع الطيب العشاش التونسى أخباره وشعره فى ٣٧ صفحة نشرت فى حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٠ لسنة ١٩٧٣م .

ابن معاوية ، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف ، ومات بها ابنُ عباس ودَفَنه ابنُ الحنفية بالطائف ، ثم سار منها إلى الذر ، فلما بلغ شعب رَضْوَى اختلفوا فيه ، فزعم المقرُّونَ بموته أنه مات فيه ، وزعم المنتظرون له أن الله حَبَسه هنالك وغَيَّبه عن عيون الناس عقوبَةً له على الذنوب التى أضافُوها إليه ، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج ، وهو المهدىّ المنتظر .

(٥) ذكر الإمامية من الرافضة :

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكَيْسانية والغُلاَة : خمسَ عَشْرةَ فرقةً : الكاملية ، والمحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشَّمَيْطية ، والعمَّارية ، والإسماعيلية ، والمباركية ، والموسوية ، والقَطْعية ، والإثنا عشرية ، والهشامية ، والزُّرَارية ، واليونسية ، والشيطانية .

(٦) ذكر الكاملية منهم :

. هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبى كامل ، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعَةَ على ، وكَفَرَ على بتركه قتالَهم ، وكان يلزمه قتالُهم كما لزمه قتال أصحاب صفين .

وكان بشار بن برد[1] الشاعر الأعمى على هذا المذهب ، وروى أنه قيل له : ما تقول فى الصحابة ؟ قال : كفروا ، فقيل له : فما تقول فى على ؟ فتمثَّلَ بقول الشاعر :

وما شَرُّ الثلاثة أمَّ عمرو ... بصاحبك الذى لا تُصبحينا[2]

---

(١) بَشَّار بن بُرْد : (٩٥ــ١٦٧هـ=٧١٤ــ٧٨٤م) أشعر المولدين على الإطلاق . أصله من طخارستان غربى نهر جيحون . وشعره كثير من الطبقة الأولى ، جُمع بعضه فى « ديوان » تم طبع ٣ أجزاء منه . انظر تاريخ بغداد ٧ : ١١٢ ، وكتاب المازنى المسمى « بشار بن برد » والشعر والشعراء ٢٩١ .

(٢) صاحب هذا البيت هو عمرو بن كلثوم التغلبى ، وهو البيت السادس من معلقته الشهيرة التى يذكر فيها بنى تغلب ويفخر بهم . انظر ص ١٣٨ من شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، جمع أحمد الشنقيطى ، طبعة دار الأندلس .

وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضَمَّ إلى ضَلاَلته فى تكفير الصحابة وتكفير علىّ معهم ضلالتين أخريين :

إحداهما : قوله برَجْعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، كما ذهب إليه أصحابُ الرَّجْعة من الرافضة .

الثانية : قوله بتصويب إبليس فى تفضيل النار على الأرض ، واستدلُّوا على ذلك بقول بشار فى شعر له :

الأرْضُ مظلمة ، والنار مُشْرِقَة ... والنارُ معبودةٌ مذ كانتِ النارُ

وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الأنصارى فى قصيدته التى قال فيها :

زَعمتَ بأن النار أكرمُ عُنصُراً ... وفى الأرض تَحْيَا فى الحجارة والزَّنْدِ
وتخلَقُ فى أرجائها وأرومها ... أعاجيبُ لاتُحصَى بخط ولاعقد
وفى القَعْر من لج البحار مَنافعٌ ... من اللؤلؤ المكنون والعنبر الوَرْدِ
ولابدَّ من أرض لكل مُطَيَّر ... وكل سَبُوح فى الغَمَائر ذى جُدٍّ
كذاك وما ينساحُ فى الأرض ماشياً ... على بطنه مَشْىَ المجانِبِ للقَصْد
وفى قُلَلِ الأجبال فوق مقطم ... زبرجَدُ أملاك الورى ساعة الحشد
وفى الحَرَّة [الرَّجْلاء كم من] معادن ... لهن مَغارات تبجَّسْنَ بالنقد
من الذهب الإبريز والفضة التى ... تروق وتُصْبِى ذا القناعة والزهد
وكل فِلزٍّ من نُحاسٍ وآنكٍ ... ومن زئبق حى ونوشادر سندى
وفيها زرانيخ وشَبٌّ ومَرْقَبٌ ... ومن مَرْقَشِيثا غير كَابٍ ولا مُكْدِى
وفيها ضروب القار والزفْتِ والمَهَا ... وأصناف كبريت مطاولة الوقْدِ
ومن أثمد جوز وكلْسٍ وفضة ... ومن توتيا فى معادنها هندى
وكل بواقيت الأنام وحَلْيها ... من الأرض والأحجار فاخرة المجد
وفيها مَقَامُ الحِلِّ والركنُ والصَّفا ... ومُستَلَمُ الحُجَّاج من جنة الخلد
مفاخر للطين الذى كان أصْلَنَا ... ونحن بَنُوه غيرَ شكٍّ ولا جَحْد
فذلك تدبير ونَفْع وحكمة ... وأوضَحُ برهان على الواحدِ الفَرْدِ
فيابن حليف الشؤم واللؤم والعَمَى ... وأبعد خلق الله من طرق الرُّشْدِ

أتهجو أبا بكرٍ ، وتخلع بعده عليًّا ، وتَعزو كل ذاك إلى بُرْدِ
كأنك غضبان على الدّينِ كله وطالب ذَحْلٍ لايبيت على حقد
ثُوَائِبُ أقماراً وأنت مُشَوَّه وأقْرَبُ خلق الله من نسب القرد

وقد هجا حمادُ عَجْرَد[1] بشاراً ، وقال فى هجائه :

وَيَا أقْبَحَ من قرد إذا ما عَمِىَ القرد

وقيل : إن بشاراً ما جَزِعَ من شئ جزعَهُ من هذا البيت ، وقال : يرانى فيصفنى ولا أراه فأصفه .

قال عبد القاهر : أكفِّرُ هؤلاء الكامليَّة من وجهين :

أحدهما : من جهة تكفيرهاْ جميعَ الصحابة من غير تخصيص .

والثانى : من جهة تفضيلها النارَ على الأرض ، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُرْد ، وقد فعل الله به ما استحقه ؛ وذلك أنه هَجَا المهدىَّ فأمر به حتى غرق فى دجلة ، ذلك له خِزْىَ فى الدنيا ، ولأهل ضَلاَلته فى الآخرة عذاب أليم .

(٧) ذكر المحمدية :

هؤلاء ينتظرون محمدَ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ولا يصدقون بقتله ولا بموته ، ويزعمون أنه فى جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمَرَ بالخروج وكان المُغِيرَةُ بن سعيد العِجْلى مع ضَلاَلاته فى التشبيه يقول لأصحابه : « إن المهدىَّ المنتظر محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على » ، ويستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله ﷺ ، واسمَ أبيه عبد الله كاسم أبى رسول الله ﷺ ، وقال فى الحديث عن النبى عليه السلام قوله فى المهدى : « إن

---

(١) حماد بن عمر بن يونس ، أبو عمرو ، المعروف بعجرد : (··· ـــ ١٦١ هـ = ··· ـــ ٧٧٨ م) شاعر ، من الموالى ، من أهل الكوفة . من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، ولم يشتهر إلا فى العباسية . كانت بينه وبين بشار بن برد أهاج فاحشة . قتل غيلة بالأهواز ، ويقال : دفن إلى جانب قبر بشار ! وفيات الأعيان ١ : ١٦٥ ، وتاريخ بغداد ٨ : ١٤٨ ، والشعر والشعراء ٣٠٢ .

اسمه يوافقُ اسمى ، واسم أبيه اسم أبى[1] » فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على دَعْوَته بالمدينة استولى على مكة والمدينة ، واستولى أخوه إبراهيمُ بن عبد الله على البصرة ، واستولى أخوهما الثالث وهو إدريس بن عبد الله على بعض بلاد المغرب .

وكان ذلك فى زمان الخليفة أبى جعفر المنصور ، فبعث المنصور إلى حرب محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بعيسى بن موسى فى جيش كَثِيف ، وقاتلوا محمداً بالمدينة ، وقتلوه فى المعركة . ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على مع جنده ، فقتلوا إبراهيم بباب حمرين على ستة عشر فرسخا من الكوفة ، ومات فى تلك الفتنة إدريسُ بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمَّ بها ، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة فى سجن المنصور ، وقَبْره بالقادسية ، وهو مَشْهَد معروف يُزار .

فلما قُتل محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرية فيه فرقتين :

أ ــ فرقة أقرُّوا بقَتْله ، وتبرءوا من المغيرة بن سَعيد العجلى ، وقالوا : إنه كذب فى قوله : « إن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهدِّى الذى يملك الأرض » ؛ لأنه قتل وما ملك الأرض .

ب ــ وفرقة منهم ثبتت على مُوَالاة المغيرة بن سعيد العجلى ، وقالت : إنه صدق فى قوله : « إن المهدِّى محمدُ بن عبد الله ، وإنه لمْ يقْتل ، وإنما غاب عن عيون الناس ، وهو فى جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمَرَ بالخروج فيخرج ويملك الأرض ، وتُعْقَدُ له البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحيا له من الأموات سبعة

(١) أخرجه جماعة من أئمة الحديث فى كتبهم ، منهم الإمام أبو عيسى الترمذى فى « جامعه » : باب ما جاء فى المهدى ، من أبواب الفتن . عارضه الأحوذى ٧٤/٩ ، ٧٥ . وأبو داود فى « سننه » : كتاب المهدى ، ٤٢٢/٢ . والشيخ أبو عمرو الدانى فى سننه ٩٨ ، والحافظ أبو نعيم فى « صفة المهدى » . وانظر جمع الجوامع للسيوطى ٨٨٦/١ ، وفيه ذكر رواية الطبرانى له فى المعجم الكبير . ولمعرفة معظم الروايات التى ذكرت اسم المهدى وسائر أخباره يراجع « عقد الدرر فى أخبار المنتظر » ليوسف بن يحيى المقدسى الشافعى ، وهو من أشمل الكتب فى هذا الموضوع .

عشر رجلاً يعطى كلِ واحد منهم حرفا من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش » ، وزعم هؤلاء أن الذى قتله جندُ عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن. فهذه الطائفة يقال لهم (**المحمدية**) لانتظارهم محمد بن عبد الله ابن الحسن .

وكان جابر بن يزيد الجُعْفى[1] على هذا المذهب ، وكان يقول برَجْعَة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة ، وفى ذلك قال شاعر هذه الفرقة فى شعرٍ له :

إلى يَوْم يَؤُوبُ النَّــاسُ فيــه ... إلى دُنْيَاهُــمُ قَبْــلَ الحسابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة : إن أجزْتم أن يكون المقتول بالمدينة غيرَ محمد بن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتولُ هنا شيطانا تصوَّرَ للناس فى صورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأجِيزُوا بأن يكون المقتولون بكربلاء غيرِ الحسين وأصحابِهِ ، وإنما كانوا شياطين تصَوَّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه ، وانتظِرُوا حسينا كما انتظرتم محمد بن عبد الله بن الحسن ، أو انتظروا علياً كما انتظرتْهُ السَّبَئِيَّةُ منكم الذين زَعَمُوا أنه فى السحاب ، والذى قتله عبدُ الرحمن بن مُلْجَم كان شيطانا تصوَّر للناس بصورة على ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه والحمد لله على ذلك .

(٨) ذكر الباقرية منهم :

هؤلاء قوم ساقُوا الإمامة من على بن أبى طالب رضى الله عنه فى أولاده إلى محمد ابن علىّ المعروف بالباقر[2] ، وقالوا : «إن علياً نصَّ على إمامة ابنه الحسن ، ونص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين ، ونص الحسينُ على إمامة ابنه على بن الحسين زين العابدين ، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن على المعروف بالباقر » ، وزعموا

---

(١) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى ، أبو عبد الله : (٠٠٠ ـــ ١٢٨ هـ = ٠٠٠ ـــ ٧٤٥ م) تابعى ، من فقهاء الشيعة ، من أهل الكوفة . أثنى عليه بعض رجال الحديث ، واتهمه آخرون بالقول بالرجعة . وكان واسع الرواية غزير العلم بالدين . فهرست الطوسى ٤٥ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٧٦ ، وذيل المذيل ٩٨ .

(٢) محمد بن على زين العابدين بن الحسين الطالبى ، أبو جعفر الباقر : (٥٧ ـــ ١١٤ هـ = ٦٧٦ ـــ ٧٣٢ م) كان ناسكاً عابداً ، له فى العلم وتفسير القرآن آراء وأقوال ، ولد بالمدينة وتوفى بالحميمة ودفن بالمدينة . انظر الذريعة ١ : ٣١٥ ، واليعقوبى ٣ : ٦٠ .

أنه هو المهدىُّ المنتَظَر بما روى أن النبى عليه السلام قال لجابر بن عبد الله الأنصارى : « **إنك تلقاه فأقْرِئْهُ منى السلام**[١] » ، وكان جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، وكان قد عمى فى آخر عمره ، وكان يمشى فى المدينة ويقول : يا باقر ، يا باقر ، متى ألقاك ، فمرَّ يوماً فى بعض سكك المدينة ، فناولته جارية صبيا كان فى حجرها فقال لها : مَنْ هذا ؟ فقالت : هذا محمد بن على بن الحسين بن على ، فضمه إلى صَدره وقبل رأسه ويديه ، ثم قال : يا بنىَّ ، جَدُّك رسولُ الله يُقْرِئك السلامَ . ثم قال جابر : قد نَعَيْتَ إلىَّ نفسى ، فمات فى تلك الليلة .

وحجتهم فى هذا أن رسول الله بعث يقرىء عليه السلام ؛ فدلَّ على أنه المهدىُّ المنتظر .

قلنا : وقد قال رسول الله لعمر وعلى : « **أقْرِئَا عنى أوَيْساً**[٢] **السلام**[٣] » ، ولم يوجب ذلك كونَه المهدِّى المنتظر ، وقد تواترت الروايات بموت الباقر عليه السلام كما تواترت الرواية بقتل أُوَيْسٍ القَرَنى بصِفِّينَ[٤] ، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته .

(٩) ذكر الناووسية :

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس بها ، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق[٥] بنص الباقر عليه ، وزعموا أنه لم يمت ،

---

(١) رواه الطبرانى باختصار فى الأوسط ، وفيه المفضل بن صالح ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد ١٠ : ٢٢ .

(٢) أويس بن عامر القَرَنى : (... ــ ٣٧ هـ = ... ــ ٦٥٧ م) أحد النساك العباد المقدمين ، من سادات التابعين ، أصله من اليمن ، وأدرك حياة النبى ﷺ ولم يره ، وشهد وقعة صفين مع علىّ . ابن سعد ٦ : ١١١ ، وتاج العروس ٤ : ١٠٢ .

(٣) رواه الحاكم فى المستدرك : كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر مناقب أويس بن عامر القرنى رضى الله تعالى عنه .

(٤) يرجح الكثيرون أنه قُتل فى صفين ، ولكن يذهب بعض المؤرخين أنه مات قبل ذلك . انظر مثلاً حلية الأولياء ٢/٧٩ ففيه أنه مات فى غزوة أذربيجان أيام عمر .

(٥) كان لجعفر الصادق منزلة رفيعة فى العلم ، وأخذ عنه الإمامان أبو حنيفة ومالك . وكان بحق الشخصية العلمية الشيعية التى اشتغلت أكثر من غيرها بتنظيم المذهب الشيعى نظرياً ، ورفع « الشبهات » عنه ، وصياغة =

وأنه المهدى المنتظر ، وزعم قوم أن الذى كان يتبدى للناس لم يكن جعفراً ، وإنما تصور للناس فى تلك الصورة ، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعاً أن جعفراً كان عالما بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات ، فإذا قيل للواحد منهم : ما تقول فى القرآن أو فى الرؤية أو فى غير ذلك من أصول الدين أوفى فروعه ؟ يقول : أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق ـــ يقلدونه[1] .

(١٠) ذكر الشميطية :

وهم منسوبون إلى يحيى بن شميط ، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر ، وأقروا بموت جعفر ، وزعموا أن جعفراً أوصى بها لابنه محمد ، ثم أداروا الإمامة فى أولاد محمد بن جعفر ، وزعموا أن المنتظر من ولده .

(١١) ذكر العَمَّارية .

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّاراً . وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق ، ثم زعموا أن الإمام بعده ولَدهُ عبدُ الله[2] ، وكان أكْبَرَ أولاده ، وكان أفْطَحَ الرجلين[3] ـــ ولهذا قيل لأتباعه « الأفْطَحِيَّةَ » .

(١٢) ذكر الإسماعيلية :

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر ، وزعموا أن الإمام بعده ابْنه إسماعيلُ ، وافترق هؤلاء فرقتين :

= اطروحاته صياغة نسقية . وكثيراً ما كان يبدى تضايقه من الطريقة التى كان يتحدث بها الغلاة عن الأئمة . وعلى الرغم من معارضته للثورة المسلحة ومسالمته لأهل السنة والعباسيين ، فإن جميع المصادر تؤكد ما يفهم منه أن استراتيجيته العامة كانت ترمى إلى « السيطرة الفكرية » أولاً ، وصولاً فيما بعد إلى السيطرة السياسية .

(١) وحكى أبو حامد الزوزنى أن الناووسية زعمت أن علياً باق وستنشق الأرض عنه قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً .

(٢) لم يعش عبد الله هذا بعد أبيه إلا سبعين يوماً ، ومات ولم يعقب ولداً ذكراً .

(٣) فَطِحت القدم أى صارت عريضة ، أو اعوجت مفاصلها كأنها قد فارقت مواضعها .

أ ــ فرقة : منتظرة لإسماعيل بن جعفر ، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل فى حياة أبيه .

ب ــ وفرقة قالت : كان الإمامُ بعد جعفر سبطَه محمد بن إسماعيل بن جعفر ؛ حيث إن جعفراً نصَبَ ابنه إسماعيل للإمامة بعده ، فلما مات إسماعيلُ فى حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمدِ بن إسماعيل .

وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية ، وسنذكرهم فى فرق الغُلاَة .

(١٣) ذكر الموسوية منهم :

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر ، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنَه موسى بن جعفر[١] ، وزعموا أن موسى بن جعفر حى لم يمت ، وأنه هو المهدىُّ المنتظر ، وقالوا : إنه دخل دار الرشيد ولم يخرج منها ، وقد علمنا إمامته وشَكَكْنَا فى موته ، فلا نحكم فى موته إلا بيقين .

فقيل لهذه الفرقة الموسويَّة : إذا شككتم فى حياته وموته فشُكُّوا فى إمامته ، ولا تقطعوا القول بأنه باقٍ ، وأنه هو المهدىُّ المنتظر . هذا مع علمكم بأن مشهَدَ موسى بن جعفر معروفٌ فى الجانب الغربى من بغداد يُزَار .

ويقال لهذه الفرقة (**موسوية**) لانتظارها موسى بن جعفر .

ويقال لها (**الممطورة**) أيضا لأن يونس بن عبد الرحمن القُمِّى[٢] كان من القَطْعية[٣] وناظَرَ بعضَ الموسوية فقال فى بعض كلامه : أنتم أَهْوَنُ على عَيْنِى من الكلاب الممطورة .

---

(١) المشهور بموسى الكاظم، مولده ووفاته: (١٢٨ ــ ١٨٣ هـ = ٧٤٥ ــ ٧٩٩ م) كان من سادات بنى هاشم ، ومن أعبد وأعلم أهل زمانه . له « مسند » سبع صفحات من جمع موسى بن إبراهيم المروزى . مقاتل الطالبيين ٣٣١ ، وفرق الشيعة ٨١، وتاريخ بغداد ١٣ : ٢٧ .

(٢) يونس بن عبد الرحمن ، أبو محمد : (... ــ ٢٠٨ هـ = ... ــ ٨٢٣ م) فقيه إمامى عراقى ، من أصحاب موسى الكاظم . له نحو ثلاثين كتاباً ، منها « الرد على الغلاة » و «علل الحديث» و «الدلالة على الخير». منهج المقال ٣٧٧ ــ ٣٨٠، وابن النديم ٢٢٠ .

(٣) القطعية هم الذين قطعوا بموت موسى الكاظم كما سيذكر المؤلف بعد قليل .

(١٤) ذكر المباركية :

هؤلاء يريدون الإمامة فى ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدَعْوَى الباطنية فيه ، وقد ذكر أصحابُ الأنساب فى كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يعْقِبْ .

(١٥) ذكر القَطْعية :

هؤلاء سَاقُوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى ، وقطعوا بموت موسى ، وزعموا أن الإمامَ بعده سبط محمَدِ بن الحسن الذى هو سبط على بن موسى الرضا . ويقال لهم (**الإثنا عَشْرِية**) أيضاً ؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثانى عشر[١] من نسبه إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه ، واختلفوا فى سن هذا الثانى عشر عند موته ، فمنهم من قال : كان ابنَ أربع سنين ، ومنهم من قال : كان ابنَ ثمانى سنين ، واختلفوا فى حكمه فى ذلك الوقت ؛ فمنهم من زعم أنه فى ذلك الوقت كان إماماً عالماً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمـام ، وكان مفروضَ الطاعة على الناس ، ومنهم من قال : كان فى ذلك الوقت إماماً على معنى أن الإمام لا يكون غيره ، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه ، فلما بلغ تَحَقَّقَتْ إمامتُه ، وَوَجبت طاعته ، وهو الآن الإمامُ الواجبُ طاعتُه وإن كان غائباً .

(١٦) ذكر الهشامية منهم :

هؤلاء فرقتان ، فرقة تنسب إلى هشام بن الحَكم الرافضى[٢] ، والفرقة الثانية

---

(١) الثانى عشر من أئمتهم هو محمد المهدى بن الحسن العسكرى . ومحمد المهدى هو الذى يزعمون أنه دخل فى سرداب فى بلدة سامراء ، وغاب فيه ، وأنه سيظهر آخر الزمان فيملأ الأرض عدلاً . وأئمتهم بالترتيب : على بن أبى طالب ، الحسن السبط ، الحسين السبط ، على زين العابدين ، محمد الباقر ، جعفر الصادق ، موسى الكاظم ، على الرضا ، محمد التقى ، على الهادى ، الحسن العسكرى ، محمد المهدى المنتظر . وكل إمام منهم ابن للإمام السابق إلى أن يصلوا إلى الإمام الثالث الحسين السبط . وأكثر شيعة إيران فى عصرنا من الاثنى عشرية .

(٢) هشام بن الحكم الشيبانى بالولاء ، الكوفى ، أبو محمد : (٠٠٠ ــ نحو ١٩٠ هـ = ٠٠٠ ــ نحو ٨٠٥ م) متكلم مناظر كان شيخ الإمامية فى وقته . وكان حاضر الجواب ، سُئل عن معاوية : أشهد بدراً ؟ فقال : نعم ، من ذاك الجانب ! صنف كتباً منها « الدلالات على حدوث الأشياء » و « الرد على من قال بإمامة المفضول »

تُنسب إلى هشام بن سالم الْجَواليقى . وكلتا الفرقتين قد ضَمّتْ إلى حَيْرتها فى الإمامة ضلالتها فى التجسيم ، وبِدْعتها فى التشبيه .

ذكر قول هشام بن الحكم : زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدٍ ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عَميقٌ ، وأن طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عُمْقه ، ولم يثبت طولا غير الطويل ، ولا عرضا غير العريض ، وقال : ليس ذَهَابه فى جهة الطول أزْيَدَ على ذهابه فى جهة العرض .

وزعم أيضا : أنه نورٌ ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة، وكاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها .

وزعم أيضاً : أنه ذو لون ، وطعم ، ورائحة ومجسّة ، وأن لونه هو طعمه ، وطعمه هو رائحته ، ورائحته هو مجسّته ، ولم يثبت لوناً وطعما هما غير نفسه ، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم .

ثم قال : « قد كان الله ولا مكان ، ثم خلق المكان بأن تَحَرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه ، ومكانه هو العرش » .

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال فى معبودِه : « إنه سبعة أشبار بشبر نفسه » كأنه قَاسَه على الإنسان ، لأن كل إنسان فى الغالب من العادة سبعةُ أشبارٍ بشبر نفسه .

وذكر أبو الهذَيل[1] فى بعض كتبه أنه لقى هشامَ بن الحكم فى مكة عند جبل أبى قُبَيْسٍ ، فسأله : أيهما أكبر معبودُه أم هذا الجبلُ ؟ قال : فأشار إلى أن الجبل يوفِى عليه تعالى ، وأن الجبل أعظم منه !

= « الرد على هشام الجواليقى » . والمؤرخون مضطربون فى سنة وفاته . انظر منهج المقال ٣٥٩ ، وفهرست الطوسى ١٧٤ ، وفهرست ابن النديم ١ : ١٧٥ .

(١) ستأتى له ترجمة ، وتذكر كتب الفرق أنه جرت بين أبى الهذيل وهشام بن الحكم مناظرات فى علم الله تعالى وصفاته وحكم الإمامة .

وحكى ابن الراوندى[1] فى بعض كتبه عن هشام أنه قال : « بين الله وبين الأجسام المحسوسة تَشَابُه من بعض الوجوه ، ولولا ذلك مادلَّتْ عليه » .

وذكر الجاحظُ[2] فى بعض كتبه عن هشام أنه قال : « إن الله عز وجل إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب فى عمق الأرض » وقالوا : « لولا مماسَّةُ شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها » .

وذكر أبو عيسى الوَرّاق[3] فى كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن الله عز وجل مماسٌّ لعرشه ، لا يفضل عن العرشِ ، ولا يفضل العرشُ عنه !

وقد روى أن هشاما ، مع ضلالته فى التوحيد ، ضل فى صفات الله أيضاً ؛ فأحال القول بأن الله لم يزل عالما بالأشياء[4] ، وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالما بها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هى هو ولا غيره ولا بعضه .

قال : « ولا يقال لعلمه إنه قديم ولا محدث ؛ لأنه صفة » وزعم أن الصفة لا توصف .

وقال أيضاً فى قدرة الله ، وسمعه ، وبصره ، وحياته ، وإرادته : « إنها لا قديمة ولا مُحْدَثة ؛ لأن الصفة لا توصف » ، وقال فيها : « إنها لاهى هو ولا غيره » .

وقال أيضاً : « لو كان لم يزل عالما بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية ؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود » ، كأنه أحال تعلُّق العلم بالمعدوم[5] .

وقال أيضاً : « لو كان عالما بما يفعلُه عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصحَّ اختيار

---

(١) أحمد بن يحيى بن إسحاق ، ابن الراوندى : (٠٠٠ ــ ٢٩٨ هـ = ٠٠٠ ــ ٩١٠ م) كان أولاً من متكلمى المعتزلة ، ثم كفر بالدين ، وألف كتباً كثيرة للطعن على الشريعة والنبوة منها « الدامغ للقرآن » ، قال ابن حجر العسقلانى : يقال كان غاية فى الذكاء . كشف الظنون ١٢٧٤ ، والإمتاع والمؤانسة ٢ : ٧٨ ، ولسان الميزان ١ : ٣٢٣ .

(٢) ستأتى له ترجمة .

(٣) محمد بن هارون الوَرَّاق ، أبو عيسى : (٠٠٠ ــ ٢٤٧ هـ = ٠٠٠ ــ ٨٦١ م) باحث معتزلى . من أهل بغداد ، ووفاته فيها . له تصانيف ، منها « المقالات فى الإمامة » وكتاب « المجالس » نقل عنه المسعودى . مروج الذهب ٥ : ٤٧٤ ثم ٧ : ٢٣٦ و ٢٣٧ ، ولسان الميزان ٥ : ٤١٢ .

(٤) أى زعم استحالة القول بأن علم الله تعالى أزلى .

(٥) أى قال باستحالة العلم بالمعدوم ؛ لأن العلم لا يكون إلا بشئ موجود .

العباد وتكليفُهم » .

وكان هشام يقول فى القرآن : « إنه لا خالق ولا مخلوق ، ولا يقال إنه غير مخلوق ؛ لأنه صفة » ، والصفة لا توصف عنده .

واختلفت الرواية عنه فى أفعال العباد ، فروى عنه : أنها مخلوقة لله عز وجل ، وروى عنه : أنها مَعَانٍ وليست بأشياء ولا أجسام ؛ لأن الشىء عنده لا يكون إلا جسما .

وكان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب وزعم أن نبيه ﷺ عصى ربه عز وجل فى أَخْذِ الفِدَاء من أسارى بدر[1] ، غير أن الله عز وجل عَفَا عنه ، وتأول على ذلك قول الله تعالى : ﴿ **لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَاتَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَاتَأَخَّرَ** ﴾[2] . وفرق فى ذلك بين النبى والإمام بأن النبى إذا عَصَى أتاه الوحىُ بالتنبيه على خَطَايَاه ، والإمام لا ينزل عليه الوحى فيجب أن يكون معصوماً عن المعصية !

وكان هشام على مذهب الإمامية فى الإمامة ، وأَكْفَرَه سائر الإمامية بإجازته المعصيةَ على الأنبياء .

وكان هشام يقول بنفى نهاية أجزاء الجسم ، وعنه أخذ النَّظَّام[3] إبطال الجزء الذى لا يتجزَّأ .

وحكى زُرْقان[4] عنه فى مقالته أنه قال بمداخلة الأجسام بعضها فى بعض كما أجاز النظّام تداخُلَ الجسمين اللطيفين فى حَيِّزٍ واحد .

وحكى عنه زرْقان أنه قال : «الإنسان شيآن : بدن ، وروح ، والبدن مَوَات ،

---

(١) روى أحاديث وأخبار فداء أسارى بدر جماعة من المحدثين ، منهم : ابن حنبل فى المسند ١ :٢٤٧ ، ٤ :٨٤ ، ٨٥ . والترمذى : كتاب السير ، باب ١٨ . وأبو داود : كتاب الجهاد ، باب ١٢١ .

(٢) الفتح : ٢ .

(٣) النظام المعتزلى ستأتى له ترجمة .

(٤) زُرقان أحد متكلمى المعتزلة ، له مصنفات فى نصر مذهبه ، وأخرى فى حكاية مذاهب المخالفين منها المقالات المذكورة أعلاه .

والروحُ حَسَّاسة مدركة فاعلة ، وهى نور من الأنوار » .

وقال هشام فى سبيل الزلزلة : « إن الأرض مركبة من طبائع مختلفة يُمْسِك بعضُها بعضا ، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، فإن ازدادت الطبيعة ضعفا كان الخسف » .

وحكى زُرْقان عنه أنه أجاز المَشْىَ على الماء لغير نبىٍّ ، مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبى .

ذكر هشام بن سالم الجواليقى :

هذا الجواليقى مع رَفْضِه على مذهب الإمامية مُفْرِطٌ فى التجسيم والتشبيه ؛ لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان ، ولكنه ليس بلحم ولا دم ، بل هو نور ساطع بياضا .

وزعم أنه ذو حَوَاسّ خمس كحواس الإنسان ، وله يد ، ورجل ، وعين ، وأذن ، وأنف ، وفم ، وأنه يسمع بغير ما يبصر به ، وكذلك سائر حواسه متغايرة ، وأن نصفه الأعلى مجوف ، ونصفه الأسفل مُصْمَت .

وحكى أبو عيسى الورَّاق أنه زعم أن لمعبوده وَفْرَةً[1] سوداء ، وأنه نور أسْوَد ، وباقيه نور أبيض .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعرى[2] فى مقالاته : « أن هشام بن سالم قال فى إرادة الله تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها ، وهى أن إرادته حركة ، وهى معنًى لا هى الله ولا غيره ، وأن الله تعالى إذا أراد شيئاً تحرك فكان كما أراد » .

قال : « ووافقهما أبو مالك الحضرمى ، وعلى بن هيثم ، وهما من شيوخ الروافض ، على أن إرادة الله تعالى حركة ، غير أنهما قالا : إن إرادة الله تعالى غيره » .

---

(١) الوَفْرَةُ : الشعر المجتمع على الرأس ، أو ما جاوز شحمة الأذن .

(٢) تقدم التعريف به .

وحكى أيضاً عن الجواليقى أنه قال فى أفعال العباد : « إنها أجسام ؛ لأنه لا شئ فى العالم إلا الأجسام » ، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام ، ورُوِى مثل هذا القول عن شيطان الطاق[1] أيضاً .

(١٧) ذكر الزرارية منهم :

هؤلاء أتباع زُرَارة بن أعْيَن[2] ، وكان على مذهب الأفْطَحِية[3] القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر ، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية[4] ، وبِدْعَتُه المنسوبة إليه قوله : « بأن الله عز وجل لم يكن حياً ، ولا قادراً ، ولا سميعا ، ولا بصيراً ، ولا عالما ، ولا مريداً ، حتى خلق لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلما ، وإرادة ، وسمعا ، وبصراً ؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حيا ، قادراً ، عالماً ، مريداً ، سميعاً بصيراً »[5] .

وعلى مِنْوَال هذا الضال نَسَجَت القدرية البصرية[6] فى القول بحدوث كلام الله ، وعليه نسجت الكرامية[7] قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته .

(١٨) ذكر اليونسية منهم :

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القمى[8] ، وكان فى الإمامية على مذهب

(١) هذا لقب يطلقه متكلمو أهل السنة على محمد بن النعمان الرافضى المعاصر لجعفر الصادق ، ويلقبه الشيعة مؤمن الطاق . وإليه تُنسب فرقة النعمانية أو الشيطانية . وقد صنف كتباً كثيرة للشيعة منها « افعل لم فعلت » و« افعل لا تفعل » ، ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة : الفرقة الأولى : القدرية ، والثانية : الخوارج ، والثالثة : العامة ، والرابعة : الشيعة ، وهى الفرقة الوحيدة الناجية فى الآخرة فى نظره .

(٢) زُرَارَة بن أُعْيَن الشيبانى بالولاء ، أبو الحسن : (٠٠٠ ــ ١٥٠ هـ = ٠٠٠ ــ ٧٦٧ م) كان متكلماً شاعراً ، له علم بالأدب . من أهل الكوفة . من كتبه « الاستطاعة والجبر » . النجاشى ١٢٥ ، وخطط المقريزى ٢ : ٣٥٣ ، ولسان الميزان ٢ : ٤٧٣ وفيه استدلاله على رجوعه عن رأيه أو غلوه .

(٣) سبق الإشارة إليهم تحت عنوان « ذكر العمارية » .

(٤) وهم القائلون بإمامة موسى بعد موت أبيه جعفر ، وقد تقدم الحديث عنهم .

(٥) ويذكر عنه أيضاً مؤرخو الفرق أنه ذهب إلى أن المعرفة ضرورية ، وأنه لا يسع جهل الأئمة ؛ فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية ، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوَّلىّ ضرورى ، وفطرياتهم لا يدركها غيرهم .

(٦) ، (٧) سيأتى الحديث عنهما بالتفصيل لاحقاً .

(٨) تقدم التعريف به .

القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر وأفرط يونس هذا فى باب التشبيه ؛ فزعم أن الله عز وجل يحمله حَمَلَةُ عرشه ، وهو أقوى منهم ، كما أن الكركى[1] يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه ، واستدل على أنه محمول بقوله : ﴿ **ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية**[2] ﴾ . وقال أصحابنا : الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى .

(١٩) ذكر الشيطانية منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضى[3] المُلَقَّب بشَيطَان الطَّاق ، كان فى زمانِ جعفر الصادق ، وعاش بعده مدة وساق الإمامة إلى ابنه موسى ، وقَطَعَ بموت موسى ، وانتظر بعضَ أسباطه[4] ، وشارك هشامَ بن سالم الجواليقى فى دعواه أن أفعال العباد أجسام ، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم .

وشارك هشام بن الحكم ، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالما بها ، وإلا ما صَحَّ تكليف العباد[5] .

خاتمة الفصل :

قال عبد القاهر : قد ذكرنا فى هذا الفصل فِرَقَ الرفض : من الزيدية ، والكيسانية ، والإمامية . والكيسانيةُ منهم اليوم مغموررون فى غمار أخلاط الزيدية والإمامية ، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَاداة تُورِثُ تضليل بعضهم بعضا ، وقال بعض شعراء الإمامية يهجو الزيدية :

يا أيها الزيدية المهملة   إمامكم ذا آفَةٌ مُرْسَلَة
يا رخمات الجو ثبًّا لكم   غصتم فأخرجتم لنا جندله

---

(١) الكُرْكِىُّ : هو طائر كبير ، أغبر اللون ، طويل العنق والرجلين ، أبتر الذنب ، قليل اللحم .

(٢) الحاقة : ١٧ .

(٣) سبقت الإشارة إليه .

(٤) الأسباط جمع سِبْط ، والسِّبْط هو ولد البنت .

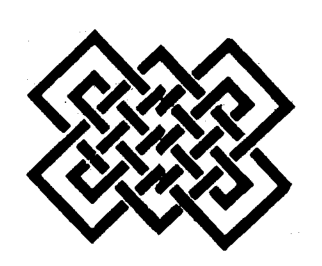
(٥) نقل الوراق أن محمد بن النعمان وهشام بن سالم أمسكا بعد ذلك عن الكلام فى الله ، ورويا عمن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : ﴿ **وأن إلى ربك المنتهى** ﴾ قال : « إذا بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا » فأمسكا عن القول فى الله والتفكر فيه حتى ماتا .

فأجابه شاعر الزيدية :

إمامنــا منــتصب قــائم   لا كالــذى يُطْلَــبْ بالغَرْبِلَـهْ
كــل إمــام لا يُــرَى جَهْــرةً   ليــس يسـاوى عندنا خَــرْدَلَـهْ

قال عبد القاهر : قد أجبنا الفريقين عن شعرهما بقولنا :

يا أيهــا الرافضــة المُبطلَــهْ   دَعْــواكم من أصلها مُبْطَلَــهْ
إمامكم إنْ غَـابَ فى ظلمــة   فاستدرِكُـوا الغــائبَ بالمشْعَلَــهْ
أو كــانَ معمــوراً بأعمــاركم   فاستخرجوا المعمــور بالغَرْبَلَهْ
لكــن إمــامُ الحــق فى قولنــا   من سُنَّــةٍ أو آيــة مُنْزَلَــهْ
وفيهمــا للمهتــدِى مَقْنَــع   كفــى بِهٰــذَيْنِ لنــا منزلــه



◉ الفصـــل الثـــانى

من فصـول هـذا البـاب
فى بيـان مقـالات فـرق الخـوارج

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج[1] عشرون فرقة ، وهذه أسماؤها : المحكمة الأولى ، والأَزَارِقة ، والنَّجدات ، والصُّفْرِية ، ثم العجاردة المفترقة فرقا منها : الحازمية ، والشعيبية ، والمعلومية ، والمجهولية ، وأصحاب طاعة لايراد الله تعالى بها ، والصَّلْتِية ، والأَخْنَسية ، والشبيبية ، والشيبانية ، والمَعْبَدية ، والرشيديَّة ، والمكرمية ، والحمزية ، والشمراخية ، والإبراهيمية ، والواقفة ، والإباضية .

والإباضية منهم افترقت فرقا معظمها فريقان : حَفْصِيَّة ، وحارثية ، فأما اليزيدية من الإباضية ، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلاَة الكَفَرَةِ الخارجين عن فرق الأمة ، وسنذكرهما فى باب ذكر فرق الغُلاَة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ، فذكر الكعبى فى مقالاته أنّ الذى يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها : إكفار على ، وعثمان ، والحكمين ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضي بتحكيم الحكمين ، والإكفارُ بارتكاب الذنوب ، ووجوبُ الخروج على الإمام الجائر .

وقال شيخنا أبو الحسن : « الذى يجمعها إكفار على ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم وصَوَّب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر » ، ولم يرض ما حكاه الكعبى من إجماعهم على تكفير مرتكبى الذنوب .

والصوابُ ما حكاهُ شيخنا أبو الحسن عنهم ، وقد أخطأ الكعبىُّ فى دَعْواه إجماعَ الخوارجِ على تكفيرِ مرتكبى الذنوب منهم ؛ وذلك أن النَّجَدَات من الخوارج لا يكفرون أصحابَ الحدود من موافقيهم وقد قال قوم من الخوارج : « إن التكفير

---

(١) يُسمى خارجياً كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت عليه الجماعة أو اختارته غالبية الأمة .

إنما يكون بالذنوب التى ليس فيها وعيد مخصوص ، فأما الذى فيه حدّ أو وعيد ى القرآن فلا يُزَاد صاحبه على الاسم الذى ورد فيه ، مثل تسميته زانياً ، وسارقاً ، ونحو ذلك » وقد قالت النجدات : « إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافرُ نعمةٍ ، وليس فيه كفُردينٍ » .

وفى هذا بيان خطأ الكعبى فى حكايته عن جميع الخوارج تكفيرَ أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم[1] وإنما الصوابُ فيما يجمع الخوارجَ كلها ما حكاه شيخُنا أبو الحسن رحمه الله : من تكفيرهم عليا ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمينْ ، ومَنْ صوبهما أو صَوَّب أحدهما ، أو رضى بالتحكيم .

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عز وجل .

(١) ذكر المحكِّمة الأولى منهم :

يقال للخوارج مُحَكِّمة ، وشُرَاة واختلفوا فى أول من تشَرَّى منهم ، فقيل : عُرْوَة ابن حُدَيْر[2] أخو مِرْدَاس الخارجى[3] ، وقيل : أولهم يزيد بن عاصم المُحاربى[4] ، وقيل : رجل من ربيعة من بنى يَشْكُر ، كان مع على بصفين ، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين ، استوى على فرسه ، وحَمَلَ على أصحاب معاوية وقتل منهم

(١) رغم أن البغدادى يُخطىء هنا الكعبى فى حكايته عن جميع فرق الخوارج تكفير مرتكبى الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم ، فإنه سبق له أن جزم فى كتابه الملل والنحل بأن الخوارج تكفر كل من ارتكب كبيرة سواء كان منهم أو من غيرهم فقال : « الخوارج على اختلاف فرقها يجمعها القول بتكفير علىٍّ وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وجيشهما ، وتكفير معاوية وأصحابه بصفين ، وتكفير الحكمين ومن حكمهما أو رضى بحكمهما ، وتكفير كل من ارتكب كبيرة ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر وإن كان على رأيهم » .

(٢) عروة بن حُدَيْر التميمى : (٠٠٠ ــ ٥٨ هـ = ٠٠٠ ــ ٦٧٨ م) من رجال النهروان . أول من قال : « لا حكم إلا لله » ، وسيفه أول ما سُلّ من سيوف أباة التحكيم . السير للشماخى ٦٧ ، وابن الأثير ٣ : ٢٠٣ ، والكامل للمبرد ٢ : ١٢٨ و ١٦٥ .

(٣) مِرْداس بن حُدَيْر : (٠٠٠ ــ ٦١ هـ = ٠٠٠ ــ ٦٨٠ م) من كبار « الشُراة » وأحد الخطباء الشجعان العباد ، شهد صفين مع على ، وأنكر التحكيم ، وشهد النهروان . وقُتل غيلة هو ومجموعة من أصحابه على يد عباد ابن علقمة المازنى . السير للشماخى ٦٦ ، ورغبة الآمل ٧ : ١٨٧ ــ ١٩٦ .

(٤) يجزم الشهرستانى فى الملل والنحل بأن أول من خرج على علىّ أمير المؤمنين جماعة ممن كانوا معه فى حرب صفين ، وأشدهم خروجاً عليه ومروقاً من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسعر بن فدكى التميمى ، وزيد ابن حصين الطائى .

رجلا ، وحمل على أصحاب علي وقَتَلَ منهم رجلا ، ثم نادى بأعلى صوته : « ألا إني قد خَلَعْتُ علياً ومعاوية ، وبَرِئْتُ من حكمهما » ، ثم قاتل أصحاب علي حتى قتله قوم من هَمْدَان .

ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حَرَوْرَاء[1] ، وهم يومئذ اثنا عشر ألفا ، ولذلك سميت الخوارج حرورية ، وزعيمهم يومئذ عبدُ الله بن الكواء ، وشَبَث بن رِبْعِيّ ، وخرج إليهم عليٌّ يناظرهم ، فوضَحَتْ حُجته عليهم ، فاستأمن إليه ابن الكَوّاء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقون منهم إلى النَّهْرَوَان ، وأَمَّرُوا على أنفسهم رجلين ، أحدهما : عبد الله بن وَهْب الراسِبِيُّ[2] ، والآخر : حرْقُوص بن زُهَيْرٍ البَجَلي المعروفُ بذى الثُّدَيَّة[3] . والتَقَوا فى طريقهم إلى نَهْرَوَان برجل رَأَوْه يهرب منهم ، فأحاطوا به ، وقالوا له : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن خَبّاب بن الأَرَتِّ ، فقالوا له : حَدِّثْنا حديثا سمعتَهُ عن أبيك عن رسول الله ﷺ ، فقال : سمعت أبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « **سَتَكُونُ فتنة،القاعدُ فيها خيرٌ من القائم ، والقائم خير من الماشي ، والماشي خيرٌ من الساعي ، فمن استطاع أن يكون مقتولا فلا يكونن قاتلا** »[4] . فشدَّ عليه رَجُلٌ من الخوارج يقال له مسمع بسيفه فقتله ، فجرى دَمهُ فوق ماء النهر كالشراك إلى الجانب الآخر ، ثم إنهم دخلوا منزله وكان فى القَرْية التى قتلوه على بابها ، فقتلوا ولدَهُ وجاريتَهُ أمَّ وِلِدِهِ ، ثم عسكروا بنهروان .

وانتهى خبرهم إلى عليّ رضى الله عنه ، فسار إليهم فى أربعة آلاف من أصحابه ،

(١) حَرُورَاء : قرية بقرب الكوفة .

(٢) يُعد عبد الله بن وهب الراسبى أول من بويع من الخوارج بالإمامة ، وكان ذلك فى منزل زيد بن حصين ، بايعه عبد الله بن الكواء ، وعروة بن حدير ، ويزيد بن عاصم المحاربى ، وآخرون .

(٣) حرقوص بن زهير السعدى : (٠٠٠ ـــ ٣٧ هـ = ٠٠٠ ـــ ٦٥٧ م) الملقب بذى الثدية أو بذى الخويصرة . صحابى من بنى تميم . كان من أشد الخوارج على عليّ بعد التحكيم ، وقتل فيمن قتل بالنهروان . وفى سيرته وضبط لقبه اضطراب . انظر : الإصابة ، الترجمة ١٦٦١ ، ١٩٦٩ ، ٢٤٥٠ ، والذريعة : ١٠ : ١٩٣ .

(٤) رواه **البخارى** : كتاب الفتن ، باب ٩ ؛ وكتاب المناقب ، باب ٢٥ . **ومسلم** : كتاب الفتن ، حديث رقم ١٠ ، ١٣ . **والترمذى** : كتاب الفتن ، باب ٢٩ . **وأحمد** ١ : ١٦٩، ١٨٥؛ ٢ : ٢٨٢، ٤٠٨؛ ٤ : ١٠٦ ، ١١٠؛ ٥ : ١١٠ . بألفاظ متقاربة .

وبين يديه عَدِىّ بن حاتم الطائى[1] وهو يقول :

نسيرُ إذا ما كاعَ قَوْمٌ وبَلَّـدُوا ... براياتِ صِدْقٍ كالنُّسُورِ الخَوَافِقِ
إلى شَـرِّ قـومٍ من شَـرَاةٍ تحزَّبُـوا ... وعَادَوْا إلٰهَ الناسِ ربَّ المَشَارِقِ
طُغَـاةٍ عمـاة مارِقِيـنَ عـن الهدى ... وكـل يُرَى فى قولـه غيـرَ صَـادِقِ
وفينـا علـىّ ذو المعـالى يَقُـودُنَا ... إليهـم جهَـاراً بالسيوف البَـوَارِقِ

فلما قرب علىّ منهم أرسل إليهم : أن سلمُوا قاتل عبد الله بن خباب. فأرسلوا إليه : إنا كلنا قَتَلَه ، ولئن ظفرنا بك قتلناك .

فأتاهم علىّ فى جيشه ، وبَرَزُوا إليه بجمعهم ، فقال لهم قبل القتال : ماذا نَقَمْتُم منى ؟

فقالوا له : أول ما نقمنا منك أنَّا قاتَلْنَا بين يديك يوم الجمل ، فلما انهزم أصحابُ الجمل أبَحْتَ لنا ما وَجَدْنَا فى عسكرهم من المال ، ومنعتنا من سَبْى نسائهم وذَرَارِيِّهم ، فكيف استحللت مالهم دون النساء والذرية ؟!

فقال : إنما أبَحْتُ لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومى عليهم ، والنساء والذرية لم يقاتلونا ، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام ، ولم يكن منهم ردَّة عن الإسلام ، ولا يجوز استرقاق مَنْ لم يكفر ، وبعدُ لو أبَحْتُ لكم النساء أيكم يأخذ عائشة فى سَهْمه ؟

فخجل القومُ من هذا ، ثم قالوا له : نَقَمْنَا عليك محو إمرة أمير المؤمنين على اسمك فى الكتاب بينك وبين معاوية لما نازَعَكَ معاوية فى ذلك .

فقال : فعلْتُ مثلَ ما فعل رسولُ الله ﷺ يوم الحُدَيْبية حين قال له سُهَيْل بن عَمْرو : « لو علمتُ أنك رسول الله لما نازعتك ، ولكن اكتب باسمك واسم أبيك » ، فكتب : « هذا ما صالح عليه محمدُ بن عبد الله وسهيلُ بن عمرو[2] » ،

---

(1) عَدِىّ بن حاتم الطائى : (٠٠٠ ــ ٦٨ هـ = ٠٠٠ ــ ٦٨٧ م) أمير صحابى ، من الأجواد العقلاء ، كان رئيس طيىء فى الجاهلية والإسلام ، وقام فى حرب الردّة بأعمال كبيرة ، وشهد فتح العراق ، وشهد الجمل وصفين والنهروان مع علىّ ، روى عنه المحدثون ٦٦ حديثاً ، وهو ابن حاتم الطائى الذى يضرب بجوده المثل . الروض الأنف ٢:٣٤٣ ، والإصابة : ت ٥٤٧٧ ، وخزانة البغدادى : ١ : ١٣٩ .

(2) رواه أحمد فى مسنده ١ : ٣٤٢ .

وأخبرنى رسول الله ﷺ أنَّ لى منهم يوماً مثلَ ذلك ، فكانت قصتى فى هذا مع الأبناء قصةَ رسول الله ﷺ مع الآباء .

فقالوا له : فلم قلتَ للحكمين : إن كنْتُ أهلا للخلافة فأثْبِتَانِى ، فإن كنْتَ فى شك من خلافتك فَغيْرُكَ بالشك فيك أوْلىٰ .

فقال : إنما أَرَدْتُ بذلك النَّصَفَةَ لمعاوية ، ولو قلت للحكمين احكما لى بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسولُ الله ﷺ نصارى نَجْرَانَ إلى المُبَاهلة وقال لهم : ﴿ **تَعَالَوْا نَدْعُ أبناءنا وأبناءكم ، ونساءنا ونساءَكم ، وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبتهل فنجعل لعنت الله على الكاذبين** ﴾[1] ، فأنْصَفَهُمْ بذلك من نفسه ، ولو قال : « أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم » لم يرض النصارى بذلك ، لذلك أنصفتُ أنا معاوية من نفسى ، ولم أدر غَدْرَ عمرو بن العاص .

قالوا : فلم حكمت الحكمين فى حق كان لك ؟ .

فقال : وجدت رسول الله ﷺ قد حكم سَعْدَ بن مُعَاذ فى بنى قُرَيْظَةَ ، ولو شاء لم يفعل ، وأقمت أنا أيضاً حكما ، لكن حكَمَ رسول الله ﷺ قد حكم بالعدل ، وحكمى خدع حتى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شئ سوى هذا ؟

فسكت القومُ ، وقال أكثرهم : صدق والله ، وقالوا : التوبة .

واستأمَنَ إليه منهم يومئذ ثمانيةُ آلاف ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله ابن وَهْب الراسبى وحُرْقوص بن زهير البَجَلى ، وقال على للذين استأمنوا إليه : اعتزلُونِى فى هذا اليوم ، وقال لأصحابه : قاتلوهم ، فوالذى نفسى بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم .

فقتل من أصحاب على يومئذ تسعةٌ ، وهم : ذؤيبة بن وبرة البَجَلى ، وسعد بن مجالد السبيعى ، وعبد الله بن حماد الجريرى ، ورفاعة بن وائل الأرحبى ، والفياض ابن خليل الأزدى ، وكيسوم بن سلمة الجهنى ، وعتبة بن عبيد الخَوْلآنى ، وجميع ابن جشم الكندى ، وحبيب بن عاصم الأودى . قتل هؤلاء التسعة تحت راية علىّ

---

(١) روى الخبر ابن هشام فى السيرة النبوية ، والآية المذكورة موضعها فى القرآن [آل عمران : ٦١] .

رضى الله عنه فحسب .

وبرز حُرْقُوص بن زُهَيْر إلى علىّ وقال : يا ابن أبى طالب ؛ لا نريد بقتالك إلا وَجْهَ الله والدار الآخرة .

وقال له على : بل مثلكم كما قال الله عز وجل : ﴿ **قُلْ هَلْ ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلَّ سَعْيُهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا** ﴾[1] ، منهم أنت ورب الكعبة .

ثم حمل عليه فى أصحابه ، وقتل عبد الله بن وهب فى المبارزة وصرع ذو الثُّدَيَّة عن فرسه ، وقتلت الخوارج يومئذٍ فلم يُفْلِتْ منهم غيرُ تسعة أنفسٍ ، صار منهم رجلان إلى سجستان ، ومن أتباعهما خوارج سجستان ؛ ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن ؛ ورجلان صارا إلى عُمَان ، ومن أتباعهما خوارج عمان ؛ ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة ، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة ؛ ورجل منهم صار إلى تل موزن .

وقال على لأصحابه يومئذ : اطلبوا ذا الثُّدَيَّة فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط مثل ثَدْى المرأة ، فقال : صدق الله ورسوله ، وأمر فقتل .

فهذه قصة المحكمة الأولى ، وكان دينهم إكفار على ، وعثمانَ ، وأصحابِ الجمل ، ومعاوية ، وأصحابه ، والحكمين ، ومَنْ رضَى بالتحكيم ، وإكفار كل ذى ذَنْب ومعصيةٍ .

ثم خرج عَلَى علىّ بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأى المحكمة الأولى ، منهم أشْرَسُ بن عوف ، وخرج عليه بالأنبار ، وغفلة التيمى من تَيْم عَدِىّ ، خرج عليه بماسبذان ، والأشهب بن بشر العرنى ، خرج عليه بِجَرْجَرَايا ، وسعد بن قفل ، خرج عليه بالمدائن ، وأبو مريم السعدى ، خرج عليه فى سواد الكوفة ، فأَخْرَجَ علىّ إلى كل واحد جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج ، ثم قُتِلَ على رضى الله عنه فى تلك السنة فى شهر رَمَضَان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة .

فلما استوت الولاية لمعاوية خرجَ عليه وعلى مَنْ بعده إلى زمان الأزارقة قومٌ كانوا

(١) الكهف : ١٠٣ ، ١٠٤

على رأى المحكمة الأولى : منهم عبد الله بن جوشا الطائى ، خرج على معاوية بالنخيلة من سواد الكوفة ، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج .

ثم خرج عليه حوثرة بن وداع الأسدى ، وكان من المستأمنين إلى علىّ يوم النهروان ، فى سنة إحدى وأربعين .

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعى ، والمستورد بن علقمة التميمى ، على المغيرة بن شُعْبَة ، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية، فقتلا فى حربه .

ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة ، فقتل فى حربه .

ثم خرج زياد بن خراش العجلى ، على زياد بن أبيه ، فقتل فى حربه .

وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد ، وخرج عليه أيضاً زحاف بن زحر الطائى ، واستعرضا الناسَ فى الطريق بالسيف ، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطى فى جيش ، فقتلوا أولئك الخوارج .

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المُحَكِّمة الأولى قبل فتنة الأزارقة ، والله أعلم .

(٢) ذكر الأزارقة منهم :

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفى المَكْنِىّ بأبى راشد[1] ولم تكن للخوارج قَطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشد منهم شَوْكة .

والذى جمعهم من الدين أشياء :

أ ـــ منها : قولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون ، وكانت المحكمة الأولى يقولون : إنهم كفرة لا مشركون .

---

(١) نافع بن الأزرق بن قيس الحنفى البكرى الوائلى : (... ـــ ٦٥ هـ = ... ـــ ٦٨٥ م) كان أمير قومه وفقيههم . من أهل البصرة . صحب فى أول أمره ابن عباس . وكان وأصحاب له من أنصار « الثورة » على عثمان ، ووالوا عليًّا إلى أن كانت قضية التحكيم بين علىّ ومعاوية ، فخرجوا على علىّ. رغبة الآمل ٧ : ١٠٣ ـــ ١٥٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ـــ ٢٣٦ . والطبرى ٧ : ٦٥ ، ولسان الميزان ٦ : ١٤٤ .

ب ــ **ومنها** : قولهم إن القَعَدَة[1] ممن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم .

جـ ــ **ومنها** : أنهم أوجبوا امتحانَ مَنْ قَصَد عسكرهم إذا ادَّعَى أنه منهم : أن يُدْفَع إليه أسير من مخالفيهم ويأمروه بقتله ، فإن قتله صَدَّقوه فى دعواه أنه منهم ، وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه .

د ــ **ومنها** : أنهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم ، وقتل أطفالهم ، وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مُخَلَّدون فى النار !

واختلفوا فى أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القَعَدَة عنهم ، ومن امتحان من قصد عسكرهم :

فمنهم من زعم أن أول مَنْ أحدث ذلك منهم عبدُ ربه الكبير ، ومنهم من قال : عبد ربه الصغير .

ومنهم من قال : أول من قال ذلك رجل منهم اسمه عبدُ الله بن الوَضِين ، وخالف نافعَ بن الأزرق فى ذلك واستتابه منه ، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله ، وقالوا : كان الصواب معه ، ولم يُكْفِرْ نافعٌ نفسَه بخلافه إياه حين خالفه ، وأَكْفَرَ مَنْ يخالفه بعد ذلك ، ولم يتبرأ من المحكمة الأولى فى تركهم إكفار القَعَدَة عنهم ، وقال : إن هذا شىء مازلنا نأخذ به دونهم ، وأَكْفَرَ من يخالفهم بعد ذلك فى إكفار القعدة عنهم .

وزعم نافعٌ وأتباعُه أن دار مخالفيهم دارُ كفرٍ ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وأنكرت الأزارقة الرَّجْمَ[2] ، واستحلُّوا كفر الأمانة التى أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : « إن مخالفينا مشركون ، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم » ، ولم يقيموا الحدَّ على قاذف الرجل المحصَنِ ، وأقاموه على قاذف المحصَنَات من النساء ، وقَطَعُوا يدَ السارق

---

(١) القَعَدَةُ هم الذين قعدوا أو توقفوا عن نصرة أىٍّ من الفرق المتحاربة والمقصود بهم أعلاه مجموعة من الخوارج الذين امتنعوا عن مناصرة المحاربين من الخوارج وإن كانوا يؤيدونهم فى الرأى .

(٢) أى أسقطوا الرجم عن الزانى المحصن أو الزانية المحصنة ؛ وحجتهم فى ذلك أنه لم يرد فى القرآن نص يوجب الرجم ، بل جاءت الآية بالجلد مائة جلدة ، سواء فى الزانى البكر أو المحصن .

فى القليل والكثير ، ولم يعتبروا فى السرقة نصاباً[1] .

وأكفرهم الأمةُ فى هذه البدع التى أحدثوها بعد كفرهم الذى شاركوا فيه المحكمة الأولى ، فباءوا بكفر على كفر ، كمن باء بغضب على غضب ، وللكافرين عذاب مهين .

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البِدَع التى حكيناها عنهم بايعوا نافعَ بن الأزرق وسَمَّوْه أمير المؤمنين ، وانضمَّ إليهمْ خوارجُ عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكَرْمَان وجَبَوْا خراجها[2] ، وعامل البصرة يومئذٍ عبد الله بن الحارث الخزاعى من قبل عبد الله بن الزبير ، فأخرج عبد الله بن الحارث جيشاً مع مُسْلم بن عبس بن كريز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة ، فاقتتل الفريقان بدُولاَب الأهواز ، فقُتِلَ مسلم بن عبس وأكثر أصحابه ، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر بن عبيد الله بن مَعْمر التيمى فى ألفى فارس ، فهزمته الأزارقة ، فخرج إليهم حارثة بن بدر الغُدَانى فى ثلاثة آلاف من جند البصرة ، فهزمتهم الأزارقة ، فكتب عبد الله بن الزبير من مكة إلى المهلَّبِ بن أبى صُفْرَةَ وهو يومئذٍ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاَّه ذلك ، فرجع المهلب إلى البصرة ، وانتخب من جندها عشرة آلافٍ ، وانضم إليه قومُه من الأَزْدِ فصار فى عشرين ألفاً ، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دُولاَب الأهواز إلى الأهواز ، ومات نافع بن الأزرق فى تلك الهزيمة ، وبايعت الأزارقة بعده عبيدَ الله بن مأمون التميمى ، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون فى تلك الواقعة ، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة ، وانهزم الباقون منهم إلى أيدج وبايعوا قَطَرِىَّ بن الفُجَاءة وسموه أمير المؤمنين ، وقاتلهم

---

(١) النصاب هو المقدار الذى عنده يجب إقامة حد السرقة ، وقد رأى أهل السنة أنه لابد من شئ يجعل ضابطاً لإقامة الحد ، ولابد أن يكون له قيمة يلحق الناس الضرر بفقدها ، فإن الناس من عادتهم التسامح فى الشئ البسيط من الأموال ، ولهذا لم يكن يُقام الحدّ فى سرقة الشئ البسيط . وقد اختلف فقهاء أهل السنة فى مقدار هذا النصاب ؛ فذهب الجمهور إلى أن القطع لايكون إلا فى سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوى قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم . ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم فأكثر ولا قطع فى أقل منها .

(٢) جَبَا : الخَرَاجَ والمالَ ــ جَبْواً ، وجباوة : جَمَعَهُ .

المهَّلبُ بعد ذلك حروبا كانت سِجَالاً[1] ، وانهزمت الأزارقة فى آخرها إلى سابور من أرض فارس ، وجعلوها دار هجرتهم ، وثَبَتَ المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة ، بعضُها فى أيام عبد الله بن الزبير ، وباقيها فى زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق ، وقَرَّرَ الحجاجُ المهلب على حرب الأزارقة ، فدامت الحرب فى تلك السنين بين المهَّلب وبين الأزارقة كراً وفراً فيما بين فارس والأهواز ، إلى أن وقع الخلافُ بين الأزارقة ففارق عبدُ ربه الكبير قَطَرِياً وصار إلى واد بجيرفت كرمين فى سبعة آلاف رجل ، وفارقه عبد ربه الصغير فى أربعة آلاف ، وصار إلى ناحية أخرى من كَرْمَان ، وبقى قطرى فى بضعَةَ عَشرَ ألفَ رجلٍ بأرض فارس ، وقاتله المهلَّبُ بها ، وهَزَمَه إلى أرض كرمان وتبعه وقاتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الرى ، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله ، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه ، وبعث الحجاجُ سفيانَ بن الأبرد الكلبى فى جيش كثيف إلى قطرى بعد أن انحاز من الرى إلى طبرستان فقتلوه بها ، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج ، وكان عبيدة بن هلال اليشكرى قد فارق قَطَرِيًا وانحاز إلى قومس ، فتبعه سفيان بن الأبرد وحاصره فى حصن قومس إلى أن قتله وقتل أتباعه ، وَطَهَّرَ الله بذلك الأرضَ من الأزارقة ، والحمد لله على ذلك .

(٣) ذكر النجدات منهم :

هؤلاء أتباع نَجْدَةَ بن عامر الحَنَفى[2] ، وكان السببُ فى رياسته وزعامته أن نافع ابن الأزرق لما أظْهَر البراءة من القَعَدَة عنه بعد أن كانوا على رأيه ، وسماهم مشركين ، واستحلّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم ، وفارقه أبو فُدَيْك ، وعطية الحنفى ، وراشد الطويل ، ومقلاص ، وأيوب الأزرق ، وجماعة من أتباعهم ، وذهبوا إلى اليمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر فى جُنْدٍ من الخوارج يريدون اللحوق

---

(١) الحرب بينهم سجال : أى نصرتها بينهم متداولة ، سجل منها على هؤلاء ، وآخر على هؤلاء . والسجل هو الدلو العظيمة مملوءة أو فيها ماء قل أو كثر ، وتعنى أيضاً : الضرع العظيم ؛ و ـــ النصيب من الشئ . والجمع : سُجُول ، وسجال .

(٢) نجدة بن عامر الحنفى ، من بكر بن وائل : (٣٦ ـــ ٦٩ هـ = ٦٥٦ ـــ ٦٨٨ م) من كبار أصحاب الثورات فى صدر الإسلام ، انفرد عن سائر الخوارج بآراء . استقر هو وأتباعه بالبحرين نحو خمس سنين وتسمى بأمير المؤمنين ، وعماله باليمامة وعمان وهجر وبعض أرض العرض . الكامل للمبرد ٢ : ١٢٩ ، وابن الأثير ٤ : ٧٨ ، ٨٠ ، ١٣٤ .

بعسكر نافع ، فأخبروهم بأحداث نافع ، ورَدُّوهم إلى اليمامة ، وبايعوا بها نجدة بن عامر ، وأكْفَرُوامن قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم ، وأكفروا من قال بإمامة نافع ، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه فى أمور نَقَمُوها منه ، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق :

أ ــ فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفى[1] إلى سجستان ، وتبعهم خوارجُ سجستان ، ولهذا قيل لخوارج سجستان فى ذلك الوقت « عَطَوية » .

ب ــ وفرقة صارت مع أبى فُدَيْكٍ[2] حَرْباً على نَجْدَة ، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ .

جـ ــ وفرقة عَذَرُوا نجدة فى أحداثه وأقاموا على إمامته .

والذى نَقَمَه على نجدة أتباعُه أشياء :

منها : أنه بعث جيشا فى غزو البر ، وجيشا فى غزو البحر ، ففضّلَ الذين بعثهم فى البر على الذين بعثهم فى البحر فى الرزق والعَطَاء .

ومنها : أنه بعث جيشاً ، فأغاروا على مدينة الرسول ﷺ ، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان ، فكتب إليه عبدُ الملك فى شأنها ، فاشتراها من الذى كانت فى يديه وردّها إلى عبد الملك بن مروان ، فقالوا له : إنك رددْتَ جارية لنا على عدونا .

ومنها : أنه عَذَرَ أهل الخطأ فى الاجتهاد بالجهالات ، وكان السبب فى ذلك أنه بعث ابنه المطرح مع جند من عسكره إلى القطيف ، فأغاروا عليها ، وسَبَوْامنها النساء والذرية ، وقَوَّمُوا النساء على أنفسهم ، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة ، وقالوا : إن دخلت النساء فى قسمنا فهو مرادنا ، وإن زادت قِيَمُهُنَّ على نصيبنا من الغنيمة غرمنا الزيادة من أموالنا ، فلما رجعوا إلى نَجْدَةَ سألوه عما فعلوا من وَطْء النساء ومن أكل طعام الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أخماسها بين الغانمين ، فقال لهم : لم يكن لكم ذلك ، فقالوا : لم نعلم أن ذلك لا يحل

(١) عطية بن الأسود اليمامى الحنفى : (٠٠٠ ــ نحو ٧٥ هـ = ٠٠٠ ــ نحو ٦٩٥ م) من علماء الخوارج وأمرائهم . انظر أخباره فى : الحور العين ١٧٠ ، واللباب ٢ : ١٤٢ ، والملل والنحل ١ : ١٧٩ ــ ١٩٤ .

(٢) عبد الله بن تور ، أبو فدَيْك : (٠٠٠ ــ ٧٣ هـ = ٠٠٠ ــ ٦٩٢ م) تغلب على البحرين وما والاها بعد مقتل نجدة ، جاءت نهايته على يد الجيش الذى بعثه عبد الملك بن مروان وكان حوالى عشرة آلاف ، فقاتلهم وصمد لهم ، إلى أن قتلوه وقتلوا من أصحابه نحو ٦ آلاف وأسروا ثمانمائة . خزانة البغدادى ٢ : ٩٧ .

لنا ، فعَذَرهم بالجهالة .

ثم قال : إن الدين أمران : أحدهما معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسُله ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحريم غَصْب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة ، فهذا واجبٌ معرفتُه على كل مكلف . وما سواه فالناس معذورون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة فى الحلال والحرام ، فمن استحلَّ باجتهاده شيئاً محرماً فهو معذور ، ومن خاف العذابَ على المجتهد المخطىء قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

ومن بِدَع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه ، وقال : لعل الله يعذبهم بذنوبهم فى غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة ، وَزَعَمَ آن النار يدخلها مَنْ خالفه فى دينه .

ومن ضلالاته أيضاً أنه أسقط حدّ الخمر[1] .

ومنها أيضا أنه قال : من نظر نظرة صغيرة ، أو كذب كذبة صغيرة وأصَرَّ عليها فهو مشرك ، ومَنْ زنى ، وسرق ، وشرب الخمر غير مُصِرٍّ عليه فهو مسلم ، إذا كان من موافقيه على دينه .

فلما أحدث هذه الأحداثَ وعَذَرَ أتباعه بالجهالات استتابه أكثرُ أتباعه من أحداثه وقالوا له : أخْرُجْ إلى المسجد وتُب من أحداثك ، ففعل ذلك .

ثم إن قوما منهم نَدِمُوا على استتابته ، وانضموا إلى العاذرين له ، وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من تَوْبَتِك ، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك ، ففعل ذلك ، فافترق عليه أصحابه وخَلَعه أكثرهم ، وقالوا له اخترِ لنا إماما . فاختار أبا فُدَيْك وصار راشد الطويل مع أبى فديك يداً واحدة ، فلما أستولى أبو فُدَيْك على اليمامة علم أن أصحاب نَجْدَةَ إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة ، فطلب نجدَةَ ليقتله ، فاختفى نجدةُ فى دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فَرَّقَهم فى سواحل الشام ونواحى اليمن ، ونادى منادى أبى فُدَيْك : مَنْ دَلَّنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم ، وأىُّ مملوك دَلَّنا عليه فهو

(١) يذهب الشهرستانى فى الملل والنحل عند تأريخه لآراء نجدة إلى عكس ذلك تماماً ؛ حيث يقول إن نجدة « غلظ على الناس فى حد الخمر تغليظاً شديداً » .

حر ، فدلَّتْ عليه أَمَةٌ للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فُدَيْك راشداً الطويلَ فى عسكر إليه ، فكَبَسُوه وحملوا رأسه إلى أبى فُدَيْك فلما قتل نجدة صارت النَّجَداتُ بعدهُ ثلاث فرق :

أ ــ فرقة أكفرته وصارت إلى أبى فديك ، كراشد الطويل ، وأبى بيهس ، وأبى الشمراخ وأتباعهم .

ب ــ وفرقة عَذَرَتْه فيما فعل ، وهم النجدات اليوم .

جـ ــ وفرقة من النجدات بَعُدُوا عن اليمامة ، وكانوا بناحية البصرة شَكُّوا فيما حكى من أحْدَاث نجدة وتوقَّفُوا فى أمره ، وقالوا : لا ندرِى هل أحْدَثَ تلك الأحداثَ أم لا فلا نبرأ منه إلا باليقين .

وبقى أبو فُدَيْك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبدُ الملك بن مروان عُمَرَ بن عبيد الله بن معمر التميمى فى جند ، فقتلوا أبا فُدَيْك ، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجدات .

(٤) ذكر الصُّفْرية من الخوارج :

هؤلاء أتباعُ زِيَادِ بن الأصْفَر ، وقولهم فى الجملة كقول الأزارقة فى أن أصحاب الذنوب مشركون ، غير أن الصُّفْرية لا يَرَوْنَ قتلَ أطفال مخالفيهم ونسائهم ، والأزارقة يرون ذلك[1] .

وقد زعمت فرقة من الصُّفْرية أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسَمَّى

---

(١) ويرى زياد بن الأصفر أيضاً أن التقية جائزة فى القول دون العمل ، ويذكر المؤرخون أنه قال : « نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله » . وقال : « الشرك شركان : شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك هو عبادة الأوثان . والكفر كفران : كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية . والبراءة براءتان : براءة من أهل الحدود سُنَّة ، وبراءة من أهل الجحود فريضة » .

صاحبُه إلا بالاسم الموضوع له : كزان ، وسارق ، وقاذف ، وقاتل عمد ، وليس صاحبه كافراً ولا مشركا ، وكلّ ذنبٍ ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبُه كافر ، وإن المؤمن المذنبَ يفقد اسم الإيمان فى الوجهين جميعا .

وفِرقة ثالثة من الصفرية قالت بقول من قال من البَيْهَسية[1] : إن صاحب الذنب لا يُحْكَم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى فيحده .

فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاث فرق :

أ ـــ فرقة تزعم أن صاحب كلِّ ذنبٍ مشركٌ ، كما قالت الأزارقة .

ب ـــ والثانية تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد ، والمحدود فى ذنبه خارجٌ عن الإيمان وغيرُ داخل فى الكفر .

جـ ـــ والثالثة تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حَدّه الوالى على ذنبه .

وهذه الفرق الثلاث من الصُّفْرية يخالفون الأزارقة فى الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا . وكل الصفرية يقولون بموالاة عبد الله بن وهب الراسبّى[2] ، وحرقوص بن زهير[3] ، وأتباعهما من المحكمة الأولى ، ويقولون بإمامة أبى بلال مرداس الخارجى[4] بعدهم ، وبإمامة عمران بن حِطّان السدوسى[5] بعد أبى بلال .

فأما أبو بِلاَلٍ مرداسٌ : فإنه خرج فى أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة على عبيد الله بن زياد ، فبعث إليه عبيدُ الله بن زياد زُرْعَةَ بن مسلم العامرى فى ألفى فارس ،

---

(١) البيهسية أصحاب أبى بيهس هيصم بن عامر ، سيأتى ذكره .

(٢) ، (٣) ، (٤) سبق التعريف بهم .

(٥) عمران بن حطان السدوسى ، أبو سماك : (٠٠٠ ـــ ٨٤هـ = ٠٠٠ ـــ ٧٠٣م) رأس القعدة ، من الصفرية ، وخطيبهم وشاعرهم ، كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث ، وإنما عُد من قعدة الصفرية لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه . وكان شاعراً مفلقاً مكثراً ، وهو القائل من قصيدة :

« حتى متى لا نرى عدلاً نعيش به ولا نرى لدعاة الحق أعواناً »

انظر : الإصابة ، الترجمة ٦٨٧٧ ، وخزانة البغدادى ٢: ٤٣٦ ـــ ٤٤١ ، وميزان الاعتدال ٢ : ٢٧٦ ، والسير للشماخى ٧٧ .

وكان زُرْعَةُ يميل إلى قول الخوارج ، فلما أصطفَّ الفريقان للقتال قال زرعة لأبى بلال : أنتم على الحق ولكنا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلابد لنا من قتالكم ، فقال له أبو بلال : وددت لو كنت قبلْتُ فيكم قول أخى عُرْوَةَ ؛ فإنه أشار على بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناسَ فى طرقهم بالسيف ، ولكنى خالفتهما وخالفت أخى ، ثم حمل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم ، ثم إن عُبَيد الله بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمى ، فقاتل أبا بلال بنوج وقتله مع أتباعه ، فلما ورد على ابن زياد خبَرُ قتل أبى بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصفرية ، وظفر بعُرْوَةَ أخى مرداس فقال له : أشَرْتَ على أخيك مرداس بالاستعراض للناس ، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك ، ثم أمر به فقطعت يداه ورجلاه ، وصَلَبه .

فلما قتل مرداسٌ أتخذت الصُّفْرِية عمران بن حِطَّان[1] إمام ، وهو الذى رَثَى مرداساً بقصائِدَ يقول فى بعضها :

أنكَرْتُ بَعْدكَ ما قَدْ كنتُ أعرفه ... ما الناسُ بعدك يامِرْدَاسُ بِالنَّاسِ

وكان عمران بن حِطَّان هذا ناسكا شاعراً شديداً فى مذهب الصُّفْرِية ، وبلغ من خُبْثه فى بُغْضِ على رضى الله عنه أنه رَثَى عبدَ الرحمن بن مُلْجم ، وقال فى ضَرْبه عليا :

ياضَرْبَةً من مُنِيبٍ ما أراد بها ... إلا ليبلُغ من ذى العَرْشِ رِضْوَانَا

إنى لأذكرهُ يوما فأحسَبُهُ ... أوْفَى البريَّةِ عند الله مِيزَانَا

قال عبد القاهر : وقد أجبناه عن شعره هذا بقولنا :

يا ضَربَةً من كَفُورٍ ما استفاد بها ... إلا الجَزَاء بما يُصْلِيهِ نِيرَانَا

إنّى لألعنه دينا ، وألعن مَنْ ... يَرْجُو له أبداً عَفْواً وغُفْرانَا

ذاك الشقُّى لأشْقَى الناسِ كلّهمُ ... أخفُّهم عند رب الناس ميزانا

---

(١) تقدم التعريف به قريباً .

(٥) ذكر العَجَاردة من الخوارج :

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد ، وكان عبد الكريم من أتباع عطية بن الأسود الحنفى[١] ، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدْعَى إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يُدْعَى إلى الإسلام أو يصفه هو . وفارقوا الأزارقة فى شئ آخر ، وهو أن الأزارقة استحلت أموال مخالفيهم بكل حال ، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم فيئا إلا بعد قتل صاحبه ، فكانت العجاردة على هذه الجملة[٢] إلى أن افترقت فرقها التى نذكرها بعد هذا .

(٦) ذكر الحازمية[٣] منهم :

هؤلاء أكثر عَجَاردة سِجِسْتَانَ ، وقد قالوا فى باب القدر ، والاستطاعة ، والمشيئة بقول أهل السنة : أنْ لا خالق إلا الله ، ولا يكون إلا ما شاء الله ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، وأكْفَرُوا الميمونية[٤] الذين قالوا فى باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق

ثم إن الحازمية خالفوا أكْثَرَ الخوارج فى الولاية والعَدَاوة ، وقالوا : إنهما صفتان لله تعالى ، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبدَ على ما هو صائر إليه من الإيمان ، وإن كان فى أكثر عمره كافراً ، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر فى آخر عمره وإن كَان فى أكثر عمره مؤمناً ، وإن الله تعالى لم يَزَلْ محباً لأوليائه ومُبْغِضاً لأعدائه .

وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة فى الموافاة ، غير أن أهل السنة ألزموا الحازمية على قولها بالمُوَافاة أن يكون على ، وطلحة ، والزبير ، وعثمان ، من أهل

(١) وقيل إنه كان من أصحاب أبى بيهس ، ثم خالفه .

(٢) يرى العجاردة أيضاً أن الهجرة فضيلة لا فريضة ، ويتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويكفرون بالكبائر ، وينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من قصص العشق ولا يجوز أن تكون قصة العشق — فى نظرهم — من القرآن ، ويجيزون نكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنى الإخوة ، ويقولون : إنما حرم الله البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات .

(٣) فى الأصل « الخازمية » وهو خطأ واضح لم تتداركه الطبعات السابقة ، والصواب ما أثبتناه أعلاه « الحازمية » ، وهم أتباع حازم بن على .

(٤) الميمونية نسبة إلى ميمون بن خالد ، وهو من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بآراء خاصة به .

الجنة ؛ لأنه من أهل بَيْعَة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم :

﴿ لقد رَضِيَ الله عن المؤمنين إذْ يُبَايِعُونَكَ تحت الشجرة ﴾[1] . وقالوا لهم : إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يَمُوتُ على الإيمان وَجَبَ أن يكون المُبَايعون تحت الشجرة على هذه الصفة ، وكان على وطلحة والزبير منهم ، وكان عثمانُ يومئذٍ أسيراً فبايَعَ له النبىُّ عليه السلام ، وجعل يده بدلاً عن يده[2] ، وصحَّ بهذا بطلانُ قولِ مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة .

(٧) ذكر الشعيبية[3] منهم :

قول هؤلاء فى باب القَدَر والاستطاعة والمشيئة كقول الحازمية ، وإنما ظهر ذكر الشعيبية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون[4] ، وكان السبب فى ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال ، فتَقَاضَاه ، فقال له شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال له ميمون : قد شاء الله ذلك الساعة ، فقال شعيب : لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه ، فقال ميمون : قد أَمَرَكَ الله بذلك ، وكل ما أَمَرَ به فقد شاءه ، وما لم يشأ لم يأمر به .

فافترقت العَجَاردة عند ذلك ، فتبع قوم شعيباً ، وتبع آخرون ميموناً ، وكتبوا فى ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد ، وهو يومئذ فى حبس السلطان ، فكتب فى جوابهم : إنما نقول : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . ولا نُلْحِقُ بالله سوءاً فوصل الجوابُ إليهم بعد موت ابن عجرد ، وادعى ميمون أنه قال بقوله ؛ لأنه قال : لا نلحق بالله سوءاً ، وقال شعيب : بل قال بقولى ؛ لأنه قال نقول : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . ومالت الحازمية وأكثرُ العَجَاردة إلى شُعَيب ، ومالت الحمزية[5] مع القدرية إلى ميمون .

---

(١) الفتح : ١٨ .

(٢) روى خبر بيعة الرضوان : البخارى : كتاب المغازى ، باب ١٩ ، ٣٥ ؛ وكتاب فضائل الصحابة ، باب ٧ . ومسلم : كتاب الجهاد ، حديث رقم ٥٢ . والترمذى : كتاب المناقب ، باب ١٨ ، والنسائى : كتاب الاحباس ، باب ٤ . وابن حنبل : ج ١ ص ٥٩ ، ج ٥ ص ٤٣٣ .

(٣) نسبة إلى شعيب بن محمد .

(٤) هو ميمون بن خالد ، سبقت الإشارة إليه .

(٥) نسبة إلى حمزة بن أكرك سيأتى ذكره .

ثم زادت الميمونية على كفرها فى القدر نوعا من المجوسية ، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، ورأوا قتال السلطان ومَنْ رضى بحكمه فرضاً ، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أغار عليهم ، أو طعن فى دينهم ، أو كان دليلا للسلطان .

وسنذكر الميمونية فى جملة الغُلاَة الخارجين عن الملة فى باب بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد كان من جملة الميمونية رجل يقال له خَلَفٌ ، ثم خالف الميمونية فى القَدَر والاستطاعة والمشيئة ، وقال فى هذه الثلاثة بقول أهل السنة ، وتبعه على ذلك خوارج كَرْمَان ومكران ، فيقال لهم « **الخلفية** » وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرك الخارجى فى أرض كرمان .

(٨) ذكر الخلفية منهم :

هم أتباع خلف الذى قاتَلَ حمزة الخارجى ، والخلفية لا يَرَوْنَ القتال إلا مع إمام منهم ، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة فى شئ واحد ، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم فى النار[1] .

(٩) ذكر المعلومية والمجهولية منهم :

هاتان فرقتان من جملة الحازمية ، ثم إن المعلومية منهما خالفت سَلَفَهَا فى شيئين :

أحدهما : دعواها أن مَنْ لم يَعْرِف الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به ، والجاهل به كافر .

والثانى : أنهم قالوا : « إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى » .

ولكنهم قالوا فى الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة فى أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ماشاء الله .

(١) يقولون بهذا مع أنهم يعترفون بأن هؤلاء الأطفال لا عمل لهم ولا ترك . وهذا تناقض واضح ، لاسيما وأنهم يقولون لو عذب الله العباد على أفعال قدرها عليهم أو على مالم يفعلوه كان ظالماً .

وهذه الفرقة تَدَّعِى إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه ، من غير بَرَاءة منهم عن القَعَدَة عنهم .

وأما المجهولية منهم فقولهم كقول المعلومية ، غير أنهم قالوا : « **مَنّ عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه** » ، وأكفروا المعلومية منهم فى هذا الباب .

(١٠) ذكر الصَّلْتية منهم :

هؤلاء منسوبون إلى صَلت بن عثمان ، وقيل : صَلْت بن أبى الصلت[1] . وكان من العجاردة غير أنه قال : « إذا استجاب لنا الرجلُ وأسلم تولَّيْناه وبَرِئنا من أطفاله ؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركـوا فيُدْعَوْن حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه » !

وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى ، وهى التاسعة من العجاردة ، زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركـوا فيُدْعَوْا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا .

(١١) ذكر الحمزية منهم :

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك[2] الذى عاش فى سِجِسْتَان ، وخُرَاسان ، ومكران ، وقهستان ، وكرمان ، وهزم الجيوشَ الكثيرة ، وكان فى الأصل من العجاردة الحازمية ، ثم خالفهم فى باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية ، فأكفرته الحازمية فى ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين فى النار[3] ، فأكفرته القدرية

(١) جاء فى شرح المواقف ٣ : ٢٩٢ «عثمان بن أبى الصلت وقيل الصلت بن الصامت» . وجاء اسمه فى لب اللباب ١٦٢ « عثمان بن أبى الصلت » وكذلك ورد اسمه عند المقريزى ٢ : ٣٥٥ .

(٢) ذكره البغدادى فى كتابه الملل والنحل باسم « حمزة بن أدرك الخارجى » وكذلك ورد عند الشهرستانى فى الملل والنحل ولكن بدون تلقيبه بالخارجى . وهكذا جاء عند المقريزى ٢ : ٣٥٥ « حمزة بن أدرك » . وفى الطبرى : « حمزة بن أترك » .

(٣) فى الواقع أن القول بأن أطفال المشركين فى النار قول يدعو للتعجب والاندهاش ؛ لما فيه من مخالفة لروح العدل التى اتسمت بها تعاليم الإسلام التى تؤكد على تكافؤ الفرص والمساواة فى العدل ؛ ولذا فإنه من الجور أن يتم التفريق بين طفل المؤمن وطفل الكافر حين يثاب الأول بطاعة آبائه ويعاقب الثانى بعصيان آبائه ! أليس ذلك ضد المسؤولية الفردية ؟ أليس ذلك ضد المبدأ الإسلامى الذى ينص على أن البلوغ شرط التكليف ؟ وبأى معيار من معايير العدل يؤخذ الطفل بجريرة أبيه ويُحاسب على عقيدته وسلوكه وهو بعد لم يبلغ سن البلوغ والتمييز ؟ .

فى ذلك ، ثم إنه والَى القَعَدَة من الخوارج مع قوله بتكفير مَنْ لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون .

وكان إذا قاتَلَ قوماً وهَزَمهم أمر بإحراق أموالهم وعَقْر دوابهم ، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم .

وكان ظهوره فى أيام هارون الرشيد فى سنة تسع وسبعين ومائة ، وبقى الناسُ فى فتنتِهِ إلى أن مضى صَدْر من أيام خلافة المأمون ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار ، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيويه بن معبد ، وصاحب حَرَسِه عمرو بن صاعد ، وكان معه جماعة من شُعَراء الخوارج: كطلحة بن فهد ، وأبى الجلندى ، وأقرانهم . وبَدَأ بقتال البَيْهَسِيَّة من الخوارج ، وقتل الكثير منهم ، فسَمَّوْهُ عند ذلك أمير المؤمنين ، وقال الشاعر طلحة بن فهد فى ذلك :

أميرُ المؤمنين عَلَى رَشَادٍ ... وخَيْرِ هِدَايَةٍ ، نِعْمَ الأمِيرُ
أميرٌ يفضُلُ الأمراء فَضْلاً ... كما فَضَل السُّهَا[1] القَمَرُ المُنِيرُ

ثم إن حمزة أسْرَى سرية إلى الحازمية[2] من الخوارج بناحية فلحرد ، فقتل منهم مقتلة عظيمة .

ثم قصد بنفسه هَرَاء ، فمنعه أهلها من دخولها ، فاستعرض الناسَ خارجَ المدينة وقتل منهم الكثير ، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدى — وهو يومئذ والى هَرَاء — مع جنده ، فدامَتَ الحربُ بينهم شهوراً ، وقتل من أرض هَرَاء جماعة ، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصمٌ الشارى ، وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالته .

ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق[3] هَرَاء ، وأحرق أموالهم وعقر أشجارهم .

ثم حارب ابن يزيد الأزدى بقرب بوشنج وقتل عمراً .

---

(١) السُّها : كوكب صغير خفيُّ الضوء فى بنات نعش الكبرى أو الصغرى . وفى المثل : « أُريها السُّها وتُرينى القمر » يضرب للمدهوش الذى يُسأل عن شئ فيجيب جواباً بعيداً .

(٢) تُصر الطبعات السالفة طول الوقت على إيراد هذه الفرقة باسم « الخازمية » وهو خطأ ، والصواب — كما سبق الإشارة — « الحازمية » نسبة إلى حازم بن على .

(٣) الرُّسْتاق : قرية ، وموضع فيه مزدرع ، أو بيوت مجتمعة . والجمع : رساتيق .

ثم انتصب على بن عيسى بن ماديان ــ وهو يومئذ والى خراسان ــ لحرب حمزة ، فانهزم منه إلى أرض سجستان بعد أن قتل من قواده ستون رجلاً سوى أتباعه ، فلما وصل إلى سجستان منعه أهل زرنج عن دخول البلد ، فاستعرض الناس بالسيف فى صحراء البلد ، ثم تنكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يُوهِمهم أنهم أصحابُ السلطان ، وأنذرهم بذلك منذر ، فمنعوه من دخول البلدة ، فعقر نخلهم فى سوادهم ، وقتل المجتازين فى صحاريهم .

ثم قصد نهر شعبة ، وقتل بها الكثير من الخوارج الخلفية[1] ، وعَقَر أشجارهم ، وأحرق أموالهم ، وانهزم منه رئيس للخلفيَّة اسمه مسعود بن قيس ، وعبر فى هزيمته وادياً وغرق فيه ، وشك أتباعه فى موته ، وهم ينتظرونه اليوم .

ثم رجع حمزة من كَرْمَان ، وأغار فى طريقه على رستاق « بُسْت » من رساتيق نيسابور ، وكان بها قوم من الخوارج الثعالبة ، فقتلهم حمزة .

ودامت فتنته بخراسان ، وكرمان ، وقهستان ، وسجستان ، إلى آخر أيام الرشيد وصَدْرٍ من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سَيَّار على باب سمرقند ، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته ، فما ازداد إلا عُتُواً فى أمره ، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة ، فدارت بين طاهر وحمزة حُرُوب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة ، وانهزم فيها حمزة إلى كرمان ، وأتى طاهر على القعَدَة عن حمزة ممن كانوا على رأيه ، وظفر بثلاثمائة منهم ، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد جذبت رؤوس بعضها إلى بعض ، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها . ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خُرَاسان وبعث به إلى منصبه ، فطمع حمزة فى خراسان ، فأقبل فى جيشه من كرمان ، فخرج إليه عبدُ الرحمن النيسابورى فى عشرين ألفَ رجلٍ من غُزاة نيسابور ونواحيها ، فهزموا حمزة بإذن الله ، وقتلوا الألوف من أصحابه ، وانفلت منهم حمزة جريحاً ، ومات فى هزيمته هذه ، وأراح الله عز وجل منه ومن

(١) أصحاب خلف الخارجى ، تقدم الحديث عنهم .

أتباعه العباد بعد ذلك ، وكانت هذه الواقعة التى هلك بعدها حمزة الخارجى القدرىّ من مفاخر أهل نيسابور ، والحمد لله على ذلك .

(١٢) ذكر الثعالبة منهم :

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان[١] . والثعالبة تَدَّعِى إمامته بعد عبد الكريم بن عجرد[٢] ، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة فى حكم الأطفال ، فلما اختلفا فى ذلك كَفَر ابن عجرد ، وصار ثعلبة إماماً .

والسبب فى اختلافهما أن رجلا من العجاردة خطَبَ إلى ثعلبة بنته ، فقال له : بين مهرها ، فأرسل الخاطبُ امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت ؟ فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذى تعتبره العجاردة لم يُبَالِ كم كان مهرها ، فقالت أمها : هى مسلمة فى الولاية بلغت أم لم تبلغ ، فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان ، فاختار عبدُ الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ ، وقال ثعلبة نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يَبِينَ لنا منهم إنكار للحق ، فلما اختلفا فى ذلك برئ كل واحد منهما من صاحبه وصار أتباعُ كل واحد منهما فرقاً . وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا .

وصارت الثعالبة بعد ذلك ستُّ فرق :

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده ، ولم يكترثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية .

(١٣) ذكر المعبدية منهم :

والفرقة الثانية منهم معبدية ، قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معبد ، خالف جمهور الثعالبة فى أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها[٣] ، وأَكْفَرَ من لم يقل بذلك ، وأكفره سائر الثعالبة فى قوله .

---

(١) يذكره الشهرستانى باسم « ثعلبة بن عامر » الملل والنحل ١ : ١٧٧ على هامش الفصّل ، ويتابعه المقريزى فى المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٢ : ٣٥٥ . وذكره الأشعرى باسم « ثعلبة » فقط ، فى مقالات الإسلاميين ١ : ١٦٧ . ويتفق شاهفور فى التبصير فى الدين ص ٣٣ مع البغدادى فيذكره باسم « ثعلبة بن مشكان » .

(٢) تقدم الحديث عنه .

(٣) كما خالف الأخنس فى الخطأ الذى وقع له فى تزويج المسلمات من مشرك .

(١٤) الأخنسية :

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية ، أتباع رجل منهم كان يعرف بالأَخْنَسِ ، وكان فى بدء أمره على قول الثعالبة فى مُوَالاة الأطفال ، ثم خنس من بينهم فقال : « يجب علينا أن نتوقَّفَ عن جميع من فى دار التَّقِيَّةِ ، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه ، أو كفراً فبرئنا منه » .

وقالوا بتحريم القتل والاغتيال فى السر ، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا مَنْ عَرَفُوه بعينه[1] وصار له تبع على هذا القول ، وبرئ من سائر الثعالبة ، وبرئ منه سائرهم .

(١٥) الشيبانية :

والفرقة الرابعة من الثعالبة شيبانية ، وهم أتباع شَيْبَان بن سلمة الخارجى[2] ، الذى خرج فى أيام أبى مسلم[3] صاحِبِ دولة بنى العباس ، وأعان أبا مسلم على أعدائه فى حروبه[4] ، وكان مع ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه لخلقه ؛ فأكفره سائر الثعالبة مع أهل السنة فى قوله بالتشبيه ، وأَكْفَرَتْه الخوارجُ كلها فى مُعَاونته أبا مسلم ، والذين أكفروه من الثعالبة يقال لهم « زِيادِيَّة » أصحاب زياد بن عبد الرحمن . والشيبانية يزعمون أن شَيْبَان تابَ من ذنوبه ، وقالت الزيادية : « إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التى لا تَسْقُط بالتوبة ، وإنه أعان أبا مُسْلم على قتاله مع الثعالبة ، كما

---

(١) وروى أنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركى قومهم أصحاب الكبائر ، وهم على أصول الخوارج فى سائر المسائل .

(٢) شيبان بن سلمة السدوسى : (٠٠٠ ــ ١٣٠ هـ = ٠٠٠ ــ ٧٤٨ م) قائد شجاع ، قال المقريزى : « هو أول من أظهر القول بالتشبيه ــ أى تشبيه الله بخلقه ــ تعالى الله عن ذلك » . وكان له مصادمات حربية مع الأمويين ثم العباسيين . الطبرى ٩ : ١٠٢ ، وابن الأثير ٥ : ١٤٣ ، والمقريزى ١ : ٣٥٥ . وانظر الهامش بعد القادم .

(٣) هو أبو مسلم الخراسانى ، تقدم الحديث عنه .

(٤) تذكر مصادر تاريخية أخرى أنه لما ظهرت دعوة بنى العباس ، أرسل إليه أبو مسلم الخراسانى يدعوه إلى البيعة ، فقال شيبان : أنا أدعوك إلى بيعتى . واختلفا . فسار شيبان إلى سرخس (بين نيسابور ومرو) واجتمع إليه جمع كثير من بكر بن وائل ، وسير أبو مسلم جيشاً لقتاله ، فحاربه ، وقتل شيبان على أبواب سرخس . لمزيد من التفاصيل عن أخباره يمكن الرجوع إلى الطبرى ٩ : ١٠٢ ، وابن الأثير ٥ : ١٤٣ ، والمحبر ٢٥٥ ، والمقريزى ١ : ٣٥٥ .

أعانه على قتاله مع بنى امية » .

(١٦) ذكر الرُّشيْدِية منهم :

والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها (**رشيدية**)[١] نسبوا إلى رجل اسمه رشيد ، وانفردوا بأن قالوا : فيما سقى بالعُيُون والأنهار الجارية نصفُ العُشْر ، وإنما يجب العشر الكاملُ فيما سقَتْهُ السماء فحسب ، وخَالفَهُم زيادُ بن عبد الرحمن ؛ فأوجَبَ فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية العشرَ الكامل .

(١٧) ذكر المُكْرَمِية منهم :

والفرقة السادسة من الثعالبة يقال لهم (**المكرمية**) أتباع أبى مكرم ، زعموا أن تارك الصلاة كافر ؛ لا لأجل ترك الصلاة ، لكن لجهله بالله عز وجل . وزعموا أن كلَّ ذى ذَنْب جاهلٌ بالله ، والجهل بالله كفر . وقالوا أيضاً بالموافاة فى الولاية والعداء .

فهذا بيان فرق الثعالبة وبيان أقوالها .

(١٨) ذكر الإباضية وفرقها :

أجمعت الإباضِيَّةُ على القولِ بإمامة عبد الله بن إباض[٢] ، وافترقت فيما بينها فرقاً يجمعها القول : بأن كفار هذه الأمة ــ يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة ــ بُرَآء من الشرك والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار . وأجازوا شهادتهم ، وحَرَّمُوا دماءهم فى السر ، واستحلُّوها فى العلانية ، وصَحَّحُوا مناكحتهم والتوارُثَ منهم ، وزعموا أنهم فى ذلك محاربون لله ولرسوله لا يَدِينونَ دينَ الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ، والذى استَحلوه الخيل والسلاح ، فأما الذهبُ والفضة فإنهم يردونهما على أصحابهما عند الغنيمة .

---

(١) يذكر البغدادى فى كتابه الملل والنحل أن الرشيدية تُسمى أيضاً بـ « العشيرية » .

(٢) عبد الله بن إبَاض : (... ــ ٨٦هـ = ... ــ ٧٠٥م) اضطرب المؤرخون فى سيرته وتأريخ وفاته . وكان معاصراً لمعاوية ، وعاش إلى أواخر أيام عبد الملك بن مروان . انظر الأعلام ٤ : ٦١ ، ٦٢ .

ثم افترقت الإباضية فيما بينهم أربع فِرَقٍ ، وهى : الحفصية ، والحارثية ، واليزيدية ، وأصحاب طاعة لاَ يُرادُ الله بها[1] .

واليزيدية منهم غُلاةٌ لقولهم بنسخ شريعة الإسلام فى آخر الزمان ، وسنذكرهم فى باب فرق الغُلاَة المنتسبين إلى الإسلام بعد هذا .

وإنما نذكر فى هذا الباب : الحفصية ، والحارثية ، وأصحابَ طاعةٍ لا يراد الله بها .

(١٩) ذكر الحفصية منهم :

هؤلاء قالوا بإمامة حَفْص بن أبى المِقْدَام[2] ، وهو الذى زَعَمَ أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحدها ، فمن عَرَفَه ثم كفر بما سواه : من رسول ، أو جنة ، أو نار ، أو عَمِلَ بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات ، فهو كافر برىء من الشرك . ومن جَهِلَ بالله تعالى وأنكره فهو مشرك .

وتأول هؤلاء فى عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة فى أبى بكر وعمر وزعموا أن علياً هو الذى أنزل الله تعالى فيه : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قولُه فى الحياة الدنيا ، ويُشْهِدُ الله على ما فى قلبه ، وهُوَ أَلَدُّ الخصام** ﴾[3] ، وأن عبد الرحمن بن مُلْجَم هو الذى أنزل فيه : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابتغاء مرضات الله** ﴾[4] .

---

(١) أخبار الإباضيين كثيرة فى التاريخ القديم والحديث ، ولايزال مذهبهم منتشراً ، فلا تزال بقية منهم تعيش فى الجزائر فى بلاد « وادى ميزاب » ، ولهم فى كل بلد منها « مجلس » يسمى « مجلس العزابة » بفتح العين وتشديد الزاى ، وهو جمع « عازب » ويعنون به من انقطع للعلم والدين عزوباً عن الدنيا ، ويتألف من نحو عشرة أشخاص يجتمعون فى مسجد البلد ، ويفصلون بين المتقاضين ، ابتعاداً عن المحاكم غير الإسلامية ، التى كانت محاكم فرنسية أيام الاحتلال الفرنسى للجزائر ، ومن أبى حكمهم أعلنوا البراءة منه فيقاطع حتى يردّ الحق ويتوب . أما فى المشرق العربى فهم اليوم أكثر أهل « السلطنة العُمانية » ولهم فيها الإمامة والسيادة .

(٢) جاء اسمه فى خطط المقريزى ٢ : ٣٥ : « حفص بن المقدام » وهو خطأ ، والثابت ما ذكره البغدادى فى المتن . لمعرفة أخباره وآرائه يُراجع لسان الميزان ٢ : ٣٣٠ ، واللباب ١ : ٣٠٨ ، والتاج ٤ : ٣٨٢ . وتؤكد هذه المظان تسميته بـ « حفص بن أبى المقدام » .

(٣) البقرة : ٢٠٤ (٤) البقرة : ٢٠٧

ثم قالوا بعد هذا كله : إن الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله عز وجل ، فمن كَفَر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل . وهٰذَا نقيضُ قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، وإن مَنْ عرفهُ فقد برئ من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، فصار قولهم فى هذا الباب متناقضاً .

(٢٠) ذكر الحارثية منهم :

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد الإباضى[١] ، وهم الذين قالوا فى باب القدر بمثل قول المعتزلة ، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأكْفَرَهُم سائر الإباضية فى ذلك ؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة فى أن الله تعالى خالقُ أعمالِ العباد ، وفى أن الاستطاعة مع الفعل ، وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى ، إلا عبدَ الله بن إباضٍ ، وبعده حارث بن يزيد الإباضى .

(٢١) ذكر أصحاب طاعة لا يراد الله بها :

زعم هؤلاء أنه يصحُّ وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها ، كما قال أبو الهذيل[٢] وأتباعه من القدرية .

وقال أصحابنا : « إن ذلك لا يصح إلا فى طاعة واحدة ، وهو النظر الأول ، فإن صاحبه إذا استدلَّ به كان مُطِيعاً لله تعالى فى فعله وإن لم يقصد به التَّقَرُّبَ إلى الله تعالى ، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته ، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعةٌ منه لله تعالى إلا بعد قَصْدِه التقرُّبَ بها إليه » .

***

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دارُ توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بَغْيٍ عندهم .

(١) ذكره البغدادى فى كتابه « الملل والنحل » هكذا « الحرث الإباضى » .

(٢) سيأتى التعريف به .

واختلفوا فى النفاق على ثلاثة أقوال :

فقال فريق منهم : « إن النفاق بَرَاءة من الشرك والإيمان جميعاً » ، واحتجُّوا بقول الله عز وجل فى المنافقين : **﴿ مُذَبْذَبِينَ بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ، ولا إلى هؤلاء ، ومَنْ يُضلل الله فَلَنْ تجد له سبيلا ﴾**[1] .

وفرقة منهم قالت : « لا نزيل اسم النفاق عن موضعه ، ولا نسمى بالنفاق غيرَ القوم الذين سماهم الله تعالى منافقين » .

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك — زعم أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا مُوَحِّدِينَ ، وكانوا أصحاب كبائر ، فكفروا وإن لم يدخلوا فى حد الشرك .

***

قال عبد القاهر : بعد الجملة التى حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال انفردوا بها :

منها : أن فريقاً منهم زعموا أنْ لا حُجَّة لله تعالى على الخلائق فى التوحيد وغيره إلا بالخبر ، وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : « كل مَنْ دخل فى دين الإسلام وجَبَتْ عليه الشرائع والأحكامُ ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها » ، وقال سائر الأئمة : « لا يأثم بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه » .

ومنها : أن قوماً منهم قالو بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولا بلا دليل يدل على صدقه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : « مَنْ ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حَرَّمَ الخمر ، أو أن القبلة قد حُوِّلَتْ ، فعليه أن يعلم أن الذى أخبره به مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أنْ يعلم أنْ ذلك عليه بالخبر » .

ومنها : قولُ بعضهم : « ليس على الناس المشى إلى الصلاة ولا الركوب والمسير

---

(١) النساء : ١٤٣ .

للحج ، ولا شيءمن الأسباب التى يتوصَّل بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها ، دون أسبابها الموصلة إليها » .

ومنها: قولُهم جميعا بوجوب استتابة مخالفيهم فى تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتِلوا، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَسَع جَهْلُه أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا: « من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم أستتيب ، فإن تاب وإلا قتل » .

وقالوا: « إن العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهلَ التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم » .

وأجازت: الأباضية وقوع حكمين مختلفين فى شيء واحد من وجهين ، كمن دخل زرعا بغير إذن مالكه ، فإن الله قد نَهَاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به .

وقالوا: « لا يُتَّبَعُ المدبِرُ فى الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً ، ولا نقتل منهم امرأة ولا ذرية » ، وأباحوا قتل المُشَبِّهة واتِّباعَ مدبرهم وسَبْىَ نسائهم وذَرَاريهم ، وقالوا : « إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة » .

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره ، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء ، فأبطأت عليه ، فحلف ليبيعَنَّهَا فى الأعراب ، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العَجَاردة[1] : كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟

فقال له إبراهيم : « إن الله تعالى قد أَحَلَّ البيع ، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك » .

فتبرأ منهم ميمون ، وتوقف آخرون منهم فى ذلك ، وكتبوا بذلك إلى علمائهم ، فأجابوهم بأن بيعها حلال ، وبأنه يستتاب ميمون ، ويستتاب من توقَّفَ فى إبراهيم ؛ فصاروا فى هذا ثلاث فرق : إبراهيمية ، وميمونية ، وواقفة .

وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم **الضحاكية** ، وأجازوا نكاح المسلمة

(١) تقدم الحديث عنه .

من كفار قومهم فى دار التقية ، فأما فى دار حكمهم فلا يستحلون ذلك ، وقوم منهم توقفوا فى هذه المسلمة وفى أمر الزوجة ، وقالوا : « إن ماتت لم نُصَلِّ عليها ، ولم نأخذ ميراثها ، لأنا لا ندرى ما حالها » .

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البَيْهَسية أصحاب أبى بَيْهسَ هَيْصَم بن عامر[1] . قالوا : « إن ميموناً كفر بأن حرم بيع الأَمَةِ فى دار التقية من كفار قومنا ، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفْرَ ميمون وصواب إبراهيم ، وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة » . قالوا : « وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان ، وإنما الوقوف على الحكم بعينه مالم يوافقه أحد ، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به . ومن أظهر الباطل ودان به » .

ثم إن البيهسية قالت : « إن مَنْ واقع ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى ويحد ، ولا نُسَمّيه قبل الرفع إلى الوالى مؤمناً ولا كافراً » .

وقال بعض البيهسية : « فإذا كفر الإمامُ كفرت الرعية » .

وقال بعضهم : « كلُ شرابٍ حلال الأصل موضوعٌ عمن سَكرَ منه كلُّ ما كان منه فى السكر : من ترك الصلاة ، والشتم لله عز وجل ، وليس فيه حَدٌ ولا كفر ما دام فى سكره » .

وقال قوم من البيهسية يقال لهم العَوْفية : « السكر كُفْر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه » وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين :

فرقة قالت : « مَنْ رجع عنا من دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القُعُود بَرِئْنَا منه » .

وفرقة قالت : « بل نَتَوَلَّاهُ لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا » .

وكلا الفريقين قال : « إذا كفر الإمامُ كفرت الرعية ، الغائب منهم والشاهد » .

---

(١) هَيْصَم بن جابر الضبعى ، أبو بَيْهَس : (٠٠٠ ــ ٩٤هـ = ٠٠٠ ــ ٧١٣م) كان فقيهاً متكلماً ، وكفر أبو بيهس ــ نافع بن الأزرق وعبد الله بن إباض فى بعض ما ذهبا إليه ، وتبعته جماعة . قال المقريزى : « قتل فى المدينة وصُلب » . الخطط ٢ : ٣٥٥ ووردت أسماء نسبه فيه محرفة . وانظر رغبة الآمل ٧ : ٢١٩ ، ٢٤٠ ــ ٢٤٢ ، والحور العين ١٧٦ ، والتاج ٤ : ١١٣ .

وللاباضية والبيهسية بعد هذا مذاهبُ قد ذكرناها فى كتاب « الملل والنحل » وفيما ذكرنا منه فى هذا الكتاب كفاية .

(٢٢) ذكر الشبيبية منهم :

هؤلاء يعرفون بالشبيبية ، لا نتسابهم إلى شَبِيب بن يزيد الشيبانى[١] المكنى بأبى الصحارى[٢] ، ويعرفون بالصالحية أيضا ، لا نتسابهم إلى صالح بن مسرح الخارجى[٣] .

وكان شبيب بن يزيد الخارجِىُّ من أصحاب صالح ، ثم تولى الأمر بعده على جُنْده ، وكان السبب فى ذلك أن صالح بن مسرح التميمى كان مخالفاً للأزارقة ، وقد قيل : أنه كان صُفْرِيا ، وقيل : إنه لم يكن صُفْرِياً ولا أزرقيا ، وكان خروجه على بشر بن مروان فى أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير .

وذكر المداينى أن خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ، وانهزم صالح جريحاً ، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه : « قد استخلفت عليكم شبيبا ، وأعلم أن فيكم مَنْ هو أفْقَهُ منه ، ولكنه رجل شجاع مَهِيبٌ فى عدوكم ، فلْيُعِنْهُ الفقيه منكم بفقهه » . ثم مات وبايع أتباعُه شبيبا إلى أن خالف صالحا فى شئ واحد ، وهو : أنه مع أتباعه أجازوا إمامَةَ المرأة منهم إذا قامت بأمورهم وخرجت على مخالفيهم .

وزعموا أن غَزَالَةَ أمَّ شبيب كانت الإمامَ بعد قتل شبيب إلى أن قتلت ، واستدلوا على ذلك بأن شبيبا لما دخل الكوفَةَ أقام أمَّه على منبر الكوفة حتى خطبت .

---

(١) شبيب بن يزيد بن نعيم ، الشيبانى : (٢٦ ـ ٧٧ هـ = ٦٤٧ ـ ٦٩٦ م) أحد كبار الثائرين على بنى أمية ، كان داهية شجاعاً طماحاً إلى السيادة . وفيات الأعيان ١ : ٢٢٣ ، وجمهرة الأنساب ٣٠٧ ، والمقريزى ١ : ٣٥٥ .

(٢) يذكر الزركلى وغيره أنه مكنى بأبى الضحاك . انظر الأعلام ٣ : ١٥٦ ، ١٥٧ . والمصادر السابقة .

(٣) صالح بن مُسَرِّح التميمى : (٠٠٠ ـ ٧٦ هـ = ٠٠٠ ـ ٦٩٥ م) كان كثير العبادة يقيم فى أرض دارا والموصل والجزيرة ، وله أصحاب يقرأ لهم القرآن ويعظهم ، فدعاهم إلى الخروج وإنكار الظلم فأجابوه .. انظر : ابن الأثير ٤ : ١٥٢ ، والطبرى ٧ : ٢١٧ .

وذكر أصحاب التواريخ أن شبيبا فى ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوح بن زِنْبَاع[1] وقال له : « سَلْ أمير المؤمنين أن يَفْرِضَ لى فى أهل الشرف ؛ فإن لى فى بنى شيبان تَبَعا كثيراً » ، فسأل رُوحُ بن زِنْبَاع عبدَ الملك بن مروان ذلك ، فقال : « هذا رجل لا أعرفه ، وأخشى أن يكون حَرُورِياً » ، فذكر روح لشبيب أن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه فقال : « سيعرفني بعد هذا » .

ورجع إلى بنى شيبان ،وجَمَعَ من الخوارج الصالحية مقدارَ ألِفِ رجلٍ ، واستولى بهم على ما بين كسكر والمدائن ، فبعث الحجاجُ إليه بعبيد بن أبى المخارق المتنبىءفى ألف فارس فهزمه شبيب ، فوجه إليه بعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث فهزمه شبيب ، وبعث بعتَّاب بن ورقاء التميمى فقتله شبيب . ومازال كذلك حتى هزم للحجَّاج عشرين جيشا فى مدة سنتين .

ثم إنه كبس الكوفَةَ ليلاً ومعه ألْفٌ من الخوارج ، ومعه أمهُ غَزَالة ، وامرأته جهيزة ، فى مائتين من نساء الخوارج قد اعْتَقَلْنَ الرِماحَ وتَقَلَدْنَ السيوف ، فلما كبس الكوفة ليلاً قصد المسجد الجامع وقتل حُرَّاسَ المسجد والمعتكفين فيه ، ونصب أمهُ غزالة على المنبر حتى خطبت ، وقال خُزَيْمة بن فاتك الأسدى فى ذلك :

أقَامَتْ غَزَالَةُ سُوقَ الضِرار لأهْلِ العِرَاقَيْنِ حَوْلا قَمِيطَا
سَمَتْ للعِرَاقَيْنِ فى جَيْشِهَا فَلاقَى العِرَاقانِ مِنهَا أطِيطَا

وصبر الحجاجُ لهم فى داره ؛ لأن جيشه كانوا متفرقين إلى أن اجتمع جندُه إليه بعد الصبح . وصَلَّى شبيبٌ بأصحابه فى المسجد ، وقرأ فى ركعتى الصبح سورتى البقرة وآل عمران ، ثم وافاه الحجاج فى أربعة آلاف من جنده ؛ واقتتل الفريقان فى سوق الكوفة إلى أن قتل أصحابُ شبيب . وانهزم شبيب فيمن بقى معه إلى الأنبار . فوجَّه الحجاجُ سفيانَ بن الأبْرَد الكلبى فى ثلاثة آلاف لطلب شبيب ، فنزل سفيان

(١) رَوْح بن زِنْباع بن روح ، الجذامى ، أبو زرعة : (٠٠٠ ـــ ٨٤ هـ = ٠٠٠ ـــ ٧٠٣ م) أمير فلسطين وسيد اليمانية فى الشام وقائدها وخطيبها وشجاعها . قيل له صحبة . كان عبد الملك بن مروان يقول : « جمع روح طاعة أهل الشام ودهاء أهل العراق وفقه أهل الحجاز » . الإصابة، الترجمة ٢٧٠٧ ، وتهذيب ابن عساكر ٥ : ٣٣٧ ، والبداية والنهاية ٩ : ٥٤ .

على شط الدجيل[1] ، وركب شبيب جسر الدجيل ليعبر إليه ، وأمر سفيانُ أصحابَهُ بقطع حبال الجسر ، فاستدار الجسر وغرق شبيب مع فرسه[2] ، وهو يقول : ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ[3] ﴾ .

وبايع أصحابُ شبيب فى الجانب الآخر من الدجيل غزالَةَ أمَّ شبيب . وعقد سفيانُ بن الأبردِ الجِسْرَ ، وعبَرَ مع جنده إلى أولئك الخوارج ، وقتل أكثرهم ، وقتل غزالَةَ أم شبيب وامرأته جهيزة ، وأسَرَ الباقين من أتباع شبيب ، وأمر الغَوَّاصين بإخراج شبيب من الماء ، وأخذ رأسه ، وأنْفَذَهُ مع الأَسْرَى إلى الحجاج ، فلما وقف الأسرى بين يدى الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له : اسمع منى بيتين أختم بهما عملى ، ثم أنشأ يقول :

أبْـرَا إلى الله مـن عَمْـرٍو وشِيعَتِهِ ... ومن عَلِيٍّ ومن أصحاب صِـفِّينِ
ومـن معاوية الطـاغـى وشـيعتِـهِ ... لا بَارَكَ الله فى القَــوْمِ المَـلاَعِينِ

فأمر بقتله وبقتل جماعة منهم ، وأطلق الباقين .

قال عبد القاهر : يقال للشبيبية من الخوارج : أنكرتم على أم المؤمنين عائشَةَ خروجَهَا إلى البصرة مع جندها الذى كلُّ واحِدٍ منهم مَحْرَم لها لأنها أمُّ جميع المؤمنين فى القرآن ، وزعمتم أنها كفرت بذلك ، وتَلَوْتُمْ عليها قولَ الله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ[4] ﴾ ، فهلا تلوتم هذه الآية على غزالَة أمّ شبيب ؟

وهلا قلتم بكفرها وكفر من خَرَجْن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج ؟ فإن أجَزْتُمْ لهنّ ذلك لأنه كان معهن أزواجُهُنَّ أو بَنُوهُنَّ أو إخوتهن ، فقد كان مع عائشة أخُوهَا عبدُ الرحمن ، وابن أختها عبدُ الله بن الزُّبير ، وكل واحد منهم مَحْرم لها ، وجميعُ المسلمين بَنُوهَا ، وكلُّ واحد محرم لها ؛فهلا أجزتم لها ذلك ؟ على أن من أجاز منكم إمامة غزالَة فإمامتها لائقة به وبدينه !

والحمد لله على العصمة من البِدْعَة .

---

(١) الدجيل : فى نواحى الأهواز .

(٢) وقد كان مما ساعد على غرقه ما كان عليه من الحديد الثقيل من درع ومغفر وغيرهما .

(٣) يس : ٣٨ .

(٤) الأحزاب : ٣٣ .

◉ الفصـــل الثـــالث

من فصـول هـذا البـاب
فى بيان مقالات فرق الضلال من القَدَرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تُكَفِّرُ سائرها ، وهن : الواصلية ، والعَمْرَوية ، والهُذَلية ، والنَّظَّامية ، والأسوارية ، والمعمرية ، والإسكافية ، والجعفرية ، والبِشْرِيَّة ، والمردارية ، والهِشَامية ، والثُّمَامية ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية ، وأصحاب صالح قُبَّة ، والمَرِيسِيَّة ، والشحامية ، والكعبية ، والجُبَّائية والبَهْشَمية المنسوبة إلى أبى هاشم بن الجبائى .

فهذه ثنتان وعشرون فرقة ، فرقتان منها من جملة فرق الغُلاَة فى الكفر ، نذكرهما فى الباب الذى نذكر فيه فرق الغلاة ، وهما :

الخابطية والحمارية ، وعشرون منها قَدَرِية مَحْضَة ، يجمعها كلها فى بدعتها أمور :

ا ـــ منها : نفيُها كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية ، وقولُها بأنه ليس لله عز وجل علم ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ، وزادوا على هذا بقولهم : « إن الله تعالى لم يكن له فى الأزل اسمٌ ولا صفة » .

ب ـــ ومنها : قولُهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار ، وزعموا أنه لا يَرَى نفسَه ، ولا يراه غيرُه ، واختلفوا فيه : هل هو رَاءٍ لغيره أم لا ؟ فأجازه قوم منهم ، وأباه قوم آخرون منهم .

جـ ـــ ومنها : اتفاقُهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل ، وحدوث أمره ونهيه وخبره ، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث ، وأكثرهم اليومَ يسمون كلامه مخلوقا .

د ـــ ومنها : قولهم جميعاً بأن الله تعالى غيرُ خالقٍ لأكْسَاب الناس ولا لشئ من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على أكسابهم ، وأنه ليس لله عز وجل فى أكسابهم ولا فى أعمال سائر الحيوانات صُنْعٌ وتقدير ، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية .

هـ ــ ومنها: اتفاقهم حتى دعواهم فى الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين ، وهى أنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ؛ ولأجل هذا سماهم المسلمون (**معتزلة**) لاعتزالهم قولَ الأمة بأسرها .

و ــ ومنها قولُهم : « إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئا منها » .

وزعم الكَعْبى[1] فى مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل شئ لا كالأشياء ، وأنه خالق الأجسام والأعراض[2] ، وأنه خَلَقَ كل ما خلقه لا من شئ ، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التى خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم ، قال : « وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكبى الكبائر بلا تَوْبَة » .

وفى هذا الفصل من كلام الكعبى غلط منه على أصحابه من وجوه :

ا ــ منها: قولُه : « إن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شئ لا كالأشياء » ، وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة ، فإن الجُبَائىَّ وابنَه أبا هاشم[3] قد قالا : « إن كل قدرة مُحْدَثة شئ لا كالأشياء » ، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح .

ب ــ ومنها: حكايتُه عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض ، وقد علم أن الأصَمَّ من المعتزلة ينفى الأعراض كلها ، وأن المعروف منهم بمعتمر يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن ثُمَامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها ، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض ، وفيهم من ينكر وجود الأعراض ، وفيهم من يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً منها ، وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض

(١) تقدم التعريف به .

(٢) الأعراض جمع عرض ، والعرض هو ما قام بغيره ، ويقابل الجوهر والذات ؛ فالجسم جوهر واللون عرض ، أو ما لا يدخل فى تقويم الذات كالقيام والقعود بالنسبة للإنسان . والعرض ملازم لا ينفك عن الماهية ، كالضحك بالقوة بالنسبة للإنسان ، ومفارق ينفك عن الشئ كحمرة الخجل . والعرض العام ما يصدق على أنواع كثيرة كالبياض للثلج والقطن . والعرضى ما لا يقوِّم ماهية ما يقال عليه ، كالسواد . والعرض ما يطرأ على الموجود لا من ناحية ذاته ولا من صفاته المعرفة له .

(٣) سيأتى التعريف بهما عند ذكر « الجبائية » .

لا فاعل لها ، والكعبى مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد ، وهي أعراض عند من أثبت الأعراض ؛ فبَانَ غلطُ الكعبى فى هذا الفصل على أصحابه .

جـ — ومنها : دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شئ ، وكيف يصحُّ إجماعهم على ذلك والكعبيُّ مع سائر المعتزلة — سوى الصالحى — يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء ، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت فى حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء . والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشئ من شئ ، وإنما يصح القولُ بأنه خلق الشئ لا من شئ على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم[1] شيئاً .

د — وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلَهم بالقدرة التى خلقها الله تعالى فيهم ، فغلط منه عليهم ؛ لأن معمراً منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها ، وليست من فعل الله تعالى ، والأصمُّ منهم ينفى وجود القدرة ؛ لأنه ينفى الأعراض كلها .

هـ — وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبى الكبائر من غير توبة منهم ، غلط منه عليهم ؛ لأن محمد بن شبيب البصرى ، والصالحى ، والخالدى ، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة ، هم واقفية فى وعيد مرتكبى الكبائر ، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة .

فبان بما ذكرناه غَلَطُ الكعبيِّ فيما حكاه عن المعتزلة ، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه .

فأما الذى اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره فى تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل .

---

(١) ذهب بعض المعتزلة إلى أن العدم ذات ما ، وعدوا المعدوم شيئاً .

(١) ذكر الواصلية منهم :

هؤلاء أتباع واصل بن عَطَاء الغَزَّال[١] رأس المعتزلة وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهنى[٢] ، وغَيْلاَن الدمشقى[٣] .

وكان واصل من منتابى مجلس الحسن البصرى فى زمان فتنة الأزارقة ، وكان الناسُ يومئذ مختلفين فى أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق :

ا ـــ فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنب صغير أو كبير مشركٌ بالله ، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج ، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون ، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نسائهم ، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم ! وكانت الصُّفْرِية من الخوارج يقولون فى مرتكبى الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة ، غير أنهم خالفوا الأزارقة فى الأطفال .

ب ـــ وزعمت النَّجَدَاتُ من الخوارج أن صاحب الذنب الذى أجمعت الأمةُ على تحريمه كافر مشرك ، وصاحب الذنب الذى اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد أهل الفقه فيه ، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالةٍ تحريمَه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه .

جـ ـــ وكانت الإباضية من الخوارج يقولون : « إن مرتكب ما فيه الوعيد ، مع معرفته بالله عز وجل وبما جاء من عنده كافر كُفْرَانَ نعمةٍ ، وليس بكافر كفر شرك » .

(١) واصل بن عَطَاء الغزال : (٨٠ ـــ ١٣١ هـ = ٧٠٠ ـــ ٧٤٨ م) وُلِد بالمدينة ، ونشأ بالبصرة ، من أئمة البلغاء والمتكلمين . له تصانيف منها « المنزلة بين المنزلتين » ، و « أصناف المرجئة » ، و « معانى القرآن » . المقريزى ٢ : ٣٤٥ ، ووفيات الأعيان ٢ : ١٧٠ وفى نسخه المطبوعة : « توفى سنة إحدى وثمانين ومائة » خلافاً لسائر المصادر ، والصواب « ١٣١ » ومروج الذهب ٢ : ٢٩٨ .

(٢) معبد بن عبد الله الجُهَنى : (... ـــ ٨٠ هـ = ... ـــ ٦٩٩ م) أول من قال بالقدر فى البصرة ، سمع الحديث من ابن عباس وابن حصين وغيرهما .

وحضر يوم التحكيم وانتقل من البصرة إلى المدينة ، فنشر فيها مذهبه . وعنه أخذ « غيلان » الآتية ترجمته . كان صدوقًا ثقة فى الحديث . مات مقتولًا صبرًا على يد الحجاج بعد أن عذبه ، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان . تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٢٥ ، وتقريب التهذيب ٢ : ٢٦٢ ، وميزان الاعتدال ٣ : ١٨٣ .

(٣) غيلان بن مسلم الدمشقى أبو مروان : (... ـ بعد ١٠٥ هـ = ... ـ بعد ٧٢٣ م) من البلغاء المتكلمين ، تنسب إليه فرقة « الغيلانية » من القدرية . وهو ثانى من تكلم فى القدر ودعا إليه . له رسائل ، قال ابن النديم إنها فى نحو ألفى ورقة . مات مقتولًا . فهرست ابن النديم : الفن الثانى من المقالة الثالثة ، ومفتاح السعادة ٢ : ٣٥ ، ولسان الميزان ٤ : ٤٢٤ .

د ــ وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق ، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره .

هـ ــ وكان علماء التابعين فى ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون : « إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمنٌ ؛ لما فيه من معرفته بالرسل والكتب المنزلة من الله تعالى ، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفى عنه اسم الإيمان والإسلام » .

وعلى هذا القول الخامس مضى سَلَفُ الأمة من الصحابة وأعلام التابعين . فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك فى أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التى ذكرناها ، خرج واصلُ بن عَطَاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزِلةً بين منزلتى الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسنُ البصرى من واصل بدعَتَه هذه التى خالف بها أقوال الفرق قبله طَرَدَه عن مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سَوَارِى مسجد البصرة[1] ، وانضم إليه قرينُه فى الضلالة عمرو بن عُبَيْد بن باب[2] كعَبْدٍ صَرِيخُه أَمَة ، فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اعتزلا قول الأمة ، وسمى أتباعهما من يومئذ (**معتزلة**) .

ثم إنهما أظهرا بدعتهما فى المنزلة بين المنزلتين ، وضمَّا إليها دعوةَ الناسِ إلى قول القدرية على رأى معبد الجهنى ، فقال الناس يومئذ لواصل إنه مع كفره قدرى ، وجرى المثلُ بذلك فى كل كافر قدرى .

ثم إن واصلا وعمراً وافقَا الخوارجَ فى تأبيد عقاب صاحب الكبيرة فى النار ، مع قولهما بأنه مُوَحِّد ، وليس بمشرك ولا كافر ، ولهذا قيل للمعتزلة : إنهم مخانيث الخوارج ؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلودَ فى النار سَمَّوْهم كفرة ، وحاربوهم ، والمعتزلة رأت لهم الخلود فى النار ولم تجسر على تسميتهم كفرة ، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم ، ولهذا نسب

---

(١) أكثر المؤرخين على أن واصل هو الذى اعتزل مجلس الحسن بإرادته ، ولم يطرده الحسن .
(٢) سيأتى التعريف به .

إسحاق بن سُوَيْد العدوى واصلا وعمرو بن عبيد إلى الخوارج لا تفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب ، فقال فى بعض قصائده :

بَرِئْتُ من الخوارج لَسْتُ منهم ... من الغزَّال منهم وَابْنِ بَابِ
ومن قَوْمٍ إذا ذكروا عَلِيًّا ... يـردُّونَ السَّلاَمَ على السحاب

ثم إن واصلا فارق السلف ببدعة ثالثة ، وذلك أنه وجد أهْلَ عصره مختلفين فى على وأصحابه ، وفى طلحة ، والزبير وعائشة ، وسائر أصحاب الجمل ؛ فزعمت الخوارجُ أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعَهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً ، وأن علياً كان على الحق فى قتال أصحاب الجمل وفى قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم ، ثم كفر بالتحكيم ، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين فى حرب الجمل ، وقالوا : « إن علياً كان على الحق فى قتالهم ، وأصحاب الجمل كانوا عُصَاة مخطئين فى قتال على ، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً يسقط شهادتهم » ، وأجازوا الحكم بشهادة عَدْلَيْن من كل فرقة من الفريقين ، وخرج واصل عن قول الفريقين ، وزعم أن فرقة من الفريقين فَسَقَة لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما ، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه : كالحسن ، والحسين ، وابن عباس ، وعمار بن ياسر ، وأبى أيوب الأنصارى ، وسائر مَنْ كان مع على يوم الجمل ، وأجازوا كون الفسقة من الفريقين : عائشة ، وطلحة ، والزبير ، وسائر أصحاب الجمل ثم قال فى تحقيق شكه فى الفريقين : « لو شهد على وطلحة أو على والزبير أو رجل من أصحاب على ورجل من أصحاب الجمل عندى على باقة بَقْل لم أحكم بشهادتهما ، لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه ، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين ، لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه . ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما » .

ولقد سخنت عيونُ الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة فى عدالة على وأتباعه ، ومقالة واصل فى الجملة كما قلنا فى بعض أشعارنا :

مَقَالة ما وصلت بواصل ... بل قطَّعَ الله به أوْصَالَهَا

وسنذكر تمام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

(٢) ذكر العَمْرَوِيَّة منهم :

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم[1] ، وكان جده من سَبْى كابل وما ظهرت البدع والضلالات فى الأديان إلا من أبناء السبايا[2] ، كما روى فى الخبر .

وقد شارك عمرو واصلا فى بدعة القدر ، وفى ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين ، وفى ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب على ، وزاد عمرو على واصل فى هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلين يوم الجمل ؛ وذلك أن واصلا إنما رَدَّ شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب على رضى الله عنه ، وقَبِلَ شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين ، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد ؛ لأنه قال بفسق الفريقين جميعا .

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو فى هذه المسألة ؛ فقال النظام ومعمر والجاحظ فى فريقَى يوم الجمل بقول واصل ، وقال حوشب وهاشم الأوقص : « نجت القادة وهلكت الأتباع » ، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب على وأتباعه يوم الجمل ، وقالوا : « إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائبا ، فلما بلغ وادى السباع قتله بها عمرو بن جُرْمُوز غِرَّةً ، وبشَّر علىٌّ قاتلَه بالنار ، وهَمَّ طلحةُ بالرجوع ، فرماه مروان بن الحكم — وكان مع أصحاب الجمل — بسهم فقتله ، وعائشة رضى الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين ، فغلبها بنو أزد وبنو ضبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان ، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم » . هذا قول أهل السنة فيهم والحمد لله على ذلك .

---

(١) عمرو بن عُبَيد ، أبو عثمان البصرى : (٨٠ – ١٤٤ هـ = ٦٩٩ — ٧٦١م) أحد الزهاد المتكلمين المشهورين ، له أخبار مع المنصور العباس وغيره . وفيه قال المنصور : « كلكم طالب صيد ، غير عمرو بن عبيد » ، له رسائل وخطب وكتب ، منها « التفسير » . وفيات الأعيان ١ : ٣٨٤ ، وأخبار أصفهان ٢ : ٣٣ ، والحور العين ١١٠ وفيه : حج عمرو أربعين سنة ماشيًا وبعيره يقاد يركبه الفقير والضعيف .

(٢) هذا قول متسرع من البغدادى ، فإن كثيرًا من أصحاب الضلالات من أبناء الحرائر ، كما أن كثيرًا من العلماء الأفاضل ذوى التأثير الممتاز فى الحضارة الإسلامية كانوا من أبناء السبايا . والتاريخ شاهد .

(٣) ذكر الهذلية منهم :

هؤلاء أتباع أبى الهُذَيْل محمد بن الهُذَيْل ، المعروف بالعَلاَّف[1] . كان مولى لعبد القيس ، وقد جَرَى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم ، وفضائحه تَتْرَى تكفره فيها سائر فِرَق الأمة من أصحابه فى الاعتزال ومن غيرهم ، وللمعروف بالمردار من المعتزلة كتابٌ كبير فيه فضائح أبى الهُذَيْل ، وفى تكفيره بما انفرد به من ضلالته ، وللجُبَّائىّ أيضاً كتابٌ فى الرد على أبى الهذيل فى المخلوق يكفره فيه ، ولجعفر بن حرب المشهور فى زُعَماء المعتزلة أيضاً كتابٌ سماه : « **توبيخ أبى الهذيل** » ، وأشار بتكفير أبى الهذيل ، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية[2] .

فمن فضائح أبى الهذيل : قوله بفَنَاء مقدورات الله عز وجل حتى لا يكون بعد فَنَاء مقدوراته قادرا على شىء ، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذابَ أهل النار يَفْنَيَان ويبقى حينئذٍ أهلُ الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شىء ، ولا يقدر الله عز وجل فى تلك الحال على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ، ولا على تحريك ساكن ، ولا على تسكين متحرك ، ولا على إحداث شىء ، ولا على إفناء شىء ، مع صحة عقول الأحياء فى ذلك الوقت .

وقوله فى هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار ، كما ذهب إليه جَهْم ، لأن جهمًا وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عز وجل قادرٌ بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما ، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شىء .

وقد شنّع المعروفُ منهم بالمردار على أبى الهُذَيْل فى هذه المسألة ، فقال : « يلزمه إذا كان ولىُّ الله عز وجل فى الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأسَ وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقتُ السكون الدائم أن يبقى ولىُّ لله عز وجل أبداً على هيئة المصلوب » .

---

(١) محمد بن الهذيل بن عبد الله ، أبو الهُذَيْل العَلاَّف : (١٣٥ — ٢٣٥ هـ = ٧٥٣ — ٨٥٠م) من أئمة المعتزلة ، ولد بالبصرة واشتهر بعلم الكلام ، وكان حسن الجدل ، قوى الحجة ، سريع الخاطر . كف بصره فى آخر عمره . له كتب كثيرة ، منها كتاب سماه « ميلاس » على اسم مجوسى أسلم على يديه . لسان الميزان ٥ : ٤١٣ ، ومروج الذهب ٢ : ٢٩٨ ، وتاريخ بغداد ٣ : ٣٦٦ .

(٢) تذهب الدهرية إلى أن الطبيعة مستكفية بذاتها مستغنية عن خالق يوجدها . يقول الغزالى فى (المنقذ من الضلال) : « الدهرية طائفة من الأقدمين جحدوا الصانع المدبر العالم المقتدر ، وزعموا أن العالم لم يزل موجودًا كذلك بنفسه لا بصانع ، ولم يزل الحيوان من النطفة والنطفة من الحيوان ، كذلك كان وكذلك يكون أبدًا » .

وقد اعتذر أبو الحُسَيْن الخياط[1] عن أبى الهذيل فى هذا الباب باعتذارين :

أحدهما : دَعْوَاه أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله عز وجل ، عند قرب انتهاء مقدوراته ، يجمع فى أهل الجنة اللذات[2] كلها ، فيبقَوْنَ على ذلك فى سكون دائم .

واعتذاره الثانى : دَعْوَاه أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلا به خصومَه فى البحث عن جوابه .

واعتذاره الأول عنه باطل من وجهين :

أحدهما : أنه يُوجِبُ اجتماع لذَّتَيْنِ متضادتين فى محل واحد فى وقت واحد ، وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم فى محل واحد .

والوجه الثانى : أن هذا الاعتذار لو صَحَّ لوجَبَ أن يكون أهلُ الجنة ، بعد فناء مقدورات الله عز وجل ، أحْسَنَ من حالهم فى حال كونه قادراً .

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادِلاً به غيرَ معتقد لذلك ، فالفاصلُ بيننا وبين المعتذِرِ عنه كُتب أبى الهذيل ، وأشار فى كتابه الذى سماه بـ « الحجج » إلى ما حكيناه عنه ، وذكر فى كتابه المعروف بكتاب « القوالب » باباً فى الرد على الدهرية ، وذكر فيه قولهم للموحِّدِين : « إذا جاز أن يكون بعد كل حركةٍ حركةٌ سواها لا إلى آخر ، وبعد كل حادثٍ حادثٌ آخر لا إلى غاية ، فهلا صح قولُ من زعم أنْ لا حركة إلا وقبلها حركة ، ولا حادثَ إلا وقبله حادث لا عن أول ولا حالة قبله » ، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما ، وقال : « كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث ، كذلك لها آخرٌ لا يكون بعده حادث » ، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله عز وجل وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فرقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلة بفروق واضحة لم يهتدِ إليها أبو الهذيل ، فارتكب لأجل جَهْله بها قوله بفناء المقدورات وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة فى باب الدلالة على حدوث العالم فى كتبنا المؤلفة فى ذلك .

الفضيحة الثانية ، من فضائح أبى الهذيل : قوله بأن أهل الآخرة مُضْطَرُّون إلى

---

(١) سيأتى التعريف به وبآرائه .

(٢) أى لذة الطعام ولذة الشراب ولذة الجماع وسائر اللذات .

مايكون منهم ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم ، وشربهم ، وجماعهم ، وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم ، وليس لأحد فى الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل ، ولا على اكتساب قول ، والله عز وجل خالقُ أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به .

وكانت القدرية يعيبون جَهْماً فى قوله : « إن العباد فى الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم » ، وينكرون على أصحابنا قولَهم بأن الله عز وجل خالق أكْسَابِ العباد ، ويقولون لأصحابنا : « إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالما ، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً » ، فهلا قالوا لأبى الهذيل : « إذا قلت إن الله عز وجل يخلق فى الآخرة كذب أهل النار فى قولهم : ﴿ والله رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ[1] ﴾ ، وجَب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم مَنْ خَلَق الكذب ، ولا يتوجَّه علينا هذا الإلزام ، لأنا لا نقول إن الكاذب والظالم مَنْ خَلَق الكذب والظلم ، ولكنا نقول : « إن الظالم مَنْ قام به الظلم ، والكاذب من قام به الكذب ، لا مَنْ فَعَله » !

وقد اعتذر الخياطُ عن أبى الهُذَيل فى بدعته هذه بأن قال : « إن الآخرة دار جزاء ، وليست بدار تكليف ، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين ، ولوقَعَ ثوابُهم وعقابهم فى دارٍ سواها » .

فيقال للخياط : « هل ترضى بهذا الاعتذار من أبى الهذيل أم تَسْخَطه ؟ فإن رضيتَه فقل فيه بمثل قوله ، وذلك خلاف قولك ، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه فى شئ تكفره فيه » .

وقلنا لأبى الهذيل : ما تنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عز وجل على نعمه ، ولا يكونوا مأمورين بصلاةٍ ولا زكاة ولا صيام ، ولا يكونوا منتهين عن المعاصى ، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم ؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون فى الآخرة منهيين عن المعاصى ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة : « إن الأنبياء عليهم السلام

---

(١) الأنعام : ٢٣ .

كانوا فى الدنيا منتهين عن المعاصى ومعصومين عنها ، وكذلك الملائكة منتهون عن المعاصى ومعصومون عنها ؛ ولذلك قال الله عز وجل فيهم : ﴿ **لاَ يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُون** ﴾[1] .

والفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بطاعاتٍ كثيرة لا يُرَاد الله عز وجل بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية . وقد زعم أنْ ليس فى الأرض صاحبُ هوًى ولا زنديق إلا وهو مطيعٌ لله تعالى فى أشياء كثيرة وإن عصاهُ من جهة كفره .

وقال أهل السنة والجماعة : إن الطاعة لله عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصحُّ فى شىء واحد ، وهو النظر والاستدلال الواجبُ عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى ، فإن يفعل ذلك يكن مطيعا لله تعالى ؛ لأنه قد أمره به ، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرُّب به إلى الله عز وجل ، ولا تصح منه طاعة لله تعالى سواها إلا إذا قصَدَ بها التقربَ إليه ؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصَّل بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى ، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقربُ به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله .

واستدلَّ أبو الهُذَيْل على دَعْواه صحة وقوع طاعاتٍ لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال: « إن أوامر الله تعالى بإزائها زواجر ، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زَوَاجره ، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصى ، ولو كان كذلك الدهرى يهودياً ، ونصرانياً ، ومجوسياً ، وعلى أديان سائر الكفرة . وإذا صار المجوسىُّ تاركا لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصٍ بمجوسيته التي قد نُهِىَ عنها ، ومطيعٌ لله عز وجل بترك ما تركه من أنواع الكفر ؛ لأنه مأمور بتركها » .

فقلت له : ليس الأمر فى أوامر الله تعالى وزواجره على ما ظننته ، ولكن لا خصلة فى الطاعة إلا ويُضَادها مَعَاص متضادة ، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة ، كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة ، وذلك بمنزلة القيام والقعود والاضطجاع والاستلقاء ، وقد يخرج عن القعود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده ، وإنما يخرج من القعود بنوع واحدٍ من أضداده ، كذلك يخرج عن كل طاعة لله تعالى

---

(١) التحريم : ٦ .

بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها ؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعا آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات ، وهذا واضح فى نفسه وإن جهله أبو الهذيل .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله ، وقدرته هى هو[1] .

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى عِلْماً وقدرة ، ولو كان هو علماً وقدرة لا ستحال أن يكون عالما قادراً ؛ لأن العلم لا يكون عالما ، والقدرة لا تكون قادرة .

ويلزمه أيضا إذا قال : « إن علم الله هو الله ، وقدرته هى هو أن يقول : إن علمه هو قدرته ، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له ، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له ؛ لأنه معلوم له . وهذا كفر ، فما يؤدى إليه مثله .

والفضيحة الخامسة : تقسيمُه كلامَ الله عز وجل إلى ما يحتاج إلى محل وإلى ما لا يحتاج إلى محل . وقد زعم أن قول الله سبحانه للشئ « **كن** » حادثٌ لافى محل ، وسائر كلامه حادث فى جسم من الأجسام ، وكل كلامه عنده أعراض ، وقد زعم أن قوله لشئ « كن » من جنس قَول الإنسان « كن » ، ففرق بين عَرَضَيْن من جنس واحد فى حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل .

فأما قوله بحدوث إرادة الله سبحانه لافى محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع قولهم بأنها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل .

ووجودُ كلمةٍ لا فى مَحَلٍ يوجب أن لا يكون بعض المتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض ؛ وليس لأبى الهذيل أن يقول : إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره ؛ لأنه قد

---

(١) الأكثر دقة فى التأريخ لقول أبى الهذيل فى الصفات أنه كان يرى أن الله « عالم بعلم هو هو ، قادر بقدرة هى هو ، حى بحياة هى هو » ، ويعمم ذلك فى الصفات الأخرى ، فلا فرق عنده بين الصفة والذات .. وفى هذا ما يذكّرنا بما قال به أرسطو من أن المحرك الأول عقل وعاقل فى آن واحد . ولا يتردد الأشعرى فى أن يقرر أن أبا الهذيل تأثر بهذا الرأى ، ويؤيده الشهرستانى فى ذلك على نحو ما .

قال بأن الله تعالى يخلق فى الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار ، ولا يكون متكلما بكلامهم ، فقد أداه قولُه بوجود كلمة لا فى محل إلى تصحيح كلام لا لمتكلم ، وهذا محال ، فما يؤدى إليه مثله .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله : « إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام ، وفيما سواها ، لا تثبت بأقل من عشرين نفسا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر » ، ولم يوجب بأخبار الكفَرَة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة ، وزعم أن خبر مادون الأربعة لا يوجب حكما ، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم ، وخَبرُ العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة .

واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى : ﴿ **إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ** ﴾[1] ، وقال : « لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة »[2].

وهذا يوجب عليه أن يكون خبرُ الواحد حجة موجبة للعلم ، لأن الواحد فى ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين ، فيكون جواز قتاله لهم دليلا على كونه حجةً عليهم .

قال عبد القاهر : ما أراد أبو الهذَيْل باعتبار عشرين فى الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة فى الأحكام الشرعية عن

---

(١) الأنفال : ٦٥ .

(١) كما استدل أبو الهذيل بهذه الاية على أن العشرين حجة ، فإن هناك من العلماء من ذهبوا إلى آراء مباينة لرأيه استناداً إلى آيات أخرى ، فمنهم من قال أن الحجة لا تثبت بأقل من سبعين لقوله تعالى : ﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا** ﴾[الأعراف : ١٥٥] ، بينما قال آخرون : إن الأربعين حجة لقوله : ﴿ **يأيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين** ﴾ [الأنفال : ٦٤] ؛ فقد كان عدد المؤمنين عند نزول هذه الآية أربعين رجلاً ، وذهب البعض إلى أن الحجة أثنا عشر لقوله : ﴿ **وبعثنا منهم اثنى عشر نقيباً** ﴾ [المائدة : ١٢] وأقل عدد تثبت با الحجة أو التواتر ما حدده البعض بأنه أربعة اعتبارًا بالشهادة على الزنا فى قوله : ﴿ **لولا جآءو عليه بأربعة شهداء** ﴾ [النور : ١٣] . وكما يرى القارىء ، فإن تلك الآراء المتباينة بما فيها قول أبى الهذيل ، وإن تكن تحاول الاستناد إلى القرآن إلا أنها ليست صريحة الدلالة فى هذه القضية ، ولا تملك من الإقناع ما يجعلها تحسم الأمر . لمزيد من التفاصيل حول التواتر والآحاد وما تثبت به الحجة فى النقل ، يمكن الرجوع إلى كتابنا « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه » ، إصدار مكتبة القرآن ــ القاهرة .

فوائدها ؛ لأنه أراد بقوله : « ينبغى أن يكون فيهم واحدٌ من أهل الجنة » واحداً يكون على بدعته فى الاعتزال والقدر وفى فناء مقدورات الله عز وجل ؛ لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنا ولا من أهل الجنة ، ولم يقل قبل أبى الهذيل أحدٌ ببدعة أبى الهذيل حتى تكون روايته فى جملة العشرين على شرطه !

والفضيحة السابعة : أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : « لايجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته » ، وأجاز وجود أفعال الجوارحِ من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حيا لم يمت ، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدرة التى كانت موجودة قبل الموت والعجز .

وزعم الجُبّائِى وابنُه أبو هاشم أن أفعال القلوب فى هذا الباب كأفعال الجوارح فى أنه يصح وجودُها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها .

وقول الجبائى وابنه فى هذا الباب أشَرُّ من قول أبى الهذيل ، غير أن أبا الهذيل سَبَقَ إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح ، ونَسَجَ الجبائى وابنُه على منواله فى هذه البدعة ، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلا لأفعال القلب ، ومؤسِّسُ البدعة عليه وِزْرُها ووِزْرُ من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير نقصان يدخل فى وزن العاملين بها !

الفضيحة الثامنة من فضائحه : أنه لما وقف على اختلاف الناس فى المعارف : هل هى ضرورية أم اكتسابية ؟ ترك قولَ من زعم أنها كلها ضرورية ، وقولَ من زعم أنها كلها كسبية ، وقول من قال : إن المعلوم منها بالحواس والبَدَاهة ضرورية ، وما عُلم منها بالاستدلال اكتسابية . واختار لنفسه قولا خارجا عن أقوال السلف ، فقال : « المعارف ضربان : أحدهما باضطرار ، وهو معرفة الله عز وجل ، ومعرفة الدليل الداعى إلى معرفته ؛ وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب » .

ثم إنه بنى على ذلك قولَه فى مهلة المعرفة ، فخالف سائر الأمة ، فقال فى الطفل : « إنه يلزمه فى الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتى بجميع معارف التوحيد

والعدل بلا فصل ، وكذلك عليه أن يأتى — مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعَدْله — بمعرفة جميع ما كلَّفه الله تعالى بفعله ، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله فى الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات فى الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى مستحقاً للخلود فى النار ، وأما معرفتُه بمالا يُعْرَف إلا بالسمع من جهة الأخبار فعليه أن يأتى بمعرفة ذلك فى الحال الثانية من سماعه للخبر الذى يكون حجة قاطعة للعذر » .

وكان بشر بن المعتمر يقول : « عليه أن يأتى بالمعارف العقلية فى الحال الثالثة مع معرفته بنفسه ؛ لأن الحال الثانية حال نَظَرٍ وفكر ، فإن لم يأتِ بها فى الحال الثالثة ، ومات فى الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للخلود فى النار » .

فهذان القَدَرِيَّان اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم فى النار ، وعلى من زعم أن أطفال المشركين فى النار ، قد زعَمَا أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا فى الحال الثالثة أو الرابعة مع معرفتهم بأنفسهم — قبل إتيانهم بالمعارف العقلية — كَفَرَة مخلدون فى النار من غير كفر اعتقدوه .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : أنه أجاز حركَةَ الجسم الكثير الأجزاء بحركةٍ تحل فى بعض أجزائه ، ولم يجز مثل هذا فى اللون .

وقال سائر المتكلمين : إن الجزء الذى قامت به الحركة هو المتحرك بها ، دون غيره من أجزاء الجملة ، كما أن الجزء الذى يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة ، وإن تحركت الجملة كان فى كل جزء منها حركة كما لو اسودت الجملة كان فى كل جزء منها سواد .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بأن الجزء الذى لا يَتَجَزَّأ لا يصحُ قيامُ اللون به إذا كان منفرداً ، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن رائيا له .

والحمد لله الذى أنقذ أهل السنة من البدع التى حكيناها فى هذا الباب عن أبى الهذيل .

(٤) ذكر النَّظَّامية منهم :

هؤلاء أتباع أبى إسحاق ابن سَيَّار المعروف بالنَّظَّام[1] والمعتزلة يُمَوِّهُون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنثور والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز فى سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له (**النظام**) . وكان فى زمان شبابه قد عاشر قوما من الثَّنوية[2] ، وقوما من السمنية[3] القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضى ،فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة الفلاسفة قولَه بإبطال الجزء الذى لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله

بالطَّفرة التى لم يَسْبِق إليها وَهْمُ أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب ، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضاً قوله بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات ـــ أجسامٌ ، وبنى على هذه البدعة قولَه بتداخل الأجسام فى حيز واحد ، ودَوَّنَ مَذاهب الثنوية وبدَعَ الفلاسفة وشُبَهَ الملحدة فى دين الإسلام . وأعجب بقول البَرَاهِمة[4] بإبطال النبوات ، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفا من السيف ، فأنكر إعجاز القرآن فى نَظْمه ، وأنكر ما روى من

---

(١) يعتبر هذا الرجل فيلسوف المعتزلة الأول ، أعمقهم تفكيرًا ، وأشدهم جرأة ، وأكثرهم استقلالًا فى الرأى . ابن أخت العلّاف وتلميذه ، أخذ عنه ، ثم خرج عليه واستقل بمذهبه . وُلد بالبصرة ونشأ بها ، ثم طوف فى حواضر الإسلام الثقافية ، واستقر به المقام أخيرًا فى بغداد . وينتسب إلى بلخ ، وهى مدينة عرفت الثقافة اليونانية قبل الإسلام بقرون ، واختلطت فيها المذاهب والديانات الشرقية القديمة كالزرادشتية والمانوية والنصرانية . وقد استطاع أن يحيط بالمذاهب والآراء التى كانت تردد حوله ، وأن يحللها ويناقشها ، وغاص على المعانى الدقيقة ، واستخرج منها ما لم يسبق إليه عمقاً ودقة . من المرجح أنه مات بين الستين والسبعين فى سنة (٢٣١ هـ = ٨٤٥م) .

(٢) **الثنوية** : مذهب يقول بمبدأين يدبران العالم ، هما : النور والظلام أو الخير والشر ، أحدهما يدبر العالم والآخر يفسده . وكلهم يأبون التسليم بحدوث الناقص عن الكامل أو الكامل عن الناقص . ويقولون باشتراك مبدأين متباينين ، لكل منهما معلولات من جنسه .

(٣) **السُّمَنِيَّةُ** فرقة بالهند دهرية تقول بالتناسخ ، وتنكر وقوع العلم بالإخبار ، زاعمين أن لا طريق للعلم سوى الحس . وقد قيل : هى نسبة إلى « سُومنات » : بلدة بالهند .

(٤) **البراهمة** الذين يؤمنون بالديانة البرهمانية ، وهى ديانة هندية تقول بإله مجرد أعلى ، خلق العوالم كلها ، وتجعل الناس طوائف مغلقة على رأسها الكهنة . وتدعو إلى تقديم القرابين ، وتأخذ بالتناسخ ليتخلص المرء من القيود التى تربطه بالدنيا . وذهب مؤرخو الفرق الإسلامية إلى أنها تنكر النبوات والبعث ولها فلسفتها الخاصة .

معجزات نبينا ﷺ : من انشقاق القمر[1] ، وتسبيح الحصا فى يده[2] ، ونبوع الماء من بين أصابعه[3] ، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته .

ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام فى فروعها ، ولم يجسر على إظهار دفعها ، فأبطل الطرق الدالة عليها ؛ فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس فى الفروع الشرعية ، وأنكر الحجة من الأخبار التى لا توجب العلم الضرورى .

ثم أنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد فى الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدا فى صحيفة مخازيه ، وطعن فى فتاوى أعلام الصحابة رضى الله عنهم .

وجميعُ فرق الأمة من فريقى الرأى والحديث ، مع الخوارج والشيعة والنجارية وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظام .

وإنما تبعه فى ضلالته شرذمة من القدرية كالأسوارى ، وابن خابط ، وفضل الحدثى ، والجاحظ ، مع مخالفة كل واحد منهم له فى بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها ، وإعجابُ هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الجُعَل بدُحْرُوجته .

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة ، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره فى كتابه المعروف بـ « الرد على النظام » ، وفى كتابه هذا ردٌّ عليه فى الأعراض ، والإنسان ، والجزء الذى لا يتجزأ .

ومنهم الجبائى كَفَّر النظام فى قوله : « إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة » .

والجبائى فى هذا الباب هو الكافر دون غيره ، غير أنا أردْنا أن نذكر تكفير شيوخ

---

(١) جاء فى كتب السنة أن القمر انشق على عهد النبى ﷺ شقتين ، انظر صحيح مسلم : كتاب المنافقين ، حديث رقم ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ . والبخارى : كتاب المناقب ، باب ٢٧ ؛ ومناقب الأنصار ، باب ٣٦ ؛ وتفسير سورة ٥٤ برقم ١ . والترمذى : تفسير سورة ٥٤ برقم ١ ـ ٣ ، ٥ . وابن حنبل ١ : ٣٧٧ ، ٤١٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ و ٣ : ٢٧٥ ، ٢٧٨ و ٤ : ٨٢ .

(٢) رواه البزار بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات وفى بعضهم ضعف كما قال الهيثمى ، كما رواه الطبرانى فى الأوسط . انظر مجمع الزوائد ٨ : ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٣) روى حادثة تفجر الماء من بين أصابع النبى ﷺ : البخارى : كتاب الأشربة ، باب ٣١ . والنسائى : كتاب الطهارة ، باب ٦٥ . وابن حنبل ١ : ٤٠٢ . والدرامى : المقدمة ، باب ٥ .

المعتزلة بعضها بعضا . وكفّره الجبائى فى إحالته قدرةَ الله تعالى على الظلم ، وكفره فى قوله بالطبائع ، وله فى ذلك كتاب عليه وعلى معمر فى الطبائع .

ومنهم الإسكافى له كتاب على النظام كَفّره فيه فى أكثر مذاهبه .

ومنهم جعفر بن حرب صنف كتاباً فى تكفير النظام بإبطاله الجزء الذى لا يتجزأ .

وأما كتب أهل السنة والجماعة فى تكفيره فالله يحصيها . ولشيخنا أبى الحسن الأشعرى رحمه الله فى تكفير النَّظَّام ثلاثة كتب ، وللقلانسى عليه كتب ورسائل وللقاضى أبى بكر محمد بن الطيب الأشعرى رحمه الله كتاب كبير فى نقض أصول النظام ، وقد أشار إلى ضلالاته فى كتاب « إكفار المتأولين » .

ونحن نذكر فى هذا الكتاب ماهو المشهور من فضائح النظام :

فأولها : قوله بأن الله عز وجل لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف مَافيه صلاحهم ، ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرةً ؛ لأن نعيمهم صلاح لهم ، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده ، ولا يقدر أن يزيد فى عذاب أهل النار ذرة ، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئا . وزعم أيضاً أن الله تعالى لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها ، ولا يقدر على أن يلقى فى النار من ليس من أهل النار وقال : « لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن الله قادرا على إلقائه فيها ، وقَدَرَ الطفلُ على إلْقَاء نفسه فيها ، وقَدَرَت الزَّبَانية[1] أيضاً على إلقائه فيها » .

ثم زاد على هذا بأن قال : « إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعْمِىَ بصيراً ، أو يُزْمِنَ صحيحاً ، أو يفقر غنياً ، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصْلَحُ لهم ، وكذلك لا يقدر على أن يغنى فقيراً أو يُصِحَّ زَمِنا إذا علم أن المرض والزَّمَانة والفقر أصلح لهم » .

ثم زاد على هذا أن قال : « إنه لا يقدر على أن يخلق حَيَّةً أو عقربا أو جسما إذا علم أن خلق غيرهِ أصلح من خلقه » .

(١) أصل الزَّبانية : الشُّرَطَ . وسُمِّى بها بعض الملائكة لدفعهم أهل النار إليها . وفى القرآن الكريم : ﴿ فليدع ناديه . سندع الزبانية ﴾ .

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة فى هذا القول ، وقالوا : « إن القادر على العَدْل يجب أن يكون قادراً على الظلم ، والقادر على الصدق يجب أن يكون قادراً على الكذب ، وإن لم يفعل الظلم والكذب لقُبْحِهما ، ولغناه عنهما ، ولعلمه بغناه عنهما ؛ لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده .

فإذا قال النظام أن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادرا على الصدق والعدل ، والقولُ بأنه لا يقدر على العدل كفر ، فما يؤدى إليه مثله » .

وقالوا أيضاً : « لا فرق بين قول النظام إنه يكون من الله تعالى مالا يقدر على ضده ولا على تركه ، وبين قول مَنْ زَعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه . وهذا كفر ، فما يؤدى إليه مثله »

ومن عجائب النظام فى هذه المسألة أنه صنف كتابا على الثَّنَوِيَة ، وتعجَّبَ فيه من قول المانَوِيَّة[1] بأن النور يمدح فى أشكاله المختلفة بفعل الخير ، وهى لا تقدر على الشر ، ولا يصح منها فعل الشرور ، وتعجَّبَ من ذم الثنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر .

فيقال له : إذا كان الله عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل الظلم والكذب ، فما وجه إنكارك على الثنوية فى ذم الظلمة على الشر ، وهى عندهم لا تقدر على خلاف ذلك ؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : قوله إن الإنسان هو الروح ، وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف ، مع قوله بأن الروح هى الحياة المشابكة لهذا الجسد ، وقد زعم أنه فى الجسد على سبيل المداخلة ، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد[2] وفى قوله هذا فضائح له :

---

(١) المانوية نسبة إلى مانى الفارسى ، من رجال القرن الثالث الميلادى ، وهى مذهبه الذى يرمى إلى التوفيق بين المسيحية وديانة زرادشت القديمة ، ويقول بمبدأين : النور والظلمة . ويسميها العرب أيضًا « المنانية » .

(٢) وقد قال بهذا الرأى أيضًا بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد ، فالإنسان عنده هو الروح وكذلك جميع الحيوان ، ولم يكن يجوز أن يحدث الله فى جماد شيئًا من الحياة والعلم والقدرة . بمقالات الإسلاميين ١ : ٣١٨ . وهو أيضًا أحد مقالات الروافض . مقالات ١ : ١٢٥ . وهو مقالة بعض الفلاسفة والطبائعيين حيث ذهبوا إلى أن الروح جسم لطيف مشابك للبدن ، مداخل للقلب مداخلة المائية فى الورد والدهنية فى الجسم والسمنية فى اللبن . الفصل فى الملل والأهواء والنحل ١ : ٨٣ .

ا ــ **منها**: أن الإنسان على هذا القول لا يُرَى على الحقيقة ، وإنما يرى الجسد الذى فيه الإنسان .

ب ــ **ومنها**: أنه يوجب أن الصحابة ما رَأَوْا رسول الله ﷺ ، وإنما رأوا قالبا فيه الرسول .

جـ ــ **ومنها**: أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه ، وإنما رأى قالبيهما .

د ــ **ومنها**: أنه إذا قال فى الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر ، وإنما هو روح مدَاخل للجسد ، لزمه أن يقول فى الجماد أيضا : إنه ليس هو جسده ، وإنما هو روح فى جسده ، وهو الحياة المشابكة للجسد ، وكذلك القول فى الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات ، وكذلك القول فى الملائكة والجن والإنس والشياطين . وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعا من الحيوان ، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبى رأى مَلَكا ، ويوجب أن الملائكة لايرى بعضهم بعضاً ، وإنما رأى الراؤون قوالب هذه الأشياء التى ذكرناها .

هـ ــ **ومنها**: أنه إذا قال إن الروح التى فى الجسد هى الإنسان وهى الفاعلة دون الجسد الذى هو قالبه ، لزمه أن يقول : إن الروح هى الزانية والسارقة والقاتلة ، فإذا جُلد الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق ، والمجلود غير الزانى ، وفى هذا غنى ، ويقول الله عز وجل : **﴿ الزانية والزانى فاجْلِدُوا كلَّ واحِدٍ منهما مائة جلدة ﴾**[1] ، وقوله : **﴿ والسّارِقُ والسارقة فاقْطَعوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بما كَسَبا نكالاً مِنَ اللهِ ، وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيم ﴾**[2] ، وكفاهُ بعناد القرآن خِزْياً !

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الروح التى هى الإنسان بزعمه ، مستطيعٌ بنفسه ، حَىٌّ بنفسه ، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه ، والعجز عنده جسم ، ولا يخلو من أن يقول فى العاجز والميت : إنهما نفس الإنسان الذى يكون حياً قادراً ، أو يقول : إن الميت العاجز جسده ، فإن قال : « إن الإنسان هو الذى يعجز ويموت » أبطل قوله بأن الإنسان حى بنفسه ، ومستطيع بنفسه ؛ لوجود نفسه فى حال موته

---

(١) النور : ٢ .   (٢) المائدة : ٣٨ .

وعجزه ميتةً أو عاجزة ، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه وأن الجسد هو الذى يموت ويعجز غير الذى كان حياً قادراً ، ويجب على هذا القول أن لا يكون الله تعالى قادراً على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ، وَلا على إقدار عاجز ، ولا على تعجيز قادر ؛ لأن الحى عنده لا يموت ، والقويَّ لا يعجز ، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يحيي الموتى . وإن زعم أن الروح حى قويّ بنفسه ، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه ، لم ينفصل ممن يزعم أنها ميتة عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتَقْوَى بحياة وقدرة تدخلان عليها .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله إن الروح جنس واحد ، وأفعاله جنس واحد ، وإن الأجسام ضربان : حي ، وميت . وإن الحى منها يستحيل أن يصير ميتاً ، وإن الميت يستحيل أن يصير حياً .

وإنما أخذ هذا القول من الثنوية البَرْهَمِيَّة الذين زعموا أن النور حيٌّ خفيف من شأنه الصعود أبداً ، وأن الظلام مَوَاتٌ ثقيل من شأنه التسفُّلُ أبداً ، وأن الثقيل الميتَ محالٌ أن يصير خفيفا ، وأن الخفيف الحى محال أن يصير ثقيلا ميتا .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه فى التحرك بالإرادة . وزعم أن العمل إذا اتَّفَقَ دلَّ اتفاقُه على اتفاق ما ولّده ، وزعم أيضا أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان ، كما لا يكون من النار تسخينٌ وتبريد ، ولا من الثلج تسخين وتبريد .

وهذا تحقيق قول الثنوية : « إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر ، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير ، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج تسخين وتبريد » .

ومن العجب أنه صنف كتابا على الثنوية ألزَمَهُمْ فيه استحالَة مزج النور والظلمة إذ كانا مختلفين فى الجنس والعمل ، وكانت جهات تحركهما مختلفة ، ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام — مع اختلافهما فى جنسيهما واختلاف جهتَىْ حركتهما — يتداخلان ، والمداخلة فى حيز واحد أعظم من المزاج الذى أنكره على الثنوية .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بأن النار من شأنها أن تعلُوَ بطباعها على كل شيء ، وأنها إذا سلمت من الشَّوَائب الحابسة لها فى هذا العالم ارتفعت حتى تُجَاوز السماوات والعرش ، إلا أن يكون من جنسها ما تَتَّصِلُ به فلا تفارقه وقال فى الروح أيضاً : « إنه إذا فارق الجسد ارتفع ، ويستحيل منها غير ذلك » .

وهذا بعينه قول الثنوية ؛ إذ الذى شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور ، فإن كان يُثْبت فوق السماء نوراً تتصل به الأرواح فهو ثنوِىّ ، وإن كان يُثْبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها النيران المرتفعة فى الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء فى الارتفاع عن الأرض سته عشر ميلا ، وفوقها نار متصلة بفَلَكِ القمر يلحق بها ما يرتفع من لهب النار ؛ فهو إما ثنوى ، وإما طبيعى ، يُدَلس نفسَه فى غمار المسلمين .

الفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد ، وهى كلها حركة وسكون ، والسكون عنده حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات عندهُ من جملة الحركات ، وهى الأعراض ، والأعراضُ كلها عنده جنس واحد ، وهى كلها حركات ، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أجسام مختلفة ومتداخلة ، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر ، والعلم مثل الجهل ، والحب مثل البغض ، وأن يكون فعل النبى عليه السلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين ، وأن تكون دعوة النبى عليه السلام إلى دين الله تعالى مثلَ دعوة إبليس إلى الضلالة ، وقد قال فى بعض كتبه : « إن هذه الأفعال كلها جنس واحد ، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها ، وهى فى الجنس واحد ؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات» ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على مَنْ شَتَمه ولعنه ، لأن قول القائل : « **لعن الله النظام** » عند النظام مثل قوله : «رحِمَه الله» وقوله : « **إنه ولد زنى**» كقوله : « **إنه ولد حَلَال** » ، فإن رضى لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات

والخواطر أجسام ، وإجازته تداخل الأجسام فى حيز واحد ، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام ، وقال : « لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع فى شيء واحد ولا فى حَيِّزٍ واحد » ، وهو يقول : « إن اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة فى حيز واحد » ، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه ، ومَنْ أجاز مداخلة الأجسام فى حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل فى سَمِّ الخياط .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : قوله فى الأصوات ، وذلك أنه زعم أنه ليس فى الأرض اثنان سَمِعَا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنسا واحداً من الصوت ، كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر . وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوتَ لا يسمع إلا بهُجُومه على الروح من جهة السمع ، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين . وشبَّه ذلك بالماء المَصْبُوب على قوم يصيب كلَّ واحد منهم غيرُ ما يصيب الآخر .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحدٌ سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ؛ لأن مسموع كل واحد من السامعين جنسٌ من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين ، وبعض الحرفين لا يكون كلمة عنده ، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاما ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً ؛ لأن الحرف الواحد لاينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بانقسام كل جزء إلى مالا نهاية ، وفى ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطا بآخر العالم عالما بها ، وذلك قول الله تعالى : ﴿ **وأحاط بما لديهم ، وأحْصَى كلَّ شيء عَدَداً**[1] ﴾ .

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامَةَ التى هى روح الظلمة عندهم قطعت بِلاَدَهَا ، ووافت الصفحة العليا من العُلَى حتى شاهدت النور ، وقال لهم : « إن كانت بلادها لا تتناهى من جهة السفل فكيف قطعتها الهامة ؛ لأن قطع مالا نهاية له محال » .

---

(١) الجن : ٢٨ .

ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدَنَ قطَع العالم إلى فوق ، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء ، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء ، فكيف قطعها الروح فى وقت متناه ؟ ولأجل هذا الإلزام قال بالطَّفْرة التى لم يَسْبِقْ إليها من أهل الأهواء غيره .

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهى النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست ، من أجل قولهم بتناهى كل واحد منهما من جهة مُلاَقاته للآخر ، فهل استدل بتناهى كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهى أجزائه فى الوسط ؟ وإذا كان تناهى الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه فى الوسط لم ينفصل من الثنوية ؛ إذ قالوا : « إن تناهى كل واحد من النور والظلمة من جهة المُلاَقاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات » .

الفضيحة الحادَيَة عشرَةَ من فضائحه : قوله بالطَّفْرة ، وهى دعواه أن الجسم قد يكون فى مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسِّطَة بينه وبين العاشر ، ومن غير أن يصير معدوما فى الأول ومُعَاداً فى العاشر ونحن نتحاكم إليه فى بطلان هذا القول إن أنْصَفَ من نفسه ، وإن كان التحكيم بعد أبى موسى الأشعرى وعمرو بن العاص تضييعا للحزم .

الفضيحة الثانيَةَ عشرة من فضائحِه : وهى التى تكاد السموات يتفطَّرْنَ منها ، وهى دَعْوَاه أنه لا يُعْلَم بإخبار الله عز وجل ، ولا بإخبار رسوله عليه السلام ، ولا بإخبار أهل دينه ــــ شئ على الحقيقة ، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار .

والذى ألجأه إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان : محسوس ، وغير محسوس . والمحسوس منها أجسام ، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس ، والحس عنده لا يقع إلا على جسم ، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام . قال : « ولهذا أدركت بالحواس ، وأما غير المحسوس فضربان : قديم ، وعَرَض . وليس طريقُ العلم بهما الخبر ، وإنما يُعْلَمان بالقياس والنظر ، دون الحس والخبر » .

فقيل له على هذا الأصل : كيف عرفت أن محمداً ﷺ كان فى الدنيا ، وكذلك سائر الأنبياء والملوك ، إن كانت الأخبار عندك لا يعلم بها شئ ؟

فقال : « إن الذين شاهَدُوا النبى ﷺ اقتطعوا منه حين رأوه قطعة توزَّعُوها بينهم ووصَلُوها بأرواحهم ، فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة فاتصل بأرواح التابعين ، ففرقه التابعون لاتصال أرواحهم ببعضه ، وهكذا قَصَّهُ الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا » .

فقيل : قد عَلِمت اليهودُ والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه السلام كان فى الدنيا ، أفتزعم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة ؟ فالتزم ذلك ، فألزم أن يكون أهلُ الجنة إذا اطّلَعُوا على أهل النار ورَآهم أهلُ النار أو خاطَبَ كلُّ واحد من الفريقينْ الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر ، فيدخل الجنةَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم ، ويدخل النارَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم ، وكفاه بالتزام هذه البدعة خزياً .

الفضيحة الثالثة عشر من فضائحه : ما حكاه الجاحظ[1] عنه من قوله بتجدد الجواهر والأجسام حالًا بعد حال ، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها فى كل حال من غير أن يفنيها ويعيدها .

وذكر أبو الحسين الخياط[2] فى كتابه على ابن الراوندى[3] أن الجاحظ غلط فى حكاية هذا القول على النظام .

فيقال له : إن صَدَقَ الجاحظ عليه فى هذه الحكاية فاحكم بخَبَل النظام وحُمْقه وإلحاده فيه ، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسَفَهه ، وهو شيخ المعتزلة وفيلسوفها ، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على ربهم ونبيهم .

الفضيحة الرابعة عشر من فضائحه : قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها فى وقت واحد ، وإنَّ خَلْقَ آدم عليه

---

(١) عمرو بن بحر ، الكنانى بالولاء ، أبو عثمان الجاحظ : (١٦٣ ـ ٢٥٥ هـ = ٧٨٠ ـ ٨٦٩م) من كبار الأدباء ، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة . مات والكتاب على صدره ، فتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه . له تصانيف كثيرة ، منها « البيان والتبيين » و « الحيوان » و « فضيلة المعتزلة » . صنف عنه المعاصرون كتبًا كثيرة . إرشاد الأريب ٦ : ٥٦ ـ ٨٠ ، والوفيات ١ : ٣٨٨ ، وأمراء البيان ٣١١ ـ ٤٨٧ .

(٢) سيأتى التعريف به .

(٣) سبقت له ترجمة .

السلام لم يتقدم على خلق أولاده ، ولا تقدّم خَلْقُ الأمهات على خلق الأولاد . وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع فى وقت واحد ، غير أن أكثر الأشياء بعضها فى بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع فى ظهورها من أماكنها[1] .

وفى هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السموات والأرض ، وإنما اختلفت المسلمون فى السماء والأرض أيتهما خلقت أولا ؛ فخالف النظام المسلمين وأهلَ الكتاب فى ذلك ، وخالف فيه أكثر المعتزلة ؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مُرَاداته ، وأقر سائرُهُمْ بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض ، وزعم أبو الهُذَيْل أنه خلق قوله للشيء « كن » لا فى محل قبل أن خلق الأجسام والأعراض .

وقولُ النظام بالظهور والحمون فى الأجسام وتَدَاخُلها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة فى الأجسام ، وإنما يتعين الوصف على الأجسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها ، وفى كل واحد من المذهبين طريق إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدَعْوَاهم وجود جميعها فى كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها فى حال الظهور ، وهذا إلحاد وكفر ، وما يؤدى إلى الضلالة فهو مثلها .

الفضيحة الخامسة عشـر من فضائحه : قوله إن نظم القرآن وحُسْنَ تأليف كلماته ليس بمعجزة النبى عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه فى دعواه النبوةَ ، وإنما وَجْهُ الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب ، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه فى النظم والتأليف .

وفى هذا عِنَاد منه لقول الله تعالى : ﴿ **قل لَئِن اجْتَمَعَتِ الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، ولو كان بَعْضُهم لبعض ظَهيرا**[2] ﴾ ، ولم يكن غرض منكرِ إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدَّى العرب بأن يعارضوه بمثله .

---

(١) هذه النظرية تُسمى فى الاصطلاح « نظرية الكُمُون » ، وهى طريقة فى فهم التطور دون تحول نوع إلى آخر : لا يولد القمح من الفول ولا الفول من القمح ، ولا يولد الإنسان من الحيوان ولا الحيوان من الإنسان .

(٢) الإسراء : ٨٨ .

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه : قوله بأن الخبر المتواتر ، مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر ، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها ، يجوز أن يقع كذبا ، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد[1] ما يوجبُ العلم الضروريَّ وقد كفره أصحابنا مع موافقيه فى الاعتزال فى هذا المذهب الذى صار إليه .

الفضيحة السابعة عشر من فضائحه : تجويزه إجماع الأمة فى كل عصر وفى جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأى والاستدلال .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه ؛ لجواز خطئهم فيه عنده ، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر ، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد ، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس ، وكان النظام دافعا لحجة التواتر ، ولحجة الإجماع ، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضرورى ، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله طُرُقَهَا .

الفضيحة الثامنة عشر : دَعْوَاه فى باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائةً وتسعين درهما لم يفسق بذلك حتى يكون ما سرقه أو غَصَبه وخان فيه مائتى درهم فصاعداً .

فإن كان قد بنى هذا القول على ما تُقطع فيه اليد فى السرقة ، فما جعل أحدٌ نِصَابَ القطع فى السرقات مائتى درهم ، بل قال قوم فى نصاب القطع : إنه ربع دينار أو قيمته ، وبه قال الشافعي وأصحابه ، وقال مالك بربع دينار أو ثلاثة دراهم ، وقال أبو حنيفة بوجوب القَطْع فى عشرة دراهم فصاعداً ، واعتبره قومٌ بأربعين درهما أو قيمتها ، وأوجبت الإباضية القَطْعَ فى قليل السرقة وكثيرها ، وما اعتبر أحد نصاب القطع بمائتى درهم ، ولو كان التفسيق معتبراً بنصاب القطع لما فُسِّق الغاصبُ لألوف دنانير ، لأنه لا قَطْع على الغاصب المجاهِر ، ولوجب أن لا يُفَسَّق مَنْ سَرَق الألوف من غير حِرْز ، أو من الابن لأنه لا قَطع فى هذين الوجهين .

---

(١) خبر الآحاد هو الذى لم تتحقق فيه شروط التواتر ... أى أنه ما رواه عن الرسول واحد أو اثنان أو ثلاثة أو جمع لم يصل حدّ التواتر فى إحدى طبقات الإسناد أو بعضها أو كلها حتى وصل إلينا . ويتفرع خبر الآحاد إلى أنواع حسب عدد طرقه . لمزيد التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه » ص ٥٥ وما بعدها ، إصدار مكتبة القرآن .

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين فى الفسق على أن المائتين نصابٌ للزكاة لزمه تفسيق من سرق أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها ، وإن كانت قيمتها دون مائتى درهم ، وإذا لم يكن للقياس فى تحديده مَجَال ولم يدلّ عليه نص من القرآن والسنة الصحيحة لم يكن مأخوذاً إلا من وَسْوَسَة شيطانه الذى دعاه إلى ضلالته .

الفضيحة التاسعة عشـر من فضائحه : قوله فى الإيمان إنه اجتناب الكبيرة فحسب .

ونتيجة هذا القول : أن الأقوال والأفعال ليس شىء منها إيمانا ، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان ، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها .

وكان يقول مع هذا : « إن الفعل والترك كلاهما طاعة » ، والناسُ قبله فريقان : فريق قالوا : « إن الصلاة كلها من الإيمان » ، وفريق قالوا : « ليس شىء من الصلاة إيمانا » . وقد فارق هو الفريقين ؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان ، وترك الكبائر فيها من الإيمان .

الفضيحة العشرون من فضائحه : قوله فى باب المعاد بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجُعْلاَن والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحْشَر إلى الجنة .

وزعم أن كل من تفضَّل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة فى التفضيل .

وزعم أنه ليس لإبراهيم ابن رسول الله ﷺ فى الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين ، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس ؛ لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها ، فحجَرَ على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات ، ثم لم يَرْضَ بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك .

وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم ؛ لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم ، وإنما يختلفون فى الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم فى الأعمال .

وينبغى للنظام على هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له : حَشَرَك الله مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى مأواها ! ونحن ندعو له بهذا الدعاء الذى رضى به لنفسه .

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه : أنه لما أبتدع ضلالاته فى العلوم العقلية أدخل فى أبواب الفقه أيضاً ضلالات له لم يسبق إليها .

ا ــ **منها** : قوله إن الطلاق لا يقع بشئ من الكنايات[1] كقول الرجل لامرأته : أنت خَلية ، أو بَرِئَّة أو حَبْلُك على غَارِبك ، أو الْحَقِى بأهلك ، أو اعتدِّى ، أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء ، سواء نوى بها الطلاق أو لم ينوه .

وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نية الطلاق . وقد قال فقهاء العراق : « إن كنايات الطلاق فى حال الغضب كصريح الطلاق فى وقوع الطلاق بها من غير نية » .

ب ــ **ومنها** : قوله فى الظِّهار إن مَنْ ظاهر مِنْ امرأته بذكر البَطْن أو الفرج لم يكن مظاهراً وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها .

جـ ــ **ومنها** : كان يقول بتفسيق أبى موسى الأشعرى فى حُكْمه ، ثم أختار قولَه فى أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث ، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطجعاً ينقض الوضوء . وإنما اختلفوا فى النوم قاعداً ، وراكعا ، وساجداً وسامح فيه أبو حنيفة ، وأوجبه أكثر أصحاب الشافعى من طريق القياس .

د ــ **ومنها** : أنه زعم أن مَنْ ترك صلاةً مفروضةً عَمْداً لم يصح قضاؤه لها ، ولم

---

(١) كَنَى عن كذا كناية : تكلّم بما يُستدل به عليه ولم يصرِّح .

والكناية ــ فى علم البيان ــ لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلى لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته . وهى أنواع :

١ ــ كناية عن موصوف ، نحو : « أمة الدولار » : أمريكا ، « الناطقين بالضاد » : العرب أو المتكلمين بالعربية .

٢ ــ كناية عن صفة ، نحو : « نظافة اليد » : العفة والأمانة .

٣ ــ كناية عن نسبة صفة لموصوف ، نحو : « الذكاء ملء عين هذا الرجل » : فكل من الصفة (الذكاء) ، والموصوف (الرجل) مذكور ، والمراد أن الرجل يتصف بصفة الذكاء .

يجب عليه قضاؤها وهذا عند سائر الأمة كفرٌ كَكفر مَنْ زعَم أن الصلوات الخمس غير مفروضة ، وفى فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة : « إنه يلزمه قضاء صلواتِ يوم وليلة » ، وقال سعيد بن المسيب : « مَنْ تركِ صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة » ، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من يتركها عامداً وإن لم يستحلَّ تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، وقال الشافعى بوجوب قتْل تاركها عمداً ، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلا لا استحلالا ، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلى .

وخلافُ النظام للأمة فى وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة فى وجوب الصلاة ، ولا اعتبار بالخلافين .

ثم إن النظام مع ضلالاته التى حكيناها عنه طعَنَ فى أخبار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد ، فذكر الجاحظُ عنه فى كتاب « **المعارف** » وفى كتابه المعروف بـ « **الفتيا** » أنه عَابَ أصحابَ الحديث ورواياتهم أحاديث أبى هريرة ، وزعم أن أبا هريرة كان أكْذَبَ الناسِ ، وطعن فى الفاروق عمر رضى الله عنه ، وزعم أنه شكّ يوم الحُدَيْبية فى دينه ، وشك يوم وفاة النبى ﷺ ، وأنه كان فيمن نفر بالنبى عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة ، وأنه ضرب فاطمة ، ومنع ميراث العترة[1] ، وأنكر عليه تغريبَ نَصْر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح ، ونهى عن مُتْعِة الحج ، وحَرَّم نكاح الموالى للعربيات .

وعاب عثمان بإيوائه الحكَمَ بن العاص إلى المدينة ، واستعماله الوليدَ بن عُقْبَة على الكوفة حتى صَلَّى بالناس وهو سكران ، وعابه بأن أعان سعيدَ بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده ، وزعم أنه استأثر بالحِمىٰ .

ثم ذكر علياً رضى الله عنه وزعم أنه سُئِل عن بقرة قتلت حماراً ، فقال : « أقول فيها برأيى » ، ثم قال بجهله : مَنْ هو حتى يقضى برأيه ؟ .

وعاب ابنَ مسعود فى قوله فى حادثة تزويج بروع بنت واشق : « أقول فيها

---

(١) العِتْرَةُ : هم نسل الرجل ورهطه وعشيرته . والمراد هنا نسل النبى ﷺ . وقد مرّ معنا قوله . « إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة » تقدم تخريجه .

برأيي ، فإن كان صوابا فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأ فمنى » ، وكذّبه فى روايته عن النبى عليه السلام أنه قال : « السعيدُ مَنْ سَعِد فى بطن أمه ، والشّقِىُّ من شقى فى بطن أمة »[1] ، وكذبه أيضاً فى روايته انشقاقَ القمر[2] ، وفى رُؤْية الجنّ ليلة الجن[3] .

فهذا قولُه فى أخيار الصحابة وفى أهل بَيْعَة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ **لَقَدْ رَضِىَ اللهُ عَنِ المؤمنين إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِم ، فأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عليهم ، وأثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيبًا**[4] ﴾ . ومَنْ غَضِبَ على من رضى الله عنه فهو المغضوبُ عليه دونه .

ثم إنه قال فى كتابه : « إن الذين حكموا بالرأى من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجهلوا تحريم الحكم بالرأى فى الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يُذْكَرُوا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء فى المذاهب ، فاختاروا لذلك القولَ بالرأى » ، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين ، وما للصحابة رضى الله عنهم عند هذا الملحد الفَرِىِّ[5] ذنبٌ غير أنهم كانوا موحِّدِينَ لا يقولون بكفر القدرية الذين ادَّعَوْا مع الله تعالى خالقين كثيرين .

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته : « **أن السعيد من سعد فى بطن أمه ، والشقى من شقى فى بطن أمه** » ؛ لأن هذا خلافُ قول القدرية فى دعواها فى السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء الله عز وجل وقدره .

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوت معجزة لنبينا عليه السلام وأنكر معجزتَه فى نظم القرآن ، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك فى

---

(١) رواه مسلم : كتاب القدر ، حديث رقم ٣ . وابن ماجه : المقدمة، باب ٧ . والدارمى : المقدمة ٢٣ . وابن حنبل ٢ : ١٧٦ .

(٢) تقدم تخريج هذه الرواية .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة برقم ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ . والبخارى : كتاب المناقب ، باب ٣٢ . وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب ٤٢ . والترمذى : كتاب الطهارة ، باب ١٤ . وأحمد ١ : ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٤) الفتح : ١٨ . .

(٥) الفرىُّ من الرجال : هو المُختلِق .

القرآن مع قوله من طريق العقل ، فقد زَعَم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها ، وإن أجاز انشقاق القمر فى القُدْرة والإمكان فمالذى أوجب كذب ابن مسعود فى روايته انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك فى القرآن فى قوله : ﴿ **اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ، وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِر**[1] ﴾ ، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلا شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزَعَمُوا أن ذلك واقع بسِحْر ، ومنكِرُ وجودِ المعجزة شر ممن تأوَّلَهَا على غير وجهها .

وأما إنكاره رؤيَةَ الجن أصلا فيلزمه أن لا يرى بعضُ الجن بعضا ، وإن أجاز رؤيتَهم فما الذى أوجب تكذيب ابن مسعود فى دعواه رؤيتهم ؟

ثم إن النظام مع ما حكيناه من ضلالاته كان أفْسَقَ خلق الله عز وجل ، وأجْرَأهم على الذنوب العظام ، وعلى إدْمَانِ شرب المسكر ، وقد ذكر عبدُ الله بن مُسْلم بن قتيبة رحمه الله فى كتاب « **مختلف الحديث** » أن النظام كان يغدو على مسكر ، ويروح على مسكر ، وأنشد قوله فى الخمر :

مازِلْتُ آخُذُ رُوحَ الزِّقِّ فى لطف ... وأسْتَبِيحُ دمَاً مِنْ غَيْرِ مَذبُوحِ
حَتَّى انْتَشَيْتُ وَلِى رُوحَان فِى بَدَنٍ ... وَالزق مُطَّرَحٌ جِسْمٌ بِلاَ رُوحِ

ومثله فى طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته فى أقواله وضلالته فى أفعاله كما قيل فى الأمثال السائرة : إن مَنْ كان فى دينه ذَميما ، وفى أصله لئيما ، لم يترك لنفسه عاراً يتهم به إلا نَحلَه كريما ، واستباح به حريما ، وهل يَضُرُّ السحابَ نُبَاحُ الكلاب ؟ وكما لا يضر السحاب نباحُ الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار ، وما مثله فى طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته وضلالته إلا كما قال حسان بن ثابت :

مَا أُبَالِى أنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ ... أمْ لَحَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وقال غيرهُ :[2]

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أهَجَوْتَهَا ... أمْ بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

---

(١) القمر : ١ — ٢ .

(٢) هو الشاعر الشهير الفرزدق .

(٥) ذكر الأسوارية منهم :

وهم أتباع على الأسوارى[1] ، وكان من أتباع أبى الهُذَيل ، ثم انتقل إلى مذهب النظام ، وزاد عليه فى الضلالة بأن قال : « إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى »[2] ، وهذا القولُ منه يوجب أن تكون قدرةُ الله متناهية ، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية ، والقول به كفر من قائله .

(٦) ذكر المعمرية منهم :

وهم أتباع معمر بن عَبّاد السُّلمى[3] ، وكان رأسا للملحدة ، وذَنَباً للقدرية . وفضائحه على الأعداد كثيرة الأمداد .

منها : أنه كان يقول : « إن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض ، من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر ، وإنه لم يخلق شيئا من صفات الأجسام » ، وهذا خلاف قوله تعالى : ﴿ **قل الله خالق كل شئ ، وهو الواحد القهار**[4] ﴾ وخلاف قوله تعالى فى صفة نفسه : ﴿ **لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[5] وكان يزعم أن الله إنما خلق الأجسام ، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سَبَقَ من حياةٍ وموتٍ وسمع وبصر

---

(١) هو عمرو بن فائد ، أبو على الأسوارى التميمى : (... ـــ بعد ٢٠٠ هـ = ... ـــ بعد ٨١٥ م) من القراء المتكلمين القصّاص ، من أهل البصرة ، كان منقطعاً إلى أميرها محمد بن سليمان : أخذ عن عمرو بن عبيد ، وله معه مناظرات . له « تفسير » كبير . فضل الاعتزال ٢٧٠ ، واللباب ١ : ٤٧ ـــ ٤٨ ، وفى عجالة المبتدى للحازمى : « الأسوارى بضم الهمزة وفتحها ، منسوب إلى الأساورة بطن من تميم ، قاله أبو نعيم الحافظ »

(٢) والسبب فى قوله هذا ـــ كما يقول البغدادى فى « الملل والنحل » مخطوط ـــ أنه قال يوماً للنظام : هل يقدر الله تعالى على فعل الظلم و الكذب؟ فقال : لو كان قادراً عليهما لعله قد ظلم أو كذب فيما مضى ، أو لعله يجور أو يكذب فى المستقبل ، ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به . وأما دليل نؤمن به فلا ؛ لأن الدليل لا يخرجه من قدرته عليهما ، ومتى قدر عليهما صح أن يفعلهما . فقال له الأسوارى : يلزمك على هذا الأصل أن لا يقدر على أن يفعل ما علم أو خبر بأنه لا يفعله ، وإن كان ذلك من حسن ما قد فعله فى الصلاح ، وإن أجزت قدرته على ذلك فما يؤمنك من فعله ؟ فقال له النظام : هذا لازم من قولك فيه . فقال : أنا أسوى بينهما فأقول إنما لا يقدر على الجور والكذب ولا على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله .

(٣) مَعْمَر بن عبّاد السلمى : (... ـــ ٢١٥ هـ = ... ـــ ٨٣٠ م) من أهل البصرة ، وسكن بغداد ، وناظر النظام . انفرد بمسائل عقائدية عن باقى المعتزلة . خطط المقريزى ٢ : ٣٤٧ ، ولسان الميزان ٦ : ٧١ ، والمعتزلة لزهدى جار الله ٥٧ ، ٦٧ وفهرسته وقد ضبط « معمر » بتشديد الميم . والصواب أنها غير مشددة كما أوردناه أعلاه .

(٤) الرعد : ١٦ . (٥) الحديد : ٢ .

ولون وطعم ورائحة ماهو إلا عَرَضٌ فى الجسم من فعل الجسم بطَبْعِه ، والأصواتُ عنده فعل الاجسامِ المُصَوِّتة بطباعها ، وفناء الجسم عنده فعل الجسم بطبعِه ، وصلاحُ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده . وزعم أيضاً أن فناء كل فانٍ فعلٌ له بطبعه . وزعم أنه ليس لله تعالى فى الأعراض صنع ولا تقدير وفى قوله : « إن الله تعالى لم يخلق حياةً ولا موتا » تكذيبٌ منه لوصف الله سبحانه نفسَه بأنه يحيى ويميت ، وكيف يحيى ويميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتا ؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : إنه لما زعَم أن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض ، وأنكر مع ذلك صفات الله تعالى الأزليةَ كما أنكرها سائرُ المعتزلة ، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون لله تعالى كلام ؛ إذ لم يمكنه أن يقول : « إن كلامه صفة له أزلية » كما قال أهل السنة والجماعة ؛ لأنه لا يثبت لله تعالى صفة أزلية ، ولم يمكنه أن يقول : « إن كلامه فعله » كما قاله سائرُ المعتزلة ؛ لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئا من الأعراض ، والقرآنُ عنده فعلُ الجسم الذى حلَّ الكلامُ فيه ، وليس هو فعلا لله تعالى ، ولا صفة له ؛ فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل ، وإذا لم يكن له كلامٌ لم يكن له أمر ونهى وتكليف ، وهذا يؤدِّى إلى رفع التكليف ، وإلى رفع أحكام الشريعة ، وما أراد غيرَهُ ؛ لأنه قال بما يؤدى إليه .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة فى الأجسام لا نهاية لعدده ، وذلك أنه قال : « إذا كان المتحركُ متحركاً بحركة قامَتْ به فتلك الحركة اختصت بمحله لمعنى سواها ، وذلك المعنى أيضا يختصُّ بمحله لمعنى سواه ، وكذلك القول فى اختصاصِ كل معنى بمحله لمعنى سواهُ لا إلى نهاية ، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحله لمعنى سواه ، وذلك معنى أيضاً يختص بمحله لمعنى سواه لا إلى نهاية » .

وحكى الكعبى عنه فى مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها ، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه ، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما ، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نهاية .

وفى هذا القول إلحاد من وجهين :

أحدهما : قوله بحوادث لا نهاية لها ، وهذا يوجب وجود حوادث لا يُحصيها الله تعالى ، وذلك عناد لقول الله تعالى : ﴿ **وأحْصَى كل شيءعدداً** ﴾[1] .

والثانى : أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها يؤدِّيه إلى القول بأن الجسم أقْدَرُ من الله ؛ لأن الله عنده أنه ما خَلَقَ غير الأجسام ، وهى محصورة عندنا وعنده ، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه مالا نهاية له من الأعراض ، ومَنْ خلق مالا نهاية له ينبغى أن يكون أقْدَرَ مما لا يخلق إلا متناهيا فى العدد .

وقد اعتذر الكعبى عنه فى مقالاته بأن قال : « إن معمراً كان يقول : إن الإنسان لا فِعْلَ له غير الإرادة ، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع » .

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبعُ الذى نسَبَ إليه فعلَ الأعراض أقوى من الله عز وجل ؛ لأن أفعال الله أجسام محصورة ، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد . على أن قول معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكمون على المسلمين فى حدوث الأعراض ، وذلك أن المسلمين استدلُّوا على حدوث الأعراض فى الأجسام بتعاقُبِ المتضادات منها على الأجسام ، وأنكر أصحاب الكمون والظهور حدوثَ الأعراض ، وزعموا أنها كلها موجودة فى الأجسام ، فإذا ظهر فى الجسم بعض الأعراض كَمَنَ فيه ضدُّه ، وإذا كمن فيه العرض ظهر ضده ، فقال لهم الموحدون : لو كَمَنَ العرض تارةً وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواه ، وإلاّ افتقر ذلك المعنى فى ظهوره وكمونه إلى معنى سواه لا إلى نهاية ، وإذا بطل اجتماع مالا نهاية له من الأعراض فى الجسم الواحد صحَّ تعاقبها على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الكمون والظهور ، وإذا قال معمر بجواز اجتماع مالا نهاية له من الأعراض فى الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكمون والظهور فى محل واحد ، وسَوْقُ هذا الأصل يؤدى إلى القول بقدم الأعراض ، وذلك كفر ، فما يؤدى إليه مثله .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله فى الإنسان : « إنه شيء غير هذا الجسد المحسوس ، وهو حى عالم قادر مختار ، وليس هو متحركا ولا ساكنا ولا متلونا ولا يُرَى

---

(١) الجن : ٢٨ .

ولا يُلمس ، ولا يحل موضعا دون موضع ، ولا يحويه مكان دون مكان » .

فإذا قيل له : أتقول إن الإنسان فى هذا الجسد ، أم فى السماء ، أم فى الأرض أم فى الجنة ، أم فى النار ؟

قال : « لا أطلق شيئا من ذلك ، ولكنى أقول : إنه فى الجسد مدبر ، وفى الجنة منعم ، أو فى النار معذب ، وليس هو فى شئ من هذه الأشياء حالا ولا متمكنا ؛ لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عَمِيق ولا ذى وَزْن » ؛ فوصف الإنسان بما يوصف به الإلٰهُ سبحانه ؛ لأنه وصفه بأنه حى عالم قادر حكيم ، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى ، ثم نَزَّه الإنسان عن أن يكون متحركا أو ساكنا أو حاراً أو بارداً أو رَطْباً أو يابساً أو ذا لون أو وَزْنٍ أو طَعْمٍ أو رائحة ، والله سبحانه منزه عن هذه الأوصاف .

وكما زعم أن الإنسان فى الجسد مُدَبِّر له لا على معنى الحلول والتمكن فيه ، كذلك الإلٰهُ عنده فى كل مكان ، على معنى أنه مدبر له عالم بما يجرى فيه ، لا على معنى الحلول والتمكن فيه ، فكأنه أراد أن يُعْبَدَ الإنسانُ ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإلٰهُ به .

فلم يَجْسُرْ على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدى إليه : ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يَرَى إنسانٌ إنسانا ، ويوجبُ أن لا يكون الصحابة رأوا رسول الله ﷺ ، وكفاه بذلك خِزْياً .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه : « إنه قديم » مع وصفه إياه بأنه موجود أَزَلِيّ .

الفضيحة السادسة من فضائحه : امتناعُه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه ؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به ، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه ؛ لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسَه جاز أن يعلم العالم نفسَه .

وقد افتخر الكعبى فى مقالاته بأن معمراً من شيوخه فى الاعتزال ، ومن افتخر بمثله وهبناه منه ، وتمثلنا بقول الشاعر :

هل مشترٍ والسعيدُ بائعه هل بائعٍ سعيد من وَهَبا

(٧) ذكر البشرية منهم :

هؤلاء أتباع بشر بن المعتمر[1] وقال إخوانه من القدرية بتكفيره فى أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية .

فمما كَفَّرته القدرية فيه قولُه : « إن الله تعالى قادرٌ على لطفٍ لو فعله بالكافر لآمَنَ طوعاً » .

وكفروه أيضاً فى قوله : « إن الله تعالى لو خلق العُقَلاَء ابتداء فى الجنة وتفضَّل عليهم بذلك لكان ذلك أصْلَحَ لهم » .

وكفروه أيضاً بقوله : « إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمَنَ كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يُميتَه كافراً » .

وكفروه أيضاً بقوله : « إن الله تعالى لم يزل مريداً » .

وفى قوله : « إن الله تعالى إذا علم حدوثَ شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حُدوثه » .

والحقُّ فى هذه المسائل الخمس التى كَفَّرتِ المعتزلةُ البصريةُ فيها بشراً — مع بشر ، والمكفرون له فيها هم الكفرة ، ونحن نكفر بشراً فى أمور سواها كل واحد منها بدعة شنعاء :

أولها : قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً فى حال إيمانه ، ولا عادى كافراً فى حال كفره .

ويجب تكفيره فى هذا على قول جميع الأمَّة ، أما على قول أصحابنا فلأنا نقول : إن الله تعالى لم يزل مُوَالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد ، ومعادياً لمن علم إنه إذا وجد كفر ومات على كفره ، يكون معادياً له قبل كفره وفى حال كفره وبعد موته . وأما على أصول المعتزلة غير بشر فلأنهم قالوا : إن الله لم يكن موالياً لأحد قبل وجود

---

(١) بشر بن المعتمر الهلالى البغدادى ، أبو سهل : (... — ٢١٠ هـ = ... — ٨٢٥ م) من أهل الكوفة . قال الشريف المرتضى : « يقال : إن جميع معتزلة بغداد كانوا من مستجيبيه » . له مصنفات نثرية وشعرية فى نصرة مذهبه ، منها قصيدة فى أربعين ألف بيت ردّ فيها على كل الفرق المخالفة لعقيدته . ومات ببغداد . أمالى المرتضى ١ : ١٣١ ، ودائرة المعارف الإسلامية ٣ : ٦٦٠ .

الطاعة منه ، فكان فى حال وجود طاعته موالياً له ، وكان معادياً للكافر فى حال وجود الكفر منه ، فإن ارتدَّ المؤمنُ صار الله تعالى معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم .

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون موالياً للمطيع فى حال وجود طاعته ، ولا مُعَادياً للكافر فى حال وجود كفره ، وإنما يوالى المطيعَ فى الحالة الثانية من وجود طاعته ، ويعادى الكافر فى الحالة الثانية من وجود كفره . واستدلَّ على ذلك بأن قال : « لو جاز أن يوالىَ المطيعَ فى حال طاعته ، وجاز أن يعادىَ الكافِرَ فى حال وجود كفره ، لجاز أن يُثيب المطيعَ فى حال طاعته ، ويعاقب الكافر فى حال كفره » . فقال أصحابنا : لو فعل ذلك لجاز . فقال : « لو جاز ذلك لجاز أن يَمْسَخَ الكافر فى حال كفره » ، فقلنا له : لو فعل ذلك لجاز .

الفضيحة الثانية من فضائح بشر : إفراطه بالقول فى التولُّد ، حتى زعَمَ أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولـد إذا فعل أسبابها ، وكذلك قوله فى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وقد كفَّره أصحابنا وسائر المعتزلة فى دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والروائح والإدراكات .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه ، ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته .

فسئل على هذا عن كافر تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر ، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر الذى قد تاب منه ؟

فقال : نعم .

فقيل له : يجب على هذا أن يكون عذابُ من هو على ملة الإسلام مثلَ عذاب الكافر .

فالتزم ذلك .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يعذب الطفل ظالما له فى تعذيبه إياه ، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلا مستحقاً للعذاب .

وهذا فى التقدير كأنه يقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلا ، وأول هذا الكلام ينقض آخره .

وأصحابنا يقولون : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان عَدْلاً منه فلا يتناقض قولهم فى هذا الباب ، وقول بشر فيه متناقض .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم فى المكان الأول ولا فى المكان الثانى ، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثانى .

وهذا قول غير معقول فى نفسه ، واختلف المتكلمون قبله فى الحركة : هل هو معنى أم لا ؟ فنفاها نُفَاة الأعراض ، واختلف الذين أثبتوا الأعراض فى وقت وجود الحركة :

فمنهم من زعم أنها توجد فى الجسم وهو فى المكان الأول فينتقل بها عن الأول إلى الثانى ، وبه قال النظام وأبو شمر المرجىء .

ومنهم من قال : إن الحركة تحصل فى الجسم وهو فى المكان الثانى ؛ لأنها أول كون فى المكان الثانى . وهذا قول أبى الهُذَيل والجبائى وابنه أبى هاشم ، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعرى رحمه الله .

ومنهم من قال : إن الحركة كوْنان فى مكانين ، أحدهما [illegible] فى المتحرك وهو فى المكان الأول ، والثانى يوجد فيه وهو فى المكان الثانى . وهذا قول الراوندى ، وبه قال شيخنا أبو العباس القَلاَنسى .

وقد خرج قولُ بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم فى المكان الأول ولا فى المكان الثانى ، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالَىْ كونه فى المكان الأول وكونه فى المكان الثانى ، وقوله هذا غير معقول له ، فكيف يكون معقولا لغيره ؟

(٨) ذكر الهشامية منهم :

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفُوْطىّ[1] وفضائحه بعد ضلالته بالقدر تترى[2] .

منها : أنه حرم على الناس أن يقولوا : « حسبنا الله ونعم والوكيل » من جهة تسميته بالوكيل ، وقد نطق القرآن بهذا الاسم لله تعالى[3] ، وذكر ذلك فى السنة الواردة فى تسعة وتسعين إسماً من أسماء الله تعالى[4] ، فإذا لم يجز إطلاق هذا الاسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنة الصحيحة به ، فأىُّ اسم بعده يطلق عليه ؟ وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية فى إطلاقها على الله عز وجل من الأسماء مالم يذكر فى القرآن والسنة إذا دل عليه القياس ، وزاد هذا التعجُّبُ بمنع الفُوْطى عن الإطلاق على الله بما قد نطق به القرآن والسنة .

واعتذر الخياطُ عن الفُوْطى بأن قال : « إن هشاماً كان يقول : « حسبنا الله ونعم المتوكِّل عليه ، بدلا من الوكيل » ، وزعم أن وكيلا يقتضى مُوَكِّلا فوقه .

---

(١) هشام بن عمرو الفُوْطىّ ، الشيبانى (... — ٢٢٦ هـ = ... — ٨٤١ م) من أهل البصرة ، كان مقدماً بين المعتزلة ، ويقدره ذووا السلطان ، يروى ابن المرتضى عن يحيى بن أكثم أن المأمون الخليفة العباسى كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم.له مصنفات عديدة . انظر طبقات المعتزلة ٦١ .

(٢) تترى : أى تتابع .

(٣) آل عمران : ١٧٣ .

(٤) وهذا فى الحديث الذى رواه أبو هريرة عن النبى ﷺ قال : « إن لله تسعة وتسعين اسماً : مائة إلا واحداً . إنه وتر يحب الوتر ، من أحصاها دخل الجنة : هو الله الذى لا إله إلا هو . الرحمن . الرحيم .. — ثم ذكر باقى التسعة والتسعين اسماً ومن بينها اسم الوكيل — » . أخرجه الترمذى ، وابن حبان فى صحيحه ، والحاكم فى مستدركه ، والبيهقى فى شعب الإيمان ، كلهم عن أبى هريرة . قال أبو عيسى الترمذى : « هذا حديث غريب ، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، ولا نعلم فى شئ من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا فى هذا الحديث . وقد روى آدم بن إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبى هريرة عن النبى ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح » ، الترمذى ٥ : ٥٣١ — ٥٣٢ ، طبعة الحلبى .

وقال فى الزوائد : « لم يخرج أحد من الأئمة الستة عدد أسماء الله الحسنى من هذا الوجه ولا من غيره غير ابن ماجه والترمذى ، مع تقديم وتأخير . وطريق الترمذى أصح شئ فى الباب » ، قال : « وإسناد طريق ابن ماجه ضعيف ، لضعف عبد الملك بن محمد » . وقد تتبع ابن حجر العسقلانى هذا الحديث سنداً ومتناً فى كتابه « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » ٢٣ : ٢٥١ — ٢٦٨ طبعة الكليات الأزهرية . ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع لكتاب « المقصد الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى » لأبى حامد الغزالى ، بتحقيقنا ، إصدار مكتبة القرآن بمصر .

وهذا من علامات جهل هشام والمعتذِرِ عنه بمعانى الأسماء فى اللغة . وذلك أن الوكيل فى اللغة بمعنى الكافى ؛ لأنه يَكْفِى موكلَه أمر ما وكله فيه . وهذا معنى قولهم : « حسبنا الله ونعم الوكيل » . ومعنى حَسْبنا : كافينا ، وواجبٌ أن يكون ما بعد نِعْمَ موافقا لما قبله ، كقوله القائل : الله رازقُنا ونعم الرازِقُ ، ولا يقال : الله رازقنا ونعم الغافر ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فهو حَسْبُهُ[1] ﴾ ، أى كافيه .

وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾[2] ، أى حفيظ ، ويقال فى نقيض الحفيظ : رَجُل وَكِلٌ وَوَكَلٌ : أى بليد ، والوَكَالُ البلادة ، وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ ، وكان الله عز وجل كافيا وحفيظا ، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل فى أسمائه معنًى . والعَجَبُ من هشام فى أنه أجاز أن يُكْتَبَ لله عز وجل هذا الاسم ، وأن يُقْرأ به القرآن ، ولم يجِزْ أن يُدْعَى به فى غير قراءة القرآن .

الفضيحة الثانية من فضائح الفوطى : امتناعُه من إطلاق كثير مما نطَق به القرآن ، فمنع الناس من أن يقولوا : إن الله تعالى عز وجل أَلّفَ بين قلوب المؤمنين وأضَلَّ الفاسقين ، وهذا عِناد منه لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِى الأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَلٰكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ، إنه عَزِيز حكيم[3] ﴾ ، ولقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللهُ الظالمين وَيَفْعَلُ اللهُ ما يشاء[4] ﴾ ؛ وقوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إلاّ الْفَاسِقِينَ[5] ﴾ ، ومنع أن يقول فى غير القرآن إنه عمى على الكافرين .

ووافَقَهُ صاحبه عبّاد بن سليمان الضّمْرِى فى هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا : إن الله تعالى خلق الكافر ؛ لأن الكافر اسمٌ لشيئين : إنسان ، وكفره ، وهو غير خالق لكفره عنده . ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول : إن الله تعالى خلق المؤمن ؛ لأن المؤمن اسم لشيئين : إنسان ، وإيمان ، والله عنده غيرُ خالق لإيمانه . ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قَتَلَ كافراً أو ضَرَبه ؛ لأن الكافر اسم للإنسان وكفره ، والكفر لا يكون مقتولا ولا مضروباً .

---

(١) الطلاق : ٣ .　(٢) الأنعام : ٦٦ .　(٣) الأنفال : ٦٣ .
(٤) إبراهيم : ٢٧ .　(٥) البقرة : ٢٦ .

ومنع عَبَّاد من أن يقال : إن الله تعالى ثالثُ كلِّ اثنين : ورابعُ كلِّ ثلاثةٍ . وهذا عِنَادٌ منه لقول الله عز وجل : ﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَجْوَى ثَلاثَةٍ إلا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلاَ خَمْسَةٍ إلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلاَ أدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أكْثَرَ إلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أيْنَ مَا كَانُوا ، ثُمَّ ينبئهم بما عملوايوم القيامة ، إن الله بكل شيء عليم** ﴾[1] .

كان يمنع أن يقال : إن الله عز وجل أمْلَى[2] للكافرين . وفى هذا عِنَاد منه لقوله عز وجل : ﴿ **إنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إثْماً ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مهين** ﴾[3] . فإن كان عباد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فالعَصَا من العُصَيَّة ، ولَنْ تلد الحية إلا الحية . وإن انفرد بها دونه فقد قاسَ التلميذُ ما منع من إطلاقه على ما منع أستاذُه من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على الله تعالى .

الفضيحة الثالثة من فضائح الفُوَطِيِّ : قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى ، وكذلك قال صاحبه عباد ، وزعَمَا أن فَلْقَ البحرِ ، وقَلْبَ العصا حية ، وانشقاقَ القمر ، ومَحْق السِّحْرِ ، والمَشْيَ على الماء ، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول فى دعواه الرسالة .

وزعم الفوطى أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوساً ، والأجسام محسوسة ؛ فهى الأدلة على الله تعالى ، والأعراض معلومة بدلائل نَظَرية ، فلو دلَّتْ على الله لا حتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية .

فقيل له : يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول : إن الأعراض لا تدلّ على شيء من الأشياء ، ولا على حكم من الأحكام ؛ لأنها لو دلت على شيء أو على حكم لا حتاجت فى دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه ، واحتاج كلُّ دليل إلى دليل لا إلى نهاية فإن صار إلى أن الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على الحلال والحرام والوعد والوعيد .

على أن من الأعراض ما يُعْلم وجوده بالضرورة : كالألوان ، والطعوم ، والروائح ، والحركة ، والسكون ؛ فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه ؛ لأنها محسوسة كما دَلَّت الأجسام عليه ؛ لأنها محسوسة .

---

(١) المجادلة : ٧ . (٢) أى أمهلهم وأطال لهم . (٣) آل عمران : ١٧٨ .

فإن قال : إن الأعراض غير محسوسة لأن نُفَاة الأعراض قد أنكروا وجودها .

قيل : فالنجارية والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة ، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة ، وأن لا تدل عليه سبحانه .

الفصيحة الرابعة من فضائح الفوطى : قوله بالمقطوع والموصول ، وذلك قوله : « لو أن رجلا أسْبَغَ الوضوء ، وافتتح الصلاة ، متقرباً بها إلى الله سبحانه ، عازماً على إتمامها ، ثم قرأ فركَعَ فسجَدَ مخلصاً لله تعالى فى ذلك كله ، غير أنه قطعها فى آخرها — إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله تعالى عنها وحَرَّمها عليه ، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها » .

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مَضَى منها كانت طاعةً لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : إنكارُهُ حصارَ عثمان وقتله بالغلبة والقهر وزعم أن شِرْذِمة قليلة قتلوه غِرَّةً من غير حصار مشهور .

ومُنْكِرُ حصار عثمان مع تَوَاتُرِ الأخبار به كمنكر وقعتى بَدْر وأُحُدٍ مع تواتر الأخبار بهما ، وكمنكر المعجزات التى تواترت الأخبار بها .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله فى باب الإمامة : « إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها ، وتركت الظلم والفساد ، احتاجت إلى إمام يَسُوسُها . وإذا عصت ، وفجرت ، وقتلت إمامها ، لم تعقد الإمامة لأحد فى تلك الحال » .

وإنما أراد الطعن فى إمامة عليٍّ ؛ لأنها عُقِدَتْ له فى حال الفتنة وبعد قتل إمامٍ قبله .

وهذا قريب من قول الأصم منهم : « إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع عليه » وإنما قصد بهذا الطعن فى إمامة على رضى الله عنه ؛ لأن الأمة لم تجتمع عليه ؛ لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات ؛ فأنكر إمامة علىّ مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علىّ رضى الله عنه وقَرَّت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن

شيوخ المعتزلة فى إمامة علىّ وبعد شك زعيمهم واصل فى شهادة علىّ وأصحابه .

الفضيحة السابعة من فضائح الفوطى : قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار مخلوقتَانِ . وأخْلافُهُ من المعتزلة شكوا فى وجودهما اليوم ، ولم يقولوا بتكفير من قال إنهما مخلوقتان .

والمثبتون لخَلِقهمَا يكفرون من أنكرهما ، ويقسمون بالله تعالى أن مَنْ أنكرهما لا يدخل الجنة ولا ينجو من النار .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : إنكاره افتضاض الأبكار فى الجنة ، ومَنْ أنكر ذلك يُحْرَمُ ذلك ، بل يحرم عليه دخول الجنة فَضْلاً عن افتضاض الأبكار فيها .

وكان الفوطى مع ضلالاته التى حكيناها عنه يرى قَتْلَ مخالفيه فى السر غِيلَة ، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام .

فماذا على أهل السنة إذا قالوا فى هذا الفوطى وأتباعه : إن دماءهم وأموالهم حَلالٌ للمسلمين وفيه الخمس ، وليس على قاتل الواحد مهم قَوَدٌ[1] ، ولا دِيَةٌ ، ولا كَفَّارة ، بل لقاتله عند الله تعالى القربى والزلفى . والحمد لله على ذلك .

(٩) ذكر المردارية منهم :

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح : المعروفِ بأبى موسى المردار[2] . وكان يقال له : راهب المعتزلة . وهذا اللقب لائقٌ به إن كان المراد به مأخوذاً من رَهْبَانية النصارى ، ولقبه بالمردار لائق به أيضا ، وهو فى الجملة كما قيل :

وقَلَّما أبْصَرَتْ عيناكَ من رَجُلٍ إلا ومَعْنَاه إن فكَرْتَ فِي لَقَبِه

وكان هذا المردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح[3] منه كما قاله النظام وفى هذا عِنَاد منهما لقول الله عز وجل : ﴿ **قُلْ لَئِن**

---

(١) القَوَدُ : القصاص .

(٢) عيسى بن صبيح المردار ، أبو موسى : (... ــ نحو ٢٢٦ هـ) أخذ العلم عن بشر بن المعتمر ، وكان زاهداً ، انفرد بمسائل عن المعتزلة . وقد تتلمذ على يديه عدد من متكلمى المعتزلة ، منهم : أبو زفر ، ومحمد بن سويد ، وجعفر بن حرب الثقفى ، وجعفر بن مبشر الهمدانى . وله أثر بارز فى نشر مذهب المعتزلة ببغداد .

(٣) ذكر البغدادى فى « الملل والنحل » أن المردار افتتح دعوته بهذه المقولة .

اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أن يأتوا بمثل هٰذَا الْقُرْآنِ لا يأتُونَ بِمِثْلِهِ ، ولوْ كَانَ بعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظهِيراً ﴾[1] .

وكان المردار مع ضلالته يقول بتكفير مَنْ لابَسَ السلطان ، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لا بَسَ السلطان من موافقيهم فى القَدَر والاعتزال : « إنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر » ، وأفتى المردار بأنه كافر .

والعجب من سلطان زمانِهِ كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه ؟!

وكان يزعم أيضاً أن الله قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهاً ظالما كاذبا .

وحكي أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعلٍ واحدٍ من فاعِلَيْنِ مخلوقين على سبيل التولُّد ، مع إنكاره على أهل السنة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق والآخر مكتسب .

وزعم المردار أيضا أن مَنْ أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كَيْفٍ فهو كافر ، والشاك فى كفره كافر ، وكذلك الشاك فى الشاك لا إلى نهاية . والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير مَنْ أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شُعَاعٍ بصر الرائى بالمرئيّ والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك فى كفره .

وقد حكت المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله ، ولايدفع شيء منه إلى ورثته .

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بان قال : « كان فى ماله شُبَه ، وكان للمساكين فيه حق » ، وقد وصفه فى هذا الاعتذار بأنه كان غاصبا وخائنا للمساكين . والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلّد فى النار .

وقد أكفره سائر المعتزلة فى قوله بتولُّدِ فعلٍ واحد من فاعلين وقد أكفر هو أبا الهذيل فى قوله بفَنَاء مقدورات الله عز وجل ، وصنف فيه كتاباً ، وأكفر أستاذه بشر بن المعتمر فى قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات ، وأكفر النظام

---

(١) الإسراء : ٨٨ .

فى قوله بأن المتولدات من فعل الله ، وقال : « يلزمه أن يكون قول النصارى : (المسيح ابنُ الله) من فعل الله » .

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخِه ، وقال شيوخُه بتكفيره ، وكلا الفريقين مُحِقٌّ بتكفير صاحبه !

(١٠) ذكر الجعفرية منهم :

هؤلاء أتباع جعفرين ، أحدهما : جَعْفَر بن حَرْب[1] ، والآخر جَعْفَر بن مبَشر[2] ، وكلاهما للضلالة رأس ، وللجهالة أساس .

أما جعفر بن مبشر : فإنه زعم أن فى فُسَّاق هذه الأمة من هو شر من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق مُوَحِّد وليس بمؤمن ولا كافر ؛ فجعل الموحد الذى ليس بكافر شراً من الثنوى الكافر وأَقَلُّ ما نقابل به على هذا القول أن نقول له : إنك عندنا شر من كل كافر على بسيط الأرض .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضَرْب شارب الخمر الحدَّ وقع خطأ ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم . فشارك ببدعته هذه نَجَدَات الخوارج فى إنكارها حد الخمر وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حَدَّ الخمر ، وإنما اختلفوا فى حد شارب النبيذ إذا لم يسكر منه ، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأى والحديث على رغم من أنكر ذلك .

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَق حبة أو ما دونها ، فهو فاسق مخلد فى النار ، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغُفْرَان الصغائر عند اجتناب الكبائر .

وزعم أيضاً أن تأبيد المذنبين فى النار من مُوجِبات العقول ، وخالف بذلك أسلافه

---

(١) جعفر بن حرب الهمدانى : (١٧٧ — ٢٣٦ هـ = ٧٩٣ — ٨٥٠م) من أهل بغداد . أخذ الكلام عن أبى الهذيل العلاف بالبصرة ، وعن المردار كما سبق أن ذكرنا. وصنف كتباً قال الخطيب البغدادى : « إنها معروفة عند المتكلمين » . وكان له اختصاص بالواثق العباسى . تاريخ بغداد ٧ : ١٦٢ ، ومروج الذهب ٢ : ٢٩٨ .

(٢) جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفى : (... — ٢٣٤ هـ = ... — ٨٤٨م) يعتبر من كبار المعتزلة ومتكلميهم ، له آراء انفرد بها ، وله تصانيف ، مولده ووفاته ببغداد . تاريخ بغداد ٧ : ١٦٢ .

الذين قالوا : « إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل » .

وزعم أيضاً أن رجلا لو بَعَثَ إلى امرأة يخطبها ليتزوجها ، وجاءته المرأة فوثَبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حَدَّ عليها ؛ لأنها جاءته على سبيل النكاح ، وأوجب الحدَّ على الرجل ؛ لأنه قصد الزنى . ولم يعلم هذا الجاهلُ أن المطاوعة للزانى زانية إذا لم تكن مكرهة . وإنما اختلف الفقهاء فيمن أُكْرَهَ امرأةَ على الزنى : فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً ، وبه قال الشافعى وفقهاء الحجاز . ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب المهر عليه . ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزانى كما قال ابن مبشر ، وكفاه بخلاف الإجماع خِزْيا .

وأما جعفر بن حَرْب : فإنه جَرَى على ضلالات أستاذه المردار ، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها ، إذا كان كل بعضٍ منها غيرها .

وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل ، وليس يقدر على شىء ، هكذا حكى عنه الكعبىُّ فى مقالاته ، ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشىء ليس غير عالم به .

قال عبد القاهر : لابن حرب كتابٌ فى بيان ضلالاته ، وقد نقضناهُ عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب « **الحَرْب على ابن حَرْب** » وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومَنِّه .

(١١) ذكر الإسكافية منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عبد الله الإسكافى[1] . وكان قد أخذ ضلالته فى القَدَر عن جعفر بن حرب ، ثم خالفه فى بعض فروعه ، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين ، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول

(١) محمد بن عبد الله ، أبو جعفر الإسكافى : (... - ٢٤٠ هـ = ... - ٨٥٤م) بغدادى أصله من سمرقند . له مناظرات مع الكرابيسى وغيره . قال ابن النديم : « كان المعتصم يعظمه جداً » . له كتاب « نقض العثمانية » وهى للجاحظ . وفى « رسائل الجاحظ » للسندوبى « خلاصة نقض العثمانية » من الصفحة ١٣ إلى ٦٦ ولم يذكر مكان وجود الأصل الذى أخذ عنه هذه الخلاصة . خطط المقريزى ٢ : ٣٤٦ ، ولسان الميزان ٥ : ٢٢١ .

النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب ، وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما وغناه عنهما . وجعل بين القولين منزلَةً ؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم مَنْ لا عَقْل له ، ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكفره أسلافهُ فى ذلك ، وأكفرهم هو فى خلافه .

ومن تدقيقه فى ضلالته قوله بأنه يجوز أن يقال : إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال : إنه يتكلم ، وسماه مكلما ، ولم يسمه متكلما ، وزعم أن متكلما يوهم أن الكلام قام به ، ومكلم لا يوهم ذلك ، كما أن متحركا يقتضى قيام الحركة به ، ومتكلما يقتضى قيام الكلام به ، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به ، وأما أسلافه القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلالك هذا يوجب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانهُ فحسب ؛ لأن الكلام عندك يحل فيه ، بل يوجب عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شيء ؛ لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف ، ولا يصح أن يكون حرف واحدٌ كلاما ، ومحل كل حرف من حروف الكلام غير محل الحرف الآخرِ ، فيعنى على اعتلالك أن لا يكون الإنسان متكلما ولا جزءاً منه على قواعد اعتلالك أن الله تعالى لم يكن متكلما لأن الكلام لا يقوم به عندك .

وقد فخم بعض المعتزلة من الإسكافى بأنْ زعم أن محمد بن الحسن[1] رآه ماشيا فنزل عن فرسه ، وهذا كذب من قائله ؛ لأن الإسكافى لم يكن فى زمان محمد بن الحسن ، ومات محمد بن الحسن بالرى فى خلافة هارون الرشيد ، ولم يدرك الإسكافُى زمانَ الرشيد ، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره إياه . وقد روى هشام بن عبيد الله الرازى عن محمد بن الحسن : « أن من صلى خلف المعتزلىّ يُعيدُ صلاته » ، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم ، عن أبى يوسف[2] أنه سُئل عن المعتزلة ، فقال : « هم الزنادقة » وقد أشار الشافعى فى كتاب

---

(١) محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى ، أبو عبد الله : (١٣١ – ١٨٩ هـ = ٧٤٨ – ٨٠٤ م) إمام بالفقه والأصول ، وهو الذى نشر علم أبى حنيفه ، ولاه الرشيد القضاء بالرقة ثم أقاله ، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه ، فمات فى الري . نعته الخطيب البغدادى بإمام أهل الرأى . له كتب كثيرة ، منها « المبسوط » فى فروع الفقه ، و « الجامع الكبير » ، و« السير » . الفهرست لابن النديم ١ : ٢٠٣ ، والفوائد البهية ١٦٣ ، وتاريخ بغداد ٢ : ١٧٢ ــ ١٨٢ .

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادى ، أبو يوسف : (١١٣ ــ ١٨٢ هـ = ٧٣١ ــ

« القياس » إلى رُجُوعِه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء ، وبه قال مالك وفقهاء المدينة ؛ فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم ؟!

(١٢) ذكر الثُّمَامية منهم :

هؤلاء أتباع ثُمَامة بن أشرس النميرى[1] من مواليهم ، وكان زعيم القدرية فى زمان المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، وقيل : إنه هو الذى أغْوَى المأمون بأن دَعَاه إلى الاعتزال .

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلُّها فيهما :

إحداهما : أنه لما شارَكه أصحابُ المعارف فى دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن مَنْ لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهيا عن الكفر وكان مخلوقاً للسخرة والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التى ليست بمكلفة ؛ وزعم لأجل ذلك أن عَوَامَّ الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون فى الآخرة تراباً .

وزعم أن الآخرة إنما هى دار ثوابٍ أو عقابٍ ، وليس فيها لمن مات طفلا ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً ، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً ؛ فيصيرون حينئذ ترابا ؛ إذ لم يكن لهم حظ فى ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثُمَامة : قوله بأن الأفعال المتولِّدة أفعال لا فاعل لها .

وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم ؛ لأنه لو صح وجودُ فعل بلا فاعل لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ فى الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان فى

٧٩٨م) صاحب الإمام أبى حنيفة ، وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه . كان فقيهاً علامة ، من حفاظ الحديث .. ولى القضاء ببغداد أيام المهدى والهادى والرشيد . ومات فى خلافته ببغداد وهو على القضاء . وهو أول من دُعى « قاضى القضاة » ويقال له : قاضى قضاه الدنيا ! وأول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة . من كتبه « الخراج » و« الرد على مالك بن أنس » و« الجوامع » فى أربعين فصلا ذكر فيه اختلاف العلماء والرأى المأخوذ به . مفتاح السعادة ٢ : ١٠٠ ـــ ١٠٧ ، والبداية والنهاية ١٠ : ١٨٠ ، وتاريخ بغداد ١٤ : ٢٤٢ .

(١) ثُمَامَة بن أشْرَس النميرى ، أبو معن : (... ـــ ٢١٣هـ = ... ـــ ٨٢٨م) أحد الفصحاء البلغاء المقدَّمين . أراد المأمون أن يستوزره فاستعفاه . من تلاميذه الجاحظ . لسان الميزان ٢ : ٨٣ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٧٣ ، والبيان والتبيين ١ : ٦١ .

حدوث العالم دلالة على صانعه ، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لا من كاتب ، ووجود مبنى أو منسوخ لا من بانٍ أو ناسخ .

ويقال له : إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك ، فلم تَلُومُ الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ، وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة الكفر ؟

ومن فضائح ثمامة أيضا أنه كان يقول فى دار الإسلام : « إنها دار شرك وكان يحرم السَّبىَ ؛ لأن المسبىَّ عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصى عنده من عرف ربه بالضرورة ثم جَحَده أو عصاه وفى هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ؛ لأنه كان من الموالى ، وكانت أمه مسبيَّة ، ووطْء من لا يجوز سبيها على حكم السبى الحرام زنى ، والمولود منه ولد زنى ؛ فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه !!

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أموراً عجيبة :

منها : ماذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة فى كتاب « **مختلف الحديث** » ذكر فيه أن ثمامة بن أشرس رأى الناسَ يوم جمعة يتعادَوْنَ إلى المسجد الجامع لخوفهم فَوْتَ الصلاة ، فقال لرفيق له : انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر . ثم قال : ماذا صنع ذاك العربُّى بالناس ؟ يعنى رسولَ الله ﷺ .

وحكى الجاحظ فى كتاب «المضاحك» أن المأمون ركب يوما ، فرأى ثمامة سكران قد وقع فى الطين ، فقال له : « ثمامة ؟! قال : أى والله ، قال : ألا تستحى ؟ قال : لا والله ، قال : عليك لعنة الله ، قال : تَتْرَى ؛ ثم تَتْرَى » .

وذكر الجاحظ أيضا أن غلام ثُمَامة قال يوما لثمامة : « قم صَلِّ . فتغافَلَ ، فقال له : قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح ، فقال : أنا مستريح إن تركتنى » .

وذكر صاحب تاريخ المَرَاوزة أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد بن نصر المروزى ، وذكر له أنه يكفر مَنْ يُنكر رؤية الله تعالى ، ومن يقول بخلق القرآن ، فاعتصم المعتصم ببدعة القدرية فقتله ، ثم ندم على قتله ، وعاتب ثمامة وابن أبى دُوَاد[1] وابن

---

(١) اسمه أحمد بن أبى دُوَاد ، وتختلف الروايات فى اسم أبيه « أبى دواد » قيل : اسمه الفرج ،وقيل : دعمى ، وقال طلحة : الصحيح أن اسمه كنيته ، يعنى « أبا دواد » . انظر تاريخ بغداد ٤ : ١٤١ — ١٥٦ ، والبداية والنهاية ١٠ : ٣١٩ .

الزيات فى ذلك ، وكانوا أشاروا عليه بقتله ، فقال له ابن الزيات : « وإن لم يكن قتله صوابا فقتلنى الله تعالى بين الماء والنار » ، وقال ابن أبى دُوَاد : « حَبَسَنى الله فى جلدى إن لم يكن قَتْلُه صوابا » ، وقال ثمامة : « سَلَّطَ الله تعالى علىَّ السيوف إن لم تكن أنت مصيبا فى قتله » . فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم فى نفسه : أما ابن الزيات فإنه دخل فى الحمام وسقط فى أتونه فمات بين الماء والنار[1] وأما ابن أبى دُوَاد فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه فى حبسه الفالج ، فبقى فى جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات[2] . وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة ، فنادى رجل منهم فقال : « يا آل خُزَاعة ، هذا الذى سَعَى بصاحبكم أحمد ابن نصر ، وسعى فى دمِهِ » ، فاجتمع عليه بنو خُزَاعة بسيوفهم حتى قتلوه ، ثم أخرجوا جيفته من الحرم ، فأكلته السباع خارجا من الحرم ؛ فكان كما قال الله تعالى : ﴿ **فَذَاقَتْ وَبَالَ أمرها ، وكَانَ عَاقِبَةُ أمْرِهَا خُسْراً** ﴾[3] .

(١٣) ذكر الجاحظية منهم :

هؤلاء أتباع عمرو بن بَحْرْ الجاحظ[4] . وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ فى كتبه التى لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول ، ولو عرفوا جهالاته فى ضلالاته لا ستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياهُ إنسانا ، فضلا عن أن ينسبوا إليه إحسانا .

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكعبى عنه فى مقالاته ــ مع افتخاره به ــ

---

(١) يذكر المؤرخون أن ابن الزيات مات نتيجة تعذيب المتوكل له حتى الموت ؛ وذلك لأن ابن الزيات عندما كان وزيراً كان المعتصم يعول عليه فى مهام دولته ، وكذلك ابنه الواثق ، ولما مرض الواثق عمل ابن الزيات على تولية ابنه وحرمان المتوكل ، فلم يفلح ، وولى المتوكل فعاقبه بما ذكرناه أعلاه . انظر وفيات الأعيان ٢ : ٥٤ ، وأمراء البيان ١ : ٢٧٨ ــ ٣٠٦ وذكر فيه أنه كان من بلغاء الكتاب والشعراء وله ديوان شعر . والطبرى ١١ : ٢٧ . مولده ووفاته (١٧٣ - ٢٣٣ هـ = ٧٨٩ - ٨٤٧ م) .

(٢) بالفعل فلج ابن أبى دواد فى أول خلافة المتوكل سنة ٢٣٣ هـ وتوفى مفلوجاً ببغداد سنة ٢٤٠ هـ . كان متصلاً بالمأمون فلما قرب موته أوصى به أخاه المعتصم ، فجعله قاضى قضاته ، وكان يستشيره فى أمور الدولة كلها ، ولما مات المعتصم اعتمد الواثق على رأيه ، وعندما تولى المتوكل الخلافة حدث ما ذكرناه أعلاه . انظر ابن خلكان ١ : ٢٢ ، وتاريخ بغداد ٤ : ١٤١ ــ ١٥٦ .

(٣) الطلاق : ٩ .

(٤) سبق التعريف به .

قوله : « إن المعارف كلها طِبَاعٌ ، وهى مع ذلك فعل للعباد ، وليست باختيار لهم » .

قالوا : ووافق ثمامة فى أنْ لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعا ، وأنها وجبت بإرادتهم .

وقال : وزعم أيضا أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى ، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه ؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله .

فإن صَدَقَ الكعبى على الجاحظ فى أنْ لا فِعْلَ للإنسان إلا الإرادة — لزمه أن لا يكون الإنسان مصليا ، ولا صائما ، ولا حاجا ، ولا زانيا ، ولا سارقا ، ولا قاذفاً ، ولا قاتلاً ؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة ، ولا صوماً ، ولا حجاً ، ولا زِنىً ، ولا سرقة ، ولا قَتْلاً ، ولا قَذْفا ؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة .

وإذا كانت هذه الأفعال التى ذكرناها عنده طباعا لا كَسْباً — لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب ؛ لأن الإنسان لا يُثاب ولا يُعَاقب على ما لا يكون كسبًا له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لَوْنِه وتركيب بَدَنِه ؛ إذْ لم يكن ذلك من كَسْبه .

ومن فضائح الجاحظ أيضاً : قوله باستحالة عَدَم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خَلْق شيء ولا يقدر على إفنائه ، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق .

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ؛ فلسنا نقول ذلك لأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر .

ومن فضائح الجاحظ أيضا : قوله بأن الله لا يُدْخل النار أحداً ، وإنما النار تَجْذِبُ أهلها إلى نفسها بطبعها ، ثم تمسكهم فى نفسها على الخلود .

ويلزمه على هذا القول أن يقول فى الجنة : « إنها تجذبُ أهلَها إلى نفسها بطبعها ، وإن الله لا يدخل أحداً الجنة » . فإن قال بذلك قَطَعَ الرغبة إلى الله فى الثواب ،

وأبطل فائدة الدعاء . وإن قال « إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة » لزمه القولُ بأن الله يدخل النار أهلها .

وقد افتخر الكعبيُّ بالجاحظ ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة ، وافتخر بتصانيفه الكثيرة ، وزعم أنه كنانى من بنى كنانة بن خزَيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر .

فيقال له : إن كنت كنانيًّا كما زعمْت فلم صنفت كتاب « **مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية** » ، وإن كنت عربيا فلم صنفت كتاب « **فَضْل الموالى على العرب** » . وقد ذكر فى كتابه المسمى : « **مفاخر قحطان على عدنان** » أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية . ومَنْ رَضى بهَجْو آبائه كمن هجا أباه .

وقد أحسن جَحْظَة[1] فى هجاء ابن بَسَّام[2] الذى هجا أباه . فقال :

مَنْ كان يَهْجُو أباه فهَجْوُه قد كفاه ... لو أنه من أبيه ما كانَ يهجو أباه

* وأما كتبه المزخرفة فأصناف : منها كتاب فى « **حيل اللصوص** » وقد عَلَّم بها الفَسَقَة وُجُوه السرقة ، ومنها كتابه فى « **غش الصناعات** » وقد أفسد به على التجار سِلَعهم ، ومنها كتابه فى « **النواميس** » وهو ذَرِيعة للمحتالين يجتلبونِ بها ودائع الناس وأموالهم ، ومنها كتابه فى « **الفُتْيَا** » وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة ، ومنها كتبه فى « **القحاب ، والكلاب ، واللاطة** » ، وفى « **حيل المكدين** » . ومعانى هذه الكتب لائقة به وبصفته وأسرته ، ومنها كتاب « **طبائع الحيوان** » وقد سَلَخَ فيه معانى كتاب « **الحيوان** » لأرسطاطاليس ، وضمَّ إليه ما ذكره المدائنى من حكم العرب وأشعارها فى منافع الحيوان ، ثم إنه شحن الكتاب بمُنَاظرة بين الكلب والديك ، والاشتغالُ بمثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالغَثِّ ،

(١) هو أحمد بن جعفر ، أبو الحسن : (٢٢٤ ــ ٣٢٤هـ = ٨٣٩ ــ ٩٣٦م) نديم أديب مغن ، من أهل بغداد . كان فى عينيه نتوء فلقبه ابن المعتز بجحظة ، فلزمه اللقب . وكان مليح الشعر ، حاضر النادرة ، متصرفاً فى فنون من العلم كاللغة والنجوم ، عارفاً بالموسيقى ، لم يكن يتقدمه أحد فى صناعة الغناء . صنف كتباً قليلة منها « المشاهدات » فى الأخبار واللطائف . معجم الأدباء ١ : ٣٨٣ ، وتاريخ بغداد ٤ : ٦٥ .

(٢) هو على بن محمد بن نصر ، أبو الحسن ، ابن بَسَّام : (٢٣٠ ــ ٣٠٢هـ = ٨٤٤ ــ ٩١٤م) شاعر هجاء ، عالم بالأدب والأخبار ، من أهل بغداد . وأكثر شعره فى هجاء والده وهجاء جماعة من الوزراء . له كتب ، منها « مناقضات الشعراء » ، و« أخبار عمر بن أبى ربيعة » . فوات الوفيات ٢ : ٨٣ ، والوفيات ١ : ٣٥٢ ، والكامل ٨ : ٢٩ .

ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه . . . .

وقولُ أهل السنةَ فى الجاحظ كقول الشاعر فيه :

لو يُمْسَخُ الخنزيرُ مَسْخاً ثانياً   ماكَانَ إلَّأدُونَ قُبحِ الْجَاحِظِ
رَجُل ينوب عن الْجَحِيم بنفسِهِ   وَهُوَ الْقَذَى فِى كُلِّ طَرْفٍ لاَحِظِ

(١٤) ذكر الشحّامية منهم :

هؤلاء أتباع أبى يعقوب الشَّحّام[١] . وكان أستاذ الجبائى ، وضلالاته كضلالات الجبائى ، غير أنه أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين ، وامتنع الجبائى وابنه من ذلك .

وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحّام كقول الصفاتية فى مقدور لقادرين ، وبين القولين فرق واضح ؛ وذلك أن الشحام أجاز كونَ مقدوز واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البدل ، وكذلك حكاه الكعبى فى كتاب « **عيون المسائل** » على أبى الهذيل . والصفاتيةُ لا يثبتون خالقين ، وإنما يجيزون كون مقدور واحدٍ لقادرين : أحدهما خالقه ، والآخر مكتسِبٌ له . وليس الخالق مكتسبا ، ولا المكتسب خالقا . وفى هذا بيان الفرق بين الفريقين على اختلاف الطريقين .

(١٥) ذكر الخياطية منهم :

هؤلاء أتباع أبى الحسين الخياط[٢] الذى كان أستاذ الكعبى فى ضلالته ، وشارَكَ الخياط سائر القدرية فى أكثر ضلالاتها ، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه فى المعدوم .

---

(١) يوسف بن عبد الله ، أبو يعقوب الشَّحّام : (... ـــ نحو ٢٨٠هـ = ... ـــ نحو ٨٩٣م) من أهل البصرة . انتهت إليه زعامة المعتزلة بها فى أيامه . أخذ عن أبى الهذيل .. وولى الخراج فى خلافة الواثق . ولما خرج صاحب الزنج بالبصرة وعظه الشحام ، فهمّ بقتله فيقال : فرّ منه . وكان من أحذق الناس بالجدل . عاش ٨٠ سنة . وله كتاب فى « تفسير القرآن » . انظر : فضل الاعتزال ٢٨٠ ، ولسان الميزان ٦ : ٣٢٥ .

(٢) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، أبو الحسين ، ابن الخيَّاط : (... ـــ نحو ٣٠٠ هـ = ... ـــ نحو ٩١٢م) شيخ المعتزلة ببغداد . ذكره الذهبى فى الطبقة السابعة عشرة ، وقال : لا أعرف وفاته . وفى اللباب : هو أستاذ الكعبى (المتوفى سنة ٣١٩هـ) . له كتب منها « الانتصار » فى الرد على ابن الراوندى ، و « الاستدلال » ، و « نقض نعت الحكمة » . سير أعلام النبلاء : الطبقة ١٧ ، ولسان الميزان ٤ : ٨ ، وتاريخ بغداد ١١ : ٨٧ ، واللباب ١ : ٣٩٨ ، و BROCK. S. 1:341 .

وذلك أن المعتزلة اختلفوا فى تسمية المعدوم شيئاً ، منهم من قال : « لا يصح أن يكون المعدوم معلوما ومذكوراً ، ولا يصح كونه شيئا ولا ذاتاً ، ولا جوهراً ، ولا عرضا » ، وهذا اختيار الصالحى منهم ، وهو موافق لأهل السنة فى المنع من تسمية المعدوم شيئا .

وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شئ ومعلوم ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبى منهم .

وزعم الجبائى وابنة أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه ، فإن الوصف ثابت له فى حال عدمه ، وزعم أن الجوهر كان فى حال عدمه جوهرا ، وكان العرض فى حال عدمه عرضاً ، وكان السواد سواداً والبياض بياضاً ، فى حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعدوم جسما ، من قِبَلِ أن الجسم عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعُمْق ، ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط فى هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة ، فزعم أن الجسم فى حال عدمه يكون جسما ؛ لأنه يجوز أن يكون فى حال حدوثه جسما . ولم يجز أن يكون المعدوم متحركا ؛ لأن الجسم فى حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركا عنده ، فقال : « كل وصف يجوز ثبوته فى حال الحدوث فهو ثابت له فى حال عدمه » .

ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنسانا ؛ لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير نَقْلٍ له فى الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك .

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم « **المعدومية** » لإفراطهم بوصفهم المعدومَ بأكثر أوصاف الموجودات ، وهذا اللقب لائق بهم .

وقد نقض الجبائى على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه فى كتاب مفرد ، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام .

وهذا الإلزام متوجّه على الخياط ، ويتوجَّهُ مثله على الجبائى وابنه فى قولهما بأن

الجواهر والأعراض كانت فى حال العدم أعراضاً وجواهر ، فإذا قالوا : « لم تزل أعيانا وجواهر وأعراضاً ، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها » ، فقد لزمهم القولُ بوجودها فى الأزل ، وصاروا فى التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجواهر والأعراض .

وكان الخياط مع ضلالته فى القدر وفى المعدومات ، منكر الحجة فى أخبار الآحاد ، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة ؛ فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد .

وللكعبى عليه كتاب فى حجة أخبار الآحاد ، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها ، وقلنا للكعبى : يكفيك من الخزى والعار انتسابُكَ إلى أستاذٍ تُقِرُّ بضلالته !

(١٦) ذكر الكعبِيَّة منهم :

هؤلاء أتباع أبى القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى ، المعروف بالكعبى[1] ، وكان حَاطبَ ليلٍ يدعى فى أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، ولم يَحْظَ فى شئ منها بأسراره ، ولم يُحِطْ بظاهره فضلا عن باطنه ، وخالف البصريِّينَ من المعتزلة فى أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقرُّوا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيرُه . وزعم الكعبى أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره ، وتبع النظامَ فى قوله : « إن الله تعالى لا يرى شيئا فى الحقيقة » .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجلّ سامعٌ للكلام والأصوات على الحقيقة ، لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبى والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع ، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التى يسمعها غيرُه والمرئيات التى يراها غيره .

---

(١) تقدم التعريف به .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجل مريدٌ على الحقيقة ، غير أن أصحابنا قالوا : « إنه لم يزل مريداً بإرادة أزليَّـةٍ ، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا فى محل . وخرَجَ الكعبى والنظام وأتباعهما عن هذين القولين ، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة ، وزعموا أنه إذا قيل : « إن الله عز وجل أراد شيئا من فعله » فمعناه أنه فَعَله ، وإذا قيل : « إنه أراد من عنده فعلا » أنه أمر به ، وقالوا : « إن وصفه بالإرادة فى الوجهين جميعا مجاز[1] ، كما أن وصف الجدار بالإرادة فى قول الله تعالى : ﴿ **جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فأَقَامَهُ قال لو شِئْتَ لِتّخذت عَلَيْهِ أجراً** ﴾[2] مجاز . وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا فى نفيهم إرادة الله عز وجل .

ومنها : أن الكعبى زعم أن المقتول ليس بميت : وعاند قول الله تعالى : ﴿ **كلُّ نفسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ، وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أجُورَكم يَوْمَ الْقِيَامةِ ، فمن زُحْزِحَ عن النار وَأُدْخِلَ الجنة فقد فاز ، وما الحياة الدنيا إلاَّ مَتَاعُ الْغُرُور** ﴾[3] ، وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميتٌ ، وأنَّى يصح مقتول غير ميت ؟

ومنها : أن الكعبى على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح فى باب التكليف .

ومنها : أن البصريين مع أصحابنا فى أن الاستطاعة معنًى غير صحة البدن والسلامة من الآفات ، وزعم الكعبى أنها ليست غير الصحة والسلامة .

والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم ، والبغداديون يكفرون البصريين ، وكلا الفريقين صادق فى تكفير الفريق الآخر كما بيناه فى كتاب « **فضائح القدرية** » .

---

(١) المجاز هو ما أريد به غيرَ ما وُضع له من المعنى لمناسبة بينهما ، كتسمية الشجاع أسداً . وهو مفعل بمعنى فاعل ، من : جاز — إذا تعدى ، سُمِّى به لأنه متعدٍّ من محل الحقيقة إلى محل المجاز . وهو أنواع كثيرة .

(٢) الكهف : ٧٧ . (٣) آل عمران : ١٨٥ .

(١٧) ذكر الجُبَّائية منهم :

هؤلاء أتباع أبى على الجُبَّائى[١] الذى أضَلَّ أهل خوزستان ، وكانت المعتزلة البصرية فى زمانه على مذهبه ، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبى هاشم[٢] .

فمن ضلالات الجُبَّائى : أنه سمَّى الله عز وجل مُطِيعاً لعبدَه إذا فعل مُرَاد العبد .

وكان سبب ذلك أنه قال يوما لشيخنا أبى الحسن الأشعرى[٣] رحمه الله : « ما معنى الطاعة عندك ؟

فقال مُوَافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها .

فقال الجبائى : حقيقة الطاعة عندى موافقة الإرادة ، وكلُّ مَنْ فعل مراد غيرِه فقد أطاعه .

فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطيعا لعبده إذا فعل مراده .

فالتزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفْتَ إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين ، ولو جاز أن يكون الله تعالى مُطِيعا لعبده لجاز أن يكون خاضعا له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » .

ثم إن الجبائى زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس ، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعلٍ فعله ، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمُحْبل النساء ؛ لأنه خالق الحبل فيهن ، فالتزم ذلك ، فقال له : « بدعتك هذه أشْنَعُ من ضلالة النصارى فى تسمية الله أباً لعيسى مع امتناعهم من القول بأنه مُحْبِل مريم » .

ومن ضلالات الجبائى أيضاً : أنه أجاز وجود عرض واحد فى أمكنة كثيرة ، وفى أكثر من ألف ألف مكان ، وذلك أنه أجاز وُجُودَ كلامٍ واحد فى ألف ألف محل ،

---

(١) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائى ، أبو على : (٢٣٥ ــ ٣٠٣هـ = ٨٤٩ ــ ٩١٦م) رئيس علماء الكلام فى عصره . له مقالات وآراء انفرد بها فى المذهب . نسبته إلى « جبى » من قرى البصرة . له « تفسير » حافل مطول ، ردّ عليه الأشعرى . المقريزى ٢ : ٣٤٨ ، ووفيات الأعيان ١ : ٤٨٠ ، ومفتاح السعادة ٢ : ٣٥ .

(٢) ستأتى له ترجمة فى موضعها .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن الأشعرى كان تلميذاً لابى على الجبائى ، حيث كان الأخير زوجاً لأمه ، فرباه وعلمه ورعاه حتى صار متقدماً فى علم الكلام الاعتزالى ، ولكنه انفصل عنه وجاهر بخلافه فى الرأى .

وزعم أن الكلام المكتوبَ فى محل إذا كُتب فى غيره كان موجوداً فى المحلين ، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثانى ، ومن غير حدوث فى الثانى ، وكذلك إن كتب فى ألف مكان أو ألف ألف محل .

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفْنِىَ العالم خلق عرضاً لا فى محل أفنى به جميع الأجسام والجواهر ، ولا يصح فى قدرة الله تعالى أن يفنى بعضَ الجواهر مع بقاء بعضها ، وقد خَلَقَها تَفَارِيقَ ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق .

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجبائى : « إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كلَّ ما أمر به ، فما تقول فى رجل له على غيره حَقٌّ يُمَاطله فيه ؟ فقال له : والله لأعطينَّك حقك غداً إن شاء الله ، ثم لم يُعْطه حقه فى غده ، فقال : يحنث فى يمينه ؛ لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه ، فقال له : خالفت إجماع المسلمين قبلك ؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يمينَه بمشيئة الله عز وجل لم يحنث كما يحنث إذا لم يقرن به » .

(١٨) ذكر البهشمية :

هؤلاء أتباع أبى هاشم بن الجُبَّائى[1] ، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه ؛ لدعوة ابن عَبَّاد وزير آل بُوَيْه إليه ، ويقال لهم : « الذَّمِّية » لقولهم باستحقاق الذَّمِّ لا على فعل ، وقد شاركوا المعتزلة فى أكثر ضلالاتها ، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبَقوا إليها :

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل ، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتَّرْك مع ارتفاع الموانع من الفعل ، والذى ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتكم التسوية بين

---

(١) يُعدُّ أبو هاشم الجبائى آخر المعتزلة الكبار ، وآخر شيوخ مدرسة البصرة . ولد بالبصرة ونشأ بها ، وتتلمذ لأبيه . كان هو والأشعرى دعامة حلقته فى البداية . ثم انفصل عنه كما انفصل الأشعرى ، وخالفه فى الرأى ، وكوّن فرقة خاصة به . انتقل إلى بغداد ، ووقف على ما فيها من حركة فلسفية . عاصر الفارابى وبعض المشائين العرب ، وتأثر بهم ، ونظريته فى الأحوال خير شاهد على ذلك . حاول الرد على بعض آراء أرسطو الطبيعية من مؤلفاته « الشامل » فى الفقه ، و« تذكرة العالم » ، و« العدة » فى أصول الفقه . مولده ووفاته (٢٤٧ — ٣٢١هـ = ٨٦١ — ٩٣٣م) .

الوقتين والأوقات الكثيرة فى تقدمها عليه ، فكانوا يختلفون فى الجواب عن هذا الإلزام ؛ فمنهم من كان يوجب وقوعَ الفعلِ أو ضده بالاستطاعة فى الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع ، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه فى حال حدوثه . ومنهم من أجاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذى هو ضد القدرة التى قد عدمت بعد وجودها ، ورأى أبو هاشم بن الجبائى توجُّهَ إلزام أصحابنا عليهم فى التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه ، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالا صحيحا ، فالتزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليا من الفعل والترك . فقيل له ، على هذا الأصل : أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعةً له ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم ، لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه ، وتوفُّر الآلة فيه ، وارتفاع الموانع منه ، فقيل له : كيف أستحقَّ العقابَ بأن لم يفعل ما أمر به وإن لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟ .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصى على اكتساب معصية لم يخترعها العاصى وقالوا الآن : إن تكفيرَ أبى هاشم فى قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لا من فعله ولا من فعل غيره أَوْلىٰ .

والثانى : أنه سمى مَنْ لم يفعل ما أُمِرَ به عاصيا ، وإن لم يفعل معصية ، ولم يُوقِع اسم المطيع إلا على مَنْ فعل طاعة ، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب ، أحدهما : للقبيح الذى فعله ، والثانى : لأنه لم يفعل الحسن الذى أمر به ، ولو تغير تغيراً حسنا وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشئ فلم يفعل ولا فعل ضدَّه لصار مخلدا .

وسائر المعتزلة يكفرونه فى هذه المواضع الثلاثة .

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل .

والثانى : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً .

والثالث : فى قوله : « إنه لو تغير تغيراً حسنا وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئا واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لا ستحق الخلود فى النار » .

وألزمه أصحابنا فى الحدود مثل قوله فى القسطين حتى يكون عليه حَدَّانِ :

حد الزنى الذى قد فعله ، والثانى لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى ، وكذلك القول فى حدود القذف ، والقصاص ، وشرب الخمر ، وألزموه إيجاب كفارتين على المُفْطِر فى شهر رمضان ، إحداهما : لفطره الموجب للكفارة ، والثانية بأن لم يفعل ما وجب عليه من الصوم والكف عن الفطر .

فلما رأى ابنُ الجبائى توجُّهَ هذا الإلزام عليه فى بدعته هذه ارتكب ماهو أشنع منها فراراً من ايجاب حدين وكفارتين فى فعل واحد ، فقال : « إنما نهى عن الزنى ، والشرب ، والقذف ، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه » .

وألزموه أيضا القولَ بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية ؛ لأنه أثبت قسطين فيما هو متولِّد عنده : قسطا لأنه لم يفعله ، وقسطا لأنه لم يفعل سببه ، وقد وجدنا من المسبَّبات ما يتولَّد عنده من أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهَدَف بالسَّهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامى فى السهم ، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة . ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة ، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر ، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة ، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات .

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين : قسطا لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطا لأنه لم يفعل سببه ، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لا ستحق قسطين ، وقام هذا عنده مقام السبب الذى لم يفعله ، فقلنا له : هلاَّ استحق ثلاثة

أقساط : قسطا لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطا لأنه لم يفعل سببه ، وقسطا لأنه فعل ضد سبب الكلام ؟ .

وقد حكى بعضُ أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا فى ترك سبب الكلام وحده ، وقد نص فى كتاب « استحقاق الذم » على خلافه ، وقال فيه كلُّ ماله ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام ، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة : كالزكاة ، والكفارة ، وقضاء الدين ، ورد المظالم . وأراد بهذا أنَّ الزكاة ، والكفارة ، وما أشبههما ، لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له تَرْك واحد مخصوص ، بل لو صلى ، أو حَجَّ ، أو فعل غير ذلك ، كان جميعُه تركا للزكاة ، والكلام سببُ تركهِ مخصوصٌ ، فكان تركه قبيحا ، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله قسطا ، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطا آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم يؤد .

فيقال له : إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسنا ، وهذا خروج عن الدين ، فما يؤدى إليه مثله .

ومن مناقضاته فى هذا الباب : أنه سمى من لم يفعل ما وجب عليه ظالما ، وإن لم يوجد منه ظلم ، وكذلك سماه كافراً ، وفاسقا ، وتوقَّف فى تسميته إياه عاصيا ؛ فأجاز أن يُخلِّدُ الله فى النار عبداً لم يستحق اسمَ عاصٍ ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصى ، وامتناعُه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً .

ومن مناقضاته فيه أيضا : ما خالف فيه الإجماع بفَرْقِه بين الجزاء والثواب ، حتى إنه قال : « يجوز أن يكون فى الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء ، ويكون فى النار عقاب كثير لا يكون جزاء » ، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل ، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل ، وقيل له : إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل ؟

والفضيحة الثانية من فضائح أبى هاشم : قولُه باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير ، فزعم أن زيداً لو أمر عمراً بأن يعطىَ غيره فأعطاه استحق الشكر على فعل

الغير من قابض العطية على العطية التى هى فعل غيره، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التى هى فعل غيره .

وليس قوله فى هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمْرِه إياه به ، لا على الفعل المأمور به الذى هو فعل غيره ، وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين ، أحدهما : على الأمر الذى هو فعله ، والآخر : على المأمور به الذى هو فعل غيره .

وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكَسْب قولَهم بأن الله يخلق أكْسَابَ عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها ؟

ويقال له : ما أنكرت على هذا الأصل الذى هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة : إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه، وقيل : إذا أجَزْتَ ذلك فأجزْ أن يستحقَّ العبدُ الشكر والثواب على فعلٍ فَعَله الله تعالى عند فعل العبد ، مثل : أن يسقى أو يطعم مَنْ قد أشْرَفَ على الهلاك فيعيش ويحيى ، فيستحق الشكر والثواب على نفس الحياة والشبع والرى الذى هو من فعل الله تعالى .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قولُه فى التوبة : « إنها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحاً أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسناً » .

وزعم أيضا أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حَبَّةٍ تجب عليه ، وعَوَّلَ فيه على دَعْوَاه فى الشاهد أن مَنْ قتل ابناً لغيره وزنى بحرمته لا يحسن منه قبوله توبة من أحد الذنبين مع إصراره على الآخر .

وهذه دعوى غير مسلمة له فى الشاهد ، بل يحسن فى الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يَعُقه ابنُه ، ويسرق أموالَ الناس ، ويزنى بجواريه ، ثم يعتذر إلى أبيه فى العقوق فيقبل توبته فى العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله ، ويقطع يده فى مال ويخلده فى الزنى .

ومما عَوَّل عليه فى هذا الباب قوله : إنما وجب عليه تركُ القبيح لقبحه ، فإذا أصَرَّ على قبح آخر لم يكن تاركا لِلقبيح المتروك من أجل قبحه .

وقلنا له : ما تنكر أن يكون وجوبُ ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه ؛ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على مالم يتب عنه ؟

وقلنا له : أكثر ما فى هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقَضَ وتاب عن ذنبه لقبحه وأصَرَّ على قبيح آخر ، فلم تصح توبته من الَّذى تاب منه ، كما أن الخارجىَّ وغيره ممن يعتقد اعتقادات فاسدةً وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسنها ، ويلزمك على أصلك هذا إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما اعتقده قبيحا — أن تقول فى الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبى هاشم ، وزنى ، وسرق : أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحا ، فيكون مأموراً باجتناب الزنى والسرقة وباجتناب مذاهب أبى هاشم كلها لاعتقاده قبحها .

وقد سأله أصحابنا عن يهودى أسْلَم وتاب عن جميع القبائح ، غير أنه أصَرَّ على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها ، هل صحت توبته من الكفر ؟ فإن قال « نعم » نقض اعتلاله ، وإن قال « لا » عاند إجماع الأمة ومن قوله : « أنه لم يصح إسلامه ، وأنه كافر على يهوديته التى كانت قبل توبته » ، ثم إنه لم يُجْر عليه أحكام اليهود ، فزعم أنه غير تائب من اليهودية ، بل هو مصر عليها ، وهو مع ذلك ليس يهوديا ! وهذه مناقضة بينة . وقيل له : إن كان مُصِراً على يهوديته فأبِحْ ذبيحته ، وخُذِ الجزية منه ، وذلك خلاف قول الأمة .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله فى التوبة أيضاً : « إنها لا تصحُّ عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب . ولا توبة من جُبَّ[1] ذكره عن الزنى .

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله . وقيل له : أرأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكَر لكذب وزنى كان ذلك من معصيته ؟ فإذا قال « نعم » قيل : فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يعص الله تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة .

وكان أبو هاشم مع إفراطه فى الوعيد أفْسَقَ أهل زمانه ، وكان مصراً على شرب

(١) جَبّهُ أى قطعه ، يقال : جَبّ الخُصية : استأصلها .

الخمر ، وقيل : إنه مات في سكره ، حتى قال فيه بعض المُرْجِئة[1] :

يَعِيبُ القولَ بالإرْجَاء حتى ... يَرَى بعضَ الرَّجَاء من الْجَرَائر
وأعظم من ذَوى الإرجاء جُرْماً ... وعِيدِىّ أصَرَّ على الكبائر

والفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله في الإرادة المشروطة ، وأصلها عنده قوله بأن لا يجوز أن يكون شئ واحد مُرَّاداً من وجه ، مكروهاً من وجه آخر ، والذى ألجأه إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات في الكسب والخلق ، فقال : « لا تخلو الوجهة التى هى الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة ، فإن كان ذلك الوجه معدوما كان فيه إثبات شئ واحد موجوداً أو معدوما ، وإن كان موجوداً لم يَخْلُ من أن يكون مخلوقاً أم لا ، فإن كان مخلوقا ثبت أنه مخلوق من كل وجه ، وإن لم يكن مخلوقا صار الفعل قديما من وجه ، مخلوقا من وجه آخر ، وهذا محال ، فألزم على هذا كون الشئ مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر .

وقيل له : إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشئ إلا على جهة الحدوث ، وكذلك الكراهة ؛ فإذا كان مُرَاداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى،وجب أن يكون المريدُ قد أراد ما اراد ، وكره ما أراد ، وهذا متناقض . فقال : لا يكون المريد للشئ مريداً له إلا من جميع وجوهه ، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه ، فألزم عليه المعلوم والمجهول؛ إذ لا ينكر كون شئ واحد معلوماً من وجه مجهولا من وجه آخر .

ولما ارتكب قوله بأن الشئ الواحد لا يكون مراداً من جهة مكروها من جهة أخرى حَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هَدْم أصول المعتزلة ، وقد ارتكب أكثرها .

منها : أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام مالم يكرهه الله تعالى ، أو من الحسن الجميل مالم يُرِدْه ، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له والسجود

---

(١) المرجئة فرقة إسلامية ــ سيأتى ذكرها بعد المعتزلة مباشرة ــ لا يحكمون على أحد من المسلمين بشئ ، بل يرجئون الحكم إلى يوم القيامة . وهناك اختلاف فى سبب تسميتهم بالمرجئة ، فبخلاف السبب المذكور وهو أنهم يرجئون الحكم إلى يوم القيامة ، فهناك من يقول أن سبب التسمية أنهم يبعثون الرجاء فى قلوب العباد ، والبعض (ومنهم البغدادى) يذهبون إلى أنهم سموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان وقيل : الإرجاء تأخير علىّ عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . وجوهر مذهبهم ــ على أية حال ــ يتمثل فى قولهم : « لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة » .

للصنم يكون عبادة للصنم ، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم ، والسجود لله حسن جميل ، وكذلك إذا آراد أن يكون القولُ بأن محمداً رسول الله إخباراً عن محمد بن عبد الله وجب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً . ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادةً للصنم أن لا يريد كونَه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة ، وركب هذا كله . وذكر فى « **جامعه الكبير** » أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى ، وأبى أن يكون الشئ الواحد مراداً مكروها من وجهين مختلفين ، وقال فيه : « أما أبو على — يعنى أباه — فإنه يجيز ذلك ، وهو عندى غير مستمر على الأصول ؛ لأن الإرادة لا تتناول الشئ إلا على طريق الحدوث عندنا وعنده ، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد ، اللهم إلا أن يكون له حدوثان » .

وهذا الذى عَوَّل عليه على أصلنا باطل ؛ لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث ، وليس يلزم أباه ما ألزمه ، وله عن إلزامه جواب وقَلْب .

أما الجواب : فإن أباه لم يرد بقوله : « إن الإرادة تتعلق بالشئ على وجه الحدوث » ما ذهب إليه أبو هاشم ، وإنما أراد بذلك أنها تتعلّق به فى حال حدوثه بحدوثه أو بصفةٍ يكون عليها فى حال الحدوث ، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونَه طاعة لله تعالى وهى صفة عليها يكون فى حال الحدوث ، وهذا كقولهم : إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة ، إما إرادة المأمور به على أصل أبى هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيذ[1] منهم ؛ لأن الله تعالى قد قال : ﴿ **وَقُلِ الْحَقّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ** ﴾[2] ، وقد أراد حدوث كلامه ، وأراد الإيمان منهم ، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً ، بل هو تهديد ؛ لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً ، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد

---

(١) فى الأصل المطبوع «ابن الأخشيد» وهو خطأ ، والصواب «ابن الإخشيذ» . وهو أحمد بن على بن بيغجور ، أبو بكر ابن الإخشيذ : (٢٧٠ — ٣٢٦ هـ = ٨٨٣ — ٩٣٦م) من رؤساء المعتزلة وزهادهم . كان فصيحاً له معرفة بالعربية والفقه . من تصانيفه « نقل القرآن » و« الإجماع » و« اختصار تفسير الطبرى » انظر لسان الميزان ١ : ٢٣١ .

(٢) الكهف : ٢٩ .

دون عمرو ، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشيء ، وبان بهذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه ، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُرَاداً من الوجه الذى كرهه .

ووجه القلب عليه أن يقال : إن الله تعالى قد نهى عن السجود للصنم ، وقد نص عليه ، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهى إلا عن حدوثه ، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له ، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذى أمر به ؛ لأنه لا ينهى إلا عن إحداث الشيء ، وليس للسجود إلا حدوث واحد ، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدَثاً من وجه غير محدث من وجه آخر ، فلزمه فى الأمر والنهى ما ألزم أباه والنجار فى الإرادة والكراهة .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بالأحوال التى كَفَّره فيها مشاركوه فى الاعتزال ، فضلا عن سائر الفرق ، والذى ألجأه إليها سؤالُ أصحابُنا قُدَمَاءَ المعتزلة عن العالِم منا : هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه ، أو لعلة ؟ وأبطلوا مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، وبطل أن تكون مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، وبطل أن تكون مفارقته إياه لا لنفسه ولا لعلة ؛ لأنه لا يكون حينئذٍ بمفارقته له أولى من آخر سواه ، فثبت أنه إنما فارقه فى كونه عالماً لمعنىً ما ، ووجب أيضا أن يكون لله تعالى فى مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقه ، فزعم أنه إنما فارقه لحال كان عليها ، فأثبت الحال فى ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذى يكون موصوفا لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحالٍ كان عليها .

والثانى : الموصوف بالشيء لمعنىً صار مختصا بذلك المعنى لحال .

والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحال .

وأحْوَجه إلى هذا سؤالُ معمر فى المعانى لما قال : إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه ، أو لمعنى ، أولا لنفسه ولا لمعنى ؟ فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علوما ، وإن كان لمعنى صح قول معمر فى تعلُّق

كل معنى بمعنى لا إلى نهاية ، وإن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره ، وقال أبو هاشم : إنما اختص به لحالٍ .

وقال أصحابنا : إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه علما ولا لكون زيد ، كما تقول : إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفسا وعينا .

ثم قالوا لأبى هاشم : هل تعلم الأحوال ، أو لا تعلمها ؟ . فقال : لا ، من قِبَل أنه لو قال إنها معلومة لزمه إثباتها أشياء ؛ إذ لا يُعْلَم عنده إلا ما يكون شيئا ، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغايرة ؛ لأن التغاير إنما يقع بين الأشياء والذوات ، ثم إنه لا يقول فى الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ، ولا مُحْدَثة ، ولا معلومة ، ولا مجهولة ، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله : « إنها غير مذكورة » ، وهذا متناقض .

وزعم أيضاً : أن العالم له فى كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر ؛ ولأجل هذا زعم أن أحوال البارىء عز وجل فى معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله فى مقدوراته لا نهاية لها ، كما أن مقدوراته لا نهاية لها .

وقال له أصحابنا : لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية ؟ وقالوا له : هل أحوال البارىء من عمل غيره أم هى هو ؟

فأجاب : بأنها لا هى هو ولا غيره ، فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية[1] قولهم فى صفات الله عز وجل فى الأزل : إنها لا هى ولا غيره ؟

والفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بنفى جملة من الأعراض التى أثبتها أكثر مثبتى الأعراض : كالبقاء ، والإدراك والكدرة ، والألم ، والشك . وقد زعم أن الألم الذى يلحق الإنسان عند المصيبة ، والألم الذى يجده عند شرب الدواء الكريه ، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع ، والإدراك ليس بمعنى عنده ، ومثله إدراك جواهر

---

(١) الصفاتية هم الذين يثبتون لله تعالى صفات أزلية ، مثل : العزة والجلال ، والحياة ، والعلم .. ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل . ويثبتون صفات خبرية كالعين والوجه واليد ، ولا يؤولونها . ويقولون : هذه صفات جاءت فى الشرع ، فنسميها صفات خبرية . ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتونها ؛ سمى السلف صفاتية ، والمعتزلة معطلة .

أهل النار فى النار ، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هى أكثر من إدراك المشتهى ، والإدراك ليس بمعنى . وقال فى الألم الذى يحدث عند الوباء : « إنه معنى كالألم عند الضرب » ، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس .

وهذا من عجائبه ؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء فى الحس . ويلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا تزيد لذات أهل الثواب فى الجنة على لذات الأطفال التى نالوها بالفضل ؛ لاستحالة أن يكون لا شئ أكثر من لا شئ ، وقد قال : « إن اللذة فى نفسها نفع وحسن » ، فأثبت نفعا وحسنا ليس بشئ ، وقال : « كل ألم ضرر » ، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشئ عنده .

والفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله فى باب الفناء : « إن الله تعالى لا يقدر على أن يفنى من العالم ذرة مع بقاء السموات والأرض » ، وبَنَاه على أصله فى دعواه بأن الأجسام لا تفنى إلا بفناء يخلقه الله تعالى لا فى محل ، يكون ضداً لجميع الأجسام ؛ لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض ؛ إذ ليس هو قائما بشئ منها ؛ فإذا كان ضداً لها نَفَاها كلها ، وحَسْبُه من الفضيحة فى هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها .

والفضيحة التاسعة : قولُه بأن الطهارة غير واجبة . والذى ألجأه إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة فى الأرض المغصوبة فاسدة ، وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة ، وفرق بينها وبين الصلاة فى الدار المغصوبة بأن قال : « إن الطهارة غيرُ واجبة ، وإنما أمَرَ الله تعالى العبدَ بأن يصلى إذا كان متطهرا » ، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيرهُ لو طَهَّره مع كونه صحيحا أجزأه ، ثم إنه طرد هذا الاعتلال فى الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعى غير واجب فى الحج ؛ لأن ذلك كله يُجْزئه إذا أتى به راكباً . ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة ، ولا الكفارة ، والنذور ، وقضاء الديون ؛ لأن وكيله ينوب عنه فيها ، وفى هذا رفع أحكام الشريعة[1] .

---

(١) ينتهى حديث البغدادى هنا عن فرقة البهشمية ، وبعد ذلك يشرع فى الحديث إجمالاً عن المعتزلة ككل .

وبَانَ بما ذكرناه فى هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض ، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم ، ومَثَلُهم فى ذلك كما قاله الله تعالى : ﴿ **فَأَغْرَيْنَا بينهم العَدَاوَةَ وَالْبَغْضاء إلى يَوْم القِيَامَةِ ، وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ الله بما كانوا يصنعون** ﴾[1] ، وأما مَثَل أتباعهم معهم فقول الله تعالى : ﴿ **إِذْ تَبَرَّأَ الذين اتُّبِعُوا مِنَ الذِّينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا العَذَابَ ، وتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ * وَقَالَ الذِّينَ اتَّبَعُوا لَوْ أن لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا** ﴾[2] .

ومن مُكابرات زعمائهم : مكابرة النظام فى الطَّفْرة ، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط .

ومكابرة أصحاب التولد منهم فى دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة ،

ومكابرة جمهورهم فى دعواهم أن الذى يقدر على أن يرتفع من الأرض شبرا قادر على أن يرتفع فوق السموات السبع ، وأن المقيد المغلول يَدَاه قادر على صعوده إلى السماء ، وأن البقة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه .

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقى أن حروف الصدق هى حروف الكذب ، وأن الحروف التى فى قول القائل « لا إله إلا الله » هى التى فى قول من يقول : « المسيح إلهٰ » ، وأن الحروف التى فى القرآن هى التى فى كتاب زرادشت المجوسى بأعيانها ، لا على معنى أنها مثلها .

ومن لم يَعُدَّ هذه الوجوه مكابراتٍ للعقول لم يكن له أن يعدّ إنكار السوفسطائية[3] للمحسوسات مكابرة .

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا فى مجلس وتكلموا فى قدرة الله تعالى على الظلم ، والكذب ، وافترقوا عن تكفير كل واحدٍ منهم لسائرهم وذلك أن قائلا منهم قال للنظام[4] فى ذلك المجلس : هل يقدر الله تعالى

---

(١) المائدة . ١٤ . (٢) البقرة : ١٦٦ ، ٦٧ .

(٣) المعنى الحرفى لكلمة « سوفسطائى » الرجل الحاذق أو البارع فى أمر من الأمور ، يقال له باليونانية « سفسطيس » . ولكنها بوجه عام تطلق بشئ من الزراية على من كان دأبه أن يستعمل الأقاويل الخلابة والمغالطة فى الكلام . وتطلق تاريخياً على تلك المدرسة القديمة التى عارضها سقراط وكشف عن مغالطاتها .

(٤) تقدم التعريف به .

على ما لو وقع منه لكان جَوْراً وكذباً منه ؟

فقال : لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار أو كذب فيما مضى ، أو يجور ويكذب فى المستقبل ، أو جار فى بعض أطراف الأرض . ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به .

قال : أما دليلٌ يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه

فقال له على الأسوارى : يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ما علم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله ؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو فى المستقبل .

فقال النظام : هذا الإلزامُ فما قولك فيه ؟

فقال : أنا أسوى بينهما وأقول : إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت : إنه لا يقدر على الظلم والكذب .

فقال النظام للأسوارى : قولك إلحاد وكفر .

وقال أبو الهذيل للأسوارى : ما تقول فى فرعون ومَنْ علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون : هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا ؟ فإن زعمت أنهم لم يقدروا عليه فقد كلَّفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر ، وإن قلت : إنهم كانوا قادرين عليه ، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه لا يقع ؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النظام إنكار كما أنكر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب .

فقال لأبى الهذيل : هذا الإلزام لنا فما جوابك عنه ؟

فقال أنا أقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب ، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله .

فقالا له : أرأيت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حال الدلائل التى دلَّتْ على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب ؟ فقال : هذا محال .

فقالا له : كيف يكون المحال مقدوراً لله تعالى ؟ ولم أَحَلْتَ وقوع ذلك منه مع

كونه مقدوراً له ؟

فقال : لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل عليه ، ومحال دخول الآفات على الله تعالى .

فقالا له : ومحال أيضاً أن يكون قادراً على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه .

فبهت الثلاثة ؛ فقال لهم بشر : كل ما أنتم فيه تخليط .

فقال له أبو الهذيل : فما تقول أنت ؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا ؟ يعنى النظام .

فقال : أقول بأنه قادر على ذلك .

فقال : أرأيت لو فعل ما قَدَرَ عليه من تعذيب الطفل ظالما له فى تعذيبه لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذى أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل بحالها فى دلالتها على عدله ؟

فقال له أبو الهذيل : سخنت عينك ، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم ؟

فقال له المردار : إنك قد أنكرت على أستاذى فكراً وقد غلط الأستاذ .

فقال له بشر : فكيف تقول ؟

قال : أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب ، ولو فعل ذلك لكان إلٰهاً ظالماً كاذباً .

فقال له بشر : فهل كان مستحقا للعبادة أم لا ؟ فإن استحقها فالعبادة شكر للمعبود ، وإذا ظلم استحق الذم لا الشكر ، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربا لا يستحق العبادة ؟

فقال لهم الأشَجُّ : أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً ، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله .

فقال له الإسكافى : كيف ينقلب الجور عدلا ؟

فقال : كيف تقول أنت ؟

فقال : أقول لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً لمجنون أو منقوص .

فقال له جعفر بن حرب : كأنك تقول : إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء .

فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم ، ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجبائى وابنه أمسكا عن الجواب فى هذه المسألة بنصح .

وقد ذكر بعضُ أصحاب أبى هاشم فى كتابه هذه المسألة ، فقال من قال لنا : أيصح وقوع ما يقدر الله تعالى عليه من الظلم والكذب ؟

قلنا له : يصح ذلك ؛ لأنه لوْ لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه ، لأن القدرة على المحال محال .

فإن قال : أفيجوز وقوعه منه ؟

قلنا : لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغناه عنه وعلمه بغناه عنه .

فإن قال : أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله ؟ نفسه : هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته ؟

قلنا : محال ذلك ؛ لأنا قد علمناه عالماً غنياً .

فإن قال : فلو وقع منه الظلم والكذب ، هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته ؟ قلنا : لا يوصف بذلك ؛ لأنا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته .

فإن قال : فكأنكم لا تجيبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل و[illegible]جة بإثبات ولا نفى .

قلنا : كذلك نقول .

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب فى هذه المسألة ، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل

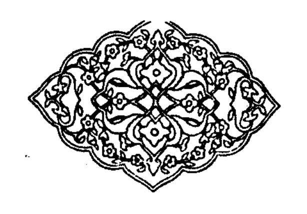
مقدور ، وأن كل مقدور له لو وقع منه لم يكن ظلماً منه ، ولو أحالُوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلّصوا عن الإلزام الذى توجّه عليهم فى هذه المسألة .

وكان الجبائى يعتذر فى امتناعه عن الجواب فى هذه المسألة بنعم أو لا ، بأن يقول مثال هذا : إن قائلا لو قال أخبرونى عن النبى لو فعل الكذب لكان يدلّ على أنه ليس بنبى أولا يدل على ذلك ، وزعم أن الجواب فى ذلك مستحيل .

وهذا ظن منه على أصله ، فأما على أصل أهل السنة فإن النبى كان معصوما عن الكذب ، والظلم ، ولم يكن قادراً عليهما .

والمعتزلة غير النظام والأسوارى قد وصفوا الله تعالى بالقدرة على الظلم والكذب ، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما ، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك ؟ بنعم أوْ لا ، وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم .

والحمد لله الذى أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقِضاتهم .



الفصـل الرابـع

من فصـول هـذا البـاب

فى بيـان الفـرق المرجئـة ، وتفصيل مذاهبهم

والمرجئة ثلاثـة أصناف : صنف منهم قالوا بالإرجاء فى الإيمان وبالقَدَر على مذاهب القدرية المعتزلة : كغَيْلاَن ، وأبى شمر ، ومحمد بن شبيب البصرى ، وهؤلاء داخلون فى مضمون الخبر الوارد فى لعن القدرية ، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين .

وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان ، وبالجبر فى الأعمال ، على مذهب جهْم بن صَفوان ، فهم إذاً من جملة الجهمية .

والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية ، وهم فيما بينهم خمس فرق : اليونسية ، والغَسَّانية ، والثوبانية ، والتومنية ، والمريسية . وإنما سموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان ، والإرجاء بمعنى التأخير ، يقال : أرجَيْتُه ، وأرْجَأته ، إذا أخرته .

وروى عن النبى ﷺ أنه قال : « **لعنت المرجئة على لسان سَبْعِينَ نبياً** » قيل : من المرجئة يا رسول الله ؟ قال : « **الذين يقولون الإيمان كلام**[1] » ، يعنى الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وَحْدَه دون غيره .

والفرق الخمس التى ذكرناها من المرجئة تضلل كلُّ فرقة منها أُخْتَهَا ويضللها سائر الفرق ، وسنذكرها على التفصيل إن شاء الله عز وجل .

(١) ذكر اليونسية منهم :

هؤلاء أتباع يُونس بن عَوْن الذى زعم أن الإيمان فى القلب واللسان ، وأنه هو المعرفة بالله تعالى ، والمحبةُ والخضوعُ له بالقلب ، والإقرار باللسان أنه واحد ﴿ **ليس كمثله شىء** ﴾[2] ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام ، فإن قامت عليهم حجتهم

---

(١) رواه الحاكم فى المستدرك عن أبى أمامة ، بلفظ : « لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل » . جمع الجوامع : ١ : ٦٤٤ .

(٢) الشورى : ١١ .

لزمهم التصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم فى الجملة من الإيمان ، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانا ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خَصْلَة من خصال الإيمان ليست بإيمانٍ ولا بعض إيمان ، ومجموعها إيمان[1].

(٢) ذكر الغَسَّانِيَّة منهم :

هؤلاء أتباع غَسَّان المُرْجِى[2] الذى زَعَم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال : « إنه يزيد ولا ينقص » ، وفارق اليونسية بأن سَمَّى كلَّ خصلة من الإيمان بعضَ الإيمان ، وزعم غسان هذا فى كتابه أن قوله فى هذا الكتاب كقول أبى حنيفة فيه ، وهذا غلط منه عليه ؛ لأن أبا حنيفة قال : « إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسُله وبما جاء من الله تعالى ورسله فى الجملة دون التفصيل ، وإنه لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناسُ فيه[3] » ، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص .

(٣) ذكر التُّومنِيَّة منهم :

هؤلاء أتباع أبى مُعَاذ التُّومَنِى الذى زَعَم أن الإيمان ما عَصَمَ من الكفر وهو اسم لخصالٍ مَنْ تركها أو ترك خصلَةً منها كفَر ، ومجموع تلك الخصال إيمان ، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان .

---

(١) زاد البغدادى على تأريخه هذا لليونسية فى كتابه : « الملل والنحل » أنه : « حكى بعض أصحاب المقالات عن أبى شمر القدرى مثل قول هؤلاء اليونسية فى الإيمان . وذلك غلط منه ؛ لأن أبا شمر يقول بالقدر ، ويونس لا يقول به ، ويجمل المعرفة بأن الله واحد ليس كمثله شئ مع الإقرار به إيماناً قبل حجة الرسول ، حتى يعرفَ كل ما يستخرج بالمعقول من عدل الإله ، وأراد بعدله ما يذهب إليه من القدر . وزعم أن الشاك فى ذلك كله أو فى بعضه كافر . وكذلك الشاك فى تكفير الشاك . وليس هذا قول اليونسية »

(٢) من أهل الكوفة ، وقد تخرج فى الفقه على يد محمد بن الحسن راجع الملل والنحل للبغدادى ، وسميه للشهرستانى .

(٣) يعتبر كثير من المؤرخين أبا حنيفة من المرجئة ، ولعل السبب فى هذا هو قوله المذكور أعلاه ، فظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه فى العمل كيف يفتى بترك العمل ؟! وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف المعتزلة والوعيدية من الخوارج فى الصدر الأول ، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم فى القدر مرجئاً ، وكذلك الوعيدية من الخوارج ؛ فلا يستبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقى المعتزلة والخوارج .

وقال : « كل مالم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض ، فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان » .

وزعم أن تارك الفريضة التى ليست بإيمان يقال له : فسق ، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً[1] .

وزعم أيضاً أن مَنْ لَطَم نبيا أو قتله كفَر ، لا من أجل لَطْمه وقَتْله ، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه .

(٤) ذكر الثوبانية منهم :

هؤلاء أتباع أبى ثَوْبان المُرْجِئ الذى زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكل ما يجب فى العقل فعلُه ، وما جاز فى العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان وفارقوا اليونسية والغسانية بإيجابهم فى العقل شيئا قبل ورود الشرع بوجوبه .

(٥) ذكر المَرِيسِيَّة منهم :

هؤلاء مُرْجِئة بَغْداد من أتباع بِشْرٍ المَرِيسِيِّ[2] . وكان فى الفقه على رأى أبى يوسف القاضى غير أنه لما أظهر قولَه بخلق القرآن هجَرَه أبو يوسف وضَلّلتَهْ الصفاتية فى ذلك . ولما وافق الصفاتية فى القول بأن الله تعالى خالقُ أكساب العباد وفى أن الاستطاعة مع الفعل ، أكفرته المعتزلة فى ذلك ، فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معاً .

وكان يقول فى الإيمان : « إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعا » ، كما قال ابن الراوندى فى أن الكفر هو الجحد والإنكار ، وزعَمَا أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

(١) وبهذا القول فارق اليونسية والغسانية والثوبانية ؛ لأن هؤلاء سموه فاسقاً .

(٢) بشر بن غياث المَرِيسى ، العدوى بالولاء ، أبو عبد الرحمن : (... ــ ٢١٨ هـ = ... ــ ٨٣٣م) من أهل بغداد يُنسب إلى « درب المريس » فيها عاش نحو ٧٠ عاماً . له تصانيف . وللدارمى كتاب « النقض على بشر المريسى» فى الرد على مذهبه . وفيات الأعيان ١ : ٩١ ، والنجوم الزاهرة ٢ : ٢٢٨ ، ولسان الميزان ٢ : ٢٩ وفيه : المشهور المريسى بتخفيف الراء وضبطها الصغانى بتثقيلها .

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقَدَر ، وأما المرجئة القَدَرِية : كأبى شمر ، وابن شبيب ، وغَيْلاَن ، وصالح قُبّة ؛ فقد اختلفوا فى الإيمان :

فقال أبو شمر : « الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة : كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، ووَطْء المحارم ونحو ذلك ، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفى التشبيه عنه » ، وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نَفْيَه عن الله صفاته الأزلية .

قال : « كل ذلك إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك فى الشاك أيضا كافر ، ثم كذلك أبداً » ، وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيمانا إلا مع الإقرار .

وكان أبو شمر مع بدعته هذه لا يقول لمن فسق من موافقيه فى القدر : إنه فاسق مطلقا ، لكنه كان يقول : إنه فاسق فى كذا .

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أَكْفَرُ أصناف المرجئة ؛ لأنها جمعت بين ضلالتى القَدَر والإرجاء . والعدلُ الذى أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة ؛ لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير الله تعالى . وتوحيده الذى أشار إليه تعطيل ؛ لأنه أراد به نفى علم الله تعالى ، وقدرته ، ورؤيته ، وسائر صفاته الأزلية . وقوله فى مخالفيه : « إنهم كَفَرة ، وإن الشاك فى كفرهم كافر » ، مقابل بقول أهل السنة فيه : إنه كافر ، وإن الشاك فى كفره كافر .

وكان غَيْلاَن القَدَرى يجمع بين القَدَر والإرجاء ، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة ، والخضوع ، والإقرار بما جاء به الرسولُ ﷺ ، وبما جاء من الله تعالى وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار ، وليس بإيمان .

وحكى زُرْقَانُ فى مقالاته عن غَيْلاَن أن الإيمان هو الإقرار باللسان ، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورية فعل الله تعالى وليست من الإيمان .

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ، ولا يتفاضل الناسُ فيه .

وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله ، والمعرفةُ برسله وبجميع ما جاء

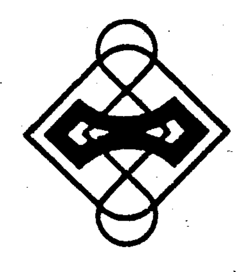
من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون : من الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وكل مالم يختلفوا فيه .

وقال : « إن الإيمان يتبعض ، ويتفاضلُ الناسُ فيه ، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعضَ الإيمان ، وتاركُها يكفر بترك بعض الإيمان ، ولا يكون مؤمنا بإصابة كله » .

وزعم الصالحى أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، والكفر هو الجهل به فقط ، وأن قول القائل « إن الله تعالى ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، لكنه لا يَظْهر إلا من كافر ، ومن جَحَد الرسل لا يكون مؤمنا ، لا من أجل أن ذلك محال ، لكن الرسول قال : « **من لا يؤمن بى فليس مؤمناً بالله تعالى** »(1) .

وزعم أن الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، طاعاتٌ وليست بعبادة لله تعالى ، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة .

فهذه أقوال المُرْجئة فى الإيمان ، الذى لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مرجئة .



(1) رواه أحمد بن حنبل بلفظ : «**ولا يؤمن بالله مَن لا يؤمن بى**» المسند ٤ : ٧٠ ، ٥ : ٣٨٢ ، ٦ : ٣٨٢ .

◉ الفصــل الخــامس

فى ذكـر مقـالات الفـرق النجـارية

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار[1] وقد وافقوا أصحابَنا فى أصولٍ ، ووافقوا القدرية فى أصولٍ ، وانفردوا بأصول لهم .

فالذى وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا : بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ، وأن الاستطاعة مع الفعل ، وأنه لا يحدث فى العالم إلا ما يريده الله تعالى ووافقونا أيضا فى أبواب الوعيد ، وجواز المغفرة لأهل الذنوب ، وفى أكثر أبواب التعديل والتجوير .

وأما الذى وافقوا فيه القدَرية : فنَفيُ علم الله تعالى ، وقدرته ، وحياته ، وسائر صفاته الأزلية ، وإحالة رؤيته بالأبصار ، والقولُ بحدوث كلام الله تعالى .

وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا ، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية .

والذى يجمع النجارية فى الإيمان قولهم : بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله ، وفرائضه التى أجمع عليها المسلمون ، والخضوع له ، والإقرار باللسان ؛ فمن جهل شيئاً من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عَرَفَه ولم يُقِرَّ به فقد كفر .

وقالوا : « كل خصلة من خصال الإيمان طاعة ، وليست بإيمان ، ومجموعها إيمان ، وليست خصلة منها عند الانفراد إيمانا ولا طاعة » .

وقالوا : « إن الإيمان يزيد ولا ينقص » .

وزعم النجار أن الجسم أعراضٌ مجتمعة ، وهى الأعراض التى لا ينفك الجسم عنها : كاللون ، والطعم ، والرائحة ، وسائر مالا يخلو الجسم منه ومن ضده ، فأما الذى يَخْلُو الجسم منه ومن ضده : كالعلم والجهل ونحوهما ، فليس شئ منها بعضاً للجسم .

---

(١) الحسين بن محمد النجار الرازى ، أبو عبد الله : (... — نحو ٢٢٠ هـ = ... — نحو ٨٣٥ م) من أهل قم ، له مع النظام عدة مناظرات .. وأكثر المعتزلة فى الرىّ وجهاتها من النجارية . له كتب ، منها « البدل » فى الكلام ، و« المخلوق » ، و« إثبات الرسل » ، و« الإرجاء » ، و« القضاء والقدر » و« الثواب والعقاب » وغير ذلك فهرست ابن النديم : الفن الثالث من المقالة الخامسة . واللباب ٣ : ٢١٥ ، والإمتاع والمؤانسة ١ : ٥٨ ، والمقريزى ٢ : ٣٥٠ ووقع اسمه فيه «الحسن» تحريفاً .

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرِئ ، وجسم إذا كُتب ، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاما لله تعالى بعد أن لم يكن كلاما حين كان دما مَسْفُوحًا .

فهذه أصول النَّجارية وافترقوا بعد هذا فيما بينهم فى العبارة عن خلق القرآن ، وفى حكم أقوال مخالفيهم ، فرقا كثيرة ، كلُّ فرقةٍ منها تكفر سائرها ، والمشهورون منها ثلاث فرق ، وهى : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستدركة من الزعفرانية .

(١) ذكر البرغوثية منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وكان على مذهب النجار فى أكثر مذاهبه ، وخالفه فى تسمية المكتسب فاعلا ، فامتنع منه ، وأطلقه النجار . وخالفه أيضاً فى المتولِّدَاتِ ، فزعم أنها فعل لله تعالى بإيجاب الطَّبْع ، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع ، وطَبَعَ الحيوان طبعا يألم إذا ضرب ، وقال النجار فى المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها : « إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طَبْع من طبع الجسم الذى سموهُ مولَّداً » .

(٢) ذكر الزعفرانية منهم :

هؤلاء أتباع الزعفرانى الذى كان بالرَّىِّ ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله ، فيقول : « إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ماهو غير الله تعالى مخلوق » ، ثم يقول مع ذلك : « الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق »[١] .

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفرانى أراد أن يشهر نفسَه فى الآفاق ، فاكترى[٢] رجلا على أن يخرج إلى مكة يَسُبُّه ويلعنه فى مواسم مكة ؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق . وقد بلغ حمق أتباعه بالرىِّ أن قوما منهم لا يأكلون العَنْجَدَ[٣] حرمة للزعفرانى ، ويزعمون أنه كان يحب ذلك . وقالوا : لا نأكل محبوبه !

---

(١) زاد البغدادى فى الملل والنحل أنه : « قال يوماً فى دعاية على منبره : يارب القرآن أهلك من يقول : « القرآن مخلوق » .

(٢) اكْتَرَى : استأجر .　(٣) العَنْجَدُ : ردئ الزبيب .

(٣) ذكر المستدركة منهم :

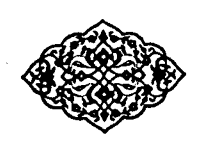
هؤلاء قوم من النَّجَّارية يزعمون أنهم استدركوا ما خَفِيَ على أسلافهم ؛ لأن أسلافهم منعوا إطْلاَقَ القول بأن القرآن مخلوق ، وزعمت المستدركة أنه مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين :

ــ فرقة زعمت أن النبى ﷺ قد قال : « **إن كلام الله مخلوق** »[١] على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها ، ومن لم يقل إن النبى عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر .

ــ وقالت الفرقة الثانية منهم : إن النبى عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق ــ على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك ودلَّ عليه . ومَنْ زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر .

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرَّىِّ يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم فى الشمس إنها شمس لكان كاذباً فيه..

قال عبد القاهر : ناظرْتُ بعض هذه الطائفة بالرى ، فقلت له : أخبرنى عن قولى لك : أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح ، هل أكون صادقا فيه ؟ فقال : أنت كاذب فى هذا القول ، فقلت له : أنت صادق فى هذا الجواب . فسكت خجلا ، والحمد لله على ذلك .



(١) حديث موضوع مكذوب لم يرد فى كتاب من كتب السنة الصحيحة أو الضعيفة .

◉ الفصـــل الســـادس

من فصـــول هـذا البـاب
فى ذكر الجهمية والبكرية والضِّرَارية وبيان مذاهبها

(١) الجهمية :

أتباع جَهْم بن صَفْوَان[1] الذى قال بالإجبار ، والاضطرار إلى الأعمال . وأنكر الاستطاعات كلهَا . وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وتَفْنَيَانِ . وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، وأن الكفر هو الجهل به فقط .

وقال : « لا فِعْلَ ولا عمل لأحدٍ غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشَّمْسُ ، ودَارتِ الرَّحَى ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به » .

وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شئ أوحَىٌّ أو عالم أو مريد ، وقال : « لا أصِفه بوصفٍ يجوز إطلاقُه على غيره كشئ ، وموجود ، وحى ، وعالم ، ومريد ، ونحو ذلك . ووصفه بأنه قادر ، ومُوجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحيي ، ومميت ؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده ، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ، ولم يسمِّ الله تعالى متكلما به .

وأكفره أصحابنا فى جميع ضلالاته ، وأكفرته القدرية فى قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد ، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره .

وكان جَهْم مع ضلالاته التى ذكرناها يحمل السلاح ويقاتِل السلطان ، وخرج مع سريج بن الحارث ــ على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازنى فى آخر زمان بنى مروان .

وأتباعُه اليوم بنَهَاوَنْدَ ، وخرج إليهم فى زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس

---

(١) جَهْم بن صفوان ، أبو محرز : (.. ــ ١٢٨ هـ = ... ــ ٧٤٥ م) نشأ فى سمرقند ، وقضى زمناً ف ترمذ ، ثم رحل إلى الكوفة حيث لقى الجعد بن درهم ، وانتقل أخيرا إلى بلخ ، ثم عاد إلى ترمذ ، وبقى بها إلى أن خرج فى حرب ضد الأمويين وقتل . اشتهر بفصاحة اللسان وقوة الحجة . انظر فى ترجمته : الانتصار ١٨١ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٩٧ ، والكامل : حوادث سنة ١٢٨ ، وتاريخ الجهمية للقاسمى .

الشيرازى الديلى ، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبى الحسن الأشعرى ، فأجابه قوم منهم ، وصاروا مع أهل السنة يدا واحدة ، والحمد لله على ذلك .

(٢) وأما البكرية :

فأتباع بكر بن أخْتِ عبد الواحد بن زيد . وكان يوافق النَّظَّام فى دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذى فيه الروح ، ويوافق أصحابنا فى إبطال القول بالتولُّد ، وفى أن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب ، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم ، وكذا القطع كما أجاز ذلك أصحابنا .

وانفرد بضلالات أَكْفَرَتْهُ الأمة فيها !

منها : قوله بأن الله تعالى يُرَى فى القيامة فى صورة يخلقها ، ويكلم عباده من تلك الصورة .

ومنها : قوله فى الكبائر الواقعة من أهل القبلة : « إنها نفاق ، وإن صاحب الكبيرة منافق ، وعابد للشيطان ، وإن كان من أهل الصلاة » . وزعم أيضاً أنه ـــ مع كونه منافقاً ـــ مكذِّبٌ لله تعالى جاحد له ، وأنه يكون فى الدَّرْكِ الأسفلِ من النار مخلَّداً فيها ، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن . ثم إنه طَرَدَ قوله فى هذه البدعة فقال فى على وطلحة والزبير : إن ذنوبهم كانت كفراً وشركاً ، غير أنهم كانوا مغفوراً لهم ؛ لما روى فى الخبر « **أن الله تعالى اطلَعَ على أهل بَدْرٍ فقال : اعملوا ماشئتم فقد غفرت لكم** »[1] .

ومن ضلالاته أيضاً ما عَانَد فيه العقلاء : فزعم أن الأطفال فى المَهْدِ لا يألمون وإن قطعوا أو حرقوا ، وأجاز أن يكونوا فى وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم[2] .

---

(١) رواه البخارى : كتاب المغازى ، باب ٩ ، ٤٦ ؛ وكتاب الأدب ، باب ٧٤ . ومسلم : كتاب فضائل الصحابة ، حديث ١٦١ . وأبو داود : كتاب الجهاد ، باب ٩٨ ؛ وكتاب السنة ، باب ٨ . والترمذى : كتاب التفسير ، سورة رقم ٦٠ . والدارمى : كتاب الرقاق ، باب ٤٨ . وابن حنبل ١ : ٨٠ ، ٢ : ٢٩٦ .

(٢) زاد عبد القاهر فى (الملل والنحل) : « وزعم أيضاً أن الله لا يؤلم البهائم ؛ لأنه ليس لها ذنوب . وأجاز أن يسىء بعض البهائم إلى بعض ، فقيل له : بماذا تعلم المسىء أنه مسىء ؟ قال : بخجله واعتذاره وهربه ، كالعقربة إذا لسعت هربت من خوف القتل ، وهذا دليل أنها عالمة جانية . فقيل له : إذا كان العالم بأنه جانى عندك مستحقاً للخلود فى النار ، وكان شراً من عابد وثن ، لزمك أن يكون العقرب بهذه الصفة » .

ومنها : أنه أَبْدَعَ فى الفقه تحريم أكل الثوم والبصل ، وأوجب الوضوء من قَرْقَرَة البطن . ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء فى الفقه[1] .

(٣) وأما الضرارية :

فهم أتباع ضِرَار بن عمرو[2] الذى وَافَقَ أصحابَنَا فى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكسابٌ للعباد ، وفى إبطال القول بالتولُّدِ ؛ ووافق المعتزلَةَ فى أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله : « إنها قبل الفعل ، ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وإنها بعضُ المستطيع ، ووافق النجار فى دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التى لا يخلو الجسم منها .

وانفرد بأشياء منكرة :

منها : قولُه بأن الله تعالى يُرَى فى القيامة بحاسة سادسة يَرَى بها المؤمنون ماهيَّةَ الإلٰهِ . وقال : « لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة » ، وتبعه على هذا القول حفص الفرد[3] .

وأنه أنكر حرف ابن مسعود ، وحرف أبىٍّ بن كعب[4] وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة فى مصحفيهما .

ومنها : أنه شك فى جميع عامة المسلمين ، وقال : « لا أدرى لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر » .

ومنها : قوله : « إن معنى قولنا (**إن الله تعالى عالم ، حى**) هو أنه ليس بجاهل ولا ميت » . وكذلك قياسُه فى سائر أوصاف الله تعالى من غير إثباتِ معنًى أو فائدة سوى نفى الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه[5] .

---

(١) أنهى عبد القاهر كلامه عن بكر فى (الملل والنحل) بأن حكم بتكفيره فقال : « وتكفيره واجب فى جميع بدعه »

(٢) ضرار بن عمرو الغطفانى (... ــ نحو ١٩٠ هـ = ... ــ نحو ٨٠٥ م) متكلم قاضى ، صنف نحو ثلاثين كتاباً ، بعضها فى الرد على المعتزلة وعلى الخوارج . قال الجشمى : « ومن عده من المعتزلة فقد أخطأ . لأنا نتبرأ منه فهو من المجبرة » . لسان الميزان ٣ : ٢٠٣ ، وفضل الاعتزال ٣٩١ .

(٣) حفص الفرد ، أبو يحيى ، وأيضاً أبو عمرو : مصرى ، ذهب إلى البصرة ، كان معاصراً لأبى الهذيل ، وله معه مناظرات . الفهرست ٢٥٥ .

(٤) أى أنكر صحة مصحف ابن مسعود ومصحف أبىّ بن كعب .

(٥) زاد البغدادى فى الملل والنحل : « فهذا قول ضرار بن عمرو المبتدع ، وليس هو ضرار بن فرد الفقيه الفرضى المقدسى المكنى بأبى نعيم » .

◉ الفصل السابع

من هذا الباب

فى ذكر مقالات الكَرَّامية وبيان أوصافها

الكَرَّامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية.وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضُها بعضاً وإن أكْفَرَها سائر الفرق ؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة .

وزعيمها المعروف محمد بن كَرَّام[1] ، كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان ، وكان أتباعه فى وقته أوغاد شورمين ، وأفشين . وورد نيسابور فى زمان ولاية محمد ابن طاهر بن عبد الله بن طاهر ، وتَبِعَه على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرْذِمَة من أكَرَةِ القُرَى والدُّهْم .

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدُّها أرباعاً ولا أسباعاً ، لكنها تزيد على الآلاف آلافاً ، ونذكر منها المشهور ، الذى هو بالقبح مذكور :

فمنها : أن ابن كَرَّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التى منها يلاقى عرشه . وهذا شبيه بقول الثَّنَوِية : إن معبودهم الذى سموه نوراً يتناهى من الجهة التى تُلاقِى الظلام وإن لم يَتَنَاه من خمس جهات .

وقد وصف ابن كرام معبوده فى بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر ، وذلك أنه قال فى خطبة كتابه المعروف بكتاب « **عذاب القبر** » : « إن الله تعالى أحَدِيُّ الذات أحَدِيُّ الجوهر » .

وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة ، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشْنَعُ من اسم الجوهر ، وامتناعُهم

---

(١) محمد بن كَرَّام ، أبو عبد الله ، السجزى : (... — ٢٥٥ هـ = ... — ٨٦٩م) ولد فى سجستان ، وجاور بمكة خمس سنين ، وورد نيسابور ، فحبسه طاهر بن عبد الله . ثم انصرف إلى الشام وعاد إلى نيسابور فحبسه محمد بن طاهر ، وخرج منها (سنة ٢٥١ هـ) إلى القدس ، فمات فيها . والسجزى : نسبة إلى سجستان تذكرة الحفاظ ٢ : ١٠٦ ، والتاج : مادة « كرم » ، والأنس الجليل ١ : ٢٦٢ .

من تسميته جوهراً مع قولهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق[1] ـ من الروافض ـ من تسمية الإلٰه جسما مع قوله بأنه على صورة الإنسان ، وليس على الخذلان فى سوء الاختيار قياس !

وقد ذكر ابن كَرَّام فى كتابه أن الله تعالى مماسٌّ لعرشه ، وأن العرش مكان له ، وأبدل أصحابه لفظَ المماسَّة بلفظ الملاقاة منه للعرش ، وقالوا : « لا يصح وجودُ جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل » ، وهذا معنى المماسة التى امتنعوا من لفظها .

واختلف أصحابه فى معنى الاستواء المذكور فى قوله : ﴿ **الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**[2] ﴾ فمنهم من زعم أن كل العرش مكان له ، وأنه لو خلق بإزاء العرش عُرُوشاً مُوَازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ؛ لأنه أكبر منها كلها . وهذا القولُ يوجب عليهم أن يكون عرشُه اليوم كبعضه فى عرضه ومنهم من قال : « إنه لا يزيد على عرشه فى جهة المماسَّة ، ولا يفضل منه شئ على العرش » ، وهذا يقتضى أن يكون عرضه كعرض العرش وكان من الكَرَّامية بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القولَ ويناظر عليه .

وزعم ابن كَرَّام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث . وزعموا أن أقواله ، وإرادته ، وإدراكاته للمرئيات ، وإدراكاته للمسموعات ، وملاقاته للصفحة العليا من العالم ــ أعراضٌ حادثة فيه ، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه .

وسموا قوله للشئ : « كُنْ » خَلْقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمُحْدَث ، وإعلاماً للذى يعدم بعد وجوده ، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة أو مفعولة أو مُحْدَثة .

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث فى العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة فى ذات معبودهم : منها إرادته لحدوث ذلك الحادث ، ومنها قوله لذلك الحادث « كن » على الوجه الذى عَلم حدوثه عليه ، وذلك القول فى نفسه حروف

---

(١) هذا لقب يطلقه متكلمو أهل السنة على محمد بن النعمان الرافضى المعاصر لجعفر الصادق . ويلقبه الشيعة مؤمن الطاق . وقد سبق الإشارة إليه .

(٢) طه : ٥ .

كثيرة كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه ، ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث ، ولو لم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث ، ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً .

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شئ من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة فى معبودهم : منها إرادته لعدمه ، ومنها قوله لما يريد عدمه « كن معدوماً » أو « افْنَ » ، وهذا القول فى نفسه حروف ، كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه ؛ فصارت الحوادث الحادثة فى ذات الإلٰهِ عندهم أضعافَ أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها .

واختلفت الكرَّامية فى جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة فى ذات الإلٰهِ بزعمهم ؛ فأجاز بعضهم عدمها ، وأحال عدمَهَا أكثرُهم . وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإلـٰه لا يخلو فى المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها فى الأزل . وهذا نظير قول أصحاب الهَيُولىٰ[1]: إن الهَيُولىٰ كانت فى الأزل جوهراً خالياً من الأعراض ، ثم حدثت الأعراض فيها ، وهى لا تخلو منها فى المستقبل .

واختلفت الكرَّامية فى جواز العدم على أجسام العالم ، فأحال ذلك أكثرهم ، وضاهَوْا بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفَلَكَ والكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء .

وكان الناس يتعجبون من سرل المعتزلة البصرية : « إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة ، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها » ، وزال هذا التعجُّبُ بقول من زعم من الكرامية : « إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال » .

وأعْجَبُ من هذا كله أن ابن كَرَّام وصف معبودهُ بالثقل ، وذلك أنه قال فى كتاب « **عذاب القبر** » فى تفسير قول الله عز وجل ﴿ **إذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ** ﴾[2] :

---

(١) الهيولى كلمة يونانية الاصل ، ويراد بها المادة الأولى وليست لها شكل ولا صورة معينة ، وهى قابلة للتشكيل والتصوير فى شتى الصور . وهذه الكلمة ترجع إلى أرسطو . والهيولى ليست موضوع معرفة ، ثم هى ليست من بيت المقولات ؛ إذ أن هذه تحمل عليها فى حين أنها هى لا تحمل على شئ ، إنها مجرد قوة فى مقابل الصورة التى هى فعل . ولا تنتقل إلى الفعل إلا بقيام الصورة بها .

(٢) الانفطار : ١ .

« إنها انفطرت من ثقل الرحمان عليها » .

ثم إن ابن كَرَّام وأَكْثَرَ أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفا بأسمائه المشتقَّة من أفعاله عند أهل اللغة ، مع استحالة وجود الأفعال فى الأزل ، فزعموا أنه لم يزل خالقا رازقا مُنْعِما من غير وجود خَلْق ورَزْق ونعْمة منه . وزعموا أنه لم يزل خالقا بخالقية فيه ، ورازقا برازقية فيه ، وقالوا : « إن خالقيته قدرته على الخَلْق ، ورازقيته قدرته على الرَّزْق ، والقدرة قديمة ، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته » ، وقالوا : « بالخَلْق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً ، وبذلك الرَّزْق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقا » .

وأعْجَبُ من هذا فَرْقُهم بين المتكلم والقائل ، وبين الكلام والقول . وذلك أنهم قالوا : « إن الله تعالى لم يزل متكلما قائلا » ، ثم فَرَقُوا بين الاسمين فى المعنى ، فقالوا : « إنه لم يزل متكلما بكلام هو قدرته على القول ، ولم يزل قائلا بقائلية لا بِقَوْلٍ ، والقائلية قدرتُه على القول ، وقوله حُروفٌ حادثة فيه » ؛ فقول الله تعالى عندهم حادث فيه ، وكلامه قديم .

قال عبد القاهر : ناظرت بعضهم فى هده المسالة ، فقلت له : إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول ، والساكت عندك قادر على القول فى حال سكوته ، لزمك على هذا القول أن يكون الساكتُ متكلما ، فالتزم ذلك .

ومن تدقيق الكَرَّامية فى هذا الباب قولهم : « إنا نقول : إن الله تعالى لم يزل خالقا رازقا على الإطلاق ، ولا نقول بالإضافة : إنه لم يزل خالقاً للمخلوقين ، ورازقاً للمرزوقين ، وإنما نذكر هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين » . وقالوا على هذا القياس : « إن الله تعالى لم يزل معبوداً ، ولم يكن فى الأزل معبود العابدين ، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له » .

ثم إن ابن كرَّام ذكر فى كتابه المعروف بـ « عذاب القبر » باباً له ترجمة عجيبة فقال : « باب فى كيفوفية الله عز وجل » ، ولا يدرى العاقل لماذا يتعجب أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية فى صفات الله تعالى ، أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوفية ؟

وله من جنس هذه العبارة أشكال : منها : قوله فى باب الرد على أصحاب الحديث فى الإيمان : « فإن قالوا بأحْمُوقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا » . وكذا قد عبر عن مكان معبوده فى بعض كتبه بالحيثوثية ، وهذه العبارات السخيفة لائقة بمذهبه السخيف .

ثم إنه مع أصحابه تكلموا فى مقدورات الله تعالى ، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التى تحدث فى ذاته من إرادته وأقواله وإدراكاته وملاقاته لما يلاقيه ، فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شئ منها مقدوراً لله تعالى ، ولم يكن الله تعالى قادراً على شئ منها مع كونها مخلوقة ، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله : « كن » لا بقدرته .

وهذه بدعة لم يُسْبَقُوا إليها ؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا فى مقدورات الله تعالى :

على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو محِدثُ جميع الحوادث بقدرته .

وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها ، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له .

وقال أكثر المعتزلة : « إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى » ، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدروات غيره .

وقالت الجَهْمِيَّة : « الحوادث كلها مقدورة لله تعالى ، ولا قادر ولا فاعل غيره » .

وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإلهِ بحوادث تحدث فى ذاته بزعمهم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

ثم إنهم تكلموا فى باب التعديل والتجوير بعجائب :

منها : قولهم : « يجب أن يكون أول شئ خلقه الله تعالى جسما حيا يصح منه الاعتبار » ، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيما . وزادوا فى هذه

البدعة على القَدَرية فى قولها لابد من أن يكون فى الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حياً يصح منه الاعتبار .

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة فى أن أول شئ خلقه الله القَلَم ، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة[1] .

وقالوا : « لو خلق الله تعالى الخلق وكان فى معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثاً ، وإنما حَسُنَ منه خلق جميعهم لعلمِهِ بإيمان بعضهم » .

وقال أهل السنة : « لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز ، ولم يقدح ذلك فى حكمته » .

وزعمت الكَرَّامية أنه لا يجوز فى حكمة الله اخترام الطفل[2] الذى يعلم أنه إن أَبْقَاهُ إلى زمان بلوغه آمَنَ ، ولا اخترام الكافر الذى لو أبقاه إلى مدةٍ آمَنَ ، إلا أن يكون فى اخترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره .

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبى ﷺ قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن ، وفى هذا قَدْح منهم فى كل مَنْ مات من ذرارى الأنبياء طفلا .

ومن جهالاتهم فى باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالَّتَانِ فى النبى والرسول سوى الوحى إليه وسوى معجزاته وسوى عصمته عن المعصية . وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله ، وفرقوا بين الرسُول

---

(١) من هذه الأخبار ما جاء عن عبادة بن الصامت ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إن أول ما خلق الله القلم ، ثم قال له : اكتب ، قال : يارب ، وماذا أكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة** ». رواه ابن حنبل فى المسند ٥ : ٣١٧ ، وأبو داود : كتاب السنة ، باب ١٦ والترمذى : كتاب القدر ، باب ١٧ ، وتفسير سورة ٦٨ ، وقال الترمذى : « حديث حسن غريب ، وفيه عن ابن عباس » . وأخرجه الآجرى فى « كتاب الشريعة » ص ١٧٧ من طريقه بلفظ : « فقال له : اجر ... » ورواه يزيد بن أبى حبيب عن الوليد ابن عبادة بلفظ : « ثم قال له : اكتب ... » ورجاله ثقات غير ابن لهيعة مختلف فيه . ويشهد له حديث أبى هريرة بلفظ : « إن أول شيء خلق الله عز وجل القلم ، ثم خلق النون ــ وهى الدواة ــ ثم قال : اكتب ... » الحديث ، رواه الآجرى والواحدى فى تفسيره (٤ /١٥٧/ ٢) وفيه الحسن بن يحيى الخشنى مختلف فيه .

(٢) أى إماتة الطفل ، يقال : اخترمته المنية : أخذته، وتخرم الوباء ونحوه القوم : استأصلهم وأفناهم .

والمرسَلِ بأن الرسول من قامت به تلك الصفة ، والمرسَل هو المأمور بأداء الرسالة .

ثم إنهم خاضوا فى باب عصمة الأنبياء عليهم السلام ، فقالوا : « كلُّ ذنبٍ أسقط العدالة أو أوجب حداً فهم معصومون منه ، وغير معصومين مما دون ذلك » ، وقال بعضهم : « لا يجوز الخطأ عليهم فى التبليغ » ، وأجاز ذلك بعضهم ، وزعم أن النبى عليه السلام أخطأ فى تبليغ قوله : ﴿ **وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى** ﴾[1] حتى قال بعده : « تلك الغرانيق العلى ، وإنَّ شفاعتها ترتجى » . وقال أهل السنة : « إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاها فى خلال تلاوة النبى ﷺ » ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعرى فى بعض كتبه : « إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر » .

وزعمت الكرَّامية أيضاً أن النبى إذا ظهرت دعوته ، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقُه والإقرار به من غير توقُّف على معرفة دليله ، وقد سرقوا هذه البدعَةَ من إباضية الخوارج الذين قالوا : « إن قول النبى عليه السلام (**أنا نبى**) فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان » .

وزعمت الكرَّامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول ، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلا إلى خلقه . وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول ، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم .

وزعمت الكرَّامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيما .

وقال أهل السنة : « لو فعل ذلك جاز ، كما قد جاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين إلى القيامة » .

ثم إن ابن كَرَّام خاض فى باب الإمامة ، فأجاز كون إمامين فى وقت واحد ، مع وقوع الجدال ، وتعاطى القتال ، ومع الاختلاف فى الأحكام ، وأشار فى بعض كتبه إلى أن عليًّا ومعاوية كانا إمامين فى وقت واحد ، ووجب على أتباع كل واحد منهما

---

(١) النجم : ٢٠ .

طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلا والآخر باغياً . وقال أتباعه : « إن عليا كان إماماً على وفق السُّنَّة ، وكان معاوية إماما على خلاف السنة ، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه » . فياعَجَبًا من طاعةٍ واجبةٍ على خلاف السنة .

ثم إن الكَرَّامية خاضوا فى باب الإيمان ؛ فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيمانا إلا من المرتد إذا أقر به بعد رِدَّته . وزعموا أيضا أنه هو الإقرار السابق فى الذَّرِّ الأول فى طلب النبى عليه السلام وهو قولهم : « بلى » . وزعموا أيضا أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة . وزعموا أيضاً أن المقر بالشهادتين مؤمن حقا وإن اعتقد الكفر بالرسالة . وزعموا أيضا أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى فى تكفيرهم آياتٍ كثيرة كانوا مؤمنين حقاً ، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة ، وقالوا فى أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفى أهل السنة : « إن عذابهم فى الآخرة غير مؤبَّد » ، وأهل الأهواء يَرَوْنَ خلود الكَرَّامية فى النار .

ثم إن ابن كرَّام أبدع فى الفقه حماقاتٍ لم يُسْبق إليها :

منها : قوله فى صلاة المسافر : « إنه يكفيه تكبيرتان من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام » .

ومنها : قوله بصحة الصلاة فى ثوب كله نجس ، وعلى أرض نجسة ، ومع نجاسة ظاهر البدن ، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس .

ومنها : قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سُنَّتَان غير مفروضتين ، وإنما الواجبُ كفنه ودفنه .

ومنها : قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض — بلا نية ، وزعم أن نية الإسلام فى الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام .

وكان فى عصرنا شيخ للكَرَّامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالةً لم يُسْبق إليها ، فزعم أن أسماء الله عز وجل كلها أعراض فيه ، وكذلك اسم كل مسمى عَرَضٌ فيه ؛ فزعم أن الله تعالى عرضٌ حالٌّ فى جسم قديم ، والرحمن عرض آخر ، والرحيم عرض ثالث ، والخالق عرض رابع ، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير

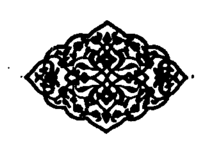
الآخر ؛ فالله تعالى عنده غير الرحمن ، والرحمن غير الرحيم ، والخالق غير الرازق .

وزعم أيضاً أن الزانى عرضٌ فى الجسم الذى يضاف إليه الزنى ، والسارق عرض فى الذى تضاف إليه السرقة ، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً ، فالمجلود والمقطوع عنده غير الزانى والسارق .

وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عَرَضَانِ فى الجسم ، وكذلك السواد والأسود عرضان فى الجسم ، وكذلك العلم والعالم ، والقدرة والقادر ، والحى والحياة ، كلُّ ذلك أعراض غير الأجسام ، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم ، وإنما يقوم بمحل العالم ، والحركة لا تقوم بالمتحرك ، وإنما تقوم بمحل المتحرك .

قال عبد القاهر : ناظرت ابن مهاجر هذا فى مجلس ناصر الدولة أبى الحسن محمد ابن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية فى سنة سبعين وثلاثمائة فى هذه المسألة ، وألزمته فيها أن يكون المحدود فى الزنى غير الزانى ، والمقطوع فى السرقة غير السارق ، فالتزم ذلك ؛ فألزمته أن يكون معبوده عرضاً ؛ لأن المعبود عنده اسم ، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة فى جسم قديم ، فقال : « المعبود عرض فى جسم القديم ، وأنا أعبد الجسم دون العرض » ، فقلت له : أنت إذن لا تعبد الله عز وجل ، لأن الله تعالى عندك عرض ، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض .

وفضائح الكَرَّامية على الأعداد ، كثيرة الأمداد ، وفيما ذكرنا منها فى هذا الفصل كفاية ، والله أعلم .



◉ الفصـــل الثـــامن

فى بيان مذاهب المُشَبِّهة من أصناف شتى

اعلموا أسعدكم الله أن المُشَبِّهة صنفان : صنف شبهوا ذات البارى بذات غيره ، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى .

والمشبهة الذين ضلوا فى تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة ، وأوَّلُ ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغُلاَة .

فمنهم : **السَّبَئِية**[1] الذين سموا عليا إلهاً ، وشَبَّهوه بذات الإلـٰه . ولما أحْرَق قوماً منهم قالوا له : « الآن علمنا أنك إله ؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله » !

ومنهم البيانية : أتباع بَيَان بن سمعان[2] الذى زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان فى أعضائه ، وأنه يفنى كله إلا وجهه !

ومنهم المُغِيرية : أتباع المغيرة بن سَعيد العِجْلى الذى زعم أن معبوده ذو أعضاء ، وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء !

ومنهم المنصورية : أتباع أبى منصور العجلى الذى شبه نفسه بربه ، وزعم أنه صعد إلى السماء ، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه ، وقال له : يا بُنَيَّ بلغ عنى !

ومنهم الخطابية : الذين قالوا بإلهٰية الأئمة وبإلهٰية أبى الخطاب الأسدى .

ومنهم : الذين قالوا بإلهٰية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر .

ومنهم الحُلولية : الذين قالوا بحلول الله فى أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك .

ومنهم الحلولية الحلمانية : المنسوبة إلى أبى حلمان الدمشقى الذى زعم أن الإلٰهَ

---

(١) نسبة إلى عبد الله بن سبا ، ستأتى له ترجمة عند عرض آراء فرقته .

(٢) ستأتى له ترجمة ، وكذلك الأسماء المذكورة فى هذا العرض المجمل سنورد له ترجمات عند العرض التفصيلى .

يحل فى كل صورة حسنة ، وكان يسجد لكل صورة حسنة .

ومنهم المقنعية المبيضة : بما وراء نهر جَيْحُون فى دعواهم أن المُقَنَّع كان إلهاً ، وأنه مصور فى كل زمان بصورة مخصوصة .

ومنهم العذافرة : الذين قالوا بإلهيَّة ابن أبى العذافر المقتول ببغداد .

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم فى هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا فى الظاهر إليه .

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم فى الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء الله عز وجل .

وبعد هذا فرق من المشبهة عَدَّهم المتكلمون فى فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن ، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم ، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم ، وإن ضلوا وكفروا فى بعض الأصول العقلية .

ومن هذا الصنف الهشامية : المنتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضى[1] الذى شَبَّه معبوده بالإنسان ، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه جسم ذو حد ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وذو لون ، وطعم ، ورائحة ، وقد روى عنه أن معبوده كسبيكة الفضة ، وكاللؤلؤة المستديرة ، وروى عنه أنه أشار إلى أن جبل أبى قُبَيْس أعْظَمُ منه ، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه ، ومقالته فى هذا التشبيه على التفصيل الذى ذكرناه فى تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا .

ومنهم الهشامية : المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقى الذى زعم أن معبوده على صورة الإنسان ، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت ، وأن له شعرة سوداء وقلبا ينبع منه الحكمة .

ومنهم اليونسية : المنسوبة إلى يُونس بن عبد الرحمن القُمِّى الذى زعم أن الله تعالى يحمله حَمَلَةُ عرشه ، وإن كان هو أقوى منهم ، كما أن الكركى تحمله رجلاه ،

---

(١) تقدم التعريف به وبمذهبه .

) تقدم التعريف به وبمذهبه .

وهو أقوى من رجليه .

ومنهم المشبهة : المنسوبة إلى داود الجوارِبى الذى وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية .

ومنهم الإبراهيمية : المنسوبة إلى إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى ، وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل فى التشبيه ، ونسب إلى الكذب فى كثير من رواياته .

ومنهم الخابطية من القَدَرية : وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط ، وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النَّظَّام ، ثم إنه شبه عيسى ابن مريم بربه ، وزعم أنه الإله الثانى ، وأنه هو الذى يحاسب الخلق فى القيامة .

ومنهم الكرامية : فى دعواها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية ، وأنه محل الحوادث ، وأنه مماسٌّ لعرشه . وقد بينا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية .

فهؤلاء مشبهة لله تعالى بخلقه فى ذاته **فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف :**

منهم : الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خَلْقه ، وهذا قولُ المعتزلة البصرية الذين زعموا أن الله تعالى عز وجل يريد مُرَاده بإرادة حادثة ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا : « يجوز حدوث إرادة الله عز وجل لا فى محل ، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا فى محل » ، وهذا ينقض قولهم : « إن إرادته من جنس إرادتنا » ؛ لأن الشيئين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر ، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر .

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية فى تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا ، وزعموا لأجل ذلك أن الله تعالى محل للحوادث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ومنهم : الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه ، فزعموا أن كلام الله تعالى

أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد ، وقالوا بحدوث كلامه ، وأحال جمهورهم سوى الجُبَّائى[1] بقاء كلام الله تعالى ، وقال النظام[2] منهم : « ليس فى نَظْم كلام الله سبحانه إعجاز ، كما ليس فى نظم كلام العباد إعجاز » ، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج ، والترك ، والخزر ، قادرون على الإتيان بمثل نَظْم القرآن وبما هو أفصح منه ، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه ، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم .

وشاركت الكراميةُ المعتزلَةَ فى دعواها حدوث قول الله عز وجل ، مع فَرْقِهَا بين القول والكلام فى دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم ، وأن كلامه قدرته على إحداث القول . وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول الله عز وجل فى ذاته ، بناء على أصلهم فى جواز كون الإله محلا للحوادث .

ومنهم : الزُّرَارية أتباع زُرَارة بن أعين الرافضى[3] فى دعواها حدوث جميع صفات الله عز وجل ، وأنها من جنس صفاتنا . وزعموا أن الله تعالى لم يكن فى الأزل حياً ، ولا عالما ، ولا قادراً ، ولا مريداً ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً ؛ وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلما ، وإرادة ، وسمعا ، وبصرا ؛ كما أن الواحد منا يصير حياً ، قادراً ، سميعاً ، بصيراً ، مريداً عند حدوث الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر فيه .

ومنهم : الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشئ حتى يكون ؛ فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا .

وهذا باب إن أطلناه طال ، ونشر الأذيال ، وقد بينا تفصيل أقوال المعتزلة والمشبهة ، وأقوال سائر أصحاب الأهواء فى كتابنا المعروف بكتاب « الملل والنحل »[4] . وفيما ذكرنا منها فى هذا الباب كفاية ، والله أعلم .

(١) ، (٢) تقدم التعريف بهما وبمذهبهما .

(٣) تقدم التعريف به وبمذهبه .

(٤) وهو غير كتاب الشهرستانى المعروف بنفس الاسم — كما سبق أن أشرنا — وكتاب البغدادى بطبيعة الحال أسبق من كتاب الشهرستانى زمنياً ، وإن كان كتاب الشهرستانى أوسع وأشمل وأعمق من كتاب البغدادى ، ويظل للبغدادى فضل الأسبقية التاريخية . كما أن كتاب « الملل والنحل » للبغدادى يسبق زمنياً كتابه الذى نحن الآن بصدد تحقيقه « الفرق بين الفرق » ، وهذا الأخير أنضج وأشمل من سابقه .

الباب الرابع

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان الفِرَق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منه

الكلام فى هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعدُّ من أمة الإسلام وملته ، وقد ذكرنا قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مُقِر بنبوة محمد ﷺ ، وأن كل ما جاء به حق ، كائنا قوله بعد ذلك ما كان . وهذا اختيار الكعبى[1] فى مقالاته .

وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال : « لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله » ، سواء أخلص فى ذلك أو اعتقد خلافه .

وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية[2] والموشكانية[3] منهم فى ملة الإسلام ؛ لأنهم يقولون : « لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله » ، ويزعمون أن محمد كان مبعوثاً إلى العرب ، وقد أقَرُّوا بأن ما جاء به حق .

وقال بعض الفقهاء أهل الحديث : « اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة » .

وهذا غيرْ صحيح ؛ لأن أكثر المرتدِّينَ الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة فى عهد الصحابة كانوا يَرَوْنَ وجوب الصلاة إلى الكعبة ، وإنما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة ، وهم المرتدون من بنى كندة وتميم ، فأما المرتدون من بنى حنيفة وبنى أسد فإنهم كفروا من وجهين ، أحدهما : إسقاط وجوب الزكاة ، والثانى : دعواهم نبوة مُسَيْلمة[4] ، وطُلَيْحة[5] ، وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح ، وصلاة المغرب ، فازدادوا كفراً على كفر .

---

(٣) تقدم التعريف به وبفرقته .

(١) ، (٣) ، العيسوية نسبة إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهانى ، والموشكانية نسبة إلى موشكان .. سبق التعريف بهما فى مطلع الكتاب .

((٤)) ، (٤) سبق التعريف بهما .

والصحيح عندنا أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه ، وقِدَمِه ، وأنه عادل حكيم ، مع نفى التشبيه والتعطيل عنه ، وأقر مع ذلك بنبوة جميع أنبيائه ، وبصحة نبوة محمد ﷺ ورسالته إلى الكافة ، وبتأبيد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن مَنْبَع أحكام شريعته ، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة ، وبوجوب الزكاة ، وصَوْم رمضان ، وحَجّ البيت على الجملة .

فكل من أقر بذلك فهو داخل فى أهل ملة الإسلام ، وينظر فيه بعد ذلك : فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدّى إلى الكفر فهو الموحِّدُ السنى ، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء نُظر :

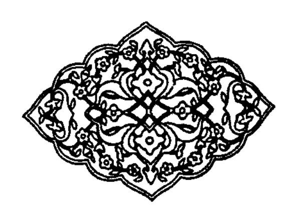
فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المغيرية ، أو المنصورية ، أو الجناحية ، أو السَّبَئِيَّة ، أو الخطَّابية من الرافضة ، أو كان على دين الحلولية ، أو على دين أصحاب التناسخ ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج ، أو على دين الخابطية أو الحمارية من القدرية ، أو كان ممن يحرم شيئا مما نص القرآن على إباحته باسمه ، أو أباح ما حَّرم القرآن باسمه ، فليس هو من جملة أمة الإسلام .

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزَّيْدية ، أو الرافضة الإمامية ، أو من جنس بدع أكثر الخوارج ، أو من جنس بدع المعتزلة ، أو من جنس بدع النَّجَّارية ، أو الجَهْمية ، أو الضِّرارية ، أو المجسِّمة من الأمة — كان من جملة أمة الإسلام فى بعض الأحكام : وهو أن يدفن فى مقابر المسلمين ، ويُدْفَع إليه سَهْمُه من الغنيمة إن غَزَا مع المسلمين ، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن الصلاة فيها . ويخرج فى بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام : وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليه ، ولا الصلاة خَلْفه ، ولا تحلُّ ذبيحته ، ولا تحل المرأة منهم للسنى ، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم .

والفرق المنتسبة إلى الإسلام فى الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون فرقة هذه ترجمتها :

سَبَئِيّة ، وبيانية ، وحربية ، ومغيرية ، ومنصورية ، وجناحية ، وخَطَّابية ،

وغُرَابية ، ومفوضية ، وحلولية ، وأصحاب التناسخ ، وخابطية ، وحمارية ، ومُقَنَّعية ، ورزَامِية ، ويزيدية ، وميمونية ، وباطنية ، وحَلاَّجية ، وعذافرية ، وأصحاب إباحة . وربما انشعبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافا كثيرة نذكرها على التفصيل فى فصول مرتبة إن شاء الله عز وجل .



◉ الفصــــل الأول

من فصــول هــذا البــاب

فى ذكر قول السَّبئيَّة وبيان خروجها عن ملة الإسلام

السبئيَّة أتباع عبد الله بن سَبَأ[1] ، الذى غَلاَ فى على رضى الله عنه ، وزعم أنه كان نبياً ، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إلهٰ ، ودعا إلى ذلك قوماً من غُوَاة الكوفة ، ورُفِع خبرهم إلى علىّ رضى الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم فى حفرتين ، حتى قال بعض الشعراء فى ذلك :

لِتَرْمِ بىَ الحوادثُ حيث شَاءَتْ إذَا لَمْ تَرْمِ بِي فِي الحُفْرَتَيْــــنِ

ثم إن عليا رضى الله عنه خاف من إحراق الباقين منهم شماتَةَ أهلْ الشام ، وخاف اختلاف أصحابه عليه ، فنفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن .

فلما قُتل علىّ رضى الله عنه زعم ابنُ سَبَأ أن المقتول لم يكن عليا ، وإنما كان شيطانا تصوَّر للناس فى صورة على ، وأن عِليا صعد إلى السماء كما صَعد إليها عيسى ابنُ مريم عليه السلام ، وقال : « كما كذبت اليهودُ والنصارى فى دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصبُ والخوارجُ فى دعواها قتل على ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصا مَصْلوبا شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل على رأوا قتيلا يشبه عليا فظنوا أنه على ، وعلىٌّ قد صعد إلى السماء ، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه » !

وزعم بعض السبئيَة أن علياً فى السحاب ، وأن الرعد صَوْته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : « عليك السلام ياأمير المؤمنين » .

وقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبى[2] أن ابن سبأ قيل له : أن علياً قد قتل ،

---

(١) عبد الله بن سَبَأ : (... ـــ حو ٤٠ هـ = ... ـــ نحو ٦٦٠ م) أصله من اليمن ، قيل : كان يهودياً وأظهر الإسلام . رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة . ودخل دمشق فى أيام عثمان بن عفان ، فأخرجه أهلها ، فانصرف إلى مصر . ونفاه علىّ عندما قال بألوهيته إلى ساباط المدائن . وكان يقال له « ابن السوداء » لسواد أمه . البدء والتاريخ ٥ : ١٢٩ ، ولسان الميزان ٣ : ٢٨٩ ، وعقيدة الشيعة ٥٨ و ٥٩ ، وتهذيب ابن عساكر ٧ : ٤٢٨ .

(٢) عامر بن شراحيل بن عبد ذى كبار ، الشّعْبى ، ابو عمرو : (١٩ ـــ ١٠٣هـ = ٦٤٠ ـــ ٧٢١م) راوية ، من التابعين ، فقيه ، شاعر ، من رجال الحديث الثقات اتصل بعبد الملك بن مروان ، فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم . واستقضاه عمر بن عبد العزيز، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة . الوفيات ١ : ٢٤٤ ، وتهذيب ابن عساكر ٧ : ١٣٨ ، وسمط اللآلئ ٧٥١ .

فقال : « إن جئتمونا بدماغه فى صرة لم نصدق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحذافيرها » .

وهذه الطائفة تزعم أن المهدىَّ المنتَظَر إنما هو علىٌّ دون غيره ، وفى هذه الطائفة قال إسحاقُ بن سُوَيْد العَدَوِىُّ قصيدةً برىء فيها من الخوارج ، والروافض ، والقَدَرية منها ، هذه الأبيات :

برئْتُ من الخوارج ، لَسْتُ منهم ... من الغَزَّال منهم وابن بَابِ
ومن قومٍ إذا ذكَرُوا عَلِياً ... يَرُدُّونَ السَّلاَمَ عَلَى السَّحَابِ
ولكنى أحِبُّ بكُلِّ قَلْبى ... وأعْلَمُ أنَّ ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ
رَسُولَ الله وَالصِّدِّيقَ حُبّاً ... بِه أرْجُو غداً حُسْنَ الثَّوَابِ

وقد ذكر الشعبىُّ : أن عبد الله بن السَّوْدَاء[1] ، وكان يعين السبئيّة على قولها ، وكان ابن السوداء فى الأصل يهودياً من أهل الحِيرَة ، فأظهر الإسلام ، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سُوقٌ ورياسة ؛ فذكر لهم أنه وَجَدَ فى التوراة أن لكلّ نبى وصياً ، وأن عليا رضى الله عنه وصىُّ محمدٍ ﷺ ، وأنه خَيْرُ الأوصياء كما أن محمداً خير الأنبياء ؛ فلما سمع ذلك منه شيعة على قالوا لعلى : « إنه من مُحِبِّيك » ، فرفع علىٌّ قدره ، وأجلسه تحت درجة منبره . ثم بلغه غُلُوُّه فيه ، فهمَّ بقتله ، فنهاه ابنُ عباس عن ذلك وقال له : « إن قتلته اختلف عليك أصحابكَ ، وأنت عازم على العَوْد إلى قتال أهل الشام ، وتحتاج إلى مداراة أصحابك » ، فلما خشى من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنَةَ التى خافها ابنُ عباس نفاهما إلى المدائن ، فافْتَتَنَ بهما الرعاع بعد قتل علىّ رضى الله عنه ، وقال لهم ابن السوداء : « والله لينبعن لعلى فى مسجد الكوفة عَيْنَان تفيض إحداهما عَسَلاً والأخرى سَمْنا ، ويغترف منهما شيعته » .

وقال المحققون من أهل السنة : إن ابن السوداء كان على هَوَى دين اليهود ، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته فى علىّ وأولاده ؛ لكى يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى فى عيسى عليه السلام ؛ فانتسب إلى الرافضة السَّبَئِيَّة حين وَجَدَهم أعْرَقَ أهل الأهواءِ فى الكفر ، ودَلَّسَ ضلالَتَهُ فى تأويلاته .

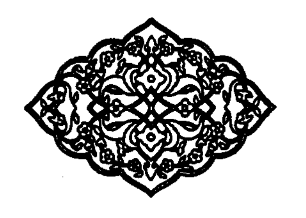
(١) عبد الله بن السوداء هذا — كما يفهم من السياق — غير عبد الله بن سبأ المعروف أيضاً بابن السوداء كما مر معنا قريباً .

قال عبد القاهر : كيف يكون من فِرَقِ الإسلام قومٌ يزعمون أن عليا كان إلٰهاً أو نبيا ؟ ولئن جاز إدخالُ هؤلاء فى جملة فِرَق الإسلام جاز إدخال الذين ادعوا نبوة مُسَيلمة الكذاب فى فرق الإسلام .

قلنا للسَّبئيَّة : إن كان مقتول عبد الرحمن بن مُلْجَم شيطانا تصوَّر للناس فى صورة علىّ فلم لعنتم ابن مُلْجَم ؟ وهلا مَدَحْتُموه ؛ فإنَّ قاتل الشيطانِ محمود على فعله غير مذموم به ؟

وقلنا لهم : كيف تصحُّ دعواكم أن الرعد صوت على والبرق سوطه ، وقد كان صوتُ الرعد مسموعا ، والبرق محسوسا فى زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ؛ ولهذا ذكروا الرعد والبرق فى كتبهم ، واختلفوا فى علتهما ؟

ويقال لابن السوداء : ليس عَلِيٌّ عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى ، وهارون ، ويوشع بن نون ، وقد صحَّ موتُ هؤلاء الثلاثة ، ولم ينبع لهم فى الأرض عسل ولا سمن سوى نبوع الماء العذب من الحجَرِ الصَّلْد لموسى وقومه فى التِّيهِ[1] ؛ فما الذى عَصَم علياً من الموت وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكربلاء عطشا ولم ينبع لهم ماء فضلا عن عسل وسمن ؟!



(١) التِّيهُ : المفازة لا علامة فيها يُهتدى بها . ويقال : أرض تيه : مَضَلّةٌ .

◉ الفصـــل الثـــانى

من فصـــول هـــذا البـــاب

فى ذكر البَيانية من الغُلاَة وبيان خروجها عن فرق الإسلام

هؤلاء أتباع بيَان بن سمعان التميمى[1] : وهم الذين زعموا أن الإمامة صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبى هاشم عبد الله بن محمد ، ثم صارت من أبى هاشم إلى بَيَان بن سمعان بوصيته إليه .

واختلف هؤلاء فى بَيَانٍ زعيمِهم :

فمنهم : من زعم أنه كان نبيا ، وأنه نسخ بعض شريعة محمد ﷺ .
ومنهم : من زعم أنه كان إلٰها ، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم : « إن رُوحَ الإلٰهِ تناسخت فى الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ثم انتقلت إليه منه ــ يعنى نفسه » . فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية .

وزعم أيضاً أنه هو المذكور فى القرآن فى قوله : ﴿ **هٰذَا بَيَانٌ لِلنَّاس وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلمُتَّقِينَ**[2] ﴾ ، وقال : « أنا البيان ، وأنا الهدى والموعظة » !

وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم ، وأنه يهزم به العساكر ، وأنه يدعو به الزهرة فتجيبه .

ثم إنه زعم أن الإلٰهَ الأزلى رجل من نور ، وأنه يَفْنَى كلّه غير وجهه ، وتاول على زعمه قوله : ﴿ **كلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ ، لَهُ الْحُكْمُ وَإلَيه تُرْجَعُونَ**[3] ﴾ ، وقوله : ﴿ **كلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**[4] ﴾ .

ورُفع خبرُ بيانٍ هذا إلى خالد بن عبد الله القَسْرِىّ فى زمان ولايته فى العراق ، فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه[5] ، وقال له : « إن كنتَ تهزم الجيوش بالاسم

---

(١) وقد سماه النوبختى فى كتابه « فرق الشيعة » ص ٣٠ بيان النهدى . وأصل بيان هذا من اليمن ، وكان وقت ظهوره فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى بالعراق .

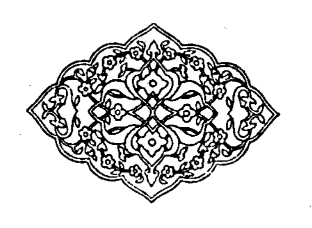
(٢) آل عمران : ١٣٨ . (٣) القصص : ٨٨ . (٤) الرحمن : ٢٦ ــ ٢٧ .

(٥) وفى رواية أخرى قيل إن خالد القسرى أحرق بيان والكوفى المشهور بالمعروف بن سعيد بالنار معاً ذكر هذه الرواية الشهرستانى فى « الملل والنحل » .

الذى تعرفه فاهزم به أعوانى عنك » .

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فِرَقِ الإسلام ؛ لدعواها إلٰهية زعيمها بيانٍ ، كما خرج عابدو الأصنام عن فِرَقِ الإسلام . ومَنْ زعم منهم أن بياناً كان نبياً فهو كمن زعم أن مسيلمة كان نبياً ، وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام .

ويقال للبيانية : إذا جاز فَنَاء بعض الإلٰه ، فما المانع من فناء وجهه ؟ فأما قوله : ﴿ **كلُّ شىء هَالِكٌ إلاَّ وَجْهه**[1] ﴾ ، فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل ، وقوله ﴿ **ويبقى**[2] ﴾ معناه : ويبقى ربك ؛ لأنه قال بعده ﴿ **ذو الجلال والإكرام**[3] ﴾ بالرفع على البدل من الوجه . ولو كان الوجه مضافا إلى الرب لقال ذى الجلال ، بخفض ذى ؛ لأن نعت المخفوض يكون مخفوضاً ، وهذا واضح فى نفسه والحمد لله .



(١) القصص : ٨٨ . (٢) الرحمن : ٢٧ (٣) الرحمن : ٢٧ .

◉ الفصل الثالث

فى ذكر المغيرية من الغُلاَة وبيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام

هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد البجلى[1] ، وكان يُظْهر فى بَدْء أمره موالاة الإمامية ، ويزعم أن الإمامة بعد على والحسن والحسين إلى سِبْطِهِ محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن على ، وزعم أنه هو المهدىُّ المنتظر ، واستدل على ذلك بالخبر الذى ذكر أن اسم المهدىِّ يوافق اسمَ النبى ﷺ ، واسمُ أبيه يوافق اسمَ أبى النبى عليه السلام ، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بنِ عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على .

ثم إنه أظهر لهم بعد رياسته عليهم نوعا من الكفر الصريح :

منها : دعواه النبوة ، ودعواه علمه بالاسم الأعظم ، وزعم أنه يُحيِي به الموتى ، ويهزم به الجيوش .

ومنها : إفراطه فى التشبيه ، وذلك أنه زعم أن معبوده رجلٌ من نور ، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة .

وزعم أيضا : أن أعضاءه على صُوَر حروف الهجاء ، وأن الألف منها مثال قدميه ، والعين على صورة عينه ، وشبه الهاء بالفرج .

ومنها : أنه تكلم فى بَدْء الخلق ، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم باسمه الأعظم ، فطار ذلك الاسم ، ووقَعَ تاجاً على رأسه ، وتأول على ذلك قوله : ﴿ **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**[1] ﴾ ، وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج ، ثم إنه بعد وُقُوع التاج على رأسه كتَبَ بأصبعه على كفه أعمالَ عباده . ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم ، فَعَرِقَ ، فاجتمع من عَرَقِه بَحْرَان ، أحدهما : مظلم مالح ، والآخر : عَذْب نَيِّر . ثم اطَّلع فى البحر فأبصر ظله ، فذهب ليأخذه فطار ، فانتزع عَيْنَىْ

---

(١) فى الأصل « العجلى » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه أعلاه « البجلى » . وهو رجل من الكوفة كنيته « أبو عبد الله » ، ويقال له : « الوصاف » . وقد مات مقتولاً سنة (١١٩هـ = ٧٣٧م) . انظر كتاب « دفع شبه من شبه وتمرد » ص ٢٦ ، وميزان الاعتدال ٣ : ١٩١ ، وابن الأثير ٥ : ٧٦ ، والطبرى ٨ : ٢٤٠ .

(١) الأعلى: ١ .

ظله ، فخلق منهما الشمس والقمر ، وأفنى باق ظله ، وقال : « لا ينبغى أن يكون معى إلٰهٌ غيرى » ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون ، وخلق الكَفَرَة ــ وهم أعداء الشيعة ــ من البحر المظلم المالح !

وزعم أيضا أن الله تعالى خَلَق الناس قبل أجسادهم ، فكان أول ما خلق فيها ظلّ محمد ، قال : فذلك قوله : ﴿ **قُلْ إنْ كـان للرَّحْمٰنِ وَلَد فأنَا أوَّلُ العَابِدِين**[1] ﴾ .

قال : « ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس ، ثم عرض على السموات والجبال أن يَمْنَعْنَ عليَّ بن أبى طالب من ظالميه ، فأَبَيْنَ ذلك ، فعرض ذلك على الناس ، فأمر عمرُ أبا بكر أن يتحمل نصرة على ومَنْعه من أعدائه ، وأن يَغْدِرَ به فى الدنيا ، وضمن له أن يُعِينه على الغدر به على شرط أن يجعل له الخلافة بعده ، ففعل أبو بكر ذلك ، قال : فذلك تأويل قوله : ﴿ **إنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمٰوَاتِ وَالأرْضِ وَالجِبَال فأَبَيْنَ أنْ يَحْمِلْنَهَا وأشْفَقْنَ مِنهَا ، وَحَمَلَهَا الإنسَانُ إنَّهُ كَان ظَلُوماً جَهُولاً**[2] ﴾ . فزعم أن الظلوم والجهول أبو بكر ، وتأوّل فى عمر قول الله تعالى : ﴿ **كَمَثَل الشَّيْطَانِ إذْ قَالَ للإنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَال إنِى بَرىءٌ مِنكَ**[3] ﴾ ، والشيطان عنده عمر .

وكان المغيرة مع ضلالاته التى حكيناها عنه يأمر أصحابه بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، وسَمِعَ خالد بن عبد الله القَسْرِى بخبره وضلالاته ، فطلبه[4] .

فلما قَتل المغيرة بقى أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، فلما أظهر محمدٌ هذا دعوتَه بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب جيشه عِيسَى بن موسى مع جيش كثيف ، فقتلوا محمداً بعد غَلَبته على مكة والمدينة ، وكان أخوه إدريسُ بن عبد الله قد غَلَبَ على أرض المغرب .

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقُتِل بالمدينة فى الحرب . وأما إبراهيمُ بن عبد الله ابن الحسن فإنه غرَّهُ يسيرٌ من الرجال وأتباعه من المعتزلة ، وضمنوا له النُّصْرة على

---

(١) الزخرف : ٨١ . (٢) الأحزاب : ٧٢ (٣) الحشر : ١٦ .

(٤) ثم صلبه وأحرق بالنار خمسة من أتباعه .

جند المنصور ، فلما الْتقى الجمعان بباخَمْرَى ـــ وهى على ستَّةَ عَشَرَ فرسخا من الكوفة ـــ قتل إبراهيم ، وانهزمت المعتزلة عنه ، ولحقه شؤمُهم ، وتولى قتالَهم من أصحاب المنصور ـ عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة وأما أخوه إدريس فإنه مات بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمَّ ، وذكر بعض أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزيدى سَمَّه ثم هرب إلى العراق .

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرية فى المغيرة ؛ فَبَرِئَتْ منه فرقة منهم ولعنوه ؛ وقالوا : « إنه كذب فى دَعْوَاه أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهدىُّ الذى يملك الأرض ؛ لأنه قتل ولم يملك الأرض ولا عُشْرهَا » . وفرقة ثبتت على مُوَالاة المغيرة ، وقالت : « إنه صدق فى أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهدىُّ المنتظر ، وإنه لم يُقْتل ، بل هو فى جبل من جبال حاجر مقيم إلى أن يؤمر بالخروج ، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحيى له سبعة عشر رجلا يعطى كلَّ رجل منهم حرفا واحداً من حروف الاسم الأعظم ؛ فيهزمون الجيوش ، ويملكون الأرض » ، وزعم هؤلاء أن الذى قتله جندُ المنصور بالمدينة إنما كان شيطانا تمثَلَ للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، وهؤلاء يقال لهم (**المحمدية**) من الرافضة ؛ لا نتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن .

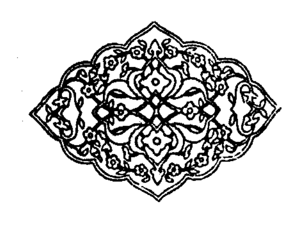
وكان جابرٌ الجعْفِى[1] على هذا المذهب ، وادعى وَصِيَّة المغيرة بن سعيد إليه بذلك ، فلما مات جابر ادعى بكر الأعور الهَجَرى القَتَّات وصيَّةَ جابر إليه ، وزعم أنه لا يموت ، وأكَلَ بذلك أموال المغيرية على وجه السخرية منهم ، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً فى دعواه ؛ فلعنوه .

قال عبد القاهر : كيف يُعَدُّ فى فِرَقِ الإسلام قومٌ شبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء ، وادعوا نبوة زعيمهم ؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصحَّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيلمة وطُلَيْحة كانوا من الأمة .

---

(١) تابعى من فقهاء الشيعة ، سبقت له ترجمة .

ويقال للمغيرية : أنكرتم قتل محمد بن عبد الله الحسن بن الحسن بن عليّ ، وزعمتم أن المقتول كان شيطانا تصوَّر فى صورته ، فبم تنفصلون عمن يزعم أن الحسين بن على وأصحابه لم يقتلوا بكَرْبَلاَء ، بل غابوا ، وقتل شياطين تَصَوَّرُوا بصورتهم . فانتظِرُوا حسَينا ؛ فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، وانتظروا علياً ، ولا تصدِّقُوا بقتله كما انتظرته السبئيَّة ؛ فإن علياً أجلُّ من بنيه ، وهذا مالا انفصال لم عنه .

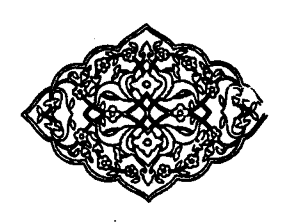


◉ الفصــل الرابــع

من هـذا البــاب

فى ذكر الحربية وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء أتباع عبد الله بن عَمْرو بن حَرْب الكِنْدِى[1] ، وكان على دين البَيَانية فى دعواها أن روح الإلٰهِ تناسخت فى الأنبياء والأئمة ، إلى أن انتهت إلى أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ثم زعمت الحربية أن تلك الروحَ انتقلت من عبد الله ابن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، وأدَّعَت الحربية فى زعيمها عبد الله بن عمرو بن حرب مثلَ دعَوى البيانية فى بَيَان بن سمعان . وكلتا الفرقتين كافرة بربها ، وليست من فرق الإسلام ، كما أن سائر الحُلولية خارجة عن فرق الإسلام .



(١) ذكره البغدادى فى كتابه « الملل والنحل » على عبد الله بن عمر بن حرب الكندى » ، فأبوه اسمه « عمر » ، بخلاف ما أثبته هنا من أن اسمه « عمرو » وهذا هو الصواب وقد تحدث عنه هناك باختزال شديد فقال : « والحربية الذين قالوا بإمامة عبد الله بن عمر بن حرب الكندى بعد ابن الحنفية ، ولم يقنعوا بذلك حتى قالوا بألوهيته » .

الفصل الخامس

من هذا الباب

فى ذكر المنصورية وبيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام

هؤلاء أتباع أبى منصور العِجْلِىِّ[1] ، الذى زعمَ أن الإمامة دارَتْ فى أولاد على ، حتى انتهت إلى أبى جعفرٍ محمد بن على بن الحسين بن على المعروف بالباقر . وادَّعَى هذا العجلىُّ أنه خليفة الباقر . ثم أَلْحَدَ فى دَعْواه فزعم أنه عُرِجَ به إلى السماء ، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه ، وقال له : « يا بُنَىَّ بَلِّغْ عنى » ، ثم أَنْزَلَه إلى الأرض ، وزعم أنه الكِسْفُ الساقط من السماء المذكور فى قوله : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ[2] ﴾ .

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار ، وتأَوَّلُوا الجنة على نعيم الدنيا ، والنار على مِحَنِ الناس فى الدنيا[3] ، واستحلُّوا مع هذه الضلالة خَنْقَ مخالفيهم .

واستمرَّتْ فتنتهم على عادتهم إلى أن وقف يُوسُف بن عمر الثقفى وَالِى العراق فى زمانه على عَوْرَات المنصورية ، فأخذ أبا منصور العجلى وصَلَبه .

وهذه الفرقة أيضا غيرُ معدودة فى فِرَقِ الإسلام ؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار .

---

(١) عندما غلا هذا الرجل فى عقيدته ، تبرأ منه الإمام أبو جعفر محمد بن على الباقر وطرده من دائرة أتباعه ، وعندئذ زعم أبو منصور أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفى الباقر قال : « انتقلت الإمامة إلىّ » وتظاهر بذلك ، فتبعته جماعة من بنى كندة فى الكوفة ، حتى وقف يوسف بن عمر الثقفى والى العراق فى خلافة هشام بن عبد الملك على قصته وفحوى عقيدته ، فأخذه وصلبه .

(٢) الطور : ٤٤ .

(٣) هناك تأويل آخر لهم يؤولون به الجنة والنار ، ذكره الشهرستانى فى « الملل والنحل » مفاده أن أبا منصور زعيمهم « زعم أن الجنة رجل أمرنا بموالاته ، وهو إمام الوقت ؛ وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام » . وفضلاً عن ذلك فقد « تأول المحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم ، وتأول الفرائض على أسماء رجال أمرنا بموالاتهم » .

◉ الفصل السادس

من هذا الباب

فى ذكر الجَنَاحِيَّةِ من الغُلاَة وبيان خروجها عن فِرَق الإسلام

هؤلاء أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب(١) .

وكان سبب اتِّبَاعهم له أن المغيرية الذين تبرَّؤوا من المغيرة بن سعيد بعد قَتْل محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماما ، فلقيهم عبدُ الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ؛ فَدَعاهم إلى نفسه ، وزعم أنه هو الإمام بعد علىّ وأولادِه من صُلْبه ، فبايعوه على إمامته ، ورجعوا إلى الكوفة ، وحَكَوا لأتباعهم أن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر زعم أنه رَبٌّ ، وأن روح الإلٰهِ كانت فى آدم ، ثم فى شيث ، ثم دارت فى الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى علىّ ، ثم دارت فى أولاده الثلاثة ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية ، وزعموا أنه قال لهم : « إن العلم يَنْبُتُ فى قلبه كما تَنْبُتُ الكَمْأة(٢) والعشب » .

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار ، واستحلُّوا الخمر والميتة والزِّنَى واللواط وسائر المحرمات ، وأسقطوا وجوب العبادات ، وتأولواالعبادات على أنها كنايات عمن تجبُ موالاتهم من أهل بيت علىّ ، وقالوا فى المحرمات المذكورة فى القرآن إنها كنايات عن قوم يجب بُغْضُهم كأبى بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة .

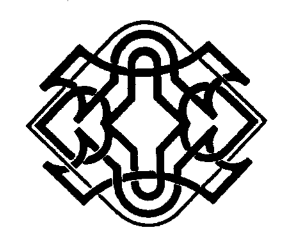
---

(١) عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب : (... — ١٢٩ هـ = ... — ٧٤٦ م) طلب الخلافة فى أواخر دولة بنى أمية (سنة ١٢٧ هـ) بالكوفة ، وبايع له بعض أهلها ، وخلعوا طاعة بنى مروان ، وأتته بيعة المدائن . ثم قاتله عبد الله بن عمر (والى الكوفة) فتفرق عنه أصحابه (سنة ١٢٨ هـ) ، فخرج إلى المدائن ، ولحق به جمع من أهل الكوفة ، فغلب بهم على حلوان والجبال وهمذان وأصبهان والرى . وقصده بنو هاشم كلهم حتى أبو جعفر « المنصور » ، واستفحل أمره ، فجبى له خراج فارس وكورها . وأقام باصطخر ، فسير أمير العراق (ابن هبيرة) الجيوش لقتاله ، فصبر لها . ثم انهزم إلى شيراز ، ومنها إلى هراة ، فقبض عليه عاملها وقتله خنقاً بأمر أبى مسلم الخراسانى . وقيل : مات فى سجن أبى مسلم سنة ١٣١ هـ انظر ابن الأثير حوادث سنتى ١٢٧ ، ١٢٩ . ومقاتل الطالبيين ١٦١ — ١٦٩ . وابن خلدون ٣ : ١٢١ .

(٢) الكَمأةُ : فُطْرٌ من الفصيلة الكمئية ، وهى أرضية تنتفخ حاملات أبواغها ، فتجنى وتؤكل مطبوخة ، ويختلف حجمها بحسب الأنواع .

وقد ذكر ابن قتيبة فى كتاب « **المعارف** » أن عبدَ الله بن معاوية هذا ظَهَر بناحيتى فارس ، وأصفهان فى جنده ؛ فبعث أبو مُسْلم الخراسانى إليه جيشا كثيفاً فَقَتَلوه ، وأنكر أتباعهُ قتله ، وزعموا أنه حى .

ويقال لهذه الطائفة : إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخَالفيكم خوف من قتلكم وسَبْى نسائكم .



◉ الفصـــل الســـابع

من هــذا البــاب

فى ذكر الخطابية : أتباع أبى الخطّاب الأسدى[1]

وهم يقولون : « إن الإمامة كانت فى أولاد على ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق » ويزعمون أن الأئمة كانوا آلِهَةً .

وكان أبو الخطاب يزعم أولا أن الأئمة أنبياء ، ثم زعم أنهم آلهة ، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحِبَّاءه . وكان يقول : « إن جعفراً إلٰه » ، فلما بلغ ذلك جعفرا لعنه وطرده .

وكان أبو الخطاب يدعى بعد ذلك الإِلٰهِيَّة لنفسه ، وزعم أتباعه أن جعفراً إلٰهٌ ؛ غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من علىّ .

والخَطَّابية يَرَوْنَ شهادةَ الزور لموافقيهم على مخالفيهم . ثم إن أبا الخطاب نصب خَيْمَة فى كُنَاسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر ، ثم خرج أبو الخطاب على والى الكوفة فى أيام المنصور ، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى فى جيش كثيف ، فأسروه فصُلب فى كناسة الكوفة .

وأتباعه كانوا يقولون : « ينبغى أن يكون فى كل وقت إمامٌ ناطق ، وآخر ساكت ، والأئمة يكونون آلهة ، ويعرفون الغيب » ، ويقولون : « إن عليا كان فى وقت النبى صامتا ، وكان النبى ﷺ ناطقا ، ثم صار علىٌّ بعده ناطقا » ، وهكذا يقولون فى الأئمة ، إلى أن انتهى الأمرُ إلى جعفر ، وكان أبو الخطاب فى وقته إماما صامتا ، وصار بعده ناطقا .

وأتباع أبى الخطاب افترقوا بعد صَلْبه خمس فِرَقٍ ، كلُّهم يزعمون أن الأئمة آلهة ، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون . وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام !

---

(١) اسمه كاملاً « محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع ، أبو الخطاب » وهو مولى لبنى أسد ، وكان من أمره ما سيذكره المؤلف أعلاه .

فالفرقة الأولى منهم : المعمرية : وهم يقولون : « إن الإمام بعد أبى الخطاب رجل اسمه معمر » ، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب ، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تفْنَى ، وأن الجنة هى التى تصيب الناس من خير ونعمة وعافية ، وأن النار هى التى تصيب الناس من شر ومشقة وبلية ، واستحلوا المحرَّمات ، ودَانُوا بترك الفرائض ، وكانوا ينكرون القيامة ، ويقولون بتناسخ الأرواح .

الفرقة الثانية : البزيغية : وهم أتباع بزيغ ، وكان يزعم أن جعفراً كان إلٰها ، ولم يكن جعفر ذلك الذى يراه الناس ، بل كان يظهر للناس بتلك الصورة .

وزعموا ايضا أن كل مؤمن يُوحَى إليه ، وتأوَّلُوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إلا بِإِذْنِ اللهَ**[1] ﴾ أى بِوَحْي منه إليه ، واستدلُّوا أيضاً بقوله : ﴿ **وإذْ أَوْحَيْتُ إلى الحَوَارِيِّينَ**[2] ﴾ ، وادعوا فى أنفسهم أنهم هم الحواريون ، وذكروا قول الله تعالى : ﴿ **وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ**[3] ﴾ ، وقالوا : « إذا جاز الوَحْيُ إلى النحل فالوَحْيُ الينا أَوْلَى بالجواز » .

وزعموا أيضا أنَّ فيهم مَنْ هو أفضل من جبريل ، وميكائيل ، ومحمد .

وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون ، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية فى دينه رُفِعَ إلى الملكوت[4] .

وزعموا أنهم يَرَوْنَ المرفوعين منهم غدوة وعشية .

والفرقة الثالثة منهم : العميرية : أتباع عمير بن بيان العجلى . قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إنهم لا يموتون ، وقالوا : « إنا نموت ، ولكن لا يزال خَلَفٌ منا فى الأرض أئمة أنبياء » ، وعَبَدُوا جعفراً ، وسموه رباً[5] .

والفرقة الرابعة منهم : المفضلية : لا نتسابهم إلى رجل كان يقال له مفضل الصيرفى ، قالوا بإلٰهيَّة جعفر دون نبوته ، وتبرؤا من أبى الخطَّاب لبَرَاءة جعفر منه[1] .

---

(١) آل عمران : ١٤٥ . (٢) المائدة : ١١١ . (٣) النحل : ٦٨ .

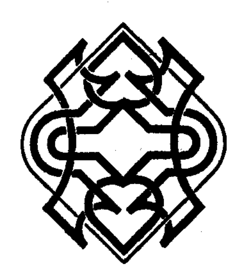
(٤) الملكوت : عالم الغيب المختص بالأرواح والنفوس .

(٥) وقد كانوا يعبدون جعفر الصادق فى خيمة نصبوها بكناسة الكوفة ، وعندما رفع خبرهم إلى يزيد بن عمر ابن هبيرة ، أمر بالقبض على عمير وصلبه .

(٦) الجدير بالذكر أن الإمام جعفر الصادق كان قد تبرأ من كل هؤلاء المنحرفين عقائدياً وطردهم من دائرة أتباعه .

والفرقة الخامسة منهم : **الخطَّابية المطلقة** : ثبتت على موالاة أبى الخطاب فى دعاويه كلها ، وأنكرت إمامة مَنْ بعده .

قال عبد القاهر : إن الباطنية ، والمنصورية ، والجَنَّاحية ، والخَطَّابية ، قد أكفروا أبا بكر وعمر وعثمان وأكثَر الصحابة بإخراجهم عليا من الإمامة فى عصرهم ، وهم قد أخرجوا الإمامة عن أولاد علىّ فى أعصار زعمائهم ؛ فيقال لهم : إذا كان على فى وقته أولى بالإمامة من سائر الصحابة ، فهلا كان أولاده أولى بها من زعمائهم فى أعصارهم ، وليس العجب من هؤلاء الضالين ، وإنما العجب من عَلَوِيَّة قَبلُوا هؤلاء مع استبدادهم دونهم بالإمامة !



◉ الفصـــل الثـامن

من هـذا البـاب

فى ذكر الغُرَابية والمُفَوضة والذمِّية وبيان خروجهم عن فِرَقِ الأمة.

الغُرَابية : قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريلَ عليه السلام إلى على ، فغَلِطَ فى طريقه فذهب إلى محمد ؛ لأنه كان يشبهه ، وقالوا : « كان أشْبَهَ به من الغُرَاب بالغُرَاب ، والذُّبَاب بالذُّبَاب » ، وزعموا أنَّ علياً كان الرسول وأولاده بعده هم الرسل . وهذه الفرقة تقول لأتباعها : « العَنُوا صاحب الريش » ، يعنون جبريل عليه السلام .

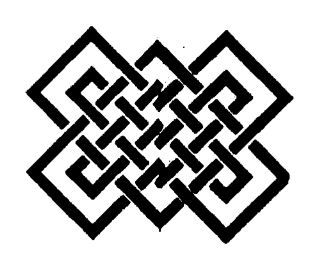
وكُفْرُ هذه الفرقة أَكْثَرُ من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله ﷺ : « مَنْ يأتيك بالوحْيِ من الله تعالى ؟ فقال : جبريل ، فقالوا : إنا لا نحب جبريل ؛ لأنه ينزل بالعذاب ، وقالوا : لو أتاك بالوحى مِيكَائِيلُ الذى لا ينزل إلا بالرحمة لآمنَّا بك » ، فاليهود مع كفرهم بالنبى ﷺ ، ومع عَدَاوتهم لجبريل ـــ عليه السلام ـــ لا يلعنون جبريل ، وإنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة ، والغُرَابية من الرافضة يلعنون جبريل ومحمداً عليهما السلام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ **مَنْ كَانَ عَدُوًّا للهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِين** ﴾ ، وفى هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة ، ولا يجوز إدخالُ من سَمَّاهُم الله كافرين فى جملة فِرَقِ المسلمين .

وأما المفوضة من الرافضة : فقومٌ زعموا أن الله تعالى خلق محمداً ، ثم فوَّضَ إليه خلق العالم وتدبيره ، فهو الذى خَلَقَ العالم دون الله تعالى ، ثم فَوَّض محمدٌ تدبير العالم إلى علىّ بن أبى طالب ، فهو المدبر الثانى .

وهذه الفرقة شَرٌّ من المجوس الذين زعَمُوا أن الإلٰهَ خلق الشيطان ، ثم إن الشيطان خلق الشرور ؛ وشر من النصارى الذين سَمَّوْا عيسى عليه السلام مدبراً ثانيا . فمن عَدَّ مفوضَةَ الرافضة من فِرَقِ الإسلام فهو بمنزلة من عَدَّ المجوس والنصارى من فرق الإسلام .

وأما الذّمّيّة منهم : فقوم زعَمُوا آن عليّا هو الله ، وشتموا محمداً ، وزعموا أن عليا بعثه لينبىء عنه فادَّعِى الأمر لنفسه .

وهذه خارجة عن فرق الإسلام لكفرها بنبوة محمد من الله تعالى .



◉ الفصـــل التاســـع

من هــذا البــاب

فى ذكر الشريعية والنميرية من الرافضة

الشريعيَّة أتباعُ رجلٍ كان يعرف بالشريعى ، وهو زَعَمَ أن الله تعالى حلَّ فى خمسة أشخاص ، وهم : النبى ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين . وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة ، ولها أضداد خمسة ، واختلفوا فى أضدادها : فمنهم من زعم أنها محمودة لأنه لا يُعْرَفُ فَضْلُ الأشخاص التى فيها الإلٰهَ إلا بأضدادها ، ومنهم من زَعَمَ أن الأضداد مذمومة . وحكى عن الشريعى أنه ادعى يوماً أن الإلٰهُ حلَّ فيه .

وكان بعده من أتباعه رجلٌ يعرف بالنميرى ، حكى عنه أنه ادعى فى نفسه أن الله تعالى حَلّ فيه .

***

فهذه ثمانُ فِرَقٍ من الروافض الغُلاَة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباتهم إلٰها غير الله .

ومن أعجب الأشياء أن الخَطَّابية زعمت أن جعفراً الصادق قد أوْدَعَهُمْ جِلْداً فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب ، وسَمَّوْا ذلك الجلد : « جَفْراً »[1] وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا مَنْ كان منهم ، وقد ذكر ذلك هارون بن سَعْد العجلى[2] فى شعرِهِ ، فقال :

---

(١) للجفر معان متعددة ، والمعنى المراد هنا منها هو الشفرة المشتملة على حروف سرية تدل على أحداث العالم . وعلم الجفر : علم يُبحث فيه عن الحروف من حيث دلالتها على أحداث العالم .

(٢) هارون بن سعد : (... ــ نحو ١٤٥ هـ= ... – نحو ٧٦٣ م) رأس الزيدية فى أيامه .. من المتزهدين العلماء بالحديث ، كان خطيباً بليغاً يقول الشعر . خرج وهو شيخ كبير مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الطالبى ، فولاه إبراهيم القتال بواسط واستعمله عليها ، وضم إليه جيشاً كبيراً من الزيدية ، فأخذها وخطب فى أهلها ، فندد بأبى جعفر المنصور وأفعاله « وقتله آل الرسول ، وظلمه الناس ، وأخذه الأموال ووضعها فى غير مواضعها » قال أبو الفرج الأصفهانى : وأبلغ فى القول حتى أبكى الناس واتبعه خلق كثير ، ولم يبق أحد فى واسط من أهل العلم إلا تبعه . وحاربته جيوش المنصور ، فثبت إلى أن بلغه مقتل « إبراهيم » فتوجه إلى البصرة فمات بها حين دخلها . وقيل : توارى حتى مات . المرزبانى ٤٨٣ ، ومقاتل الطالبيين ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٨ ــ ٣٦٣ .

أَلَمْ تَرَ أنَّ الرَّافِضِينَ تَفَرَّقُوا ... وكُلُّهُمْ فِى جَعْفر قال مُنْكَرا

فطائفةٌ قَالُوا : إلَـهٌ ، ومِنهُمُ ... طَوَائفُ سَمَّتْه النبىَّ المُطَّهرَا

وَمِنْ عَجَبٍ لم أقضه جلد جعفر ... بَرِئْتُ إلَى الرَّحْمَانِ مِمَّنْ تَجَعْفَرَا

فإن كَانَ يَرْضَى مَا يَقُولُونَ جَعْفَرٌ ... فإنِّى إلَى رَبِّى أفَارِقُ جَعْفَرَا

برئْتُ إلَى الرَّحْمَانِ مِنْ كُلِّ رَافِضٍ ... بَصِيرٍ ببَابِ الكُفْرِ فِى الدِّين أعْوَرَا

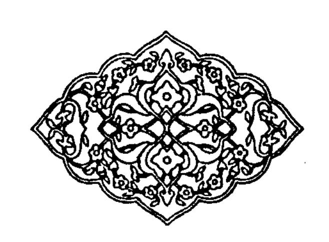
إذا كَفَّ أهْلُ الحقِّ عَنْ بِدعَةٍ مَضَى ... عَلَيْهَا ، وَإنْ يَمْضُوا إلى الْحقِّ قَصَّرَا

وَلَوْ قيل إنَّ الْفِيلَ ضَبٌّ لصَدَّقُوا ... ولو قيل زَنْجِىٌّ تحوَّلَ أحْمَرَا

وأخلف من بَوْلِ البَعِيرِ فإنه ... إذَا هُوَ للإقبال وُجِّهَ أدْبَرَا

فيا قُبحَ أقوامٍ رَمَوْهُ بِفِرْيَةٍ ... كَمَا قَالَ فِى عِيسَى الفِرَى مَنْ تَنَصَّرَا





◉ الفصـــل العاشـــر

من هـذا البـاب

فى ذكر أصناف الحُلُولية وبيان خروجها عن فِرَقِ الإسلام

الحلولية فى الجملة عَشْرُ فرقٍ كلُّها كانت فى دولة الإسلام ، وغرضُ جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع . وتفصيلُ فرقها فى الأكثر يرجع إلى غُلاَة الروافض ، وذلك أن السَّبَئِيَّة والبيانية والجناحية والخطابية والنميرية منهم بأجمعها حُلُولية ، وظهر بعدهم المُقَنَّعية بما وراء نهر جَيْحون ، وظهر قوم بِمَرْوَ يقال لهم « رزامية » ، وقوم يقال لهم « بركوكية » ، وظهر بعدهم قوم من الحلولية يقال لهم « حلمانية » ، وقوم يقال لهم « حَلاَّجية » ينسبون إلى الحُسَيْن بن مَنْصُور المعروف بالحلاَّج[1] ، وقوم يقال لهم « العذافرة » ينسبون إلى ابن أبى العذافر[2] ، وتبع هؤلاء الحلوليةَ قومٌ من الخرمية شاركوهم فى استباحة المحرمات وإسقاط المفروضات ، ونحن نذكر نِحْلَتَهم على الاختصار .

(١) **أما السبيَّئة**[3] : فإنما دخلت فى جملة الحلولية لقولها بأن عليًّا صار إلٰهاً بحلول روح الإلٰه فيه .

(٢) **وكذلك البيانية** : زَعَمتْ أن روح الإلٰه دارت فى الأنبياء والأئمة حتى انتهت إلى على ، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية ، ثم صارت إلى ابنه أبى هاشم ، ثم حلَّت بعده فى بَيَان بن سمعان ، وادعوا بذلك إلٰهية بيان بن سمعان .

(٣) **وكذلك الجناحية** : منهم : حُلُولية ؛ لدعواها أن روح الإلٰه دارت فى على وأولاده ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ؛ فكفرت بدعواها حلولَ روح الإله فى زعيمها ، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار .

(٤) **والخطابية** : كلها حلولية ؛ لدعواها حلول روح الإلٰهِ فى جعفر الصادق ، وبعده فى أبى الخطاب الأسدى ؛ فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة ، ومن جهة

(١) ، (٢) ستأتى لهما ترجمة .

(٣) هذه الفرقة والخمس فرق القادمة : « البيانية ، والجناحية ، والخطابية ، والشريعية والنميرية » سبق للمؤلف الحديث عنها فى غير موضع ؛ حيث ذكرها عندما تحدث عن المشبهة ، وأيضاً عندما تحدث عن الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منه .

دعواها أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحِبَّاؤه ، ومن ادعى منهم فى نفسه أنه من أبناء الله فهو أكْفَرُ من سائر الخطابية .

(٥ ـ ٦) **والشريعيَّة والنميريَّة منهم** : حُلُولية ؛ لدعواها أن روح الإله حَلَّتْ فى خمسة أشخاص : النبى ، وعلى ، وفاطمه ، والحسن ، والحسين ؛ ولدعواها أن هؤلاء الأشخاص الخمسة آلهة .

(٧) **وأما الرِّزَامِيّة**[1] : فقوم بمرْوَ أفرطوا فى مُوَالاة أَبِى مُسْلم[2] صاحب دولة بنى العباس ، وساقوا الإمامة من علىّ إلى ابنه محمد ، ثم ابنه هاشم ، ثم منه إلى علىّ بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن على ، إلى أخيه عبد الله بن على السفاح ، ثم زعموا أن الإمامة بعد السفاح صارت إلى أبى مسلم ، وأقرُّوا مع ذلك بقتل أبى مسلم وموته ، إلا فرقة منهم يقال لهم « **أبو مسلمية** » أفرطوا فى أبى مسلم غاية الإفراط ، وزعموا أنه صار إلٰها بحلول روح الإلٰه فيه . وزعموا أن أبا مسلم خيرٌ من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة . وزعموا أيضا أن أبا مسلم حىٌّ لم يمت ، وهم على انتظاره ، وهؤلاء بَمرْوَ وهَرَاة يعرفون بالبركوكية ، فإذا سئل هؤلاء عن الذى قتله المنصورُ قالوا : كان شيطانا تصورَّ للناس فى صورة أبى مسلم .

(٨) **وأما المُقَنعِيَة**[3] : فهم المُبَيِّضَة بما وراء نهر جَيْحُون ، وكان زعيمهم المعروف بالمُقَنَّع رجلا أعْوَرَ قصَّاراً بمَرْو ، من أهل قرية يقال لها « كازه كيمن دات » ، وكان قد عَرَف شيئاً من الهندسة والحِيَل والنيرنجات[4] ، وكان على دين الرِّزَامية بمِرْوَ ، ثم أدعى لنفسه الإلٰهيَّة ، واحتجب عن الناس ببرقع من حَرير[5] ، واغترَّ به أهلُ جبل ابلاق وقوم من الصغد ، ودامت فِتَنُه على المسلمين مقدار أربع عشرة سنة ، وعاوَنَه كفرة الأتراك الخلجية على المسلمين للغارة عليهم ، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين فى أيام المهدىّ بن المنصور .

---

(١) نسبة إلى رزام بن رزم ، الذى ظهر بخراسان فى أيام أبى مسلم الخراسانى .

(٢) سبق الحديث عنه فى أكثر من موضع والتعريف به .

(٣) نسبة إلى المَقَنَّع الخُراسانى ، واسمه عطاء بن حكيم : (... ـ ١٦٣ هـ = ... ـ ٧٨٠ م) . راجع ابن الأثير ٦ : ١٧ ، وروضة المناظر بهامش ابن الأثير ١١ : ١٥٩ ، ووفيات الأعيان ١ : ٣١٩ .

(٤) النِيرَنجات جمع نيرنج ، وهو أُخَذٌ كالسحر وليس به .

(٥) ويروى بعض المؤرخين أنه كان مشوّه الخلق ، ولذا فإنه اتخذ وجهاً من ذهب تقنع به .

وكان المقنَّع قد أباح لأتباعه المحرَّمات ، وحَرَّم عليهم القول بالتحريم ، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات . وزعم لأتباعه أنه هو الإله ، وأنه كان قد تصوَّر مرة فى صورة آدم ، ثم تصور فى وقتٍ آخر بصورة نوح ، وفى وقت آخر بصورة إبراهيم ، ثم تردّد فى صور الأنبياء إلى محمد ، ثم تصور بعده فى صورة على ، وانتقل بعد ذلك فى صُوَر أولاده ، ثم تصوَّر بعد ذلك فى صورة أبى مسلم ، ثم إنه زَعَمَ أنه فى زمانه الذى كان قد تصور بصورة عطاء بن حكيم وكان اسمه عطاء بن حكيم[1] ، وقال : « إنى إنما أَتَنَقَّلُ فى الصور ؛ لأن عبادى لا يطيقون رؤيتى فى صورتى التى أنا عليها ، ومَنْ رآنى احترق بنورى » .

وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كش ونخشب يقال له « سيام » ، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة آجُرَّة[2] ، ودونها خندق كبير ، وكان معه أهل الصغد والأتراك الخلجية . وجَهَّز المهدىُّ إليهم صاحب جيشه مُعاذ بن مسلم فى سبعين ألفاً من المقاتلة ، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشى . ثم أفرد سعيداً بالقتال وبتدبير الحرب ، فقاتله سنين ، واتخذ سعيد من الحديد والخشب مائتى سُلّم ليضعها على عرض خندق المقنع ليعْبُرَ عليها رجاله ، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحَشَاها رَمْلاً وكبس بها خندق المقنع ، وقاتل جند المقنع من وراء خندقِهِ ، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً ، وقتل الباقون منهم ، وأحرق المقنع نفسه فى تنور فى حصنه قد أذَابَ فيه النحاس مع القَطِرَان حتى ذاب فيه[3] ، وافْتَتَنَ به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً ، وزعموا أنه صَعَد إلى السماء .

وأتباعُه اليوم فى جبال ابلاق أكره أهلها ، ولهم فى كل قرية من قُراهم مسجد لا يُصَلّون فيه ، ولكن يكترون مؤذنا يؤذن فيه ! وهم يستحلون الميتة والخنزير ، وكل واحد منهم يستمتع بامرأة غيره ، وإن ظفروا بمسلم لم يَرَه المؤذن الذى فى مسجدهم

---

(١) فى الأصل « هشام بن حكيم » وهو خطأ ، والصواب كما أثبتناه فى المتن وفى هامش سابق « عطاء بن حكيم » اعتماداً على المظان التاريخية الآتية : الشعور بالعور (مخطوط) ، وابن الأثير ٦ : ١٧ ، وروضة المناظر بهامش ابن الأثير ١١ : ١٥٩ ، ووفيات الأعيان ١ : ٣١٩ .

(٢) الآجُرّ : الطوب اللبن المُحْرَق .

(٣) ويذكر بعض المؤرخين أنه لما أيقن بالهلاك جمع نساءه وسقاهن سماً فمتن ، ثم تناول بقية السم فمات . انظر المظان التاريخية التى سبق الإشارة إليها عند تصويب اسمه .

قتلوه وأخفوه ، غير أنهم مقهورون بعامة المسلمين فى ناحيتهم ، والحمد لله على ذلك .

(٩) **وأما الحلمانية من الحلولية** : فهم المنسوبون إلى أبى حلمان الدمشقى ، وكان أصله من فارس ، ومنشؤه حلب ، وأظهر بدعته بدمشق ، فنسب لذلك إليها ، وكان كفره من وجهين :

أحدهما : أنه كان يقول بحلول الإلٰه فى الأشخاص الحسنة ، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها يوهمون أن الإلٰه قد حلَّ فيها .

والوجه الثانى من كفره : قوله بالإباحة ، ودعواه أن مَنْ عرف الإلٰهَ على الوصف الذى يعتقده هو زال عنه الحظر والتحريم ، واستباح كل ما يَسْتَلِذُّهُ ويشتهيه .

قال عبد القاهر : رأيت بعضَ هؤلاء الحلمانية يستدلّ على جواز حلول الإلٰهِ فى الأجساد بقول الله تعالى للملائكة فى آدم : ﴿ **فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِى فَقَعُوا لَهُ ساجدين** ﴾[1] ، وكان يزعم أن الإلٰهَ إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلَّ فى آدم ، وإنما خلَّه لأنه خلقه فى أحسن تقويم ؛ ولهذا قال : ﴿ **لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيم** ﴾[2] .

فقلت له : أخبرنى عن الآية التى استدللت بها فى أمر الله الملائكَةَ بالسجود لآدم عليه السلام ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق فى أحسن تقويم ، هل أريد بهما جميعُ الناسِ على العموم أم أريد بهما إنسان بعينه ؟

فقال : ما الذى يلزمنى على كل واحد من القولين إن قلت به ؟

فقلت : إن قلت إن المراد بهما كلُّ الناسِ على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسانٍ وإن كان قبيحَ الصورة لدعواك أن الإلٰه حلَّ فى جميع الناس . وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم عليه السلام دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة ، ولم تسجد للفرس الرائع ، والشجرة المثمرة ، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم ؟ وربما كان لَهَبُ النار فى صورة رائعة ، فإن استجزت السجود له

---

(١) الحجر : ٢٩ .　　(٢) التين : ٤ .

فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدى النار ، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صُوَر هذه الأشياء – فى بعض الأحوال – فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصورة .

وقلت له أيضا : إن الصور الحسنة فى العالم كثيرة ، وليس بعضُها بحلول الإلٰه فيه أولى من بعض ، وإن زعمتَ أن الإلٰه حالٌّ فى جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام العَرَض بالجسم ، أو على طريق كون الجسم فى مكانه ؟ ويستحيل حلول عرض واحد فى محال كثيرة ، ويستحيل كونُ شئ واحد فى أمكنة كثيرة ، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدِّى إليه .

(١٠) **وأما الحَلاَّجية** : فمنسوبون إلى أبى المُغيث الحسين بن منصور المعروف بالحَلاَّج[1] . وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البَيْضَاء ،وكان فى بَدْء أمره مشغولا بكلام الصوفية ، وكانت عباراتُه حينئذٍ من الجنس الذى تسميه الصوفية الشَّطْح[2] ، وهو الذى يحتمل معنيين أحدهما حسن محمْود ، والآخر قبيح مذموم وكان يَدَّعِى أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، وافتتن به قومٌ من أهل بغداد وقوم من أهل طَالَقَان خرَاسان .

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية : فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره ، وعلى أنه كان على مذهب الحُلولية ، وقَبِلَه قوم من متكلمى السالمية بالبصرة ، ونَسَبُوه إلى حقائق معانى الصوفية . وكان القاضى أبو بكر محمد بن الطيب الأشْعَرِى رحمه الله نَسَبه إلى مُعَاطاة الحيل والمخاريق ، وذكر فى كتابه الذى

(١) الحسين بن منصور الحلاج ، أبو مغيث : (... – ٣٠٩هـ = ... – ٩٢٢م) أصله – كما قال المؤلف – من بيضاء فارس . ونشا بواسط العراق (أو بتستر) ، وانتقل إلى البصرة ، وحجَّ ، ودخل بغداد وعاد إلى تستر . وظهر أمره سنة ٢٩٩ ، فاتبع بعض الناس طريقته ، ثم كان يتنقل فى البلدان وينشر مذهبه سراً . وقد أورد الحلاج أسماء ستة وأربعين كتاباً له ، منها « طاسين الأزل والجوهر الأكبر والشجرة النورية » و « القيامة والقيامات » و« هو هو » ووضع المستشرق جولد زيهر رسالة فى الحلاج وأخباره وتعاليمه ، وكذلك صنف المستشرق لويس مسينيون كتاباً فى الحلاج وطريقته ومذهبه . وأقوال الباحثين فيه كثيرة . الفهرست ١ : ١٩٠ ، وطبقات الصوفية ٣٠٧ ، وتاريخ الخميس ٢ : ٣٤٧ ، والوفيات ١ : ١٤٦ .

(٢) يعرف الجرجانى الشطح بقوله : « عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى ، تصدر من أهل المعرفة باضطرار واضطراب ، وهو من زلات المحققين ؛ فإنه دعوى حق يفصح بها العارف ، لكن من غير إذن إلهى ، بطريق يشعر بالنباهة » . التعريفات ، مصطلح رقم ٨٢٦ .

أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة على أصولهم مخاريق الحلاج ووجوه حيله .

واختلف الفقهاء أيضا فى شأن الحلاج ، فتوقَّف فيه أبو العباس بن سُرَيْج[1] لما استفتى فى دمه ، وأفتى أبو بكر محمد بن داود بجواز قتله[2] .

واختلف فيه مشايخ الصوفية ! فتبرىء منه عمرو بن عثمان المكى وأبو يَعْقُوبَ الأَقْطَع وجماعة منهم . وقال عمرو بن عثمان : « كنت أماشيه يوماً فقرأت شيئاً من القرآن ، فقال : يمكننى أن أقول مثل هذا » .

وروى أن الحلاج مر يوماً على الجنيد ، فقال له : « أنا الحقُّ » فقال الجنيد : أنت بالحق أية خشبة تفسد » ، فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك .

وقبله جماعة من الصوفية منهم : أبو العباس بن عَطَاء ببغداد ، وأبو عبد الله بن خفيف بفارس ، وأبو القاسم النَصْر آبادى بنيسابور ، وفارس الدينورى بناحيته .

والذين نسبوه إلى الكفر وإلى دين الحلولية حكَوْا عليه أنه قال : « من هذَّب نفسه فى الطاعة ، وصَبَر على اللذات والشهوات ، ارْتَقَى إلى مقام المقربين ، ثم لا يزال يصفو ويرتقى فى درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية ، فإذا لم يَبْقَ فيه من البشرية حَظ حلَ فيه روحُ الإلهِ الذى حل فى عيسى ابن مريم ، ولم يُرِدْ حينئذ شيئا إلا كان كما أراد ، وكان جميعُ فعله فعل الله تعالى » . وزعموا أن الحلاج ادَّعَى لنفسه هذه الرتبة .

---

(١) أحمد بن عمر بن سريج البغدادى ، أبو العباس : (٢٤٩ — ٣٠٦ هـ = ٨٦٣ — ٩١٨ م) فقيه الشافعية فى عصره . مولده ووفاته ببغداد . له نحو ٤٠٠ مصنف ، منها « الأقسام والخصال » ، و« الودائع لمنصوص الشرائع » . طبقات الشافعية للسبكى ٢ : ٨٧ ، والبداية والنهاية ١ : ١٢٩ ، وتاريخ بغداد ٤ : ٢٨٧ . هذا وقد يلاحظ القارىء هنا أن وفاة ابن سريج قبل مقتل الحلاج ، وليس فى هذا ما يدعو للالتباس لأنه استفتى فيه قبل وفاته .

(٢) محمد بن داود ، أبو بكر الظاهرى : (٢٥٥ — ٢٩٧ هـ = ٨٦٩ — ٩١٠ م) أديب ، مناظر ، شاعر ، على درجة عالية من الذكاء . أصله من أصبهان . ولد وعاش ببغداد ، ومات بها مقتولاً . من كتبه « الانتصار » ، و« اختلاف مسائل الصحابة » . وهو ابن الإمام داود الظاهرى الذى ينسب إليه المذهب الظاهرى . النجوم الزاهرة ٣ : ١٧١ ، وابن خلكان ١ : ٤٧٨ ، وتاريخ بغداد ٥ : ٢٥٦ . هذا ، وليس فى مقتل أبى بكر قبل إعدام الحلاج بحوالى اثنى عشر عاماً ما يدعو للشك فى كونه أفتى بإعدامه ؛ لأنه — كما قلنا فى الهامش السابق — قد يكون أفتى بذلك قبل مقتله .

وذُكر أنهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عُنْوانها : « من الْهُو هو رب الأرباب المتصور فى كل صورة ، إلى عبده فلان » ، فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها : « يا ذاتَ الذات ، ومنتهى غاية الشهوات ، نشهد أنك المتصورُ فى كل زمان بصورة ، وفى زماننا هذا بصورة الحسين بن منصـور ، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا عَلاَّم الغيوب » .

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعةً من حاشية الخليفة ومن حرمه ، حتى خاف الخليفة وهو جعفر المقتدر بالله مَعَرَّةَ فتنته ، فحبسه ، واستفتى الفقهاء فى دمه ، واستروح إلى فتوى أبى بكر بن داود[1] بإباحة دمه ، فقدم إلى حامد بن العباس بضَرْبه ألفَ سوطٍ ، وبقطع يديه ورجليه وصَلْبه بعد ذلك عند جسر بغداد ، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذى القعدة سنة تسع وثلاثمائة ، ثم أنزل من جِذْعِه الذى صُلب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده فى الدجلة[2] وزعم بعض المنسوبين إليه أنه حَىٌّ لم يقتل ، وإنما قُتل من ألقى عليه شبهه .

والذين تولَّوْه من الصوفية زعموا أنه كُشِفَ له أحوال من الكرامة[3] ، فأظهرها للناس ، فعوقب بتسليط منكرى الكرامات عليه ، لتبقى حاله على التلبيس .

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهِرُها تلبيس ، وباطنها تقديس ، واستدلُّوا على تقديس باطن الحلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه : « حَسْبُ الواحد إفراد الواحد » ، وبأنه سئل يوماً عن ذنبه فأنشأ يقول :

ثلاثـــة أحْـــرُفٍ لا عجـــم فيها ومعجومـان ، وانقطـع الكـــلام

وأشار بذلك إلى التوحيد .

(١١) **أما العزاقرة**[4]: فقومٌ ببغداد أتباع رجل ظهر ببغداد فى أيام الراضى بن المقتدر

---

(١) التى كان قد أفتى بها قبل مقتله سنة ٢٩٧ هـ .

(٢) يروى ابن خلكان قصة إعدامه باختلاف يسير فيقول : « وقطعت أطرافه الأربعة ثم حزّ رأسه وأحرقت جثته ، ولما صارت رماداً ألقيت فى دجلة ، ونصب الرأس على جسر بغداد » . الوفيات ١ : ١٤٦ .

(٣) يزعم ابن الشحنة فى حوادث سنة ٣٠٩ هـ أن الحلاج كان يخرج للناس فاكهة الشتاء فى الصيف وبالعكس ، ويمد يده فى الهواء ويعيدها مملوءة دراهم مكتوباً عليها « قل هو الله أحد » يسميها دراهم القدرة ، ويخبر الناس بما صنعوا فى بيوتهم ويتكلم بما فى ضمائرهم !

(٤) فى الأصل « العذافرة » وهو خطأ ، والصواب « العزاقرة » ، نسبة إلى ابن أبى العزاقر الآتى ذكره .

فى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، وكان معروفاً بابن أبى االعزاقر ، واسمه محمد بن على الشَّلْمَغَانى[1] وادَّعى حلولَ روح الإله فيه ، وسمى نفسه روح القدس ، ووضع لأتباعه كتابا سماه بـ « الحاسة السادسة »[2]، وصَرَّح فيه برفع الشريعة ، وأباح اللواط ، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره فى المفضول ، وأباح أتْبَاعه له حرمهم طمعاً فى إيلاجه نوره فيهن ، وظفر الراضى بالله به وبجماعة من أتْبَاعه ، منهم : الحسينُ بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وَهْب ، وأبو عمران إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المُنَجِّم ، ووجد كتبهما إليه يُخَاطبانه فيها بالرب والمولى ، ويَصِفانه بالقدرة على ما يشاء ، وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء ، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيج[3] ، وأبو الفَرَج المالكى ، وجماعة من الأئمة ، فاعترفوا بذلك ، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله بالْبَرَاءة من ابن أبى العزاقر بأن يَصْفَعَه ، ففعل ذلك ، وأظهر التوبة ، وأفْتَى ابنُ سُرَيج بجواز قَبُول توبته على مذهب الشافعى رحمه الله . وأفتى المالكيون بردِّ توبة الزنديق بعد العثور عليه ؛ فأمر الراضى بحبسه إلى أن ينظر فى أمره وأمر بقتل ابن أبى العزاقر وصاحبه ابن أبى عَوْن ، فقال له ابن أبى العزاقر : « أمْهِلْنِى ثلاثة أيام لتنزل فيها بَرَاءتى من السماء ونقمة على أعدائى » ، وأشار الفقهاء على الراضى بتعجيل قَتْلهما ؛ فصلَبهما ، ثم أحرقهما بعد ذلك ، وطرح رمادهما فى الدِّجْلة .

(1) محمد بن علي ، أبو جعفر الشَّلْمَغَانى ، ابن أبى العزاقر : (... ـــ ٣٢٢ هـ = ... ـــ ٩٣٤ م) كان فى أول أمره إمامياً ، ثم غلا وتطرف وكان من أمره ما ذكره البغدادى فى المتن . انظر البستانى ١ : ٥٤٤ ، وفهرست الطوسى ١٤٦ ، والبداية والنهاية ١١ : ١٧٩ وفيه : « يقال له ابن العرافة » تحريف ابن أبى العزاقر . والشلمغانى نسبة إلى شلمغان بنواحى واسط ، انظر معجم البلدان ٥ : ٢٨٨ .

(2) من كتبه أيضاً « ماهية العصمة » و« الزاهر بالحجج العقلية » و« فضل النطق على الصمت » ، و« البدء والمشيئة » .

(3) سبق معنا أن ابن سريج كانت وفاته سنه ٣٠٦ هـ ؛ أى قبل مقتل الشلمغانى بستة عشر عاماً ؛ ولذا فمن غير المقبول أن يكون حضر مجلس الحكم بإعدامه سنة ٣٢٢ . ومن المحتمل أن تكون فتوته بشأنه قد صدرت قبل وفاته سنة ٣٠٦ هـ .

◉ الفصـــل الحــادى عشـــر

من فصـــول هــذا البــاب

فى ذكر أصحاب الإباحة من الخُرَّمِيَّة وبيان خروجهم عن جملة فِرَقِ الإسلام

فهؤلاء صنفان :

صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام **كالمَزْدُكية**[1] الذين استباحوا المحرمات ، وزعموا أن الناس شُرَكَاء فى الأموال والنساء ، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنو شروان فى زمانه .

والصنف الثانى : **الخرمدينية** : ظهروا فى دولة الإسلام ، وهم فريقان بَابَكِيَّة ، ومازِيَّارِيَّة ، وكلتاهما معروفة بالمُحمَّرة .

فالبابكية منهم : أتباع بَابَك الخُرَّمِى[2] الذى ظهر فى جبل البدين بناحية أذربيجان ، وكثر بها أتباعه ، واستباحوا المحرَّمات ، وقتلوا الكثير من المسلمين ، وجَهَّز إليه خُلَفاء بنى العباس جيوشاً كثيرة مع أفشين الحاجب ، ومحمد بن يوسف الثَّغْرِى ، وأبى دُلَف العِجْلى ، وأقرانهم ، وبقيت العساكر فى وجهه مقدار عشرين سنة ، إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصُلبا **بسُرَّ مَنْ** رأى[3] فى أيام المعتصم ، واتُّهِمَ أفْشِين الحاجب بمَمَالأة بابك فى حربه ، وقتل لأجل ذلك .

وللبابكية فى جبلهم ليلَةُ عيدٍ لهم يجتمعون فيها على الخمر والزَّمْر وتختلط فيها رجالهم ونساؤهم ، فإذا أُطْفِئَتْ سُرُجُهم ونيرَانهم افتض فيها الرجال والنساء على تقدير من عَزَّ بزَّ .

والبابكية ينسبون أصْلَ دينهم إلى أمير كان لهم فى الجاهلية اسمه شروين ، ويزعمون

---

(١) المزدكية أصحاب مزدك الذى ظهر فى عصر قباذ والد أنو شروان ، ودعا قباذ إلى مذهبه فأجابه ، واطلع أنو شروان على عقيدته فقبض عليه وقتله . وقول المزدكية كقول كثير من المانوية فى الأصلين : النور والظلمة ، إلا أن مزدك يقول : إن النور يفعل بالقصد والاختيار ، والظلمة تفعل على (الخبط) والعشواء .

(٢) بابك الخرمى : كانت له مواجهات حربية مع بنى العباس استمرت حوالى ٢٣ عاماً ، انتهت بأسره وقتله سنة ٢٢٣ هـ بأمر المعتصم العباسى .

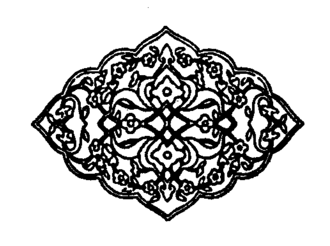
(٣) هى البلدة المعروفة باسم سامراء .

أن أباه كان من الزنج ، وأمه بعض بنات ملوك الفرس ، ويزعمون أن شروين كان أفضَلَ من محمد ومن سائر الأنبياء ، وقد بَنَوْا فى جبلهم مساجد للمسلمين يؤذِّنُ فيها المسلمون ، وهم يعلّمون أولادهم القرآن ، لكنهم لا يصلون فى السر ، ولا يصومون فى شهر رمضان ، ولا يَرَوْنَ جهاد الكفرة .

وأما المَازِيَّارية منهم فهم أَتْبَاعُ مَازِيَّار الذى أظهَرَ دين المحمرة بجرجان .

وكانت فتنة مَازِيَّار قد عَظُمَت فى ناحيته ، إلى أن أخذ فى أيام المعتصم أيضا ، وصُلب بسر من رأى بحذاء بَابَك الخُرَّمى .

وأتباع مازِيَّار اليوم فى جبلهم أَكَرَة[1] من يليهم من سواد جرجان ، يظهرون الإسلام ويضمرون خلافه ، والله المستعان على أهل الزيغ والطغيان .



(١) أكَرَة : أجرة .

◉ الفصـــل الثـــانى عشـــر

من فصـــول هـــذا البـــاب

فى ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء ، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام

القائلون بالتناسخ أصناف :

صنف من الفلاسفة ، وصنف من السمنية[1] ، وهذان الصنفان كانا قبل دولة الإسلام .

وصنفان آخران ظَهَرَا فى دولة الإسلام ، أحدهما : من جملة القَدَرية ، والاخر : من جملة الرافضة الغالية .

فأصحاب التناسخ من السمنية : قالوا بقدم العالم ، وقالوا ايضا بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وانكر أكثرهم المَعَاد والبَعْثَ بعد الموت ، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح فى الصُّوَر المختلفة ، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كَلْبٍ ، وروح الكلب إلى إنسان ، وقد حكى فلوطرخيس[2] مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة . وزعموا أن مَنْ أَذْنَبَ فى قالَبٍ نَالَهُ العقاب على ذلك الذنب فى قالبٍ آخَرَ . وكذلك القول فى الثواب عندهم . ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية فى التناسخ الذى لا يُعْلم بالحواس ، مع قولهم : « إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس » !

وقد ذهبت المَانَوِيَّةُ أيضا إلى التناسخ ، ذلك أن مانى[3] قال فى بعض كتبه : « إن

---

(١) السَّمَنِيَّةُ فرقة دهرية من الهند ، نسبة إلى « سومنات » بلدة بالهند . وسيذكر المؤلف شيئا من ارائها بعد قليل .

(٢) فُلُوطر خيس : تفلسف بمصر ، ثم سار إلى ملطية وأقام بها ، وقد يعد من الأساطين ، وذهب إلى أن البارى تعالى، لم يزل بالأزلية التى هى أزلية الأزليات ، وهو مبدع فقط ، وكل مبدَع ظهرت صورته فى حد الإبداع فقد كانت صورته عنده ، أى كانت معلومة له ؛ فالصور عنده بلا نهاية ، أى المعلومات بلا نهاية ... ثم قال بأن أصل المركبات هو الماء ؛ فإنه إذا تخلخل صافياً وجد ناراً ، وإذا تخلخل وفيه بعض الثقل صار هواء ، وإذا تكاثف تكاثفاً مبسوطاً بالغاً صار ارضاً .

(٣) مانى بن فاتك الحكيم : ظهر فى زمان سابور بن أردشير ، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور ، وذلك بعد زمن عيسى المسيح . وقد أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح ، ولا يقول بنبوة موسى .

الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان : أرواح الصديقين ، وأرواح أهل الضلالة ، فأرواح الصدِّيقين إذا فارقت أجسادها سَرَتْ فى عمود الصبح إلى النور الذى فوق الفلك ، فبقيت فى ذلك العالم على السرور الدائم ، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللحُوقَ بالنور الأعلى رُدَّت منعكسة إلى السفل ، فتتناسخ فى أجسام الحيوانات إلى أن تَصْفُو من شوائب الظلمة ، ثم تلتحق بالنور العالى » .

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط[1] وأفلاطون[2] وأتباعهما من الفلاسفة : أنهم قالوا بتناسخ الأرواح ، على تفصيل قد حكيناه عنهم فى كتاب « الملل والنحل » .

وقال بعض اليهود بالتناسخ ، وزعم أنه وَجَد فى كتاب دانيال أن الله تعالى مَسَخَ بختنصر فى سبع صور من صور البهائم والسباع ، وعَذَّبه فيها كلها ثم بعثه فى آخرها موحداً .

وأما أهل التناسخ فى دولة الإسلام : فإن البيانية ، والجناحية ، والخطّابية ، والراوندية ، من الروافض الحلولية ؛ كلُّها قالت بتناسخ روح الإله فى الأئمة بزعمهم .

وأول من قال بهذه الضلالة السَّبَئِيَّة من الرافضة لدعواهم أن علياً صار إلهاً حين حل روحُ الإله فيه .

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت فى الأنبياء ، ثم فى الأئمة إلى أن صارت فى بَيَان بن سمعان .

---

(1) سقراط : (٤٦٩ — ٣٩٩ قبل الميلاد) فيلسوف يونانى من أثينا .. ولم يترك كتابات خاصة به وربما لم يكتب شيئاً على الإطلاق ، وكل معلوماتنا الصحيحة عنه والخاطئة قد جاءتنا عن طريق أرستوفان وأكسانوفان وأفلاطون ممن عاشوا فى هذا الجزء أو ذاك من سنوات عمره ، أو عن طريق أرسطو الذى ولد على الأرجح بعد حوالى ثلاثة عشر عاماً من العام الذى — تبعا لرواية أفلاطون — حوكم فيه سقراط وحكم عليه بالموت لعدم اعتقاده فى تعدد الآلهة . ويعتبر سقراط على أية حال من أعظم المفكرين فى كل العصور وما نسبه إليه البغدادى من أنه قال بتناسخ الأرواح خطأ واضح ، فلم يقل الرجل بهذا كما تدل المراجع الفلسفية المعتمدة ، ومنها « محاورة الدفاع » لأفلاطون التى يروى فيها قصة محاكمة سقراط ودفاعه عن نفسه ، كما لم يقل أفلاطون بتناسخ الأرواح كما تدل على ذلك محاورة « فيدون » و« فايدروس » .

(2) أفلاطون : (حوالى ٤٢٧ — ٣٤٧ قبل الميلاد) ولد فى أثينا وعاش فيها معظم سنى حياته ، كان تلميذاً لسقراط ، ويعتبر من أكبر الفلاسفة والمفكرين فى كل العصور كان يتطلع إلى إقامة الجمهورية المثلى . وله نظريات عديدة لها أثر كبير فى تطور الفكر الإنسانى . وكما قلت سابقاً فإن البغدادى أخطأ فى نسبة القول بتناسخ الأرواح إليه .

وادَّعَت الجناحية منهم مثلَ ذلك فى عبد الله بن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر .

وكذلك دعوى الخَطَّابية فى أبى الخَطَّاب ، وكذلك دعوى قوم من الريوندية فى أبى مُسْلم صاحب دولة بنى العباس .

فهؤلاء يقولون بتناسخ روح الإلهِ دون أرواح الناس ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأما أهل التناسخ من القَدَرية فجماعة : منهم : أحمد بن خابط[1] ، وكان معتزليا منتسبا إلى النَّظَّام ، وكان على بِدْعَته فى الطَّفْرة ، وفى نفى الجزء الذى لا يتجزأ ، وفى نفى قدرة الله تعالى على الزيادة فى نعيم أهل الجنة أو فى عذاب أهل النار ، وزاد على النظام فى ضلالته فى التناسخ .

ومنهم: أحمد بن أيوب بن بانوش ، وكان تلميذ أحمد بن خابط فى التناسخ ، لكنهما اختلفا بعدَ فى كيفية التناسخ .

ومنهم: أحمد بن محمد القحطى ، وافتخر بأنه كان منهم فى التناسخ والاعتزال .

ومنهم: عبد الكريم بن أبى العوجاء ، وكان خالَ مَعْنِ بن زائدة ، وجمع بين أربعة أنواع من الضلالة :

أحدها : أنه كان يَرَى فى السرِّ دينَ المانَوية من الثَّنَوية .

والثانى: قوله بالتناسخ .

والثالث: مَيْلُه إلى الرافضة فى الإمامة .

والرابع: قوله بالقَدَرِ فى أبواب التعديل والتجوير .

وكان قد وضَعَ أحاديث كثيرةً بأسانيدَ يغتر بها مَنْ لا معرفة له بالجرح والتعديل ، وتلك الأحاديث التى وضعها كلها ضلالات فى التشبيه والتعطيل ، وفى بعضها تغيير أحكام الشريعة ، وهو الذى أفْسَدَ على الرافضة صَوْمَ رمضان بالهلال ، ورَدَّهم عن اعتبار الأهِلَّةِ بحسابٍ وضَعه لهم ، ونسب ذلك الحساب إلى جَعْفر الصادق ، ورفع

---

(١) سبق الإشارة إليه .

خبر هذا الضال إلى أبى جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة ، فأمر بقتله ، فقال : « لن يقتلونى ، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحرمت بها الحلال ، وفطرت الرافضة فى يوم من أيام صومهم ، وصومتهم فى يوم من أيام فطرهم » .

وتفصيل رأى هؤلاء فى التناسخ أن أحمد بن خابط زعم أن الله تعالى أَبْدَعَ خلقةَ أصحابه سالمين عُقَلاَء بالغين ، فى دارٍ سوى الدنيا التى هم فيها اليوم ، وأَكْمَلَ عقولهم ، وخَلَق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه .

وزعم أن الإنسان المأمورَ المنهىَّ المُنْعَم عليه هو الروح التى فى الجسم ، وأن الأجسام قوالبُ للأرواح .

وزعم أن الروح هى الحى القادر العالم ، وأن الحيوان كله جنس واحد .

وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف ، وكان قد توجَّهَ الأمر والنهىُ عليهم على اختلاف صُوَرهم ولغاتهم ، وقال : « إن الله تعالى لما كلفهم فى الدار التى خلقهم فيها شكروه على ما أنعم به عليهم ، فأطاعه بعضهم فى جميع ما أمرهم به وعصاه بعضهم فى جميع ما أمرهم به ، فمن أطاعه فى جميع ما أمره به أقرَّهُ فى دار النعيم التى ابتدأه فيها ، ومن عَصَاه فى جميع ما أمر به أخرجه من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهى النار ، ومن أطاعه فى بعض ما أمره به وعَصَاه فى بعض ما أمره به أخرجه إلى الدنيا ، وألبسه بعضَ هذه الأجسام التى هى القوالبُ الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضرَّاء ، والشدة والرخاء ، واللذات والآلام ، فى صُوَر مختلفة من صور الناس والطيور والبهائم والسباع والحشرات وغيرها ، على مقادير ذُنُوبهم ومعاصيهم فى الدار الأولى التى خلقهم فيها ، فمن كانت معاصيه فى تلك الدار أقلَّ وطاعاته أَكْثَرَ كانت صورتُه فى الدنيا أحسن ، ومن كانت طاعاتُه فى تلك الدار أقلَّ ومعاصيه أَكْثَرَ صار قالبه فى الدنيا أَقْبَحَ » .

ثم زعم أن الروح لا يزال فى هذه الدنيا يتكرر فى قَوَالِب وصُوَر مختلفة ما دامت طاعته مَشُوبَةً بذنوبه ، وعلى قدر طاعاته وذنوبه يكون منازل قَوَالِبه فى الإنسانية والبهيمية ، ثم لا يزال من الله تعالى رسولٌ إلى كل نوعٍ من الحيوان ، وتكليف للحيوان أبداً إلى أن يتمحَّضَ عمل الحيوان طاعاتٍ فيردُّ إلى دار النعيم الدائم وهى

الدار التى خلق فيها ، أو يتمحض عملُه معاصىَ فينقلَ إلى النار الدائِمِ عذابُهَا .

فهذا قول ابن خابط فى تناسخ الأرواح .

وقال **أحمد بن أيوب بن بانوش** : « إن الله تعالى خلق الخلق كله دَفْعَةً واحدةً » ، وحكى عنه بَعْضُ أصحابه أن الله تعالى خلق أولا الأجزاء المقدرة التى كلُّ واحد منها جزء لا يتجزأ ، وزَعَم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة ، وأن الله تعالى كان قد سَوَّى بينهم فى جميع أمورهم ؛ إذ لم يستحق واحدٌ منهم تفضيلا على غيره ، ولا كان من أحد منهم جناية يؤَخَّرُ لأجلها عن غيره ، قال : « ثم إنه خَيَّرهم بين أن يمتحنهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بها الثواب عليها ؛ لأن منزلة الاستحقاق أشرفُ من منزلة التفضيل ، وبين أن يتركهم فى تلك الدار تفضلا عليهم بها ، فاختار بعضُهم المحنَةَ ، وأباها بعضهم ، فمن أباها تركَه فى الدار الأولى على حاله فيها ، ومن اختار الامتحانَ امتحنه فى الدنيا ، ولما امتحن الذين اختاروا الامتحان عَصَاه بعضهم وأطاعه بعضُهم ، فمن عصاه حَطَّه إلى رتبة هى دون المنزلة التى خُلقوا فيها ، ومن أطاعه رَفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التى خُلِق عليها ، ثم كررهم فى الأشخاص والقوالب إلى أن صار قومٌ منهم أناسا ، وآخرون صاروا بهائم أو سباعا بذنوبهم ، ومن صار منهم إلى البهيمية ارتفع عنه التكليف .

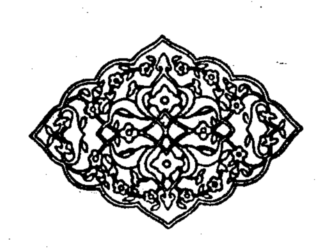
وكان يخالف ابن خابط فى تكليف البهائم ، ثم قال فى البهائم : « إنها لا تزال تتردَّدُ فى الصور القبيحة وتَلْقى المكارهَ من الذَّبْح والتسخير إلى أن تستوفى ما تستحقُ من العقاب بذنوبها ، ثم تعاد إلى الحالة الأولى ، ثم يخيرهم الله تعالى تخييراً ثانياً فى الامتحان ، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التى وصفناها وإن امتنعوا منه تُرِكوا على حالهم غير مكلفين » ، وزعم أن من المكلفين مَنْ يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو مَلَكاً فيفعل الله تعالى ذلك به .

وزعم القحطى منهم أن الله تعالى لم يَعْرِض عليهم فى أول أمرهم التَّكليفَ ، بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضُلَ بينهم ، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان ، وأنهم إن كُلِّفوا فَعَصَوْا استحقوا العقاب ، فأبوا الإمتحان ، قال : فذلك قوله : ﴿ **إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَالجِبَالِ ، فَأَبَيْنَ**

أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنها ، وَحَمَلَهَا الإنْسَانُ ؛ إنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾[1] .

وزعم أبو مُسْلم الخرسانى : أن الله تعالى خَلَقَ الأرواح وكلَّفها ، فمنها مَنْ علم أنه يُطيعه ، ومنها من علم أنه يَعْصيه ، وأن العُصَاة إنما عَصَوه ابتداء فعوقبوا بالنسخ والمسخ فى الأجساد المختلفة على مقادير ذنوبهم .

فهذا تفصيل قول أصحاب التناسخ ، وقد نَقَضْنَا عللهم فى كتاب « الملل والنحل » بما فيه كفايه .



---

(١) الأحزاب : ٧٢ .

◉ الفصـــل الثـــالث عشـــر

من فصـــول هـــذا البـــاب

فى بيان ضلالات الخابطية من القَدَرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القَدَرى[1] وكان من أصحاب النَّظَّام فى الاعتزال ، وقد ذكرنا قوله فى التناسخ قبل هذا ، ونذكر فى هذا الفصل ضلالاته فى توحيد الصانع .

وذلك أن ابن خابط وفَضْلاً الحدثى[2] زعما أن للخلق رَبَّيْنِ وخالقين :

أحدهما : قديمٌ وهو الله سبحانه ، **والآخر** : مخلوق وهو عيسى ابن مريم .

وزعَمَا أن المسيحَ ابنُ الله على معنىً دون الولادة ، وزعما أيضا أن المسيح هو الذى يحاسب الخلق فى الآخرة ، وهو الذى عَنَاه الله بقوله : ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صفًا صفًّا**[3] ﴾ وهو الذى يأتى ﴿ **فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**[4] ﴾ . وهو الذى خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ما روى « **أن الله تعالى خلق آدم على صورته**[5] » ، وزعم أنه هو الذى عَنَاه النبى ﷺ بقوله : « **تَرَوْنَ رَبَّكم كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ**[6] » وهو الذى عَنَاه بقوله : « **إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ له : أَقْبِلْ ، فأَقْبَلَ ، وقال له : أدْبِر ، فأَدْبَرَ ، فقال : ما خَلَقْتُ خلقاً أكْرَمَ مِنْك ، وبِكَ أعْطِي وَبِكَ آخُذُ** »[7] . وقالا : « إن المسيح تَدَرَّع جسَداً ، وكان قبل التدرع عَقْلا » .

قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثَّنَوِيَّةَ والمجوسَ فى دعوى خالقَيْنِ ،

---

(١) سبق الإشارة إليه فى أكثر من موضع .

(٢) نسبة إلى بلدة « حديثة » على شاطئ الفرات .

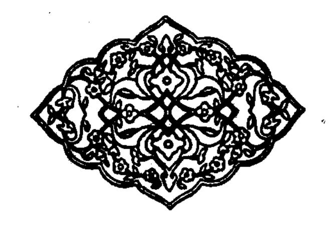
(٣) الفجر : ٢٢ . (٤) البقرة : ٢١٠ .

(٥) رواه أحمد ٢ : ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٤٣٤ ، ٤٦٣ ، ٥١٩ . والبخارى : كتاب الاستئذان ، باب ١ ، ومسلم : كتاب البر ، رقم ١١٥ ؛ وكتاب الجنة ، حديث رقم ٢٨ .

(٦) رواه البخارى : كتاب الأذان ، باب ١٢٩ ؛ وكتاب الرقاق ، باب ٥٢ ؛ وكتاب التوحيد ، باب ٢٤ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، حديث ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ . وأبو داود : كتاب السنة ، باب ١٩ والترمذى : كتاب الجنة ، باب ١٥ ، ١٦ . وأحمد ٣ : ١٦ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٧) حديث موضوع .

وقولهما شر من قولهم ؛ لأن الثنوية والمجوس أضافُوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعلَ الشرور إلى الظُّلْمة وإلى الشيطان ، وأُضاف ابن خابط وفَضْلٌ الحَدَثى فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبَةَ الخلق فى الآخرة ، والعجب فى قولهما إن عيسى خلق جَدَّه آدَمَ عليه السلام ، فيا عجبا من فَرْع يخلق أصله ! ومَنْ عدَّ هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عدَّ النصارى من فرق الإسلام .



◉ الفصـــل الرابــع عشــر

من فصــول هــذا البــاب

فى ذكر الحمارية من القَدَرية وبيان خُرُوجهم عن فِرَقِ الأمة

هؤلاء قوم من معتزلة عَسْكر مكرم ، اخْتَارُوا من بِدَعِ أصناف القَدَرية ضلالات مخصوصة :

فأخذوا من ابن خابط قولَه بتناسخ الأرواح فى الأجساد والقوالب .

وأخذوا من عَبَّاد بن سُلَيمان الضَّمْرِى قوله بأن الذين مَسَخَهم الله قِرَدَةً وخنازير كانوا قبل المَسْخ ناساً ، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ .

وأخذوا من جَعْد بن دِرْهم ، الذى ضَحَّى به خالد بن عبد الله القَسْرِى ، قوله بأن النظر الذى يُوجِبُ المعرفة تكون تلك المعرفة فعلا لا فاعل لها .

ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى ، وإنما هى من فعل الخَمَّار ؛ لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية .

وزعموا أن الإنسان قد يخْلُق أنواعا من الحيوانات ، كاللحم إذا دفنَهَ الإنسان أو يضعه فى الشمس فيدود ، زعموا أن تلك الدِّيدَانَ من خلق الإنسان ، وكذلك العَقَارب التى تظهر من التبن تحت الآجُرّ(١) زعموا أنها من اختراع من جَمَع بين الآجُرّ والتبن .

وهؤلاء شَرّ من المجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم إلى الشيطان ، ومن عَدَّهم من فِرَقِ الأمة كمن عَدَّ المجوس من فرق الأمة .

---

(١) الآجر : الطوب اللبن المحرق .

◉ الفصل الخامس عشر

من فصول هذا الباب

فى ذكر اليزيدية من الخوارج وبيان خروجهم عن فِرَق الإسلام

هؤلاء أتباع يزيد بن أبى أنيسة الخارجى[1] وكان من البَصْرَة ، ثم انتقل إلى جُورَ من أرض فارس ، وكان على رأى الإباضية من الخوارج ، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة ؛ لدعواه أن الله عز وجل يبعث رسولا من العَجَم ، ويُنزل عليه كتابا من السماء ، وينسخ بَشْرْعه شريعةَ محمدٍ ﷺ ، وزعم أن أتباع ذلك النبى المنتظَرِ هم الصابئون المذكورون فى القرآن ، فأما المُسَمَّوْنَ بالصابئة من أهل واسط وحَرَّان فما هم الصابئون المذكورون فى القرآن . وكان مع هذه الضلالة يتولَّى مَنْ شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخل فى دينه ، وسَمَّاهم بذلك مؤمنين ، وعلى هذا القول يجب أن يكون العيسوية والموشكانية[2] من اليهود مؤمنين ؛ لأنهم أقرُّوا بنبوة محمد عليه السلام ولم يدخلوا فى دينه .

وليس بجائز أن يُعَدَّ فى فِرَقِ الإسلام من يعدُّ اليهود من المسلمين ، وكيف يعد من فرق الإسلام من يقول بنسخ شريعة الإسلام ؟



---

(١) ذكر البغدادى فى « الملل والنحل » من أقوال يزيد مالم يذكره هنا ، فقال : « ... انفرد عنهم [أى الإباضية] بأن قال : نتولى المحكمة الأولى قبل نافع بن الأزرق ، ونتبرأ من أهل الأحداث بعدهم ... » وذكره أيضاً فى كتابه « أصول الدين » ولكن باسم « يزيد بن أنيسة » ص ١٦٢ . وفى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى جاء اسمه كذلك « يزيد بن أنيسة » ١ : ١٠٣ ، وذكره بنفس هذا الاسم الشهرستانى فى « الملل والنحل » ١ : ١٣٦ ، طبعة الحلبى .

(٢) سبق التعريف بهاتين الفرقتين .

الفصـــل الســـادس عشـــر

من هـــذا البـــاب

فى ذكر المَيْمُونية من الخوارج وبيان خروجهم عن فرق الإسلام

هؤلاء أتباع رجل من الخوارج العَجَاردة كان اسمه مَيْمُونا[1]، وكان على مذهب العَجَاردة من الخوارج ، ثم إنه خالف العجاردة فى الإرادة والقَدَر والاستطاعة ، وقال فى هذه الأبواب الثلاثة بقول القَدَرية المعتزلة عن الحق . وزعم مع ذلك أن أطفال المشركين فى الجنة .

ولو بقى ميمون هذا على هذه البِدَع التى حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه إلى الخوارج ؛ لقوله بتكفير على وطلحة والزبير وعائشة وعثمان ، وقوله بتكفير أصحاب الذنوب ، وإلى القَدَرية لقوله فى باب الإرادة والقدر والاستطاعة بأقوال القَدَرية فيها .

ولكنه زاد على القَدَرية وعلى الخوارج بضلالة اشتقهَّا من دين المجوس ، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وقال : «إنما ذكر الله تعالى فى تحريم النساء بالنسب : الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، والعمَّات ، والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخوات . ولم يذكر بنات البنات ، ولا بنات البنين ، ولا بنات أولاد الإخوة ، ولا بنات أولاد الأخوات » . فإن طَرَدَ قياسية فى أمهات الأمهات وأمهات الآباءَ والأجداد انمحض فى المجوسية ، وإن لم يُجزِ نكاح الجدات وقاسَ الجداتِ على الأمهات لزمه قياسُ بنات الأولاد على بنات الصلب . وإن لم يَطْرُد قياسَه فى هذا الباب نقض اعتلاله .

وحكى الكرابيسىُّ[2] عن الميمونية من الخوارج أنهم انكروا أن تكون سورة

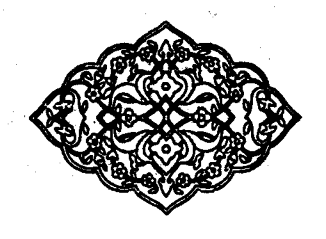
---

(١) ميمون بن عمران : (... ــ نحو ١٠٠ ؟هـ = ... ــ نحو٧١٨ ؟م) انظر الأعلام للزركلى ٧ : ٣٤١ ، والخطط والآثار ٢ : ٣٥٤ ، وجامع العلوم ٣ : ٣٩٢ . وهو فى الملل والنحل للشهرستانى ١ : ٢٠٤ طبعة مكتبة الحسين : « ميمون بن خالد » ، وذكره البغدادى فى الملل والنحل كما ذكره هنا باسم « ميمون » ولم يذكر اسم أبيه ، وهو نفس ما فعله صاحب اللباب ٣ : ٢٠٣ الذى أهمل اسم أبيه .

(٢) هو الحسين بن على بن يزيد أبو على الكرابيسى : (... ــ ٢٤٥هـ = ... ــ ٨٥٩م) كان يعد أحد أعلام الجدل المشهورين ، كما كان محدثاً وفقيهاً . وكان كتابه « المقالات » المصدر الأساسى للكتب المدونة تكفيراً للخوارج وطوائف الغلاة الأخرى . من كتبه أيضاً « كتاب القضاء » و« كتاب المدلسين » .

يوسف من القرآن . ومنكر بعض القرآن كمنكر كله .

ومن استحلَّ بعض ذوات المحارم فى حكم المجوسِ ، ولا يكون المجوسيُّ معدوداً فى فِرَقِ الإسلام .



◉ الفصــل الســابع عشــر

من فصــول هــذا البــاب

فى ذكر الباطنية وبيان خروجهم عن جميع فِرَقِ الإسلام

اعلموا أسعدكم الله أن ضرر الباطنية على فِرَقِ المسلمين أعْظَمُ من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مَضَرَّة الدهرية وسائر أصناف الكَفَرةِ عليهم ، بل أعظم من ضرر الدجّال الذى يظهر فى آخر الزمان ؛ لأن الذين ضَلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكْثَرُ من الذين يضلون بالدجال فى وقت ظهوره ؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً ، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقَطْرِ .

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسَّسُوا دعوة الباطنية جماعة : منهم « ميمون بن دَيْصَان » المعروف بالقَدَّاح[1] وكان مولًى لجعفر بن محمد الصادق ، وكان من الأهواز ، ومنهم : محمد بن الحسين الملقب بدندان ، اجتمعوا كلُّهم مع مَيْمُون بن دَيْصَان فى سجن والى العراق ، فأسَّسُوا فى ذلك السجن مذاهب الباطنية ، ثم ظهرت دعوتهم بعد خَلاَصهم من السجن من جهة المعروف بدندان ، وابتدأ بالدَّعْوة فى ناحية توز ، فدخل فى دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدين ، ثم رَحَل ميمون بن ديصان إلى ناحية المغرب ، وانتسب فى تلك الناحية إلى عَقِيل بن أبى طالب ، وزعم أنه من نسله ، فلما دخل فى دعوته قوم من غُلاَة الرَّفْض والحُلُولية منهم ادعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهلٍ منهم بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعْقِبْ عند علماء الأنساب[2] .

---

(١) ميمون بن داود بن سعيد ، القداح : (..١ ؟ ــ نحو ١٧٠هـ = ٧١٨ ــ نحو ٧٨٦م) فى نسبه وسيرته اضطراب ، قيل : اسم أبيه ديصـان ، أو غيلان. وفى الإسماعيلية الباطنية من ينسبه إلى سلمان الفارسى . ولد بمكة وانتقل إلى الأهواز ، واتصل بمحمد الباقر وابنه جعفر الصادق ، وروى عنهما . ويقال : إنه أدرك محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وأدبه ولقنه مذهب الباطنية وتوجه به إلى طبرستان ففلسطين . واستقر فى سلمية بسورية ، حيث ألف كتابيه « الميزان »، و« الهداية » وتوفى بها . وهو الذى قيل إن الخلفاء الفاطميين فى المغرب من نسله .. ولم يصح هذا . انظر أصول الإسماعيلية ١٣٣ ــ ١٥٦ ، وأعلام الإسماعيلية ٥٥٩ .

(٢) هذه المسألة موضع خلاف بين علماء الأنساب ، وليست محسومة كما يوحى كلام البغدادى .

ثم ظهر فى دعوته إلى دين الباطنية رجل يقال له حَمْدَان قِرْمِط[1]، لقب بذلك لقَرْمَطَة فى خطه أوْ فى خَطْوه ، وكان فى ابتداء أمره أكّاراً من أكَرَة سواد الكوفة ، وإليه تنسب القَرَامطة .

ثم ظهر بعده فى الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجَنَّابى[2]، وكان من مستجيبة حَمْدان ، وتغلّب على ناحية البحرين ، ودخل فى دعوته بنو سنبر .

ثم لما تمادت الأيَّامُ بهم ظهر المعروفُ منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله ابن مَيْمُون بن دَيْصَان القَدَّاح ، فغير اسم نفسه ونسبه ، وقال لأتباعه : « أنا عبيد الله ابن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق » ، ثم ظهرت فتنته بالمغرب ، وأولادُه اليوم مستولونُ على أعمال مصر[3] .

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدندانى ، وكان من تلامذة حمدان قرمط ، وظهر مأمون أخو حمدان قِرْمِط بأرض فارس ، وقرامطةُ فارس يقال لهم « **المأمونية** » لأجل ذلك .

ودخل أرض الدَّيْلَم رجل من الباطنية يعرف بأبى حاتم ، فاستجاب له جماعة من الديلم منهم أسفار بن شرويه .

وظهر بنيسابور داعية لهم يعرف بالشعرانى ، فقتل بها فى ولاية أبى بكر بن حجاج عليها ، وكان الشعرانى قد دَعَا الحسين بن على المروزى ، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفى داعية أهل ما وراء النهر ، وأبو يعقوب السجزى المعروف ببندانه ، وصَنَّف النسفى لهم كتاب « المحصول » ، وصنف لهم أبو يعقوب كتاب « أساس الدعوة » ، وكتاب « تأويل الشرائع » ، وكتاب « كَشْف الأسرار » وقتِل

---

(١) قِرْمِط : (... — ٢٩٣ هـ = ... — ٩٠٦ م) اختلف فى اسمه وأصله ، قيل : اسمه « حمدان » أو « الفرج ابن عثمان » أو « الفرج بن يحيى » وقرمط لقبه . والنسابون يضبطونه بكسر القاف والميم بينهما راء ساكنة ، واللغويون يفتحون القاف والميم . أصله من خوزستان ، وعرف فى سواد الكوفة (سنة ٢٥٨ هـ) ابن خلدون ٤ : ١١ ، ٨٤ — ٨٧ . وابن الأثير ٧ : ١٤٧ — ١٤٩ ، ١٦٨ ، ١٨٠ والنجوم الزاهرة ٣ : ١٢٨ .

(٢) الحسن بن بهرم الجنابى ، أبو سعيد : (... — ٣٠١ هـ = ... — ٩١٤ م) كان دقاقاً، من أهل جنابة (بفارس) ونفى منها ، فأقام فى البحرين تاجراً ، وجعل يدعو العرب إلى مذهبه ، فعظم أمره . فحاربه الخليفة ، فظفر الحسن . وصافاه المقتدر العباسى واستولى على هجر والأحساء والقطيف وسائر بلاد البحرين . كان شجاعاً داهية . قتله خادم له صقلبى فى الحمام ، بهجر . ابن الأثير ٨ : ٢٧ وما قبلها ، ومرآة الجنان ٢ : ٢٣٨

(٣) يقصد أيام دولة الفاطميين .

النسفى والمعروف ببندانه على ضلالتهما[1].

وذكر أصحابُ التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً فى زمان المأمون ، وانتشرت فى زمان المعتصم ، وذكروا أنه دخل فى دعوتهم الأفْشِينُ صاحبُ جيش المعتصم ، وكان مراهناً لبابك الخرَّمى ، وكان الخرَّمى مستعصياً بناحية البدين ، وكان أهل جَبَله خرمية على طريقة المزدكية ، فصارت الخرمية مع الباطنية يداً واحدة ، واجتمع مع بَابَك من أهل البدين وممن انضم إليهم من الديلم مقدار ثلاثمائة ألف رجل ، وأخرج الخليفة لقتالهم الأفْشينَ فظنَّه ناصحاً للمسلمين ، وكان فى سره مع بابك ، وتوانى فى القتال معه ، ودلَّه على عَوْرَات عساكر المسلمين ، وقتل الكثير منهم ، ثم لحقت الأمْدَادُ بالأفشين ، ولحق به محمد بن يوسف الثَّغْرى ، وأبو دُلَف القاسمُ بن عيسى العِجْلى ، ولحق به بعد ذلك قُوَّادُ عبد الله بن طاهر ، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين ، حتى بَنَوْا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند خوفا من بلاد البابكية ودامت الحرب بين الفريقين سنين كثيرة إلى أن أظفر الله المسلمين بالبابكية فأُسِرَ بَابَكٌ وصُلِب بسُرَّ مَنْ رأى[2] سَنَة ثلاثٍ وعشرين ومائتين ، ثم أُخِذَ أخوه إسحاق ، وصُلِب ببغداد مع مَازَيَّار صاحب المحمرة بطبرستان وجرجان ، ولما قتل بابك ظهر للخليفة غَدْر الأفشين وخيانته للمسلمين فى حروبه مع بابك ، فأمر بقتله وصلبه ، فصلب لذلك .

وذكر أصحابَ التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد المجوس ، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم ، ولم يَجْسُروا على إظهاره خوفا من سيوف المسلمين ، فوضع الأغمار منهم أسُساً مَنْ قَبِلها منهم صار فى الباطن إلى تفضيل أديان المجوس ، وتأولوا آيات القرآن وسُنَن النبى عليه السلام على موافقة أسسهم .

وبيان ذلك أن الثَّنوِيةَ زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان ، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع ، والظلام فاعل الشرور والمَضَارِّ ، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة ، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع ، وهى : الحرارة ،

(١) لمعرفة المزيد من التفاصيل والتحليلات التاريخية حول نشأة الباطنية وتطورها يمكن الرجوع لكتابنا « حركة الحشاشين : تاريخ وعقائد أخطر فرقة سرية فى العالم الإسلامى » سلسلة أسرار الباطنية والفرق الخفية ، إصدار مكتبة القرآن بمصر .

(٢) هى البلدة المعروفة بسامراء .

والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة . والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدَبِّراتُ هذا العالم ، وشاركهم المجوسُ فى اعتقاد صانعين ، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإلٰهُ الفاعل للخيرات ، والآخر شَيْطَان مُحْدَث فاعل للشرور .

وذكر زعماء الباطنية فى كتبهم أن الإله خلق النفس ؛ فالإله هو الأول ، والنفس هو الثانى ، وهما مدبرا هذا العالم ، وسموهما الأول والثانى ، وربما سموهما العقل والنفس ، ثم قالوا : « إنهما يُدَبِّرانِ هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول » ، وقولهم « إن الأول والثانى يدبران العالم » هو بعينه قول المجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديمٌ والآخر محدَث ، إلا أن الباطنية عَبَّرتْ عن الصانعين بالأول والثانى ، وعبر المجوس عنهما بيَزْدَان وأَهْرَمَن . فهذا هو الذى يدور فى قلوب الباطنية ، ووَضَعُوا أساساً يؤدِّى إليه .

ولم يمكنهم إظهار عبادة النيران ، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين : « ينبغى أن تجمَّرَ المساجدُ كلها ، وأن تكون فى كل مسجد مجمرة يوضع عليها النَّدُّ والعُودُ فى كل حال » ، وكانت البَرَامكة قد زينوا للرشيد أن يتخذ فى جَوْف الكعبة مجمرة يتبخَّر عليها العود أبداً ، فعلم الرشيد أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار فى الكعبة ، وأن تصير الكعبةُ بيت نار ، فكان ذلك أحَدَ أسباب قَبْض الرشيد على البرامكة .
ثم إن الباطنية لما تأولَتْ أصولَ الدين على الشرك احتالت أيضاً لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدِّى إلى رَفْع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس ، والذى يدلُّ على أن هذا مرادُهُم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحُوا لأتباعهم نكاح البنات والأخوات ، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات .

ويؤكد ذلك أن الغُلاَم الذى ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن الحسن القِرْمِطِىّ سَنَّ لأتباعه اللواط ، وأوجب قَتْلَ الغلام الذى يمتنع على من يريد الفجور به ، وأمر بقَطْع يد من أطفأ ناراً بيده ، وبقطع لسان من أطفأها بنفخِه ، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبى زكريا الطامى ، وكان ظهورهُ فى سنة تسعَ عشرَةَ وثلاثمائة ، وطالت فتنته إلى أن سَلَّط الله تعالى عليه مَنْ ذَبَحه على فراشه .

ويؤكد ما قلناه من مَيْل الباطنية إلى دين المجوس أنا لا نجد على ظهر الأرض

مجوسيا إلا وهو مُوَادٌّ لهم ، منتظر لظهورهم على الديار ، يظنون أن المُلْكَ يعود إليهم بذلك ، وربما استدل أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن زرادشت أنه قال لكشتاسف : « إن المُلْك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية ثم يعود إلى الفرس ، ثم يزول عن الفرس إلى العَرَب ، ثم يعود إلى الفرس » ، وسَاعَدَهُ جاماسب المنجم على ذلك ، وزعم أن المُلْكَ يعود إلى العجم لتمام ألف وخمسمائة سنة من وقت ظهور زادشت .

وكان فى الباطنية رجل يعرف بأبى عبد الله العردى يَدَّعى علم النجوم ، ويتعصب للمجوس ، وصَنَّف كتابا وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد ﷺ يوافق الألف العاشر ، وهو نَوْبة المشترى والقَوْس ، وقال : « عند ذلك يخرج إنسان يُعيدُ الدولة المجوسية ، ويستولى على الأرض كلها » ، وزعم أنه يملك مدة سَبْع قرانات ، وقالوا : « قد تحقق حكم زرادشت وجاماسب فى زوال ملك العجم إلى الروم واليونانية فى أيام الإسكندر ، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة ، ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب ، وسيعود إلى العجم لتمام المدة التي ذكرها جاماسب ، وقد وافق الوقت الذى ذكروه أيام المكتفى والمقتدر ، وأخلف موعودهم ، وما رجع المُلْكُ فيه إلى المجوس . وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعَدُونَ فيما بينهم ظهور المنتظر فى القران السابع فى المثلثة النارية .

وخرج منهم سليمان بن الحسن[1] من الأحساء على هذه الدعوى ، وتعرض للحجيج ، وأسْرَفَ فى القتل منهم ، ثم دخل مكة ، وقتل مَنْ كان فى الطواف وأغار على أستار الكعبة ، وطَرح القتلى فى بئر زمزم ، وكسر عَسَاكر كثيرة من عساكر المسلمين ، وانهزم فى بعض حروبه إلى هجر ، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها :

أغَرَّكُمُ منى رجوعى إلى هَجَرْ   وعَمَّا قليل سَوْف يأتيكُمُ الخَبَرْ

(١) سليمان بن الحسن بن بهرام الجنابى الهَجَرى ، أبو طاهر القرمطى : (...ـ ٣٣٢ هـ = ...ـ ٩٤٤ م) ملك البحرين ، وزعيم القرامطة . نسبته إلى جنابة من بلاد فارس . وكان أبوه الذى ترجمنا له سابقاً قد أستولى على هجر والأحساء والقطيف وسائر بلاد البحرين ومات أبوه سنة ٣٠١ ، وقد عهد بالأمر إلى كبير أبنائه « سعيد » فعجز هذا عن الأمر ، فغلبه سليمان صاحب الترجمة ، وهو الذى اقتلع الحجر الأسود يوم التروية ٣١٧ هـ وأرسله إلى هجر ونهب أموال الحجيج وقتل ثلاثين ألفاً منهم ، وعرّى البيت الحرام ، وأخذ بابه ، وردم زمزم بالقتلى . وعاد إلى هجر ، فأله بعض أصحابه . ومات كهلاً بالجدرى . هذا ولم يعد الحجر الأسود إلى الكعبة إلا سنة ٣٣٩ هـ . انظر الكامل ٨ : ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٥ . والنجوم الزاهرة ٣ : ٢٢٥ . وفوات الوفيات ١ : ١٧٥ .

إذا طَلَعَ المرِّيخُ فى أرض بابـل وقَارَنَـهُ النجمـان فالحَـذَرَ الحذر

أَلَسْتُ أنا المذكور فى الكُتْبِ كلها أَلَسْتُ أنا المبعوث فى سُورَةِ الزُّمَرْ

سأمْلِك أهْلَ الأرض شَرْقاً ومَغْرِبا إلى قَيْرَوَانِ الرُّوم وَالتُّرْك وَالْخَزَرْ

وأراد بالنجمين زُحَل والمشترى ، وقد وجد هذا القران فى سنى ظهوره ، ولم يملك من الأرض شيئاً غير بلدته التى خرج منها ، وطَمِعَ فى أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين ، بل قتل بهيت ، رمته امرأة من سَطْحها بِلَبِنَة على رأسه فدمغته[1] ، وقتيل النساء أخسُّ قتيل وأهْوَنُ فَقِيد .

وفى آخر سنة ألف ومائتين وأربعين للاسكندر تَمَّ من تاريخ زَرَادَشْتَ ألْفٌ وخمسائة سنة ، وما عاد فيها ملك الأرض إلى المجوس ، بل اتَّسَع بعدها نطاقُ الإسلام فى الأرض ، وفتح الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلا ساغون ، وأرض التبت ، وأكثر نواحى الصين ، ثم فتح لهم بعدها جميعَ أرض الهند من لمفات إلى قنوج ، وصارت أرض الهند إلى سيتر سيقا بحرها من رقعة الإسلام فى أيام يمين الدولة أمين الملة محمود بن سبكتكين رحمه الله ، وفى هذا رَغِمَ أنوفِ الباطنية والمجوس الجاماسبية الذين حكموا بعَوْد الملك إليهم ، فذاقوا وَبالَ أمرهم ، وكان عاقبة أمانيهم بُوراً بحمد الله ومَنِّه .

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبَيْدُ الله بن الحسين بناحية القَيْرَوَان ، وخَدع قوما من كتامة وقوما من المَصَامِدة ، وشرذمة من أغتام بربر بحِيَلٍ ونيرنجات أظهرها لهم كرؤية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار ، وظن الأغمار أنها معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته ، فاستولى بهم على بلاد المغرب ، ثم خرج المعروفُ منهم بأبى سعيد الحسن بن بَهْرام على أهل الأحساء والقطيف والبحرين فأتى بأتباعه على أعدائه ، وسبى نساءهم وذراريهم ، وأحرق المصاحف والمساجد ، ثم استولى على هَجَر ، وقتل رجالها ، واستعبد ذراريهم ونساءهم ، ثم ظهر المعروفُ منهم بالصناديقىّ باليمن وقتل الكثير من أهلها ، حتى قتل الأطفال والنساء ، وانضمَّ إليه المعروف منهم بابن الفضل فى أتباعه ، ثم إن الله تعالى سَلَّط عليهما وعلى أتباعهما

((١)) تذكر المصادر التى بين أيدينا — كما ذكرنا فى الهامش السابق — أنه مات كهلاً نتيجة إصابته بالجدرى .

الأَكَلَة والطاعون فماتوا بهما .

ثم خرج بالشام حفيدٌ لميمون بن دَيْصَان يقال له أبو القاسم بن مهرويه ، وقال لمن تبعهما : « هذا وقت مُلْكنا » ، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين . فقصدهم سبك صاحب المعتضد ، فقتلوا سبكا فى الحرب ، ودخلوا مدينة الرصافة ، وأحرقوا مسجدها الجامع ، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحمامىُّ غلامُ ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة ، فخرج إليهم محمد بن سليمان كاتب المكتفى فى جند من أجناد المكتفى ، فهزمهم وقتل منهم الألوف ، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة ، فقبض عليه والى الرملة ، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى المكتفى ، فقتلهم ببغداد فى الشارع بأشد عذاب ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة .

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن فى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، فإنه كبس البصرة وقتَلَ أميرها سبكا المفلحى ، ونقل أموال البصرة إلى البحرين .

وفى سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة وقَعَ الحجيجُ فى نَهْبٍ لعشر بقين من المحرم ، وقتل أكثر الحجيج ، وسبى الحرم والذرارى ، ثم دخل الكوفة فى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس وانتهب الأموال .

وفى سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبى الساج ، وأَسَره ، وهزم أصحابه .

وفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل مَنْ وجده فى الطواف ، وقيل : إنه قتَلَ بها ثلاثة آلاف ، وأخرج منها سبعمائة بكر ، واقتلع الحجر ، وحمله إلى البحرين ، ثم رُدَّ منها إلى الكوفة ، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبى إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابورى فى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

وقصد سليمان بن الحسن بغداد فى سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة ، فلما ورد هيت رَمَتْه امرأة من سطحها بِلَبنة فقتلته ، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة ، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدِّينَ للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة خُفَاة ليضمن لهم مال إلى أن غلبهم الأصفر العقيلى على بعض ديارهم .

وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية ، فانضمَّ بعضُهم إلى ابن عُبَيْد الله الباطنى الذى كان قد استولى على قيروان ، ودخلوا مصر فى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وابتنوا بها مدينة سَمَّوْهَا القاهرة يسكنها أهل بدعته ، وأهل مصر ثابتون على السنة إلى يومنا ، وإن أطاعوا صاحبَ القاهرة فى أداء خراجهم إليه .

وكان أبو شُجَاع فَنَّاخُسْرُو بن بُوَيْه ، قد تأهب لقَصْد مصر وانتزاعها من أيدى الباطنية ، وكتب على أعلامه بالسواد : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والطائع لله أمير المؤمنين ، ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين ، وقال قصيدة أولها :

أما تَرَى الأَقْــدارَ لى طَوَائعــا	قواضيــاً لى بالعِيَــان كالخَبَــرْ
ويَشْهَــدُ الأنــام لى بأننـــى	ذاك الذى يُرْجَى وَذَاكَ المُنْتَظَرْ
لنُصْرَةِ الإسلام والداعـــى إلى	خليفــةِ الله الإمَــامِ المُفْتَخَــرْ

فلما خرج إلى مَضَاربه للخروج إلى مصر غَافَصَهُ وفاجأه الأَجلُ فمضى لسبيله ، فلما قضى فنَّاخُسْرَو نَحْبَه طمع زعيمُ مصر فى ملوك نواحى الشرق ، فكاتبهم يَدْعُوهم إلى البيعة له ، فأجاب قابوس بن وشمكير عن كتابه بقوله : « إنى لا أذكرك إلاَّ على المستراح » . وأجابه ناصر الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور بأن كتب على ظهر كتابه إليه : ﴿**قُلْ يأيها الكافرون ، لا أعبد ما تعبدون**﴾ إلى آخر السورة[1] . وأجابه نوح بن منصور والى خُرَاسان بقتل دُعَاته إلى بِدْعَته . ودخل فى دعوته بعضُ ولاة الجرجانية من أرض خوارزم ، فكان دخولُه فى دينه شؤْما عليه فى ذهاب ملكه ، وقتل أصحابه ، ثم استولى يمين الدولة وأمين الملة محمود بن سُبُكْتكين على أرضهم ، وقَتَلَ مَنْ كان بها من دعاة الباطنية ، وكان أبو على بن سيمجور قد وَافَقَهم فى السر فَذَاقَ وَبَالَ أمره فى ذلك ، وقَبَضَ عليه والى خراسان نوح بن منصور ، وبعث به إلى سبكتكين ، فقتل بناحية غَزْنَة .

وكان أبو القاسم الحسن بن على الملقب بدانشمند داعيه أبى على بن سيمجور إلى مذهب الباطنية ، وظفر به بكتوزون صاحب جيش السامانية بنيسابور فقتله ، ودفن

---

(١) سورة الكافرين .

فى مكان لا يعرف .

وكان أميرك الطوسى والى ناحية التاروذية قد دخل فى دعوة الباطنية ، فأسر وحُمل إلى غَزْنَة وقتل بها فى الليلة التى قتل فيها أبو على بن سيمجور .

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين فى دعوة الباطنية ، فقصَدَهم محمودٌ رحمه الله فى عسكره ، وقتل منهم الألوف ، وقطع أيدى ألف منهم ، وباد بذلك نُصَراء الباطنية من تلك الناحية ، ومن هذا بَانَ شؤْمُ الباطنية على منتحليها ، فليعتبر بذلك المعتبرون .

***

وقد اختلف المتكلمون فى بيان أغراض الباطنية فى دعوتها إلى بدعتها .

فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين المجوس بالتأويلات التى يتأولون عليها القرآن والسنة ، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول مَيْمُون بن دَيْصَان كان مجوسيًّا من سبى الأهواز ، ودعا ابنُه عبد الله بن ميمون الناسَ إلى دين أبيه ، واستدلّوا أيضاً بأن داعيهم المعروف النسفى[1] قال فى كتابه المعروف بـ « المحصول » : « إن المُبْدِعَ الأول أبدع النفس ، ثم إن الأول والثانى مُدَبران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع » ، وهذا فى التحقيق معنى قول المجوس : « إن يَزْدَان خلق أهرمن ، وإنه مع أهرمن مُدَبِّران للعالم ، غير أن يزدان فاعل الخيرات ، وأهرمنِ فاعل الشرور » .

ومنهم من نسب الباطنية إلى الصابئين الذين هم بحَرَّان ، واستدل على ذلك بأن حَمْدان قِرْمِط داعية الباطنية بعد ميمون بن ديصان كان من الصابئة الحرَّانية ، واستدل أيضًا بأن صابئة حَرَّان يكتمون أديانهم ولا يظهرونها إلا لمن كان منهم ، والباطنية أيضاً لا يُظْهرون دينَهم إلا لمن كان منهم بعد إحلافهم إياه على أن لا يذكر أسرارهم لغيرهم .

---

(١) إذا أراد القارئ معرفة دور النسفى فى الحركة الباطنية ، وما قام به من إسهامات دعمت حضورها على الصعيد الفكرى فى إيران فإنى أسمح لنفسى بإحالته ـــ إذا أراد ـــ على كتابى « حركة الحشاشين : تاريخ وعقائد أخطر فرقة سرية فى العالم الإسلامى » .

قال عبد القاهر : الذى يصحُّ عندى من دين الباطنية أنهم دُهْرية زَنَادقة ، يقولون بقدم العالم ، وينكرون الرسل والشرائع كلها ، لميلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع .

والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته فى كتابهم المترجم بـ« السياسة والبلاغ الأكيد ، والناموس الأعظم » وهى رسالة عُبَيْد الله بن الحسين القَيْرَوَانى[1] إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجَنَّابى[2] ، أوْصَاه فيها بأن قال له : « ادْعُ الناس بأن تتقرَّبَ إليهم بما يَمِيلون إليه ، وأوْهِمْ كل واحد منهم بأنك منهم ، فمن آنسْتَ منه رُشْداً فاكشف له الغطاء ، وإذا ظفرت بالفلسفى فاحتفظ به ، فعلى الفلاسفة مُعَوَّلُنا ، وإنا وإياهم مُجْمِعُون على رد نَوَاميس الأنبياء ، وعلى القول بِقِدَمِ العالم ، لولا ما يخالفنا فيه بعضُهم من أن للعالم مُدَبراً لا نعرفه » .
وذكر فى هذا الكتاب إبطال القول بالمَعَاد والعقاب ، وذكر فيها أن الجنة نعيمُ الدنيا ، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام والحج والجهاد .

وقال أيضاً فى هذه الرسالة : « إن أهل الشرائع يَعْبُدون إلٰها لا يعرفونه ولا يحصلون منه إلا على اسم بلا جسم » .

وقال فيها أيضاً : «أكْرِمِ الدُّهْرِيَّةَ فإنهم منا ونحن منهم» ، وفى هذا تحقيق نسبة الباطنية إلى الدهرية ، والذى يؤكد هذا أن المجوس يَدَّعُون نبوة زرادشت ونزول الوحى عليه من الله تعالى ، وأن الصابئين يَدَّعُون نبوة هرمس ، وواليس ، وذروثيوس ، وأفلاطون[3] ، وجماعة من الفلاسفة ، وسائر أصحاب الشرائع كل صنف منهم مُقِرُّون بنزول الوحى من السماء على الذين أقروا بنبوتهم ، ويقولون : إن ذلك الوحى شامل للأمر والنهى والخبر عن عاقبة بعد الموت ، وعن ثواب وعقاب ، وجنة ونار ، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة .

والباطنيةُ يرفضون المعجزات ، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوَحْى والأمر

(١) مولده ووفاته (٢٥٩ — ٣٢٢هـ = ٨٧٣ — ٩٣٤م) فى نسبه خلاف طويل ، وهو مؤسس دولة العلويين بالمغرب ، وجدّ العبيديين الفاطميين أصحاب مصر . وأحد الدهاة ، وأخباره كثيرة . وكان يتولى أموره بنفسه ، ليس له وزير ولا حاجب .

(٢) سبقت له ترجمة .

(٣) فى الأصل « أفلاطن » وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه أعلاه .

والنهى ، بل يحرون أن يكون فى السماء مَلَك ، وإنما يتأولون الملائكة على دُعَاتهم إلى بِدْعَتهم ، ويتأولون الشياطين على مخالفيهم ، والأبالسة على مخالفيهم .

ويزعمون أن الأنبياء قوم أَحَبُّوا الزعامة فساسُوا العامة بالنواميس والحيل طلباً للزعامة بدعوى النبوة والإمامة ، وكل واحد منهم صاحب دور مسبع إذا انقضى دور سبعة تبعهم فى دور آخر .

وإذا ذكروا النبيَّ والوحى قالوا : « إن النبى هو الناطق ، والوحى أساسه الفاتق » ، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه ، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البَرَرَة ، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة .

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلا يورث تضليلا ؛ فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم ، والحج زيارته وإدمان خدمته ، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام ، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق وزعموا أن مَنْ عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها ، وتأولوا فى ذلك قوله : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾[1] ، وحملوا اليقين على معرفة التأويل .

وقد قال القيروانى فى رسالته إلى سليمان بن الحسن : « إنى أوصيك بتشكيك الناس فى القرآن والتوراة والزبور والإنجيل ، وبدَعْوَتهم إلى إبطال الشرائع ، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور ، وإبطال الملائكة فى السماء ، وإبطال الجن فى الأرض ، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بَشَر كثير ، فإن ذلك عَوْنٌ لك على القول بقدم العالم » .

وفى هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهْرِية يقولون بقدم العالم ، ويجحدون الصانع ، ويدل على دعوانا عليهم القولَ بإبطال الشرائع أن القيروانى قال أيضاً فى رسالته إلى سليمان بن الحسن : « وينبغى أن تُحِيطَ علماً بمخاريق الأنبياء ومناقضاتهم فى أقوالهم ، كعيسى ابن مريم قال لليهود : لا أرفع شريعة موسى ، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلا من السبت ، وأباح العمل فى السبت ، وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها ؛ ولهذا قتلته اليهود لما اختلفت كلمته » .

---

(١) الحجر : ٩٩ .

ثم قال له : « ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال : ﴿ **الروح من أمر ربى**[1] ﴾ لمَّا لم يعلم ولم يحْضُره جواب المسألة ، ولا تكن كموسى فى دعواه التى لم يكن له عليها برهان سوى المخرقة بحسن الحيلة والشعوذة ، ولما لم يجد المحقق فى زمانه عنده برهاناً قال : ﴿ **لئن اتخذت إلها غيرى**[2] ﴾ ، وقال لقومه : ﴿ **أنا ربكم الأعلى**[3] ﴾ ؛ لأنه كان صاحب الزمان فى وقته » .

ثم قال فى آخر رسالته : «وما العجب من شئ كالعجب من رجل يدعى العَقْلَ ، ثم يكون له أختٌ أو بنتٌ حَسْناء ، وليست له زوجة فى حسنها ، فيحرِّمُهَا على نفسه ويُنْكِحِها من أجنبى ، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته من الأجنبى ، وما وَجْهُ ذلك إلا أن صاحبهم حَرَّم عليهم الطيبات ، وخَوَّفهم بغائب لا يعقل ، وهو الإلٰهُ الذى يزعمونه ، وأخبرهم بكون مالا يرونه أبداً من البَعْث من القبور والحساب والجنة والنار ، حتى استعبدهم بذلك عاجلا ، وجعلهم له فى حياته ولذريته بعد وفاته خَوَلاً[4] ، واستباح بذلك أموالهم بقوله : ﴿ **لا أَسْأَلُكُمْ عليه أجْراً إلا المَوَدَّةَ فِي القُرْبىٰ** ﴾[5]، فكان أمره معهم نَقْداً ، وأمرهم معه نَسِيئة[6]، وقد استعجل منهم بَذْلَ أرواجهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون ، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها ؟ وهل النار وعذابها إلا مافيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب فى الصلاة والصيام والجهاد والحج ؟ » .

ثم قال لسليمان بن الحسن فى هذه الرسالة : « وأنت وإخوانُك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس فى هذه الدنيا ، ورثتم نعيمها ولذاتها المحرمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النواميس ، فهنيئاً لكم ما نِلْتُم من الراحة عن أمرهم » .

وفى هذا الذى ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية ، واستباحة المحرمات ، وترك العبادات .

ثم إن الباطنية لهم فى اصطياد الأغتَام[7] ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب

(١) الإسراء : ٨٥ . (٢) الشعراء : ٢٩ . (٣) النازعات : ٢٤ .

(٤) الخَوَل : العبيد والإماء وغيرهم من الأتباع والحشم (للواحد والجمع والذكر والأنثى) .

(٥) الشورى : ٢٣ .

(٦) النسيئة : يقال باعه بنسيئة : بتأخير .

(٧) الأغتام : جمع أغتم وهو الذى لم يُفصح لعجمةٍ فى منطقه .

سموها : التفرس ، والتأنيس ، والتشكيك ، والتعليق ، والربط ، والتدليس ، والتأسيس ، والمواثيق بالأيمان والعهود ؛ وآخرها : الخلع ، والسلخ .

فأما التفرس : فإنهم قالوا من شَرْط الداعى إلى بدعتهم أن يكون قوياً على التلبيس ، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن ، ويكون مع ذلك مميزاً بين من يطمع فيه وفى إغوائه وبين من لا مَطْمَع فيه ، ولهذا قالوا فى وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم: « لا تتكلموا فى بيت فيه سراج » ، يَعْنُون بالسراج مَنْ يعرف علم الكلام ووجوه النظر والمقاييس ، وقالوا أيضاً لدعاتهم : « لا تطرحوا بذركم فى أرض سبخة » ، وأرادوا بذلك مَنْعَ دعاتهم عن إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر فيهم بدعتهم كما لا يؤثر البذر فى الأرض السبخة شيئاً ، وسموا قلوب أتباعِهم الأغتام أرضاً زاكية لأنها تقبل بدعتهم ، وهذا المثل بالعكس أولى ؛ وذلك أن القلوب الزاكية هى القابلة للدين القويم ، والصراط المستقيم ، وهى التى لا تَصْدَأ بشُبَه أهل الضلال ، كالذهب الإبريز الذى لا يَصْدَأ فى الماء ، ولا يبلى فى التراب ، ولا ينقص فى النار ؛ والأرض السبخة كقلوب الباطنية وسائر الزنادقة الذين لا يَزْجُرُهم عقل ، ولا يَرْدَعُهُم شرع ، فهم أرْجَاسٌ أنجاس أمْوَاتٌ غير أحياء : ﴿ **إنْ هُمْ إلاَّ كالأنْعَامِ ، بَل هُمْ أضَلُّ سَبِيلاً** ﴾[1] ، قد قَسَم لهم الحظّ فى الرزق مَنْ قَسم رزق الخنازير فى مراعيها ، وأباح طعمة العنب فى براريها : ﴿ **لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾[2] .

وقالوا أيضاً : من شرط الداعى إلى مذهبهم أن يكون عارفاً بالوجوه التى تُدْعَى بها الأصناف ، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد ، بل لكل صنف من الناس وجه يُدْعَى منه إلى مذهب الباطن :

فمن رآه الداعى مائلا إلى العبادات حمله على الزهد والعبادة ، ثم سأل عن معانى العبادات وعِلَل الفرائض ، وشَكَّكه فيها .

ومَنْ رآه ذا مجون وخَلاَعة قال له : « العبادة بَلَه وحَمَاقة ، وإنما الفطنة فى نيل اللذات » ، وتمثل له بقول الشاعر :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَماً وَفَازَ باللَّذَّةِ الْجَسُورُ

---

(١) الفرقان : ٤٤ . (٢) الأنبياء : ٢٣ .

ومن رآه شاكا فى دينه أو فى المَعَاد والثواب والعقاب صَرَّح له بنفى ذلك ، وحَمَله على استباحة المحرمات ، واستروح معه إلى قول الشاعر الماجن :

أَتْـرُكُ لذة الصَّهْبَـاءِ صِرْفـا لما وَعَـدُوهُ من لحم وَخَمْـرِ
حَيَـاةٌ ثم مَوْتٌ ثم نَشْر حَدِيثُ خُرَافَـةٍ ياأُمَّ عَمْـرِو

ومن رآه من غُلاَة الرافضة : كالسَّبَئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والخَطَّابية ــ لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار ؛ لأنهم يتأوَّلونها معهم على وَفْق ضلالتهم .

ومن رآه من الرافضة زيدياً أو إماميا مائلا إلى الطعن فى أخيَار الصحابة دخل عليه من جهة شتم الصحابة ، وزَيَّنَ له بُغْض بنى تَيْم لأن أبا بكر منهم ، وبغض بنى عَدِىّ لأن عمر بن الخطاب كان منهم ، وحثَّه على بغض بنى أمية لأنه كان منهم عثمان ومعاوية ، وربما استروح الباطنى فى عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عَبَّاد :

دخولُ النارِ فى حُبِّ الـوصىِّ وفى تفضيـل أولاد النبـىِّ
أَحَبُّ إلـىَّ من جنَّـاتِ عَدْن أَخلَّدُهَـا بِتَيْـمٍ أو عَدِىِّ

قال عبد القاهر : قد أجبنا هذا القائل بقولنا فيه :

أتطْمَـعُ أنتَ فى جنـاتِ عَدْنٍ وأنت عَدُوُّ تَيْـمٍ أو عَدِىِّ
وهـم تَرَكـوك أشْقَـى من ثمودٍ وهـم ترَكـوك أفضحَ من دَعِـىِّ
وَفِى نار الجَحِيمِ غداً ستَصْلَى إذا عَادَاكَ صِدِّيـقُ النبـىِّ

ومَنْ رآه الداعى مائلا إلى أبى بكر وعمر مَدَحَهما عنده ، وقال : « لهما حَظٌّ فى تأويل الشريعة ؛ ولهذا استصحب النبىُّ أبا بكر إلى الغار ، ثم إلى المدينة ، وأفْضَى إليه فى الغار تأويل شريعته » . فإذا سأله المُوَالى لأبى بكر وعمر عن التأويل المذكور لأبى بكر وعمر أخذ عليه العهود والمواثيق فى كتمان ما يظهره له ، ثم ذكر له على التدريج بعضَ التأويلات ، فإن قبلها منه أظهر الباقى ، وإن لم يقبل منه التأويل الأول رَبَطه فى الباقى وكتمه عنه ، وشك الغِرُّ من أجل ذلك فى أركان الشريعة .

والذين يَرُوجُ عليهم مذهبُ الباطنية أصناف :

أحدها : العامة الذين قَلَّتْ بصائرهم بأصول العلم والنظر ؛ كالنبط ، والأكراد ، وأولاد المجوس .

والصنف الثانى : الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب ، ويتمنون عَوْدَ المُلْك إلى العجم .

والصنف الثالث : أغتام بنى ربيعة ؛ من أجل غيظهم على مُضَر لخروج النبى منهم ؛ ولهذا قال عبد الله بن حازم السلمى فى خطبته بخراسان : « إن ربيعة لم تَزَلْ غِضَاباً على الله مذ بعث نبيه من مضر ، ومن أجل حَسَد ربيعة لمضر بايَعَتْ بنو حنيفة مسيلمة الكذاب طمعاً فى أن يكون فى بنى ربيعة نبى كما كان فى بنى مُضَرَ نبى » ، فإذا استأنس الأعجمىُّ الغِرُّ أو الرَّبَعِىُّ الحاسد المبغض يقول الباطنى له : « قومُك أحَقُّ بالملك من مضر » ، فيسأله عن السبب فى عَوْد الملك إلى قومه ، فإذا سأله عن ذلك قال له : « إن الشريعة المضرية لها نهاية ، وقد دنا انقضاؤها ، وبعد انقضائها يعود الملك إليكم » ، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة الإسلام على التدريج ، فإذا قَبِلَ ذلك منه صار ملحداً صريحاً ، واستثقل العبادات ، واستطاب استحلال المحرمات .. فهذا بيان درجة التفرس منهم .

ودرجة التأنيس قريبة من درجة التفرس عندهم، وهى: تزيين ما عليه الإنسان من مذهبه فى عينه ، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه ، وتشكيكه إياه فى أصول دينه ، فإذا سأله المدعُوُّ عن ذلك قال : « عِلْمُ ذلك عند الإمام » ، ووصَلَ بذلك منه إلى درجة التشكيك ، حتى صار المدعُوُّ إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر والسنن غير مقتضاها فى اللغة ، وهَانَ عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك العبادات .

والربطُ عندهم : تعليقُ نفس المدعُوّ بطلب تأويل أركان الشريعة ، فإما أن يقبل منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها ، وإما أن يبقى على الشك والحيرة فيها .

ودرجة التدليس منهم : قولهم للغر الجاهل بأصول النظر والاستدلال : « إن الظواهر عذاب، وباطنها فيه الرحمة»، وذكرله قوله فى القرآن: ﴿**فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ**

بِسُورٍ لَهُ بَابٌ باطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾[1] . فإذا سألهم الغِرُّ عن تأويل باطن الباب قالوا : « جرت سنة الله تعالى فى أخذ العهد والميثاق على رسله ؛ ولذلك قال : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابنِ مَرْيَمَ ، وَأَخَذنا مِنهم ميثاقاً غَلِيظاً ﴾[2] . وذكروا له قوله : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ توكيدها وَقَدْ جَعَلْتُمُ الله عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ الله يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[3] ، فإذا حلف الغِرُّ لهم بالأيمان المغلظة وبالطلاق والعتق وتسبيل الأموال فقد رَبَطُوه بها ، وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدِّى إلى رفعها بزعمهم ، فإن قَبِلَ الأحمق ذلك منهم دخل فى دين الزنادقة باطنا واستتر بالإسلام ظاهراً ، وإن نَفَر الحالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كتَمَها عليهم ؛ لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهروه له من أسرارهم ، وإذا قبلها منهم فقد حلفوه وسلخوه عن دين الإسلام ، وقالوا له حينئذ : « إن الظاهر كالقشر والباطن كاللُّبِّ ، واللب خير من القشر » .

قال عبد القاهر : حكى لى بعضُ من كان دخل فى دعوة الباطنية ، ثم وَفقه الله تعالى لرشده وهَدَاه إلى حلِّ أيمانهم : أنهم لما وَثِقُوا منه بأيمانه قالوا له : « إن المسلمين بالأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل من ادعى النبوة كانوا أصحاب نواميس ومخاريق أَحَبُّوا الزعامة على العامة ، فخذعوهم بنيرنجات[4] ، واستعبدوهم بشرائعهم » .

قال هذا الحاكى لى : « ثم ناقض الذى كشف لى هذا السر بأن قال له : ينبغى أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذى نادى موسى بن عمران من الشَّجَرَة فقال له : ﴿ إِنِّى أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ، إِنَّكَ بِالْوَادِى الْمُقَدَّسِ طُوًى[5] ﴾ ، قال : قلت : سَخِنتْ عينُك تدعونى إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم ثم تدعونى مع ذلك إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق ، وتزعم أنه كان قبل ولادته إلها مرسِلا لموسى ؟ فإن كان موسى عندك ممخرقا فالذى زعمت أنه أرسله أكذبُ ، فقال لى :

(١) الحديد : ١٣ . (٢) الأحزاب : ٧ . (٣) النحل : ٩١ .

(٤) النيرنجات جمع نيرنج وهو أُخَذٌ كالسحر وليس به .

((٥)) طه : ١٢ .

إنك لا تفلح أبداً ، وندم على إفشاء أسراره إلى ، وتُبْتُ من بدعتهم » .

فهذا بيان وجه حيلهم على أتباعهم ، وأما أيمانهم فإن داعيَهُمْ يقول للحالف : « جَعَلْتَ على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسله ، وما أخذ الله تعالى على النبيين من عهدٍ وميثاقٍ ، أنك تستر ما تسمعه منى ، وما تعلمه من أمرى ، ومن أمر الإمام الذى هو صاحبُ زمانك ، وأمر أشياعه وأتباعه فى هذا البلد وفى سائر البلدان ، وأمْرِ المطيعين له من الذكور والإناث ، فلا تظهر من ذلك قليلا ولا كثيراً ، ولا تظهر شيئاً يدلُّ عليه من كتابة أو إشارة إلا ما أذِنَ لك فيه الإمامُ صاحب الزمان ، أو أذن لك فى إظهاره المأذونُ له فى دعوته ، فتعمل فى ذلك حينئذٍ بمقدار ما يؤذن لك فيه . وقد جعْلتَ على نفسك الوفاء بذلك ، وألزمته نفسك فى حالتى الرضا والغضب والرغبة والرهبة . قال : نعم ، فإذا قال « نعم » قال له : وجعلت على نفسك أن تمنعنى وجميعَ من أسَمِّيه لك مما تمنع منه نفسك بعهد الله وميثاقه عليك وذمته وذمة رُسُله ، وتنصحهم نصحاً ظاهراً وباطناً ، وألاَّ تَخُونَ الإمام وأولياءه وأهلَ دعوته فى أنفسهم ولا فى أموالهم ، وأنك لا تتأول فى هذه الأيمان تأويلاً ، ولا تعتقد ما يحلُّها ، وأنك إن فعْلتَ شيئاً من ذلك فأنت برىء من الله ورُسُله وملائكته ومن جميع ما أنزل الله تعالى من كتبه ، وأنك إن خالفت فى شىء مما ذكرناه لك فلله عليك أن تحجَّ إلى بيته مائة حجة ماشياً نَذْراً واجباً ، وكل ما تملكه فى الوقت الذى أنت فيه صدقة على الفقراء والمساكين ، وكل مملوك يكون فى ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حراً ، وكل امرأة لك الآن أو يومَ مخالفتك أو تتزوجها بعد ذلك تكون طالقاً منك ثلاث طلقات ، والله تعالى الشاهدُ على نيتك وعَقْد ضميرك فيما حلفت به ، فإذا قال « نعم » قال له : كفى بالله شهيداً بيننا وبينك » .

فإذا حلف الغِرُّ بهذه الأيمان ظنَّ أنه لا يمكن حلها ، ولم يعلم الغِرُّ أنه ليس لأيمانهم عندهم مقدار ولا حرمة ، وأنهم لا يرون فيها ولا فى حلها إثما ولا كَفَّارة ولا عاراً ولا عقاباً فى الآخرة .

وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسله عندهم حرمة ، وهم لا يقرون بإلٰهٍ قديم ، بل لا يقرون بحدوث العالم ، ولا يثبتون كتاباً مُنْزَلاً من السماء ، ولا رسولاً ينزل عليه الوحى من السماء ؟ وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة ، ومن

دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمُهم الذى يدعون إليه ، ومَنْ مال منهم إلى دين المجوس زعم أن الإلٰهَ نورٌ بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه فى ملكه ؟ وكيف يكون لنَذْر الحج والعمرة عندهم مقدار ، وهم لا يرون للكعبة مقداراً ويسخرون بمن يحج ويعتمر ؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كلَّ امرأة من غير عقد ؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم .

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فإنا نقول : كلُّ يمينٍ يحلف بها الحالفُ ابتداء بطَوْعِ نفسه فهو على نيته ، وكل يمين يحلف بها عند قاض أو سلطان يحلِّفه يُنظر فيها : فإن كانت يمينا فى دعوى لمدع شيئا على الحالف المُنكِر ، وكان المدعِى ظالما للمدعَى عليه فيمين الحالف على نيته ، وإن كان المدعِى محقا والمُنكِر ظالما للمدعى فيمين المُنكِر على نية القاضى أو السلطان الذى أحلفه ، ويكون الحالف حانثا فى يمينه .

وإذا صحت هده المقدمة ، فالباحث عن دين الباطنية إذا قَصَد إظهار بدعتهم للناس ،أو أراد النَّقْضَ عليهم ، فهو معذور فى يمينه وتكون يمينه على نيته ، فإذا استثنى بقلبه مشيئَةَ الله تعالى فيها لم تنعقد عليه أيمانه ، ولم يحنثْ فيها بإظهاره أسرارَ الباطنية للناس ، ولم تطلق نساؤه ، ولا تعتق مماليكه ، ولا تلزمه صدقة بذلك ، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماما ، ومَنْ أظهر سِرَّه لم يظهر سر إمام ، وإنما أظهر سرِ كافر زنديق ، وقد جاء فى الحديث المأثور : « اذْكُرُوا الفَاسِقَ بِمَا فِيهِ يحذره الناس » . فهذا بيان حيلتهم على الأغمار بالأيمان .

فأما احتيالهم على الأغمار **بالتشكيك** : فمن جهة أنهم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة ، وربما سألوهم عن مسائل فى المحسوسات يوهمون أن فيها علوما لا يُحيطُ بها إلا زعيمُهم ، فمن مسائلهم قول الداعى منهم للغِرِّ : « لم صار للإنسان أذنان ولسان واحد ؟ ولم صار للرجل ذكر واحد وخصيتان ؟ ولم صارت الأعصاب متصلةً بالدماغ ، والأوردة متصلة بالكبد ، والشرايين متصلة بالقلب ؟ ولم صار الإنسان مخصوصاً بنَبَات الشعر على جَفْنَيْه الأعلى والأسفل ؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على جفنه الأعلى دون الأسفل ، ولم صار ثدىُ الإنسان على صدره ، وثدى البهائم على بطونها ؟ ولماذا لم يكن للفرس غُدَد ، ولا كرش ، ولا كعب ؟ وما الفرق بين الحيوان الذى يبيض والذى يلد ولا يبيض ؟

وبماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية ؟ » . ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم .

ومن مسائلهم فى القرآن سؤآلهم عن معانى حروف الهجاء فى أوائل السور كقوله ﴿ ألم ﴾ و ﴿ حم ﴾ و ﴿ طس ﴾ و ﴿ يس ﴾ و ﴿ طه ﴾ و ﴿ كهيعص ﴾ وربما قالوا : « ما معنى كل حرف من حروف الهجاء؟ ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً ؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضُها من النقط ؟ ولم جاز وَصْلُ بعضها بما بعدها بحرف ؟ ؟ » .

وربما قالوا للغِرّ : « ما معنى قوله : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾[1] ؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة ، وما معنى قوله : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[2] وما فائدة هذا العدد ؟ » .

وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها التناقض ، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم ، كقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَانٌّ ﴾[3] مع قوله فى موضع آخر : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4] .

ومنها مسائلهم فى أحكام الفقه ، كقولهم : « لم صارت صلاة الصبح ركعتين ، والظهر أربعاً ، والمغرب ثلاثا ؟ ولم صار فى كل ركعة ركوع واحد وسجدتان ؟ ولم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين ؟ ولم وجب الغُسْل من المنى وهو عند أكثر المسلمين طاهر ؟ ولم يجب الغسل من البول مع نجاسته عند الجميع ؟ ولم أعادت الحائضْ ما تركت من الصيام ولم تُعِدْ ما تركت من الصلاة ؟ ولم كانت العقوبة فى السرقة بقطع اليد وفى الزنى بالجلد ؟ وهلا قُطِع الفرجُ الذى به زنى فى الزنى كما قطعت اليدُ التى بها سرق فى السرقة » .

فإذا سمع الغِرُّ منهم هذه الأسئلة ، ورجع إليهم فى تأويلها ، قالوا له : « علمُهَا عند إمامنا وعند المأذون له فى كشف أسرارنا » ، فإذا تقرر عند الغِرّ أن إمامهم أو مادونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسنة غيرُ ظاهرها ، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة ، فإذا اعتاد تركَ العبادة واستحلَّ المحرمات كشفوا

---

(١) الحاقة : ١٧ . (٢) المدثر : ٣٠ . (٣) الرحمن : ٣٩ . (٤) الحجر : ٩٢ .

له القناع ، وقالوا له : « لو كان لنا إلٰهٌ قديمٌ غنيٌّ عن كل شيء لم يكن له فائدة فى ركوع العباد وسجودِهم ، ولا فى طَوَافهم حول بيت من حجر ، ولا فى سَعْيٍ بين جبلين ، فإذا قبل منهم ذلك فقد انسلخ عن توحيد ربه ، وصار جاحداً له زنديقا .

قال عبد القاهر : والكلامُ عليهم فى مسائلهم التى يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار فى أصول الدين من وجهين :

أحدهما : أن يقال لهم : إنكم لا تَخْلُونَ من أحد أمرين : إما أن تُقِرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعا قديما عالما حكيما يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء ، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقدم العالم ونَفْى الصانع . فإن اعتقدتم قدمَ العالم ونَفْىَ الصانع فلا معنى لقولكم : « لم فرض الله كذا ، ولم حرم كذا ، ولم خلق كذا ، ولم جعل كذا على مقدار كذا ؟ » إذا لم تقرُّوا بإلٰهٍ فَرَضَ شيئاً أو حَرَّمه أو خلَق شيئاً أو قدَّره ، ويصير الكلام بيننا وبينكم كالكلام بيننا وبين الدهرية فى حدوث العالم . وإن أقررتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأَجَزْتُمْ له تكليفَ عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جوابا لكم عن قولكم : « لم فرض ؟ ولم حرم كذا ؟ » ، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقررتم به وبجواز تكليفه . وكذلك سؤالهم عن خاصية المحسوسات يبطل إن أقروا بصانع أَحْدَثَها ، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم : « لم خلق الله ذلك ؟ » مع إنكارهم أن يكون لذلك صانع قديم .

والوجه الثانى من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خَلْقِ الحيوان :

أن يقال لهم : كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك ، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة فى كتبهم ، وصنَّفَ أرسطاطاليس[1] فى طبائع الحيوان

---

(١) أرسطوطاليس : (٣٨٤ — ٣٢٢ ق.م) فيلسوف يونانى كبير ، له أثره الواضح فى تطور الفكر الإنسانى، من مؤلفاته « النفس » ، و« الحيوان » ، و« السياسة » ، و« الشعر » ، و« ما بعد الطبيعة » ، و« الأخلاق النيقوماخية » . كان ابنا لطبيب بأسطاغيرا فى شمال اليونان ، ظل لعشرين عاما بادئا من ٣٦٧ عضوا بأكاديمية أفلاطون ، ولما توفى أفلاطون وأصبح سبويسيبس رئيساً للأكاديمية ، ذهب إلى أسوس على شاطىء آسيا الصغرى ، ثم إلى ليسبوس . وحوالى ٣٤٢ دعاه فيليب ملك مقدونيا ليذهب إلى مملكته ليشرف على تعليم الأسكندر الأكبر ابن الملك . وبعد أعوام قليلة عاد أرسطو إلى أثينا ليؤسس مدرسة جديدة أصبحت تعرف باسم « اللوقيون » أو « بريباتوس » ، (الممشى) . وازدهرت المدرسة ، لكن أرسطو غادر أثينا فى ٣٢٣ ق.م لأسباب سياسية واعتزل فى أوربا حيث توفى سنة ٣٢٢ ق.م.) .

كتابا[1] ؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئاً إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة ، من العرب القَحْطَانية ، والجُرْهُمِيَّة ، والطَّسْمِية ، وسائر الأصناف الحميرية . وقد ذكر العربُ فى أشعارها وأمثالها جميعَ طبائع الحيوان ، ولم يكن فى زمانها باطنىٌّ ولا زعيمٌ للباطنية ، وإنما أخذ أرسطاطاليس الفرق بين مايلد وما يبيض من قول العرب فى أمثالها : كل شَرْقَاء ولود ، وكل صَكَّاء بَيُوض . ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا بيوضاً ، لأن لها أذنا شرقاء ، وكل ذات أذن صكاء بَيُوض : كالحية والضب والطيور البائضة .

وذكر أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنى ، وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعى : أن العرب قالت بتجريبها فى الجاهلية : « إن كل حيوان لعينيه أهدابٌ على الجفن الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل » .

وقالوا : « كل حيوان ألقى فى الماء يسبح فيه إلا الإنسان ، والقرد ، والفرس الأعسر ، فإنه يغرق فيه ، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة » .

وقالوا فى الإنسان : « إنه إذا قُطِع رأسُه وألقى فى الماء انتصب قائما فى وسط الماء » .

وقالوا : « كل طائر كفه فى رجليه ، وكف الإنسان والقرد فى اليد ، وكل ذى أربع ركبته فى يده ، وركبتا الإنسان فى رجليه » .

وقالوا : « ليس للفرس غُدَد ولا كرش ولا طحال ولا كعب ، وليس للبعير مَرَارة ، وليس للظليم[2] مخ ، وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لها ألْسُن ولا أدمغة ، وقد يكون حوتُ النهر ذا لسان ودماغ » .

---

(١) لأرسطو فى علم الحيوان كتب عديدة ، هى « تاريخ الحيوان » ، و« أجزاء الحيوان » ، و« حركة الحيوان » ، و« توالد الحيوان » . ولقد جمع أرسطو فى كتبه هذه مقدارا هائلاً من المعلومات عن الكائنات الحية . وكان بالرغم من بعض الأخطاء الأساسية التى وقع فيها ، على دراية بموضوع بحثه تفوق دراية كثير من الذين جاءوا بعده إلى مطلع العصور الحديثة نسبياً ؛ فلقد أدرك أرسطو أن النظريات لابد أن تعتمد على الوقائع ، وهو يقول بعد أن يقدم نظرية عن توالد النحل : « اننا لم نتثبت من الوقائع بما فيه الكفاية » ، وإذا حدث فى أى وقت من المستقبل أن تثبتنا منها « فعلينا أن نمنح ثقتنا لشهادة الحواس المباشرة أكثر مما نمنحها للنظريات » . وتُعدّ تصنيفاته المنسقة للحياة الحيوانية وتفريقه بين الفئات الرئيسية فى عالم المخلوقات من الإضافات الهامة التى أسهم بها فى ميدان علم الحياة .

(٢) الظَّلِيم : ذكر النعام ، والجمع ظُلْمان .

وقالوا : « إن السموك كلها لا رئه لها كذلك ولا تتنفس » .

وقالت العرب من تجاربها : « إن الضأن تضع فى السنة مرة وتفرد ولا تُتْئِم ، والماعز تضع فى السنة مرتين ، وتضع الواحدة ، والاثنتين ، والثلاثة ، والعددو النماء والبركة فى الضأن أكثر منها فى الماعز » .

وقالوا أيضاً : « إذا رعت الضأنُ نبتاً نبت ، ولا ينبت ما يأكله الماعز ؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماعز تقلعه من أصله » .

وقالوا : « إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن فى أول الحمل إلى الضرع ، والضأن لا تنزل اللبن إلا عند الولادة » .

وقالوا : « إن أصوات الذكور من كل جنس أجْهَرُ من أصوات الإناث إلا المعْزَى فإن أصوات إناثها أجْهَرُ من أصوات ذكورها » .

ومن أمثال العرب فى الحيوان قولهم : كلُّ ثَوْر أفْطَس[1] ، وكل بعير أعْلَم[2] ، وكل ذى ناب أفرج .

وقالوا بالتجربة : « إن الأسد لا يأكل شيئا حامضا ، ولا يدنو من النار ، ولا يدنو من الحامل » .

وقالوا : « إن حَمْلَ الكلب ستون يوما ، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش » .

وقالوا : « إن إناث الكلاب يَحِضْنَ لسبعة أشهر ، ثم إن الكلبة تحيض فى كل سبعة أيام ، وعلامة حيضها وَرَمُ أثفارها » .

وقالوا فى الكلب : «إنه يلقى من أسنانه شيئاً إلا الثامن » .

وقالوا فى الذئب : « إنه يَنَامُ بإحْدَى عينيه ويحترس بالأخرى ، ولذلك قال فيه حُمَيْد بن ثور :

يَنَامُ بإحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِـــى بأخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائمُ

(١) الأفْطَسُ : الذى انخفضت قصبة أنفه .

(٢) الأعلم : الذى انشقت شفته العليا .

والأرنبَ تَنَامُ مفتوحة العينين » .

قالوا : « ليس فى الحيوان ما لسانُه مقلوبٌ إلا الفيل ، وليس فى ذوات الأربع ماثَدْيُه على صدره إلا الفيل » .

وقالوا : « إن الفيل تضع لسبع سنين ، والحمار لسنة ، والبقرة فى ذلك كالمرأة » .

وقالوا فى قضيب الأرنب والثعلب : « إنه عَظْم » .

وقالوا : « كل ذى رجلين إذا انكسرت إحداهما قام على الأخرى وعَرِجَ إلا الظليم ، فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جَثَم فى مكانه » ، ولهذا قال الشاعر فى نفسه وأخيه :

فَإنِّى وإيَّـــاهُ كرِجْلَـــىْ نَعَامَـــةٍ   عَلَى مَابِنَا مِن ذِى غِنىً أوْ لَدَى فَقْرِ

يريد أنه لا غِنَى لأحدهما عن صاحبه .

وقالوا فى النعامة : « إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين ، لكنها تخرج ثلاثين منها تحضن عليها كخيط ممدود على الاستواء ، وربما تركت بَيْضهَا وَحَضَنَتْ بيضَ غيرها » ، ولهذا قال فيها ابن هَرْمَةَ :

كَتارِكَـــةٍ بَيْضَهَـــا بِالْعَـــرَاءِ   وَمُلْبِسَةٍ بَيْضَ أُخْـــرَى جَنَاحَـــا

وقالوا فى الفرخ والفروج : « إنهما يُخْلَقان من البياض ، والصُّفْرة غذاؤهما » .

وقالوا فى القَطَا : « إنها لا تَضَعُ إلا فردا » ، وفى العُقَاب : « إنها تضع ثلاث بيضات ، فتخرج بيضتين وتطرح واحدة ، فيخرجها الطير المعروف بكاسى العظام » ؛ ولهذا قيل فى المثل : « أبَرُّ من كَاسِى العظام » .

وقالوا فى الضب : « إنها تضع سبعين بيضة ، ولكنها تأكل ما خَرَجَ من الحُسُولَة عن البيض إلا الحِسْل[1] الذى يَعْدُو ويهرب منها » ، ولهذا قالوا فى المثل : « أعَقُّ مِنْ ضبٍ » ، والضب لا يرد الماء ، ولهذا قالوا فى المثل : « أرْوَى مِنْ ضَبٍ » ، وقالوا

---

(١) الحِسْل : ولد الضب حين يخرج من بيضته . والجمع : أحسال ، وحسول ، وحسلة ، وحسلان ويقال : لا آتيك سِنَّ الحسل : أبداً [لأن سِنّه لا تسقط حتى يموت] .

فى الضب : « إنه ذو ذكرين ، وللأنثى من الضِّبَّاب فرجان من قبل » .

وقالوا فى الحية : « لها لسانان ، ولسانُهَا أسود على اختلاف ألوان قشرها ، والحيات كلها تكره ريح السَّذَاب والبنفسج ، وتعجب بريح التفاح ، والبطيخ ، والجزر ، والخردل ، واللبن ، والخمر » .

وقالوا فى الضفادع : « إنها لا تصيح إلا وفى أفواهها الماء ، ولا تصيح فى دِجْلَةَ بحال ، وإن صاحت فى الفُرَات وسائر الأنهار » ، وقال الشاعر فى الضِّفْدَعِ :

يُدْخِلُ فِى الأَشْدَاقِ مَا يُنَقِّفُهْ ⠀⠀ حَتَّى يَنِقَّ والنقيقُ يُلْفِتُهْ

يعنى أن نقيقها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها .

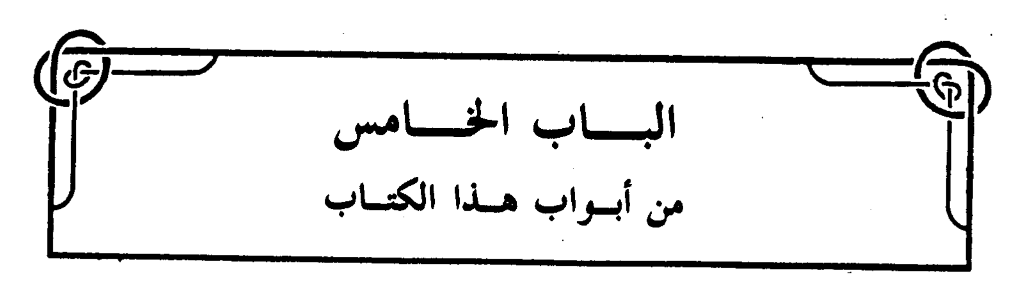
وقالوا : « إن الضفادع لا عظام لها » .

وقالوا فى الجُعَلِ[1] : « إنه إذا دُفِنَ فى الوَرْد سكن كالميت ، فإذا أعيد إلى الرَّوْثِ تحرك » .

فهذا وما جَرَى مَجْراه من خَوَاصِّ الحيوانات وغيرها قد عرفته العربُ فى جاهليتها بالتجارب ، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية ، بل عَرَفُوها قبلَ وجودِ الباطنية فى الدنيا بأحقاب كثيرة ، وفى هذا بيانُ كذِبِ الباطنية ، فى دَعْوَاها أن زُعَمَاءها مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها ، وقد بيَّنَّا خروجَهُم عن جميع فِرَقِ الإسلام بما فيه كفاية ، والحمد لله على ذلك .

---

(١) الجُعَلُ : حيوان كالخنفساء يكثر فى المواضع الندية . والجمعُ : جِعْلان .



الباب الخامس
من أبواب هذا الكتاب

فى بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها

هذا باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها :

١ ـ فصل : فى بيان أصناف فرق السنة والجماعة .

٢ ـ فصل : فى بيان تحقيق النَّجَاةلأهل السنة والجماعة .

٣ ـ فصل : فى بيان الأصول التى اجتمع عليها أهلُ السنة والجماعة .

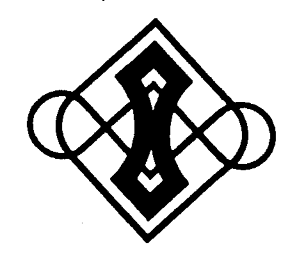
٤ ـ فصل : فى بيان قول أهل السنة فى السلف الصالح من الأمة.

٥ ـ فصل : فى بيان عِصْمَة أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضا .

٦ ـ فصل : فى بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم ، وذكر أئمتهم .

٧ ـ فصل : فى بيان آثار أهل السنة فى الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيهما .

فهذه فصول هذا الباب ، وسنذكر فى كل منها مقتضاه بعَوْنِ الله وتوفيقه .



◉ الفصـــل الأول

من فصـول هـذا البـاب
فى بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا أسعدكم الله أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس :

الصنف الأول منهم : أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة ، وأحكام الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، وشروط الاجتهاد ، والإمامة ، والزعامة ، وسلكوا فى هذا النوع من العلم طُرُقَ الصفاتية من المتكلمين الذين تبرءوا من التشبيه والتعطيل ، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهمية والنَّجَّارية ، وسائر أهل الأهواء الضالة .

والصنف الثانى منهم : أئمةُ الفقه من فَرِيقَى الرأى والحديث ، من الذين اعتقدوا فى أصول الدين مذاهبَ الصفاتية فى الله وفى صفاته الأزلية ، وتبرءوا من القَدَر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل ، وأثبتوا الحَشْر من القبور ، مع إثبات السؤال فى القبر ، ومع إثبات الحَوْض والصراط والشفاعة وغفران الذنوب التى دون الشرك .

وقالوا بدَوَامِ نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على الكَفَرَة . وقالوا بإمامة أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى . وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة ، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرءوا من أهل الأهواء الضالة ، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة ، ورأوا جواز المَسْح على الخفين[1] ، ووقوع الطلاق الثلاث ، ورأوا تحريمَ المُتْعَة[2] ، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية .

---

(١) ثبت المسح على الخفين بالسنة الصحيحة ، وأجمع علماء أهل السنة على جواز المسح على الخفين فى السفر والحضر ، سواء كان لحاجة أو غيرها ، حتى للمرأة الملازمة والزَّمن الذى لا يمشى ، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج . وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين .

(٢) أى تحريم الزواج المؤقت ، وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو مدة محددة بأجل . وسمى بالمتعة لأن الرجل ينتفع ويتمتع به إلى أجل محدد ، ويكون غرضه الأساسى هو التمتع لا غير . وهو زواج مجمع على تحريمه من أئمة المذاهب السنية . وقد روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس . وذهبت الشيعة الإمامية إلى جوازه .

ويدخل فى هذه الجماعة أصحاب مالك ، والشافعى ، والأوزاعى ، والثورى ، وأبى حنيفة ، وابن أبى ليلى[1] ، وأصحاب أبى ثَوْر[2] ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأهل الظاهر ، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا فى الأبواب العقلية أصولَ الصفاتية ، ولم يَخلِطوا فقهه بشئ من بِدَع أهل الأهواء الضالة .

والصنف الثالث منهم : هم الذين أحَاطُوا علماً بِطُرِق الأخبار والسُّنَن المأثورة عن النبى عليه السلام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها ، وعرفوا أسباب الجَرْح والتَّعْديل[3] ، ولم يَخلِطوا علمهم بذلك بشىء من بِدَع أهل الأهواء الضالة .

والصنف الرابع منهم: قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف ، وجَرَوْا على سَمْت أئمة اللغة : كالخليل ، وأبى عَمْرو بن العَلاَء ، وسِيبَوَيْهِ ، والفَرَّاء ، والأخفش ، والأصمعى ، والمازنى ، وأبى عُبَيد ، وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين ، الذين لم يَخْلِطُوا علمَهم بذلك بشئ من بِدَع القَدَرية أو الرافضة أو الخوارج ، ومَنْ مال منهم إلى شئ من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ، ولا كان قوله حُجَّة فى اللغة والنحو !

والصنف الخامس منهم : هُم الذين أحاطُوا علماً بوجوه قراءآت القرآن ، وبوجوه تفسير آيات القرآن ، وتأويلها على وَفْق مذاهب أهل السنة ، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة .

والصنف السادس منهم : الزُّهَّاد الصوفية الذين أَبْصَرُوا فأقْصَرُوا ، واختبروا

(1) محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى يسار (وقيل : داود) ابن بلال الأنصارى الكوفى : (٧٤ — ١٤٨ هـ = ٦٩٣ — ٧٦٥ م) قاض ، فقيه . من أصحاب الرأى . ولى القضاء والحكم بالكوفة لبنى أمية ، ثم لبنى العباس . واستمر ٣٣ سنة . له أخبار مع الإمام أبى حنيفة وغيره . مات بالكوفة . تهذيب التهذيب ٩ : ٣٠١ ، وميزان الاعتدال ٣ : ٨٧ ، ووفيات الأعيان ١ : ٤٥٢ .

(2) إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى البغدادى ، أبو ثور (... — ٢٤٠ هـ = ... ٨٥٤ م) الفقيه صاحب الشافعى . له مصنفات كثيرة منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعى وذكر مذهبه فى ذلك وهو أكثر ميلاً إلى الشافعى فى هذا الكتاب وفى معظم كتبه . تذكرة الحفاظ ٢ : ٨٧ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٥ ، وتاريخ بغداد ٦ : ٦٥ .

(3) الجَرْح عند المحدثين هو الطعن فى راوى الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته أو ضبطه . والتعديل على العكس منه هو تزكية الراوى والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط . وعلم الجرح والتعديل ميزان رجال الرواية ، يثقل بكفته الراوى فيقبل ، أو تخف موازينه فيرفض ، وبه نعرف الراوى الذى يقبل حديثه ونميزه عمن لا يقبل حديثه . عن كتاب « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه » من تأليف المحقق .

فاعتبروا ، ورَضُوا بالمقدور ، وقنعوا بالمَيْسُور ، وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر ، ومحاسَبٌ على مثاقيل الذر ، فأعدُّوا خير الإعداد ليوم المَعَاد ، وجَرَى كلامُهم فى طريقى العبارة والإشارة على سَمْت أهل الحديث ، دون من يشترى لهو الحديث ، لا يعملون الخير ريَاء ، ولا يتركونه حَيَاء ، دينُهم التوحيد ، وَنَفْىُ التشبيه ، ومذهبهم التفويضُ إلى الله تعالى ، والتوكُّل عليه ، والتسليم لأمره ، والقناعة بما رُزِقوا ، والإعراض عن الاعتراض عليه : ﴿ **ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ** ﴾[1] .

والصنف السابع منهم : قوم مُرَابطون فى ثُغُور المسلمين فى وجوه الكفَرَة ، يجاهدون أعداء المسلمين ، ويَحْمُون حمى المسلمين ، ويذبُّونَ عن حريمهم وديارهم ، ويُظْهِرُون فى ثُغُورهم مذاهبَ أهل السنة والجماعة ، وهم الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله : ﴿ **وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ، وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾[2] ، زادهم الله توفيقاً بفضله ومنّه .

والصنف الثامن منهم : عامة البلدان التى غَلَبَ فيها شعار أهل السنة دون عامة البقاع التى ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة فى أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، ورجعوا إليهم فى مَعَالم دينهم ، وقلَّدوهم فى فروع الحلال والحرام ، ولم يعتقدوا شيئاً من بِدَع أهل الأهواء الضالة ، وهؤلاء هم الذين سمتهم الصوفية « حَشْو الجنة » .

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم ، أصحاب الدين القويم ، والصراط المستقيم ، ثبَّتهم الله تعالى بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ؛ إنه بالإجابة جدير ، وعليها قدير .

---

(١) الحديد : ٢١ ، والجمعة : ٤ .

(٢) العنكبوت : ٦٩ .

◉ الفصل الثانى

من فصول هذا الباب

فى بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة

قد ذكرنا فى الباب الأول من هذا الكتاب أن النبىَّ ﷺ لما ذكر افتراقَ أمته بعده ثَلاَثاً وسبعين فرقة ، وأخبر أن فرقَةً واحدة منها ناجية ، سُئِل عن الفرقة الناجية وعن صفتها ، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه ، ولسنا نجد اليوم من فِرَقِ الأمة مَنْ هم على موافقة الصحابة رضى الله عنهم غيرَ أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية ، دون الرَّافِضة ، والقَدَرية ، والخوارج ، والجَهْمية ، والنَّجَّارية ، والمُشبِّهة ، والغُلاة ، والحُلولية .

أما القَدَرية : فكيف يكونون موافقين للصحابة ، وقد طعن زعيمُهم النظَّامُ فى أكثر الصحابة ، وأسْقَطَ عدالَةَ ابن مسعود ، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبى ﷺ : « **إن السعيد مَنْ سَعِد فى بطن أمه ، والشقىَّ مَنْ شقى فى بطن أمه** »[1] ، وروايته انشقاقَ القمر[2] ، وماذاك منه إلا لإنكاره معجزات النبى عليه السلام ، وطَعَنَ فى فتاوى عمر رضى الله عنه من أجل أنه حَدَّ فى الخمر ثمانين ، ونَفَى نَصْر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنَة نساء المدينة به . وما هذه منه إلا لقلة غَيْرَته على الحرم ، وطَعَن فى فتاوى على رضى الله عنه ؛ لقوله فى أمهات الأولاد ، ثم قوله : « رأيت أنهن يُبَعْنَ » ، وقال :[3] « مَنْ هو حتى يحكم برأيه » ؟ وثَلَبَ عثمان رضى الله عنه لقوله فى الخرقاء[4] بقَسْم المال بين الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية ، ونَسَب أبا هريرة إلى الكذب من أجل أنَّ الكثيرَ من رواياته على خلاف مذاهب

---

(١) ، (٢) سبق تخريجهما .

(٣) أى قال النظام .

(٤) مسألة شهيرة من مسائل الميراث ، سُميت بذلك لتخرّق أقوال الصحابة فيها ، أو لأن الأقوال خرقتها لكثرتها . وهى تتعلق بتوزيع الإرث بين أم وجد وأخت ، واختلف فيها الصحابة والأئمة : أما رأى عثمان فقد ذكره المؤلف أعلاه ، وقال علىّ : « للأم الثلث ، وللأخت النصف ، وللجد ما بقى وهو السدس » ، وقال ابن عباس : « لا شئ للأخت » وهو مذهب أبى حنيفه ، وقال زيد بن ثابت ومالك والشافعى وأحمد : « للأم الثلث ، ومابقى يقتسمه الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين » .

القَدَرية ، وطَعَنَ فى فتاوى كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد ، وقال : « إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين : إما لجهلهم بأن ذلك لا يحلُّ لهم ، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زُعَمَاء وأرباب مذاهب تنسب إليهم » ، فنسب أخيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق ، والجاهل بأحكام الدين عنده كافرٌ ، والمتعمد للخلاف بلا حُجَّة عنده منافق كافر ، أو فاسق فاجر ، وكلاهما من أهل النار على الخلود ؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصحابة الخلود فى النار التى هو بها أولى ، ثم إنه أبْطَلَ إجماعَ الصحابة ، ولم يرهُ حجة ، وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة . فكيف يكون على سَمْت الصحابة مُقْتَدِياً بهم مَنْ يرى مخالَفَة جميعهم واجباً إذا كان رأيه خلاف رأيهم ؟ .

وكان زعيمُهم واصلُ بن عَطَاء الغزَّال يشك فى عَدَالة علىّ وابنيه ، وابن عباس ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وكلٌّ من شهد حربَ الجمل من الفريقين ؛ ولذلك قال : « لو شهد عندى علىّ وطلحة على باقة بَقْلٍ لم أحكم بشهادتهما ؛ لعلمى بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه » ، فجائز على أصله أن يكون علىٌّ وأتباعه فاسقين مخلدين فى النار ، وجائز أن يكون الفريقُ الآخر الذين كانوا أصحابَ الجمل فى النار خالدين ؛ فشك فى عدالة علىّ ، وطلحة ، والزبير ، مع شهادة النبى عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الثلاثة بالجنة ، ومع دخولهم فى بيعة الرضوان[1] ، وفى جملة الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيباً** ﴾[2] .

وكان عمرو بن عُبَيد يقول بقول واصل فى فريقى الجمل ، وزاد عليه القول بالقطع على فسق كل فرقة من الفرقتين ؛ وذلك أن واصلا إنما قَطَع بفسق أحد الفريقين ، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب على والآخر من أصحاب الجمل ، وقَبِل شهادة رجلين من أصحاب علىّ ، وشهادة رجلين من أصحاب الجمل ، وقال عمرو بن عبيد : « لا أقبل شهادة الجماعة منهم ، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب على وبعضهم من حزب الجمل » ، فاعتقد فسق الفريقين جميعاً . وواجب على أصله أن يكون على وابناه ، وابن عباس ، وَعمَّار ، وأبو أيوب الأنصارى ، وخُزَيمة بن ثابت الأنصارى الذى جَعَلَ رسول الله ﷺ

---

(١) سبق تخريجها .

(٢) الفتح : ١٨ .

شهادَتَه بمنزلة شهادة رجلين عَدْلَيْن[1] ، وسائر أصحاب على ، مع طلحة ، والزبير ، وعائشة وسائر أصحاب الجمل — فاسقين مخلدين فى النار ، وفيهم من الصحابة ألوفٌ ، وقد كان مع على خمسة وعشرون بدريًا ، وأكثَرُ أصحابِ أُحُدٍ ، وستمائة من الأنصار ، وجماعة من المهاجرين الأولين .

وقد كان أبو الهُذَيْل ، والجاحظ ، وأكثر القَدَرية فى هذا الباب على رأى واصل ابن عطاء فيهم .

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يُفَسِّق أكْثَرَهم ويراهم من أهل النار ؟ ومَنْ لا يرى شهادَتَهم مقبولة كيف يقبل روايتهم ، ومن رَدَّ رواياتهم وردَّ شهادتهم خرج عن سَمْتهم ومتابعتهم ، وإنما يَقْتَدِى بهم مَنْ يَعْمل برواياتهم ، ويقبل شهاداتهم ، كَدَأب أهل السنة والجماعة فى ذلك .

وأما الخوارج : فقد أكْفَرُوا عليًّا وابنيه ، وابن عباس ، وأبا أيوب الأنصارى ، وأكفروا أيضاً عثمان ، وعائشة ، وطَلْحَة ، والزبير ، وأكفروا كلَّ من لم يفارق عليًّا ومعاوية بعد التحكيم ، وأكفروا كل ذى ذَنْبٍ من الأمة ، ولا يكون على سَمْت الصحابة من يقول بتكفير أكثرهم .

وأما الغُلاَة من الروافض كالسَّبَئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجناحية ، والخطابية ، وسائر الحُلولية : فقد بينا خروجَهم عن فِرَقِ الإسلام ، وبينًا أنهم فى عداد عَبَدَة الأصنام ، أو فى عداد الحلولية من النصارى ، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أُسْوَة ولا قُدْوَة .

وأما الزيدية منهم : فالجارودية منهم يكفِّرون أبا بكر ، وعمر ، وعثمان وأكْثَرَ الصحابة ؛ ولا يقتدى بهم من يكفِّر أكثرهم .

والسليمانية ، والبُتْرِية من الزيدية : يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه ، ويفسقون ناصريه ، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل .

وأما الإمامية منهم : فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارتَدَّتْ بعد النبى ﷺ سوى

(١) رواه البخارى : كتاب الجهاد ، باب ١٢ . وأبو داود : كتاب الأقضية ، باب ٢٠ . والنسائى : كتاب البيوع ، باب ٨١ . وأحمد ٥ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١٦ .

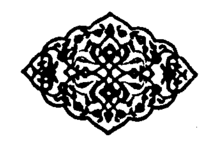
علىّ وابنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم .

وزعمت الكاملية منهم : أن عليا أيضا ارْتَدَّ وكفَر بتركه قتالَهم ، فكيف يكون على سَمْتِ الصحابة من يقول بتكفيرهم ؟ .

ثم نقول : كيف يكون الرافضة ، والخوارج ، والقَدَرية ، والجَهْمِيَّة ، والنَّجَّارية ، والبكرية ، والضِّراريَّةُ موافقين للصحابة ؛ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئا مما روى عن الصحابة فى أحكام الشريعة لا متناعهم من قبول روايات الحديث ، والسير ، والمغازى ، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نَقَلَةُ الأخبار والآثار ، ورُوَاة التواريخ والسير ، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسُوا فروعَهم على فتاوى الصحابة ؟

ولم يكن بحمد الله ومَنِّهِ فى الخوارج ، ولا فى الروافض ، ولا فى الجهمية ، ولا فى القَدَرية ، ولا فى المجسِّمة ، ولا فى سائر أهل الأهواء الضالة إمامٌ فى الفقه ، ولا إمام فى رواية الحديث ، ولا إمام فى اللغة والنحو ، ولا موثوق به فى نقل المغازى والسير والتواريخ ، ولا إمام فى الوعظ والتذ كير ، ولا إمام فى التأويل والتفسير ، وإنما كان أئمة هذه العلوم ، على الخصوص والعموم ، من أهل السنة والجماعة ، وأهْلُ الأهواء الضالة إذا رَدُّوا الرواياتِ الواردةَ عن الصحابة فى أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم .

وبَانَ من هذا أن المقتدين بالصحابة مَنْ يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة فى أحكامهم وسيرهم ، وذلك سنة أهل السنة دون ذَوِى البِدْعَة ، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبى ﷺ بنَجَاة المُقْتَدِين بأصْحابه ، والحمد لله على ذلك .



◉ الفصــل الثــالث

من فصــول هــذا البــاب

فى بيان الأصول التى اجتمع عليها أهل السنة

قد اتَّفَقَ جمهورُ أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين ، كلُّ ركن منها يجب عَلَى كل عاقلٍ بالغ معرفةُ حقيقته ، ولكل ركن منها شُعَب ، وفى شُعَبها مسائل اتفق أهل السنة فيها على قول واحد ، وضَلّلوا مَنْ خالفهم فيها :

وأول الأركان التى رأوها من أصول الدين : إثباتُ الحقائق والعلوم على الخصوص والعموم .

الركن الثانى : هو العلم بحدوث العالم فى أقسامه ، من أعراضه وأجسامه .

والركن الثالث : فى معرفة صانع العالم وصفات ذاته .

والركن الرابع : فى معرفة صفاته الأزلية .

والركن الخامس : فى معرفة أسمائه وأوصافه .

والركن السادس : فى معرفة عَدْلِه وحكمته .

والركن السابع : فى معرفة رسله وأنبيائه .

والركن الثامن : فى معرفة معجزات الأنبياء ، وكرامات الأولياء .

والركن التاسع : فى معرفة ما أجمَعَت الأمة عليه من أركان شريعة الإسلام .

والركن العاشر : فى معرفة أحكام الأمر والنهى والتكليف .

والركن الحادى عشر : فى معرفة فَناء العباد وأحكامهم فى المَعاد .

والركن الثانى عشر : الخلافة والإمامة ، وشروط الزعامة .

والركن الثالث عشر : فى أحكام الإيمان والإسلام فى الجملة .

والركن الرابع عشر : فى معرفة أحكام الأولياء ، ومراتب الأئمة الأتْقِياء .

والركن الخامس عشر : فى معرفة أحكام الأعداء من الكَفَرة وأهل الأهواء .

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها ، وضللوا مَنْ خالفهم فيها ، وفى كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع ، وهم مجمعون على أصولها ، وربما اختلفوا فى بعض فروعها اختلافا لا يوجب تضليلا ولا تفسيقاً .

فأما الركن الأول : وهو إثبات الحقائق والعلوم : فقد أجمعوا على إثبات العلوم معانى قائمةً بالعلماء ، وقالوا بتضليل نُفَاةِ العلم وسائر الأعراض ، وبتضليل السُّوفَسْطَائية الذين ينفون العلم وينفون حقائق الأشياء كلها ، وعَدُّوهم معاندين لما قد علموه بالضرورة ، وكذلك السوفسطائية الذين شكوا فى وجود الحقائق ، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد ، وصححوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها . وهذه الفرق الثلاث كلها كَفَرَة معاندة لموجبات العقول الضرورية .

وقال أهل السنة : إن علوم الناس ، وعلوم سائر الحيوانات ، ثلاثةُ أنواعٍ : علم بديهى[1] ، وعلم حسى[2] ، وعلم استدلالى[3] ، وقالوا : مَنْ جَحَد العلوم البديهيَّة ، أو العلومَ الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعَاند ، ومن أنكر العلوم النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظِر فيه : فإن كان من السمنية[4] المنكرة للنظر فى العلوم العقلية فهو كافر مُلْحد ، وحكمه حكم الدهرية ؛ لقوله معهم بقدم العالم وإنكار الصانع ، مع زيادته عليهم القَوْلَ بإبطال الأديان كلها ؛ وإن كان ممن يقول بالنظر فى العقليات ، وينكر القياسَ فى فروع الأحكام الشرعية كأهل الظاهر ، لم يكفر بإنكار القياس الشرعى .

وقالوا بأن الحواس التى يدرك بها المحسوسات خمس ، وهى : حاسة البصر

(١) البديهى بوجه عام هو ما يبدو للذهن لأول وهلة دون شك أو تردد . والعلم البديهى هو الذى لا يتوقف حصوله على نظر وكسب .

(٢) العلم الحسى هو الذى يُحصَّل عن طريق الحواس الخمسة ، وهناك من يرى أن العلم كله حسى لأنه لا يوجد فى العقل شئ لم يوجد من قبل فى الحس .

(٣) العلم الاستدلالى هو الذى يحدث نتيجة فعل الذهن عندما يلمح « علاقة مبدأ ونتيجة » بين قضية وأخرى أو بين عدة قضايا ، وينتهى إلى الحكم بالصدق أو بالكذب ، أو إلى حكم بالضرورة أو الاحتمال . وهو أنواع : استنباطى ، واستقرائى ، ومباشر ، وغير مباشر .

(٤) فرقة هندية سبق الحديث عنها .

لإدراك المرئيات ، وحاسة السمع لإدراك المسموعات ، وحاسة الذوق لإدراك الطُّعُوم ، وحاسة الشم لإدراك الروائح ، وحاسة اللمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللين والخشونة بها .

وقالوا : إن الإدراكاتِ الواقعة من جهة هذه الحواس معانٍ قائمةٌ بالآلات التى تسمَّى حَوَاس . وضللوا أبا هاشم الجُبَّائى فى قوله : « إن الإدراك ليس بمعنىً ولا عَرَضٍ ، ولا شئ سوى المدرك » .

وقالوا : إن الخبر المتواتر طريقُ العلم الضرورى بصحة ماتواتَرَ عنه الخبر ، إذا كان المخبرُ عنه مما يشاهَدُ ويدرَكُ بالحس ، والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التى لم يدخلها السامع مع المخبِرِ عنها ، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا ؛ فأما صحة دَعَاوى الأنبياء فى النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية . وأكفروا من أنكر من السمنية وقوعَ العلم من جهة التواتر .

وقالوا : إن الأخبار التى يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع : تواتر ، وآحاد ، ومتوسط بينهما مستفيض .

فالخبر المتواتر : الذى يستحيل التواطؤ على وَضْعِه ، يوجبُ العلم الضروريَّ بصحة مخبره ، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البُلْدَانَ التى لم ندخلها ، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقُرُونَ الذين من قبلنا ، وبه يعرف الإنسانُ والديه اللذين هو منسوبٌ إليهما .

وأما أخبار الآحاد : فمتى صح إسنادُهَا وكانت مُتُونُهَا[1] غير مستحيلة فى العقل كانت موجِبَةً للعمل بها دون العلم ، وكانت بمنزلة شهادة العُدُول عند الحاكم فى أنه يلزم الحكم بها فى الظاهر ، وإن لم يعلم صدقهم فى الشهادة وبهذا النوع من الخبر أثْبتَ الفقهاء أكْثَرَ فروع الأحكام الشرعية فى العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام ، وضللوا مَنْ أسقط وجوبَ العمل بأخبار الآحاد فى الجملة ، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء .

---

(١) المتن هو ما انتهى إليه السند من الكلام .أو هو القول المقول . وهو مأخوذ من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض كما فى المصباح ؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله .

وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد : فإنه يُشارك التواتر فى إيجابه للعلم والعمل ، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتَسَباً نظرياً ، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مكتسب .

وهذا النوع من الخبر على أقسام :

منها : أخبار الأنبياء فى أنفسهم ، وكذلك خبر مَنْ أخبر النبىُّ عن صدقه يكون العلم بصدقه مكتسبا .

ومنها : الخبر المنتشر من بعض الناس ، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم التواطؤ على الكذب ، وادعى عليهم وقوعَ ما أخبر عنه بحضرتهم ، فإذا لم ينكر عليه أحَدٌ منهم علمنا صدقه فيه .

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجِزَةَ نبينا ﷺ فى انشقاق القمر[1] ، وتسبيح الحصا فى يده[2] ، وحَنِين الجِذْعِ إليه لمَّا فارقه[3] ، وإشباعه الخلقَ الكثيرَ من الطعام اليسير[4] ، ونحو ذلك من معجزاته ، غير القرآن المعجِزِ نظمُه ؛ فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعَجْزَ العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلومٌ بالتواتر الموجِب للعلم الضرورى .

ومنها : أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقه ، وهم مجمعون على صحتها : كالأخبار فى الشفاعة ، والحساب ، والحوض ، والصراط ، والميزان ، وعذاب القبر ، وسؤال الملكين فى القبر وكذلك الأخبار المستفيضة فى كثير من أحكام الفقه : كنصُبِ الزكاة ، وحَدِّ الخمر فى الجملة ، والأخبار فى المَسْح على الخفين ، وفى الرَّجْم ، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها .

---

(١) سبق تخريج رواية انشقاق القمر .

(٢) سبق تخريج رواية تسبيح الحصا .

(٣) روى هذه المعجزة البخارى : كتاب المناقب ، باب ٢٥ . والترمذى ، كتاب الجمعة ، باب ١٠ ؛ وكتاب المناقب ، باب ٦ . والنسائى : كتاب الجمعة ، باب ١٧ . وابن ماجه : كتاب الإقامة ، باب ١٩٩ . والدارمى : المقدمة ، باب ٦ ؛ وكتاب الصلاة ، باب ٢٠٢ . وأحمد ١ : ٢٤٩ ، ٢٦٧ ، ٣١٥ ، ٣٦٣ و٣ : ٢٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٤ و ٥ : ١٣٩ .

(٤) رواه أحمد ٥ : ١٨ . والبيهقى فى دلائل النبوة ٦ : ٩٣ ، وقال : هذا إسناد صحيح ، وأيضاً ٦ : ٩٤ حادثة أخرى فى تكثير الطعام القليل .

وضللوا مَنْ خالف فيها من أهل الأهواء : كتضليل الخوارج فى إنكارها الرجْمَ ، وتضليل مَنْ أنكر من النَّجَدَات حد الخمر ، وتضليل من أنكر المسحَ على الخفين ، وتكفير من أنكر الرؤية ، والحوض ، والشفاعة ، وعذاب القبر . وكذلك ضللوا الخوارج الذين قطعوا يَدَ السارق فى القليل والكثير من الحِرْزِ وغير الحرز ؛ لِرَدِّهم الأخبارَ الصحاحَ فى اعتبار النصاب والحِرْزِ فى القطع وكما ضللوا من رَدَّ الخبر المستفيض ضللوا من ثبت على حكم خبرٍ اتفق الفقهاء من فريقى الرأى والحديث على نَسْخِه ، كتضليل الرافضة فى المُتْعَة التى قد نسخت إباحَتَهَا .

واتفق أهْلُ السنة على أن الله تعالى كلَّفَ العباد معرفته ، وأمرهم بها ، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه ، والعمل بما يدل عليه الكتابُ والسنة ، وأكفروا مَنْ زعم من القدرية والرافضة أن الله تعالى ما كلف أحداً معرفته ، كما ذهب إليه ثُمَامة والجاحِظُ وطائفة من الرافضة .

واتفقوا على أن كل علم كسبى نظرى يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه ، وأكفروا من زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله عز وجل فى الآخرة مكتَسَبَة من غير اضطرار إلى معرفته .

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة : القرآن ، والسنة ، وإجماع السلف . وأكفروا مَنْ زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم فى القرآن والسنة ؛ لدعواه أن الصحابة غيروا بعض القرآن وحرفوا بعضه . وأكفروا الخوارجَ الذين رَدُّوا جميعَ السنن التى رواها نقلة الأخبار لقولهم بتكفير ناقلها . وأكفروا النظَّامَ فى إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة ، وجواز تواطؤ أهل التواتر على وضع الكذب .

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السنة من مسائل الركن الأول

وأما **الركن الثانى : وهو الكلام فى حدوث العالم** : فقد أجمعوا على أن العالم كل شئ هو غير الله عز وجل ، وعلى أن كلَّ ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع ، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع ، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شئ من أجزاء العالم .

وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان : جواهر ، وأعراض ؛ على خلاف قول نُفَاة الأعراض فى نفيها الأعراضَ . وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ . وأكفروا النظام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية ؛ لأن هذا يقتضى ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله تعالى ، وفى هذا ردُّ قوله : ﴿ **وأَحْصَى كل شىء عدداً**[1] ﴾ .

وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين فى أجناس حيوانات العالم ، وأكفروا من أنكرهم من الفلاسفة والباطنية .

وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام ، وقالوا : « إن اختلافها فى الصُّوَر والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها » .

وضللوا من قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطبائع ، وضللوا أيضاً من قال من الفلاسفة بخمس طبائع ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما ذهب إليه أرسطاطاليس .

وضللوا من قال من الثَّنَوِية إن الأجسام نوعان : نور ، وظلمة .. وإن الخير من النور ، والشر من الظلمة ، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب ، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق .

وسألناهم عن رجل قال : « أنا شر وظلمة » ، مَنِ القائل لهذا القول ؟ فإن قالوا « هو النور » فقد كذب ، وإن قالوا « هو الظلمة » فقد صدق ، وفى هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق ، وهذا إلزام لهم على أصولهم ، فأما نحن فإنا لا نثبت النورَ والظلَمةَ فاعلَيْنِ قديمين ، بل نقول : إنهما مخلوقان لا فعل لهما .

واتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض ، وأكفروا النظام فى قوله : « إن الأعراض كلها جنس واحد ، وإنها كلها حركات » ؛ لأن هذا يوجبُ عليه أن يكون الإيمان من جنس الكفر ، والعلم من جنس الجهل ، والقول من جنس السكوت ، وأن يكون فعلُ النبىِّ ﷺ من جنس فعل الشيطان الرجيم ، وينبغى له على هذا الأصل ألا يغضبَ على من لعنه وشتمه ؛ لأن قول القائل « لعن الله النظام »

---

(١) الجن : ٢٨ .

عنده من جنس قوله « رحمه الله » .

واتفقوا على حدوث الأعراض فى الأجسام ، وأكفروا مَنْ زعم من الدهرية أنها كامنة فى الأجسام ، وإنما يظهر بعضها عند كمونّ ضده فى محله .

واتفقوا على أن كل عرض حادث فى محل ، وأن العرض لا يقوم بنفسه ، وأكفروا من قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا فى محل ، وبحدوث فَنَاء الأجسام لا فى محل ، وأكفروا أبا الهُذَيْل فى قوله : « إن قول الله عز وجل للشئ ﴿ كُنْ ﴾ عَرَضٌ حادَث لا فى محل » .

واتفقوا على أن الأجسام لا تخلو ولم تخل قَطُّ من الأعراض المتعاقبة عليها ، وأكفروا من قال من أصحاب الهَيُولىٰ : « إن الهَيولىٰ كانت فى الأزل خالية من الأعراض ، ثم حدث فيها الأعراض حتى صارب على صورة العالم » ، وهذا القول غاية فى الاستحالة ؛ لأن حلول العرض فى الجوهر يغير صفته ولا يزيد فى عدده ، فلو كان هَيُولىٰ العالم جوهراً واحداً لم يصر جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها .

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها[1] ، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها ، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض تهوى أبداً ، ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجرُ الذى نلقيه من أيدينا الأرْضَ أبداً ، لأن الخفيف لا يلحق ماهو أثقل منه فى انحداره .

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك السماء متناهيـة الأقطـار من الجهـات الست ، خلاف قول مَنْ زعم من الدهرية أنه لا نهاية للأرض من اسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام ، وإنما نهايتها من الجهة التى تلاقى الهواء من فوقها . وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من تحتها ، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفل ، وبطلان قولهم ظاهر من جهة عَوْد الشمس إلى مشرقها كل يوم ، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض فى

(١) فى ظنى أن القارئ الحديث على علم تام بأن القول بوقوف الأرض وسكونها أصبح مرفوضاً بعد ما أثبت العلم الحديث بأساليب يقنية ، منها المشاهدة والاستدلال ، أن الأرض تدور حول نفسها فى ذات الوقت الذى تدور فيه حول الشمس .

يوم وليلة[1] . ولا يصح قَطْعُ مالانهاية لها من المسافة فى الأمكنة فى زمَان متناه .

وأجمعوا على أن السموات سبعُ طباقٍ ، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أنها تسع ، وأجمعوا أنها ليست بكرية تدور حول الأرض ، خلاف من زعم أنها كرَاتٌ بعضُها فى جوف بعض ، وأن الأرض فى وسطها كمركز الكرة فى جوفها . ومَنْ قال بهذا لم يثبت فوق السموات عرشا ، ولا ملائكة ، ولا شيئاً مما نثبته موجوداً فوق السموات[2] .

وأجمعوا أيضاً على جواز الفَنَاء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان ، وإنما قالوا بتأبيد الجنة وتأبيد جنهم وعذابها من طريق الشرع ، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض ، وأكفروا أبا الهذَيْل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار ، وأكفروا مَنْ قال من الجَهْمية بفناء الجنة والنار ، وأكفروا الجُبَّائى وابنَه أبا هاشم فى قولهما : « إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها ، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء يخلقه لا فى محل » .

وقالوا فى الركن الثالث : وهو الكلام فى صانع العالم وصفاته الذاتية التى استحقها لذاته : إن الحوادث كلَّها لابدَّ لها من محدِث صانع ، وأكفروا ثُمَامة وأتباعه من القَدَرية فى قولهم : « إن الأفعال المتولِّدة لا فاعل لها » .

وقالوا : إن صانع العالم خالق الأجسام والأعراض ، وأكفروا معمراً وأتباعه من القَدَرية فى قولهم : « إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وإنما خلق الأجسام ، وإن الأجسام هى الخالقة للأعراض فى أنفسها » .

وقالوا : إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعياناً ، ولا جواهر ولا أعراضا ، على خلاف قول القَدَرية فى دعواها أن المعدومات فى حال عدمها أشياء ، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر

(١) يعتقد البغدادى أن الليل والنهار نتيجة حركة الشمس ، وهذا الاعتقاد غير صحيح ؛ لأن العلم الحديث أثبت أن الليل والنهار يحدثان نتيجة دوران الأرض حول نفسها أمام الشمس .

(٢) بعد التقدم المذهل الذى حققه العلم الحديث ، أصبح معظم كلام القدماء عن نظام الكون الفلكى فى حيز الخرافة والباطل ، والقارئ المعاصر على علم بهذه الحقيقة تماما ؛ ومن هنا فلسنا بحاجة لكى نقدم له هنا التصور الذى يقدمه العلم الحديث ؛ فضلا عن أن هذا يخرج عن نطاق الدور المنوط بهذه الهوامش التعليقية .

وأعراضاً ، وقول هؤلاء يؤدّى إلى القول بقدم العالم ، والقول الذى يؤدّى إلى الكفر كفر فى نفسه .

وقالوا : إن صانع العالم قديم لم يزل موجوداً ، على خلاف قول المجوس فى قولهم بصانعين : أحدهما شيطان محدَثٌ ، وخلاف قول الغُلاَة من الروافض الذين قالوا فى علىّ : « إنه جوهر مخلوق محدث ، لكنه صار إلٰهاً صانعاً بحلول روح الإلٰه فيه » ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقالوا بنفى النهاية والحدّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضى فى دعواه أن معبوده سبعةُ أشبار بشبر نفسه ، وخلاف قول مَنْ زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التى يُلاقى منها العرش ، ولا نهاية له من خمس جهات سواها .

وأجمعوا على إحالة وَصْفه بالصورة والأعضاء ، على خلاف قول من زعم من غُلاَة الروافض ومن أتباع داود الجواربى أنه على صورة الإنسان ، وقد زعم هشام بن سالم الجواليقى وأتباعُه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان ، وعلى رأسه وَفْرَة سوداء ، وهو نور أسود ، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت ، وخلاف قول المغيرية من الرافضة فى دعواهم أن أعضاء معبودهم على صُورة حروف الهجاء ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أنه لا يَحْوِيه مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، على خلاف قول مَنْ زعم من الهشامية والكرامية أنه مماسّ لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته » ، وقال أيضاً : « قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان » .

وأجمعوا على نفى الآفات والغموم والآلام واللذَّات عنه ، وعلى نفى الحركة والسكون عنه ، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة فى قولها بجواز الحركة عليه ، وفى دعواهم أن مكانه حَدَثَ من حركته ، وخلاف قول مَنْ أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والمَلاَلة كما حكى عن أبى شعيب الناسك ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أن الله تعالى غنىّ عن خلقه ، لا يجتلب بخلقه إلى نفسه نفعا ، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً ، وهذا خلاف قول المجوس فى دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه .

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد ، على خلاف قول الثّنوِية بصانعين قديمين ، أحدهما : نور ، والآخر ظلمة . وخلافُ قول المجوس بصانعين ، أحدهما : إلٰه قديم اسمه عندهم يزدان ، والآخر شيطان رجيم اسمُه أهرمن . وخلاف قول المفوضة من غُلاَة الروافض فى أن الله تعالى فوَّض تدبير العالم إلى علىّ ؛ فهو الخالق الثانى ،وخلاف قول الخابطية من القَدَرية أتباع أحمد بن خابط فى قولهم : « إن الله تعالى فَوَّضَ تدبير العالم إلى عيسى ابن مريم ، وإنه هو الخالق الثانى » .

وقد استقصينا وجوه دلائل الموحدين على توحيد الصانع فى كتاب « الملل والنحل » .

وقالوا فى الركن الرابع : وهو الكلام فى الصفات القائمة بالله عز وجل : إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفاتٌ له أزلية ونعوت له أبدية .

وقد نَفَتِ المعتزلة عنه جميعَ الصفات الأزلية ، وقالوا : « ليس له قدرة ، ولا علم ولا حياة ، ولا رؤية ، ولا إدراك للمسموعات ، وأثبتوا له كلاماً محدَثاً » ، ونَفَى البغداديون عنه الإرادة ، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا فى محل .

وقلنا لهم : فى نفى الصفة نفى الموصوف ، كما أن فى نفى الفعل نفى الفاعل ، وفى نفى الكلام نفى المتكلم .

وأجمع أهل السنة على أن قُدْرَةَ الله تعالى على المقدورات كلها قدرةٌ واحدةٌ يَقْدِر بها على جميع المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب ، خلاف قول الكرامية فى دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التى تحدث فى ذاته ، فأما الحوادث الموجودة فى العالم فإنما خَلَقَها الله تعالى بأقواله لا بقدرته . وخلاف قول البصريين من القَدَرية فى دعواها أن الله سبحانه لا يقدر على مقدورات عباده ، ولا على مقدورات سائر الحيوانات .

وأجمع أهل السنة على أن مقدورات الله تعالى لا تَفْنَى ، خلاف قول أبى الهذَيْل وأتباعه من القَدَرية فى دعواهُ أن قدرة الله تعالى تنتهى إلى حال تفنى بمقدوراته فيها ، ولا يقدر بعدها على شئ ، ولا يملك حينئذٍ لأحد على ضر ولا نفع ، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار فى تلك الحال يبقون جموداً فى سكون دائم . تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقد زعم الأسوارىُّ وأتباعُه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله ، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله . تعالى الله عن قوله علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفاصيلها ، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه .

وزعم معمر وأتباعه من القَدَرية أن الله تعالى لا يقال : إنه عالم بنفسه . ومن العجائب عالم بغيره ، ولا يكون عالماً بنفسه وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشئ قبل كونه وزعم زُرَارة بن أعْيَنَ وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث ، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا عالما حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعلما وإرادة وسمعاً وبَصَراً .

وأجمعوا على أن سمعه وبصره مُحِيطَان بجميع المسموعات والمرئيات ، وأن الله تعالى لم يزل رائياً لنفسه ، وسامعاً لكلام نفسه . وهذا خلاف قول القَدَرية البغدادية فى دعواهم أن الله تعالى ليس براءٍ ولا سامع على الحقيقة ، وإنما يقال : يرى ويسمع ، على معنى أنه يعلم المرئى والمسموع . وخلافُ قول المعتزلة فى دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه . وخلاف قول الجُبَّائى فى فَرْقه بين السميع والسامع ، وبين البصير والمبصر ، حتى قال : « إنه كان فى الأزل سميعاً بصيراً ، ولم يكن فى الأزل سامعاً ولا مبصراً » ، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالا .

وأجمع أهْلُ السنة على أن الله تعالى يكون مرئيا للمؤمنين فى الآخرة ، وقالوا بجواز رؤيته فى كل حال ولكل حى من طريق العقل ، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة فى

الآخرة من طريق الخبر . وهذا خلافُ قول مَنْ أحال رؤيتَهُ من القَدَرية والجَهْمية ، وخلافُ قول من زعم أنه يرى فى الآخرة بحاسة سادسة ؛ كما ذهب إليه ضِرار بن عمرو، وخلافُ قول من زعمَ أن الكَفَرَة أيضا يرونه كما قال ابنُ سالِمٍ البصرى ، وقد استقصينا مسائل الرؤية فى كتاب مفرد .

وأجمع أهلُ السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئتُهُ واختياره ، وعلى أن إرادته للشئ كراهة لعدمه ، كما قالوا : إن أمْرَه بالشئ نهىٌ عن تركه ، وقالوا أيضاً : إن إرادته نافذة فى جميع مُرَاداته على حسب علمه بها ، فما علم كونَه أراد كونه فى الوقت الذى علم أنه يكون فيه ، وما علم أنه لا يكون أراد ألَّا يكون ، وقالوا : إنه لا يحدث فى العالم شيء إلا بإرادته ، ما شاء كان ، وما لم يشأْ لم يكن. وزعمت القَدَرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن ، وقد كان ما لم يشأ . وهذا القولُ يؤدِّى إلى أن يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن حياة الإلٰهِ سبحانه بلا روحْ ولا اغتذاء ، وأن الأرواح كلها مخلوقة ، على خلاف قول النصارى فى دعواها قدم أب وابن وروح .

وأجمعوا على أن الحياة شرط فى العلم والقدرة والإرادة والرؤية والسمع ، وأن مَنْ ليس بحىّ لا يصح أن يكون عالما قادراً مريداً سامعاً مُبْصِراً ، وهذا خلافُ قول الصالحى وأتباعه من القَدَرية فى دعواهم جوازَ وجود العلم والقدرة والرؤية والإرادة فى الميت .

وأجمعوا على أن كلام الله عز وجل صفة له أزلية ، وأنه غيرُ مخلوق ولا مُحْدَث ولا حادث ، على خلاف قول القَدَرية فى دعواهم أن الله تعالى خلق كلامه فى جسم من الأجسام ، وخلاف قول الكَرَّامية فى دعواهم أن أقواله حادثة فى ذاته ، وخلاف قول أبى الهُذَيل : « إن قوله للشئ ﴿ كن ﴾ لا فى محل وسائر كلامه محدَث فى أجسام » .

وقلنا : لا يجوز حدوث كلامه فيه ؛ لأنه ليس بمحل للحوادث ، ولا فى غيره ؛ لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلما آمراً ناهيا ، ولا فى غير محل ؛ لأن الصفة لا تقوم بنفسها ؛ فبطل حدوثُ كلامه ، وصح أنه صفة له أزلية .

وقالوا فى الركن الخامس : وهو الكلام فى أسماء الله تعالى وأوصافه : إن مَأْخَذَ أسماء الله تعالى التوقيفُ عليها : إما بالقرآن ، وإما بالسنة الصحيحة ، وإما بإجماع الأمة عليه ، ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس . وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية فى إجازتها إطلاقَ الأسماء عليه بالقياس . وقد أفْرَطَ الجُبَّائى فى هذا الباب حتى سمى الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده ، وسماه مُحْبِلا للنساء إذا خَلَق فيهن الحبل . وضللته الأمة فى هذه الجَسَارة التى تُورِثه الخسارة .

فقال أهل السنة : قد جاءت السنةُ الصحيحة بأن لله تسعة وتسعين اسماً ، وأن مَنْ أحصاها دخل الجنة[1] ، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة عنها ؛ فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة ، وإنما أردا بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها ، من قولهم « فلان ذو حَصَاة وإحصاء » إذا كان ذا علم وعَقْل .

وقالوا : **إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام** :

قسم منها يدلّ على ذاته : كالواحد ، والغنى ، والأول ، والآخر ، والجليل ، والجميل، وسائر ما استحقّه من الأوصاف لنفسه .

وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته : كالحىِّ ، والقادر ، والعالم ، والمريد، والسميع ، والبصير ، وسائر الأوصاف المشتقة من صفاته القائمة بذاته .

وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذى قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفا ، وكلاهما من أوصافه الأزلية .

وقسم منها مشتق من أفعاله : كالخالق ، والرازق ، والعادل ، ونحو ذلك .

وكل اسم اشتقّ من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله .

وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين ، أحدهما : صفة أزلية ، والآخر : فعل له .. كالحكيم : إن أخذناه من الحكمة التى هى العلم كان من أسمائه الأزلية ، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقاً من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية .

وقالوا فى الركن السادس : وهو الكلام فى عَدْلِ الإلهِ سبحانه وحكمته : إن

---

(١) سبق ذكر حديث الأسماء الحسنى التسعة والتسعين مخرجاً محققاً .

الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيرها وشرها ، وإنه خالق أكساب العباد ، ولا خالق غير الله .

وهذ خلاف قول من زعم من القَدَرية أن الله تعالى لم يخلق شيئا من أكساب العباد ، وخلافُ قول الجَهْمية : « إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على أكسابهم » .

فمن زعم أن العباد خالقون لأكسابهم فهو قَدَرِى مُشرِك بربه لدَعْواه أن العباد يخلقون مثل خَلْق الله من الأعراض التى هى الحركات والسكون فى العلوم والإرادات والأقوال والأصوات ، وقد قال الله عز وجل فى ذم أصحاب هذا القول : ﴿ **أَمْ جَعَلوا لله شُرَكاءَ خلقُوا كَخَلْقِه فتشابه الخَلْقُ عليهم قل الله خالق كل شئ ، وهو الواحد القهار** ﴾[1] .

ومن زعم أن العبد لا استطاعة له على الكَسْب وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو جَبْرِى ، والعدلُ خارج عن الجبر والقدر ، ومن قال : « إن العبد مكتسب لعمله والله سبحانه خالق لكسبه » فهو سنى عَدْلى منزه عن الجبر والقدر .

وأجمع أهلُ السنة على إبطال قول أصحاب التولُّد فى دعواهم أن الإنسان قد يفعل فى نفسه شيئاً يتولد منه فعلٌ فى غيره . وهذا خلافُ قول أكثر القَدَرية بأن الإنسان قد يفعل فى غيره أفعالا تتولّد عن أسباب يفعلها فى نفسه . وخلافُ قول مَنْ زعم من القَدَرية أن المتولدات أفعالٌ لا فاعل لها ، كما ذهب إليه ثمامة .

وأجمعوا على أن الإنسان يصح منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول والعلم والفكر ، وما يجرى مجرى هذه الأعراض التى ذكرناها ، وعلى أنه لا يصح منه اكتسابُ الألوان والطعوم والروائح والإدراكات . على خلاف قول بشر بن المعتمر وأتباعه من المعتزلة فى دعواهم أن الإنسان قد يفعل الألوان والطعوم والروائح على سبيل التولد . وزعموا أيضاً أنه يصحُّ منه فعل الرؤية فى العين ، وفعل إدراك المسموع فى محل السمع . وأفْحَشُ من هذا قول معمر القَدَرىّ بأن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن الأعراض كلّها من أفعال الأجسام . وكفاه بهذه الضلالة خِزْيا .

(١) الرعد : ١٦ .

وقال أهل السنة : إن الهداية من الله تعالى على وجهين :

أحدهما : من جهة إبانة الحق ، والدعاء إليه ، ونَصْب الأدلة عليه ، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داعٍ إلى دين الله عز وجل ؛ لأنهم يُرْشِدون أهلَ التكليف إلى الله تعالى ، وهذا تأويلُ قول الله عز وجل فى رسوله ﷺ : ﴿ **وإنَّك لَتَهْدِى إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم** ﴾[1] ، أى تدعو إليه .

والوجه الثانى : من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده خَلْقُ الاهتداء فى قلوبهم ، كما ذكره فى قوله : ﴿ **فَمن يُرِدِ الله أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإسْلاَمِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَه ضَيقاً حَرَجاً** ﴾[2] . وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

والهداية الأولى من الله تعالى شاملةٌ لجميع المكلفين ، والهداية الثانية من خاصَّةِ المهتدين ، وفى تحقيق ذلك نَزَلَ قولُ الله تعالى : ﴿ **والله يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلاَمِ ، ويَهْدِى مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم** ﴾[3] .

والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى خَلْق الضلال فى قلوب أهل الضلال ، كقوله : ﴿ **وَمَنْ يُرِدْ أن يُضِلَّه يَجْعَلْ صَدْرَه ضيقاً حرجاً** ﴾[4]

وقالوا : مَنْ أضلَّه الله فبعَدْلِهِ ، ومن هَدَاه فبفضله .

وهذا خلاف قول القَدَرية فى دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق ، وليس إليه من هداية القلوب شئ . وزعموا أن الإضلال منه على وجهين :

أحدهما : التسمية بأن يسمى الضُّلاَّل ضُلالا ، والثانى : على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم .

ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال : إنه أضَلَّ الكافرين لأنه سماهم ضالين ، ولوجب أن يقال : إن إبليس أضلَّ الأنبياء المؤمنين لأنه سماهم ضالين ، ولزمهم أن يكون مَنْ أقام الحدود على الزُّناة والسارقين والمرتدين مُضِلاً لهم ؛ لأنه قد جازاهم

---

(١) الشورى : ٥٢ . (٢) الأنعام : ١٢٥ . (٣) يونس : ٢٥ . (٤) الأنعام : ١٢٥ .

على ضلالتهم ، وهذا فاسد ، فما يؤدى إليه مثله .

وقال أهل السنة فى الآجال : إن كلَّ مَنْ مات حَتْفَ أنفِه أو قتل فإنما مات بأجَله الذى جعله الله أجلا لعمره ، والله تعالى قادر على إبقائه والزيادة فى عمره ، لكنه متى لم يُبْقِه إلى مدة لم تكن المدة التى لم يبقه إليها أجلا له . وهذا كما أن المرأة التى لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادرا على أن يزوجها من قبل موته .

وهذا خلافُ قول مَنْ زعم من القدرية أن المقتول مقطوعٌ عليه أجَله ، وخلافُ قول من زعم منهم أن المقتول ليس بميت ، وجحد فائدة قول الله تعالى : ﴿ **كلُّ نفسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾[1] ، وهذهِ بدعة ذهب إليها الكعبى ، وكفى بها خزيا .

وقال أهل السنة فى الأرزاق بما هى عليه الآن وإن كل من أكل شَيْئاً أو شربه فإنما تناوَلَ رزقه ، حلالا كان أو حراما . على خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره .

وقالوا فى ابتداء التكليف : إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئاً كان عَدْلا منه . وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية أنه لو لم يكلفهم لم يكن حكيما وقالوا : لوزاد فى تكليف العباد على ما كلفهم أو نقصَ بعض ما كلفهم كان جائزاً . على خلاف قول من أبى ذلك من القَدَرية .

وكذلك لو لم يخلق الخَلْقَ لم يلزمه بذلك خروجٌ عن الحكمة ، وكان السابق حينئذ فى علمه أنه لا يخلق . وقالوا : لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه ، على خلاف قول من قال من القَدَرية : « إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيما » .

وقالوا : لو خلق الله تعالى عباده كلهم فى الجنة لكان ذلك فضلا منه . على خلاف قول من زعم من القَدَرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيما . وهذا حَجْر منهم على الله سبحانه ، ونحن لا نرى الحَجْر عليه ، بل نقول : له الأمر والنهى ، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

وقالوا فى الركن السابع : المفروض فى النبوة والرسالة : إثباتُ الرسل من الله

---

(١) آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .

تعالى إلى خلقه ، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد الصانع .

وقالوا فى الفرق بين الرسول والنبى : إن كلَّ من نزل عليه الوحْىُ من الله تعالى على لسان مَلَك من الملائكة وكان مؤيَّداً بنوع من الكرامات الناقضة للعادات فهو نبى ، ومَنْ حصلت له هذه الصفة وخصَّ أيضا بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسول .

وقالوا : إن الأنبياء كثير ، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وأول الرسل أبو جميع البَشَر وهو آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد ﷺ . على خلاف قول المجوس فى دعواهم أبو جميع البشر كيومرت الملقب بكلشاه . وخلاف قولهم : إن آخر الرسل زرادشت . وخلاف قول مَنْ زعم من الخرمية أن الرسل تَتْرَى لا آخرلهم .

وقالوا بنبوة موسى فى زمانه ، خلاف قول منكريه من البراهمة والمانَوِية الذين أنكروه ، مع إقرار المانَوِية بعيسى عليه السلام .

وقالوا بنبوة عيسى عليه السلام ، على خلاف قول منكريه من اليهود والبراهمة .

وأنكروا قتل عيسى ، وأثبتوا رَفْعَه إلى السماء ، وقالوا : إنه ينزل إلى الارض بعد خروج الدجَّال ، فيقتل الدجال ، ويقتل الخنزير ، ويُرِيق الخمور ، ويستقبل فى صلاته الكعبة ، ويؤيد شريعة محمد ﷺ ، ويحيى ما أحياهُ القرآن ، ويميت ما أماته القرآن .

وقالوا بتكفير كل متنبئ ، سواء كان قبل الإسلام : كزَرَادشت ، ويوراسف ، ومانى ، وديصان ، ومرقيون ، ومزدك ؛ أو بعده : كمسيلمة ، وسَجَاح ، والأسود ابن يزيد العَنْسِى ، وسائر من كان بعدهم من المتنبئين .

وقالوا بتكفير من ادَّعَى للأنبياء الإلٰهية ، أو ادعى للأئمَّة بنبوة أو إلٰهية : كالسَّبَئية ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والخطَّابية ، ومن جرى مجراهم .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة ، على خلاف قول الحسين بن الفَضْل[1] مع

---

(١) الحسين بن الفضل بن عمير البَجَلى : (١٧٨ ـــ ٢٨٢ هـ = ٧٩٤ ـــ ٨٩٥ م) مفسر معمر ، كان رأساً فى معانى القرآن . أصله من الكوفة ، انتقل إلى نيسابور ، وأنزله واليها عبد الله بن طاهر ، فى دار اشتراها له (سنة ٢١٧) فأقام فيها يعلم الناس ٦٥ سنة . وكان قبره بها معروفاً . العبر ٢ : ٦٨ ، ولسان الميزان ٢ : ٣٠٧ .

أكثر القَدَرية بتفضيل الملائكة على الأنبياء .

وقالوا بتفضيل الأنبياءِ على الأولياء من أمم الأنبياء ، على خلاف قول مَنْ زعم أن فى الأولياء من هو أفضل من الأنبياء .

وقالوا بعصمة الأنبياء عن الذنوب ، وتأوَّلوا ما روى عنهم من زَلَّاتهم على أنها كانت قبل النبوة ، على خلاف قول مَنْ أجاز عليهم الصغائر ، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام من الذنوب .

وقالوا فى الركن الثامن : المضاف إلى المعجزات والكرامات : إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يَدَىْ مُدَّعى النبوة ، مع تحدِّيه قومَه بها ، ومع عجز قومه عن معارضته بمثلها ، على وجه يدل على صدقه فى زمان التكليف .

وقالوا : لا بد للنبى من معجزة واحدة تدلُّ على صدقه . فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدلُّ على صدقه ، وعجزوا عن معارضته بمثلها ، فقد لزمتهم الحجة ، فى وجوب تصديقه ، ووجوب طاعته ، فإن طالبوه بمعجزة سواها ، فالأمر إلى الله عز وجل : إن شاء أيده بها ، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه . وهذا خلافُ قول من زعم من القَدَرية أن النبى عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمامة .

وقالوا : الصادق فى دعوى النبوة يجوز ظهورُ معجزة التصديق عليه ، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المتنبى فى دعوى النبوة ، ويجوز أن يُظْهر عليه معجزةً تدل على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه بتكذيبه .

وقالوا : يجوز ظهور الكرامات على الأولياء ، وجعلوها دلالةً على الصدق فى أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم فى دعاويهم .

وقالوا : على صاحب المعجزة إظهارها والتحدِّى بها ، وصاحب الكرامات لا يتحدَّى بها غيره ، وربما كتَمَها ، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة ، وصاحب الكرامة لا يأمن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بَلْعَم بن باعوراء بعد ظهور كراماته . وأنكرت القَدَرية كرامات الأولياء ؛ لأنهم لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة .

وقالوا بإعجاز القرآن فى نَظْمه ، على خلاف قول من زعم من القَدَرية أن لا إعجاز فى نظم القرآن كما ذهب إليه النَّظَّام .

وقالوا : من معجزات محمد ﷺ انشقاق القمر ، وتسبيح الحصا فى يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وإشباعه الخلقَ الكثير من الطعام اليسير[1] ، ونحو ذلك كثير ، وقد خالف النظَّام وأتباعه من القَدَرية ذلك .

وقالوا فى الركن التاسع : المضاف إلى أركان شريعة الإسلام : إن الإسلام مبنى على خمسة أركان : شهادة أن لا إلٰه إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت الحرام .

وقالوا : مَنْ أسْقَط وجوبَ ركن من هذه الأركان الخمسة ، أو تأولها على معنى مُوَالاة قوم ، كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة ، فهو كافر .

وقالوا فى الصلوات المفروضة : إنها خمسٌ وأكفروا مَنْ أسقط وجوبَ بعضها ، وكان مسيلمة الكذاب قد أسقط وجوبَ صلاتى الصبح والمغرب ، وجعل سقوطها مهرًا لامرأته سجاح المتنبئة ، فكفَر وألحد .

وقالوا بوجوب عَقْد صلاة الجمعة ، وأكفروا من الخوارج والروافض مَنْ قال : « لا جمعة اليوم حتى يظهر إمامهم الذى ينتظرونه » .

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان فى الذهب ، والورق[2] ، والإبل ، والبقر ، والغنم ، إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النَّعَم سائمَة[3] ، وَأوجبوها فى الحبوب المقتاتة التى يزرعها الناسُ ويتخذون منها قوتًا ، وأوجبوها فى ثمار النخيل والأعناب ، فَمَنْ قال : « لا زكاة » فى هذه الأشياء التى ذكرناها ــ كفر . ومَنْ أثبت زكاتها فى الجملة ، وكان خلافه فى نُصُبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة ، لم يكفر .

وقالوا بوجوب صوم رمضان ، وحرموا الفطر فيه إلا بعذر : صغر ، أو جنون ، أو مرض ، أو سفر ، أو نحو ذلك من الأعذار .

---

(١) سبق تخريج الروايات التى جاءت فيها هذه المعجزات .

(٢) الوَرِقُ : الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة والجمع أوراق ، ووراق .

(٣) السائمة : كل إبلٍ أو ماشية تُرسَلُ للرعى ولا تُعْلَفُ ، والجمع سوائم .

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان ، أو بكمال شعبان ثلاثين يومًا ، ولم يفطروا فى آخره إلا برؤية هلال شوال ، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يومًا. وضَلّلُوا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم .

وقالوا بوجوب الحج فى العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلا ، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية ، ولم يكفروا من أسقط وجوبَ العمرة ؛ لاختلاف الأمة فى وجوبها .

وقالوا : من شرط صحة الصلوات : الطهارة ، وسَتْرُ العَوْرة ، ودخولُ الوقت ، واستقبالُ القبلة على حسب الإمكان . ومَنْ أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شىء منها مع الإمكان كَفَر .

وقالوا بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسْلِمُوا أو يُؤَدُّوا الجِزْيَةَ ، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه .

وقالوا بجواز البيع ، وتحريم الربا ، وضللوا من أباح الربا بالجملة .

وقالوا بأن الفروج لا تستباح إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين . وأكفروا المبيضة ، والمحمرة ، والخرمية ، الذين أباحوا الزنى . وأكفروا أيضاً من تأول المحرمات على قوم زعم أن مُوَالاتهم حرام .

وقالوا بوجوب إقامة حد الزنى ، والسرقة ، والخمر ، والقَذْف . وأكفروا مَنْ أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج .

وقالوا : أصولُ أحكام الشريعة : الكتابُ ، والسنةُ ، وإجماع السلف . وأكفروا مَنْ لم ير إجماع الصحابة حجة ، وأكفروا الخوارج فى ردهم حجج الإجماع والسنن ، وأكفروا من قال من الروافض : لا حُجَّةَ فى شىء من ذلك ، وإنما الحجة فى قول الإمام الذى ينتظرونه . وهؤلاء اليوم حَيَارَى فى التيه ، وكفاهم بذلك خزياً .

وقالوا فى الركن العاشر : المضاف إلى الأمر والنهى : إن أفعال المكلفين خمسة أقسام : واجب ، ومحظور ، ومسنون ، ومكروه ، ومُبَاح .

فالواجب : ما أَمَرَ الله تعالى به على وجه اللزوم ، وتاركُه مستحق للعقاب على تركه .

والمحظور : ما نَهى الله عنه ، وفاعلُه يستحقُّ العقاب على فعله .

والمسنون : ما يُثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه .

والمكروه : ما يُثاب تاركه ، ولا يعاقب فاعله .

والمبَاح : ما ليس فى فعله ثواب ولا عقاب ، ولا فى تركه ثواب ولا عقاب .

وهذا كله فى أفعال المكلفين ، فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها لا توصَفُ بالإباحة والوجوب والحظر بحال .

وقالوا : إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قولٍ أو فعل ، فإنما وجب عليه بأمر الله تعالى إياه به ، وكل ما حرم عليه فعله فبنهى الله تعالى إياه عنه ، ولو لم يَرِدْ الأمر والنهى من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شئ ولم يحرم عليهم شئ .

وهذا خلاف قول مَنْ زعم من البراهمة والقَدَرية أن التكليف يتوجب[1] على العاقل بخاطرين يخطرانِ بقلبه :

أحدهما : من قبل الله سبحانه يَدْعوه به إلى النظر والاستدلال .

والآخر : من قبل الشيطان يدعوه به إلى العصيان ، ويَنْهَاه به عن طاعة الخاطر الأول .

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين ، أحدهما : من قبل الله تعالى ، والآخر : من قبل شيطان آخر ، ثم يكون القول فى الشيطان الآخر كالقول فى الأول ، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى نهاية ، وهذا محال ، وما يُؤَدِّى إلى المحال محال .

وقالوا فى الركن الحادى عشر : المضاف إلى فَناء العباد وأحكامهم فى المعاد :
إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة ، وعلى إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها .

خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية البصرية أنه يقدر على إفناء كل الأجسام بفناء

---

(١) فى الأصل « يتوجه » ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

يخلقه لا فى محل ، ولا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها .

وقالوا : إن الله عز وجل يعيد فى الآخرة الناسَ وسائرَ الحيوانات التى ماتت فى الدنيا . وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناسَ دون الأحياء الباقين .

وقالوا بخَلْق الجنة والنار ، خلاف قول من زعم أنهما غير مخلوقتين .

وقالوا بدَوَام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين ، خلاف قول من زعم أنهما يَفْنَيَانِ كما زعم جَهْم ، وخلاف قول أبى الهذَيْل القَدَرى بفناء مقدورات الله تعالى فيهما وفى غيرهما .

وقالوا بأن الخلود فى النار لا يكون إلا للكَفَرَة ، على خلاف قول القَدَرية والخوارج بتخليد كل من دخل النار فيها .

وقالوا بأن القَدَرية والخوارج يخلَّدون فى النار ولا يخرجون منها ، وكيف يغفر الله تعالى لمن يقول : « ليس لله أن يغفر ويُخْرِج من النار مَنْ دخلها » ؟

وقالوا بإثبات السؤال فى القبر ، وبعذاب القبر لأهل العذاب ، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يعذبون فى القبر .

وقالوا بالحَوْض ، والصراط ، والميزان ، ومَنْ أنكر ذلك حُرِمَ الشربَ من الحوض ، ودحضت قدمُهُ من الصراط إلى نار جهنم .

وقالوا بإثبات الشفاعة من النبى ﷺ ، ومن صُلَحَاء أمته ، للمذنبين من المسلمين ، ولمن كان فى قلبه ذَرَّةٌ من الإيمان ، والمنكرون للشفاعة يُحْرمون الشفاعة .

وقالوا فى الركن الثانى عشر : المضاف إلى الخلافة والإمامة : إن الإمامة فرض واجب على الأمة ؛ لأجل إقامة الإمام ، ينصب لهم القُضَاة والأمناء ، ويضبط ثغورهم ، ويُغْزِى جيوشهم ، ويَقْسِم الفَيْءَ بينهم ، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم .

وقالوا : إن طريق عقد الإمامة للإمام فى هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد .

وقالوا : ليس من النبى ﷺ نَصٌّ على إمامة واحد بعينه ، على خلاف قول من زعم من الرافضة أنه نَصَّ على إمامة على رضى الله عنه نصاً مقطوعاً بصحته ، ولو

كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلة ، ولا ينفصل من ادَّعى ذلك فى علىّ مع عدم التواتر فى نقله ممن أدعى مثله فى أبى بكر أو غيره مع عدم النقل فيه .

وقالوا : من شرط الإمامة النسبُ من قريش ، وهم : بنو النَّضْر بن كِنَانة بن خُزَيمة بن مُدْركة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن مَعَدّ بن عَدْنَان . على خلاف قول من زعم من الضِّرارية أن الإمامة تصلح فى جميع أصناف العرب وفى الموالى والعجم ، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم : كنافع بن الأزرق الحنفى ، ونَجْدَة بن عامر الحنفى ، وعبد الله بن وَهْب الراسبى ، وحُرْقُوص ابن زهير البجلى ، وشَبيب بن يزيد الشيبانى ، وأمثالهم ، عناد منهم لقول النبى ﷺ : « **الأئمةُ مَنْ قُرَيْشٍ** »[1] .

وقالوا : من شرط الإمام : العلم ، والعَدَالة ، والسياسة . وأَوْجَبُوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد فى الأحكام الشرعية ، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته ؛ وذلك بأن يكون عَدْلاً فى دينه ، مُصْلحاً لمالِهِ وحاله ، غير مرتكب لكبيرة ، ولا مُصِرّ على صغيرة ، ولا تاركا للمروءة فى جل أسبابه . وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها .

خلاف قول مَنْ زعَم من الإمامية أن الإمام يكون معصوما من الذنوب كلها . وقد أجازوا له فى حال التَّقيَّة أن يقول : « لست بإمام » وهو إمام ، وقد أباحوا له الكذبَ فى هذا مع قولهم بعصمته من الكذب .

وقالوا : إن الإمامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة ، إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة .

وقالوا : لا تصحُّ الإمامة إلا لواحد فى جميع أرض الإسلام ، إلا أن يكون بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يُطَاق ، ولم يَقْدر أهل كل واحد من الصقعين على نصرة أهل الصقع الآخر ، فحينئذٍ يجوز لأهل الصقع عَقْدُ الإمامة لواحد يصلح لها منهم .

وقالوا بإمامة أبى بكر الصديق بعد النبى ﷺ ، خلاف قول مَنْ أثبتها لعلى وحده

---

(١) رواه أحمد فى المسند ٣ : ١٢٩ ، ١٨٣ و٤ : ٤٢١ .

من الرافضة ، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة العباس بعده .

وقالوا بتفضيل أبى بكر ، وعمر ، على مَنْ بعدهما ، وإنما اختلفوا فى التفاضل بين على وعثمان رضى الله عنهما .

وقالوا بموالاة عثمان ، وتبرءوا ممن أكفره .

وقالوا بإمامة علىٍّ فى وقته ، وقالوا بتصويب علىٍّ فى حروبه بالبصرة ، وبِصِفِّين ، وبنهروان .

وقالوا بأن طلحة والزُّبير تابا ورَجَعا عن قتال على ، لكن الزبير قتله عمرو بن جُرْمُوز بوادى السباع بعد مُنْصَرَفه من الحرب ، وطلحة لماهَّم بالانصراف رَمَاه مَرْوان بن الحكم ــ وكان مع أصحاب الجمل ــ بسهم فقتله .

وقالوا : إن عائشة رضى الله عنها قَصَدَتِ الإصلاحَ بين الفريقين ، فغَلَبها بنو ضبة والأَزْدُ على رأيها ، وقاتلوا علياً دون إذنها ، حتى كان من الأمر ما كان .

وقالوا فى صفين : إن الصواب كان مع علىٍّ رضى الله عنه ، وإن معاوية وأصحابه بَغَوْا عليه بتأويل اخطأوا فيه ؛ ولم يكفروا بخطئِهم .

وقالوا : إن علياً أصاب فى التحكيم ، غير أن الحكمين أخطآ فى خَلْع علىٍّ من غير سبب أوجب خلعه ، وخدع أَحَدُ الحكمين الآخر .

وقالوا بمروق أهل النهروان على الدين ؛ لأن النبى ﷺ سماهم مارقين[1] ؛ لأنهم أكفروا عليا ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عباس ، وطَلْحَة ، والزبير ، وسائر من تبع عليا بعد التحكيم . وأكفروا كل ذى ذنب من المسلمين ، ومَنْ أكفر المسلمين وأكفر أخْيَار الصحابة فهو الكافر دونهم .

وقالوا فى الركن الثالث عشر : المضاف إلى الإيمان والإسلام : إن أصل الإيمان المعرفة والتصديقُ بالقلب ، وإنما اختلفوا فى تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة إيمانا ، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة ، وعلى استحباب النوافل المشروعة . خلاف قول الكرامية الذى زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد ، سواء كان معه إخلاص أو نِفَاق . وخلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية والخوارج أن اسم

---

(١) سبق تخريجه .

المؤمن يزول عن مرتكبى الذنوب .

وقالوا : إن اسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر ، ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمِنٌ وإن فَسَقَ بمعصية .

وقالوا : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : من ردَّة ، أو زِنًى بعد إحصان ، أو قصاص بمقتول هو كفؤه . وهذا خلاف قول الخوارج فى إباحة قتل كل عاص لله تعالى .

ولو كان المذنبون كلهم كَفَرة لكانوا مرتدين عن الإسلام ، ولو كانوا كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم ، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجَلْد القاذف ورجم الزانى المحصَن فائدة ؛ لأن المرتد ليس له حد إلا القتل .

وقالوا فى الركن الرابع عشر : المضاف إلى الأولياء والأئمة : إن الملائكة معصومون عن الذنوب ؛ لقول الله تعالى فيهم : ﴿ **لا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** ﴾[1] .

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة ، خلاف قول من فَضَّل الملائكة على الأنبياء ، والتزم من أجل ذلك فضل الزَّبَانية[2] على أولى العَزْمِ من الرسل .

وقالوا بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم ، خلاف قول من فضَّل بعضَ الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية .

واختلف أهل السنة فى إمامة المفضول : فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعرى ، وأجازها القلانسى .

وقالوا بموالاة العَشَرة من أصحاب النبى عليه السلام ، وقَطَعُوا بأنهم من أهل الجنة ، وهم : الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبى وقّاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيْل ، وعبد الرحمن بن عَوْف ، وأبو عُبَيْدة بن الجراح .

وقالوا بموالاة كل مَنْ شهد بدراً مع النبى عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل

---

(١) التحريم : ٦ .

(٢) الزبانية : أصلها الشُّرَط . وسُمّى بها بعض الملائكة لدفعهم أهل النار إليها . وفى القرآن الكريم : ﴿ **فليدع ناديه . سندع الزبانية** ﴾ .

الجنة ، وكذلك القولُ فيمن شهد معه أُحُداً ، إلا رجلا اسمه قُزْمَان ؛ فإنه قتَل بأُحُد جماعةً من المشركين ، وقَتَل نفسه ، وكان ينسب إلى النفاق . وكذلك كل من شهد بَيْعَة الرضوان بالْحُدَيْبِيَة من أهل الجنة .

وقالوا : قد صح الخبر بأن سبعين ألفاً من هذه الأمة يدخلون الجنة بلا حساب ، وإن كل واحد منهم يشفع فى سبعين ألفاً[1] ، وقد دخل فى هذه الجملة عُكَّاشة بن محصن[2] .

وقالوا أيضاً بموالاة كل مَنْ مات على دين الإسلام ، ولم يكن قبل مَوْته على بِدْعَة من ضلالات أهل الأهواء الضالة .

وقالوا فى الركن الخامس عشر : المضاف إلى أحكام أعداءِ الدين : إن أعداء دين الإسلام صنفان : صنف كانوا قبل ظهور دولة الإسلام ، وصنف ظهروا فى دولة الإسلام وتستَرُوا بالإسلام فى الظاهر ، وكادوا المسلمين ، وابتغَوْا غَوَائِلَهم . فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف تختلف فيهم الأوصاف :

منهم : عبدة الأصنام والأوثان ومنهم : عَبَدة إنسان مخصوص : كالذين عَبَدُوا جَمْشيد ، والذين عبدوا نمروذ بن كنعان ، والذين عبدوا فرعون ، ومن جرى مجراهم . ومنهم : الذين عَبَدُوا كل ما استحسنوا من الصُّوَر على مذاهب الحُلُولية فى دعواها حلول روح الإلٰهِ بزعمهم فى الصور الحسنة . ومنهم : الذين عبدوا الشمس أو القمر ، أو الكواكب جملَة ، أو بعض الكواكب خصوصًا . ومنهم : الذين عبدوا الملائكة وسَمَّوْهَا بنات الله ، وفيهم نزل قولُ الله تعالى : ﴿ **إنَّ الذينَ لايُؤْمِنُونَ**

---

(١) وذلك فى الخبر الذى قال فيه الرسول ﷺ : « **يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفاً بغير حساب ...** » الحديث . رواه البخارى : كتاب الرقاق ، باب ٢١ ، ٥٠ ؛ وكتاب الطب ، باب ١٧ ، ٤٢ . ومسلم : كتاب الإيمان ، حديث ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ . وابن ماجه : كتاب الزهد ، باب ٣٤ . والدارمى : كتاب الرقاق ، باب ٨٦ . وأحمد ١ : ٦ ، ١٩٧ ، ٢٧١ .

(٢) فقد جعل الرسول ﷺ فى آخر الحديث السابق عكاشةً من هؤلاء السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب . انظر التخريجات المذكورة فى الهامش السالف مباشرة .

وعكاشة هذا : صحابى من أمراء السرايا . يعد من أهل المدينة . شهد المشاهد كلها مع النبى ﷺ وقتل فى حرب الردة ببزاخة (بأرض نجد) قتله طليحة بن خويلد الأسدى . الإصابة : ت : ٥٦٣٤ ، وحلية الأولياء ٢ : ١٢ ، وفى الروض الأنف ٢ : ٧٣ « عكاشة : بالتشديد والتخفيف ، وقال الحفنى : بضم العين المهملة وتخفيف الكاف على الأشهر ، وقيل بتشديدها » . وفاته سنة (١٢ هـ = ٦٣٣ م) .

بالآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ المَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الأُنثَى ﴾[1] .

ومنهم : مَنْ عبد شيطانًا مَرِيدًا . ومنهم : قوم عبدوا البقر . ومنهم : الذين عبدوا النيران .

وحكْمُ جميع عَبَدَة الأصنام والناسِ والملائكة والنجوم والنيران ــ تحريمُ ذبائحهم ونكاح نسائهم على المسلمين . واختلفوا فى قبول الجزية منهم . فقال الشافعى : « لا تُقْبَل منهم الجزية ، وإنما يجوز قبولُها من أهل الكتاب أو ممن له شُبْهَة كتاب » ، وقال مالك وأبو حنيفة : « يجوز قبولها منهم » ، غير أن مالكا استثنى القرشيَّ منهم ، واستثنى أبو حنيفة العربيَّ منهم .

ومن أصناف الكَفَرة قبل الإسلام : السوفسطائية المنكرة للحقائق ومنهم السمنية القائلون بقدم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال ، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس . ومنهم الدُّهْرية القائلون بقدم العالم . ومنهم القائلون بقدم هَيُولَى العالم مع إقرارهم بحدوث الأعراض منها . ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم العالم وأنكروا الصانع ، وبه قال منهم فيثاغورس[2] ، وباذينوس . ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم ، ولكنهم زعموا أن صنعه قديم معه ، وقالوا بقدم الصانع والمصنوع ، كما ذهب إليه أنبد قليس[3] . ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التى هى : الأرض والماء والنار والهواء . ومنهم الذين قالوا بقدم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها ، وزعم أن الفلك طبيعة خامسة ، وأنها لا تقبل الكَوْنَ والفساد ، لا فى الجملة ولا فى التفصيل .

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل

---

(١) النجم : ٢٧ .

(٢) الجزم بأن فيثاغورس أنكر الصانع ــ خطأ بيّن ؛ فهناك كثير من المصادر الفلسفية التى تثبت إيمان فيثاغورس بالصانع . انظر على سبيل المثال الملل والنحل للشهرستانى حيث ينسب له القول بتوحيد البارى فيقول : « قال ــ اى فيثاغورس ــ إن البارى تعالى واحد لا كالآحاد ولا يدخل فى العدد ، ولا يدرك من جهة العقل ولا من جهة النفس ، فلا الفكر العقلى يدركه ، ولا المنطق النفسى يصفه ، فهو فوق الصفات الروحانية ، غير مدرك من نحو ذاته ، وإنما يدرك بآثاره وصنائعه وأفعاله ، وكل عالم من العوالم يدركه بقدر الآثار التى تظهر فيه صنعته ... » .

(٣) فى الأصل « أبيذ قليس » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

ذبائحهم ، ولا نكاح نسائهم ، واختلفوا فى قبول الجزية منهم ؛ فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم ، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم ، وبه قال الشافعى وأصحابه .

وقالوا فى المجوس : إنهم أربع فرق : زروانية ، ومسخية وخرمدينية ، وبهافريدية . وَذبائح جميعهم حرام ، وكذلك نكاح نسائهم حرام . وقد أجمع الشافعى ومالك وأبو حنيفة والأوزاعى والثورى على جواز قبول الجزية من الزروانية والمسخية منهم ، وإنما اختلفوا فى مقدار دِيَّاَتِهم ، فقال الشافعى : « دية المجوسى خُمْسُ دية اليهودى والنصرانى ، ودية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم ، فدية المجوسى إذًا خُمُسُ ثلث دية المسلم » . وقال أبو حنيفة : « دية المجوسى واليهودى والنصرانى كدية المسلم » . وأما المزدكية من المجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم ؛ لأنهم فارقوا دين المجوس الأصلية باستباحة المحرمات كلها ، وبقولهم : « إن الناس كلهم شركاء فى الأموال ، والنساء ، وسائر اللذات » . وكذلك البهافريدية لا يجوز قبولُ الجزية منهم ، وإن كانوا أحسن قولا من المجوس الأصلية ؛ لأن دينهم ظهر من زعيمهم « به آفريد » فى دولة الإسلام ، وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله .

واختلف الفقهاء فى الصابئين من الكفرة ، فقال أكثرهم : إن حكمهم فى الذبيحة والنكاح والجزية كحكم النصارى فى جواز ذلك كله ، ومنهم من قال : إن مَنْ قال من الصابئين بقدم الهُيولى فحكمه كحكم أصحاب الهيولى كما ذكرناه قبل هذا ، ومَنْ قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه فى صفات الصانع فحكمه حكم النصارى ، وبه نقول .

وأجمع أصحاب الشافعى على أن البَرَاهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرسل لا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم ، وإنْ وافقوا المسلمين فى حدوث العالم وتوحيد صانعه ، والخلاف فى قبول الجزية منهم كالخلاف فى قبولها من أهل الأوثان .

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسامرة والنصارى ، وعلى جواز نكاح نسائهم ، وعلى جواز قبول الجزية منهم . وإنما اختلفوا فى مقدار الجزية . فقال

الشافعى : « إنْ بَذَلَ كلُّ حالم منهم دينارًا واحدًا حُقِنَ دمه » ، وقال أبو حنيفة : « على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير اثنا عشر » .

واختلفوا فى حدودهم . فقال الشافعى : « إنها كحدود المسلمين ، ويرجم الزانى منهم إذا كان مُحْصَنا » ، وقال أبو حنيفة : « لا رَجْم عليهم » .

واختلفوا فى دِيَاتِهم . فقال الشافعى : « دية الرجل منهم ثلث دية المسلم ، ودية المرأة منهم ثلث دية المسلمة » ، وقال مالك : « دية الكتابى نصف دية المسلم » ، وقال أبو حنيفة : « كدية المسلم سواء » .

واختلفوا فى جَرَيَان القصاص بينهم . فقال الشافعى[1] : « لا يقتل مؤمن بكافر بحالٍ » ، وقال أبو حنيفة : « يقتل المسلم بالذمى ، ولا يقتل بالمستأمن » .

واختلفوا أيضًا فى وجوب الجزية على الشيخ الفانى منهم . فأوجبها الشافعى ، ولم يوجبها أبو حنيفة إلا على مَنْ كان منهم ذا تدبير فى الحروب .

واختلفوا فى الثَّنوِية . من المانوية ، والدَّيْصَانية ، والمرقيونية ، الذين قالوا بقدم النور والظلمة ، وزعموا أن العالم مركب منهما ، وأن الخير والنفع من النور ، وأن الشر والضرر من الظلام .. فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالمجوس ، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائحهم ونسائهم . والصحيحُ عندنا أن حكمهم فى النكاح والذبيحة والجِزْيَة كحكم عَبَدَة الأصنام والأوثان ، وقد بينا ذلك قبل هذا .

وأما الكفرة الذين ظهروا فى دولة الإسلام ، واسْتَتَرُوا بظاهر الإسلام ، واغتالوا المسلمين فى السر : كالغُلَاة من الرافضة السَّبَئيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجَنَاحية ، والخطَّابية ، وسائر الْحُلُولية ، والباطنية ، والمقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُون ، والمحمرة بأذربيجان ، ومحمرة طبرستان ، والذين قالوا بتناسخ الأرواح من أتباع ابن أبى العَوْجَاء ، ومن قال بقول أحمد بن خابط من المعتزلة ، ومن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبى من العجم ،

---

(١) لعل القارىء يلاحظ أن البغدادى عند عرضه لأقوال الفقهاء غالباً يقدّم قول الشافعى فى ترتيب العرض . ويمكن تفسير هذا إذا علمنا أن البغدادى على مذهب الشافعى فى الفقه .

ومن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنين وبنات البنات ، ومن قال بمذاهب العزاقرة[1] من أهل بغداد ، أو قال بقول الحلّاجية الغُلَاة فى مذهب الحلولية ، أو قال، بقول البابكية أو الرزامية المفرطة فى أبى مسلم صاحب دولة بنى العباس ، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة على ، وأكفروا عليًّا بتركه قتالهم ـ فإن حكم هذه الطوائف التى ذكرناها حكم المرتدين عن الدين ، ولا تحلّ ذبائحهم ، ولا يحل نكاح المرأة منهم ، ولا يجوز تقريرهم فى دار الإسلام بالجزية ، بل يجب استتابتهم ، فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنام أموالهم . واختلفوا فى استرقاق نسائهم وذَرَاريهم . فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعى ، منهم أبو إسحاق المروزى صاحب ابن سريج . ومن أباح ذلك استدلَّ بأن خالد بن الوليد لما قاتل بنى حنيفة وفَرَغَ من قتل مُسَيْلمة الكذاب صالح بنى حنيفة على الصفراء والبيضاء ، وعلى ربع السبى من النساء والذرية ، وأنفذهم إلى المدينة ، وكان منهم خَوْلَة أم محمد بن الحنفية .

وأما أهل الأهواء . من الجارودية ، والهشامية ، والنجّارية ، والجهمية ، والإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة ، والقَدَرية المعتزلة عن الحق ، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد ، والضرارية ، والمُشَبِّهة كلها ، والخوارج ـ فإنا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة ، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ، ولا الصلاة خلفهم . واختلف أصحابنا فى التوارث منهم . فقال بعضهم : نرثهم ولا يرثوننا ، وبَنَاهُ على قول معاذ ابن جبل : « **إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم** » . والصحيحُ عندنا أن أموالهم فئ ، ولا توارث بينهم وبين السنى ، وقد روى أن شيخنا أبا عبد الله الحارثَ بن أسدٍ المحاسبى[2] لم يأخذ من ميراث أبيه شيئًا ، لأن أباه كان قَدَريًا . وقد أشار الشافعىُّ إلى بُطْلَان صلاة من صلى خلف من يقول بخلق القرآن ونفى الرؤية .

---

(١) فى الأصل « العذافرة » وهو خطأ ، والصواب « العزاقرة » نسبة إلى ابن أبى العزاقر ، سبق له ترجمة .

(٢) الحارث بن أسد المُحَاسِبى : (٠٠٠ ـ ٢٤٣ هـ = ٠٠٠ ـ ٨٥٧م) من أكابر العلماء بالأصول والمعاملات ، وصاحب قلم مُبدع فى تحليل النفس الإنسانية ، ولد ونشأ بالبصرة ، ومات ببغداد ، وهو أستاذ أكثر البغداديين فى عصره . من كتبه « المكاسب » و « فهم الصلاة » و « التوهم » والثلاثة بتحقيقنا ، و « آداب النفوس » و « الرعاية لحقوق الله » وهذان بتحقيق الأستاذ عبد القادر أحمد عطا رحمه الله تعالى . وله كتب أخرى كثيرة فى الزهد وأعمال القلب والجوارح وفى الرد على المعتزلة .

وروى هشام بن عبيد الله الرازى ، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن : « إنه يعيد الصلاة » . وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة ، فقال : « هم الزنادقة » .

وأشار الشافعى فى كتاب « الشهادات » إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطّابية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم ، وأشار فى كتاب « القياس » إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء . ورد مالك شهادة أهل الأهواء فى رواية أشهب ، وابن القاسم ، والحارث بن مسكين عن مالك : أنه قال فى المعتزلة : « زنادقة لا يستتابون ، بل يقتلون » .

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء : فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين فى أطراف الثغور وبين أهل الحرب ، وإن كان قتلهم مباحًا ، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفًا ولا عبدًا مسلمًا فى الصحيح من مذهب الشافعى .

واختلف أصحاب الشافعى فى حكم القَدَرية المعتزلة عن الحق ، فمنهم من قال : حكمهم حكم المجوس لقول النبى عليه السلام فى القَدَرية « **إنهم مَجُوسُ هذه الأمة**[1] » ؛ فعلى هذا القول يجوز أَخْذُ الجزية منهم . ومنهم من قال : حكمهم حكم المرتدين . وعلى هذا لا تُؤْخَذ منهم الجزية ، بل يستتابون ، فإن تابوا وإلا وجَبَ على المسلمين قتلهم .

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء فى كتاب « الملل والنحل » ، وذكرنا فى هذا الكتاب طَرَفًا من أحكامهم عند أهل السنة ، وفيه كفاية ، والله أعلم .

---

(١) رواه أبو داود : كتاب السنة ، باب ١٦ . وأحمد ٢ : ٨٦ ، ٥ : ٤٠٧ . وابن ماجه : المقدمة ، باب ١٠ . بألفاظ متفاوتة .

◉ الفصـــل الرابــع
من فصـــول هذا البـــاب
قولنا فى السلف الصالح من الأمة

أجْمَعَ أهلُ السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة ، هذا خلاف قول من زعم من الرافضة أن الصحابة كفَرَتْ بتركها بيعَةَ على ، وخلاف قول الكاملية فى تكفير عليٍّ بتركه قتالَهم .

وأجْمَعَ أهلُ السنة على أن الذين ارتدُّوا بعد وَفَاة النبى ﷺ : من كندة ، وحنيفة ، وفَزَارة ، وبنى أسد ، وبنى بكر بن وائل ـ لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين ، قبل فتح مكة ، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على مَنْ هاجَرَ إلى النبى ﷺ قبل فتح مكة ، وأولئك بحمد الله ومَنِّه دَرَجُوا على الدين القويم والصراط المستقيم .

وأجْمَعَ أهلُ السنة على أن مَنْ شهد مع رسول الله عليه السلام بَدْرًا من أهل الجنة ، وكذلك كل من شهد معه أُحُدًا غير قزمان ، وكذلك كل من شهد معه بيعة الرضوان بالحُدَيْبية . وقالوا بما ورد بـه الخبر بأن سبعين ألفًا من أمة الإسلام يدخلون الجنة بلا حساب منهم عُكَّاشة بن محصن[1] ، وأن كل واحد منهم يشفع فى سبعين ألفًا[2] .

وقالوا بموالاة أقوام وردت الأخبار بأنهم من أهل الجنة ، وأن لهم الشفاعة فى جماعة من الأمة ، منهم : أُوَيْس القَرَنى[3] ، والخبر فيهم مشهور[4] .

---

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) سبق تخريجه .

((٣)) تقدمت له ترجمة .

(٤) الخبر الذى جاء فى أويس القرنى رواه جماعة من الحفاظ ، منهم الحاكم فى المستدرك ، وقد أفرد الحاكم فصلاً ذكر فيه أحاديث متعددة للرسول ﷺ يتحدث فيها عن فضل أويس ، منها حديث شفاعته ، قال الرسول ﷺ : **« يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتى أكثر من بنى تميم »** قال الثقفى : قال هشام : سمعت الحسن يقول : إنه أويس القرنى . قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . المستدرك ٣ : ٤٠٨ .

وقالوا بتكفير كل من أكْفَرَ واحدًا من العشرة الذين شهد لهم النبيُّ ﷺ بالجنة[1] .

وقالوا بموالاة جميع أزواج رسول الله ﷺ ، وأكفروا من أكفرهن أو أكفر بعضهن .

وقالوا بمولاة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة والسلام . كالحسن بن الحسن ، وعبد الله بن الحسن ، وعلى بن الحسين زين العابدين ، ومحمد بن على بن الحسين المعروف بالباقر ، وهو الذى بَلَّغه جابر بن عبد الله الأنصارى سَلَامَ رسول الله ﷺ ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق ، وموسى ابن جعفر ، وعلى بن موسى الرضا .

وكذلك قولهم فى سائر أولاد على من صُلْبه . كالعباس ، وعمر ، ومحمد بن الحنفية ، وسائر من دَرَج على سنن آبائه الطاهرين ، دون من مال منهم إلى الاعتزال أو الرَّفْضِ ، ودون من انتسب إليهم وأسْرَفَ فى عدوانه وظلمه كالبرقعى الذى عَدَا على أهل البصرة ظلمًا وعدوانًا ، وأكثر النسابين على أنه كان دَعِيًّا فيهم ولم يكن منهم .

وقالوا بموالاة أعلام التابعين للصحابة بإحسان ، وهم الذين قال الله تعالى فيهم : **﴿ يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولاتجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤف رحيم ﴾**[2] .

وقالوا ذلك فى كل مَنْ أظهر أصول أهل السنة . وإنما تبرءوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام ، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام : كالقَدَرية ، والمرجئة ، والرافضة ، والخوارج ، والجَهْمِية ، والنجَّارية ، والمجسِّمة . وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة فى الفصل الذى قبل هذا الفصل بما فيه كفاية .

---

(١) أخرج حديث العشرة المبشرين بالجنة مجموعة من الحفاظ ، منهم : الترمذى : كتاب المناقب ، باب ٢٥ ، ٣٦ . وأبو داود : كتاب السنة ، باب ٨ . وأحمد فى المسند .

(٢) الحشر : ١٠ .

◉ الفصـــل الخـــامس
من فصـــول هذا البـــاب

فى بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضا

أهْلُ السنة لا يكفر بعضهم بعضا ، وليس بينهم خلاف يوجب التبرى والتكفير . فهم إذَنْ أهلُ الجماعة القائمون بالحق ، والله تعالى يحفظ الحق وأهله ، فلا يَقَعُونَ فى تَنَابُذ وتناقض .

وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض ، وتبرى بعضهم من بعض : كالخوارج ، والروافض ، والقَدَرية ، حتى اجتمع سبعة منهم فى مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضا ، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفَّر بعضهم بَعْضا حتى قالت اليهود : ﴿ **ليست النصارى على شئ ، وقالت النصارى ليست اليهود على شئ** ﴾[1] وقال الله سبحانه وتعالى : ﴿ **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرًا** ﴾[2] .

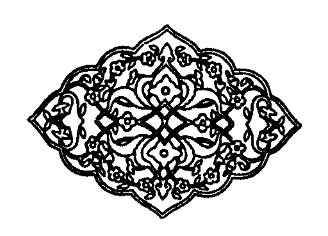
وقد عصم الله أهل السنة من أن يقولوا فى أسلاف هذه الأمة منكرًا ، أو يطعنوا فيهم طعنًا ، فلا يقولون فى المهاجرين ، والأنصار ، وأعلام الدين ، ولا فى أهل بدر ، وأحد ، وأهل بيعة الرضوان ، إلا أحْسَنَ المقال ، ولا فى جميع مَنْ شهد لهم النبىُّ ﷺ بالجنة ، ولا أزواج النبى ﷺ ، وأصحابه ، وأولاده ، وأحفاده . مثل الحسن ، والحسين ، والمشاهير من ذرياتهم مثل عبد الله بن الحسن ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن على ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر ، وعلى بن موسى الرضا — عليهم السلام — ومن جرى منهم على السَّدَاد من غير تبديل ولا تغيير ، ولا فى الخلفاء الراشدين ، ولم يستجيزوا أن يطعنوا فى واحد منهم ، وكذلك فى أعلام التابعين وأتباع التابعين ، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث بالبدع ، وإظهار شئ من المنكرات ، ولا يحكمون فى عوامِّ المسلمين إلا بظاهر إيمانهم ، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره .

---

(١) البقرة : ١١٣ .
(٢) النساء : ٨٢ .

ويصدقون بقول النبى ﷺ : « **يدخُلُ الجنةَ من أمتى سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ وعلى ربهم يتوكلون**[1] » كما أخرجه البخارى ، وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم فى عدد ربيعة ومضر .

ويوجبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة ، كما أمر الله تعالى فى كتابه حيث قال : ﴿ **ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل فى قُلُوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤف رحيم**[2] ﴾ .



---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الحشر : ١٠ .

◉ الفصـــل الســـادس
من فصـــول هذا البـــاب

فى بيان فضائل أهل السنة وأنواع علومهم وأئمتهم

اعلم أنه لا خَصْلَة من الخصال التي تُعَدُّ فى المفاخر لأهل الإسلام : من المعارف والعلوم ، وأنواع الاجتهادات ، إلا ولأهل السنة والجماعة فى مَيْدَانها القِدْحُ المُعَلى ، والسهم الأوفر .

فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة . فأول متكلميهم من الصحابة : علىٌّ بن أبى طالب كرم الله وجهه حيث نَاظَرَ الخوارج فى مسائل الوعد والوعيد ، وناظَرَ القَدَرية فى المشيئة والاستطاعة والقَدَر . ثم عبدُالله بن عمر رضى الله عنهما حيث تبرأ من مَعْبد الجهنى فى نفيه القَدَر .

وأول متكلمى أهل السنة من التابعين : عمرُ بن عبد العزْيز ، وله رسالة بليغة فى الرد على القدرية ، ثم زَيْدُ بن على زين العابدين ، وله كتاب فى الرد على القدرية ، ثم الحسن البصرى ، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز فى ذم القَدَرية معروفة ، ثم الشعْبى وكان أشد الناس على القدرية ، ثم الزُّهْرِى وهو الذى أفتى عبدَ الملك بن مروان بدماء القدرية .

ومن بعد هذه الطبقة : جعفر بن محمد الصادق ، وله كتاب « الرد على القدرية » ، وكتاب « الرد على الخوارج » ، ورسالة فى الرد على الغُلَاة من الروافض .

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب : أبو حنيفة ، والشافعى ؛ فإن أبا حنيفة له كتاب فى الرد على القَدَرية سماهُ كتاب « الفقه الأكبر »[1] وله رسالة أملاها فى : « نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل » ، ولكنه قال : « إنها تصلح للضدين » ، وعلى هذا قوم من أصحابنا ، وللشافعى كتابان فى الكلام ، أحدهما :

---

(١) هذا الكتاب غير صحيح النسبة إلى الإمام أبى حنيفة . انظر الأعلام للزركلى ٨ : ٣٦ ، وجونبول فى دائرة المعارف الإسلامية (الألمانية) ١ : ٩٦ ، وشاخت فى نفس المصدر (الانجليزية) ١ : ١٢٣ .

« فى تصحيح النبوة والرد على البراهمة » ، والثانى : « فى الرد على أهل الأهواء » .

فأما المَرِيسِيُّ من أصحاب أبى حنيفة فإنما وافق المعتزلة فى خَلْق القرآن وأَكْفَرَهم فى خلق الأفعال . ثم من بعد الشافعى تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام ، وكان أبو العباس بن سُرَيج أَبْرَعَ الجماعة فى هذه العلوم ، وله نقض كتاب الجاروف على القائلين بتكافؤ الأدلة .

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعرى الذى صار شجى فى حلوق القدرية . ومن تلامذته المشهورين : أبو الحسن الباهلى ، وأبو عبد الله بن مجاهد ، وهما اللذان أثمرا تلامذة هم إلى اليوم شموس الزمان وأئمة العصر ، كأبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى ، وأبى إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراينى ، وابن فورك .

وقبل هذه الطبقة : أبو على الثقفى ، وفى زمانه كان إمام السنة أبو العباس القلانسى الذى زادت تصانيفه فى الكلام على مائة وخمسين كتابًا ، وقد أدركنا منهم فى عصرنا ابنَ مجاهد ، وابن الطيب ، وابن فورك ، وإبراهيم بن محمد رضى الله عن الجميع ، وهم القادة السادة فى هذا العلم .

وأما أئمة الفقه فى عهد الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم : فقد ملأوا العالم علما ، وليس بينهم من لا يناصر السنة والجماعة ، وهم أشهر من نار على عَلَم ، ففى سَرْد أسمائهم طول .

وأما أئمة الحديث والإسناد : فهم سائرون على هذا المهيَع[1] الرشيد ، لا يُوصَم أحد منهم ببدعة ، وفى طبقاتهم كتب خاصة تغنى عن ذكر أسمائهم هنا ، وآثارهم الخالدة لم تزل بأيْدِى حَمَلة العلم مدى الدهر .

وكذلك أئمة الإرشاد والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد فى المعتقد .

وكذلك جَمْهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة ؛ فمن الكوفيين : المفضَّل الضبى ، وابن الأعرابى ، والرُّؤاسى ، والكسائى ، والفراء ، وأبو

---

(١) (المَهْيَع) من الطُّرق : البَيِّنُ . والجمع : مَهايعُ .

عُبَيد قاسم بن سَلَّام ، وعلى بن المبارك اللحيانى ، وأبو عَمْرو الشيبانى ، وإبراهيم الحربى ، وثعلب ، وابن الأنبارى ، وابن مقسم ، وأحمد بن فارس ، كانوا كلهم من أهل السنة . ومن البصريين : أبو الأسود الدؤلى ، ويحيى بن معمر ، وعيسى بن عُمر الثقفى ، وعبد الله بن أبى إسحاق الحَضْرَمى ، وبعدهم أبو عَمْرو بن العَلَاء الذى قال له عمرو بن عُبَيْد القَدَرى : « وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد ، والله تعالى يصدق وعده ووعيده » ، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بِدْعَتَه التى ابتدعها فى أن العُصَاة من المؤمنين خالدون مخلدون فى النار ، فقال أبو عمرو بن العلاء : « فأين أنت من قول العرب : إن الكريم إذا أَوْعَدَ عَفَا ، وإذا وَعَدَ وفى ، وافتخار قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال » :

وَإنّى إذَا أَوْعدْتُه أو وَعَدْتُه   لمُخْلِفُ إيعَادى ومُنجزُ مَوْعِدى

فعدَّه من الكرم لا من الخلق المذموم . وكذا الخليل بن أحمد ، وخَلَف الأحمر ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والأخفش ، والأصمعى ، وأبى زيد الأنصارى ، والزجَّاج ، والمازنى ، والمبرد ، وأبى حاتم السجستانى ، وابن دُرَيْد ، والأزْهَرى ، وغيرهم من أئمة الأدب ، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد ، وبُعْد عن بِدَعِهم بعيد ، ولم يكن فى مشاهيرهم من تَدَنَّسَ بشئٍ من بدع الروافض والخوارج والقَدَرية .

وكذلك أئمة القراءة وحَمَلَة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد بن جرير الطبرى وأقرانه ومن بعدهم ، كانوا كلهم من أهل السنة ، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفرادٍ من أهل البدعة .

وكذلك مشاهير علماء المَغَازى ، والسير ، والتواريخ ، ونقد الأخبار ، وحَمَلة الرواية من أهل السنة والجماعة .

فيظهر بذلك أن جماع الفضل فى العلوم فى أهل السنة والجماعة ، حَشَرَنا الله سبحانه فى زمرتهم .

⊙ الفصـــل الســـابع
من فصـــول هذا البـــاب

فى بيان آثار أهل السنة فى الدين والدنيا وذكر مفاخرهم فيهما

ألممنا ببعض آثار أهل السنة فى شتَّى العلوم ، بحيث يظهر من ذلك أنهم لا يلحقون فى هذا المضمار ، ومؤلفاتهم فى الدين والدنيا فخر خالدٌ مَدَى الدهر للأمة المحمدية . وأما آثارهم العمرانية فى بلاد الإسلام فمشهورة مَاثِلَةٌ أمام الباحثين ، خالدة فى بطون التواريخ ، بحيث لا يلحقهم فى ذلك لاحق : كالمساجد ، والمدارس ، والقصور ، والرِّبَاطات[1] ، والمصانع ، والمستشفيات ، وسائر المبانى المؤسسة فى بلاد السنة . وليس لسوى أهل السنة عمل يذكر فى ذلك . وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوى ، ومسجد دمشق على أبدع نظام ، وكان سنيا . وبنى أخوه مَسْلَمَة المسجدَ بقسطنطينية ، وكان سنيا . وكل ما فى الحرمين وسائر الحواضر من شواهق الآثار فمن عمل أهل السنة .

وأما سعى بعض العُبَيْديين[2] فى عمارات ، فشئٌ لا يذكر أمام أعمال ملوك السنة على اختلاف الدول ، على أنه لا مَوْقِعَ لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم ، كما قال الله تعالى : ﴿ **مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُروا مساجِدَ الله شاهدين على أنفسهم بالكفر** ﴾[3] . ولا يتسع المقام لسَرْد ما لأهل السنة من الآثار الفاخرة فى الدين والدنيا .

وفى هذه الإلمامة كفاية فى استذكار مآثر أهل السنة التى لا آخر لها فى ناحيتى الدين والدنيا ، ولله الحمد ، وله الفضل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

---

(١) الرِّباطات : ملاجيء الفقراء من الزهاد .

(٢) العبيديون لقب يُطلَق على الفاطميين وخاصة من أولئك الذين لا يؤمنون بصحة نسبهم إلى فاطمة الزهراء . ويعتبر البغدادى من منكرى هذا النسب . والعبيديون نسبة إلى عبيد الله المهدى مؤسس الخلافة الفاطمية .

(٣) التوبة : ١٧ .

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

« الباب الخامس »

رقم الايداع ٨٢٩٨/ ٨٨